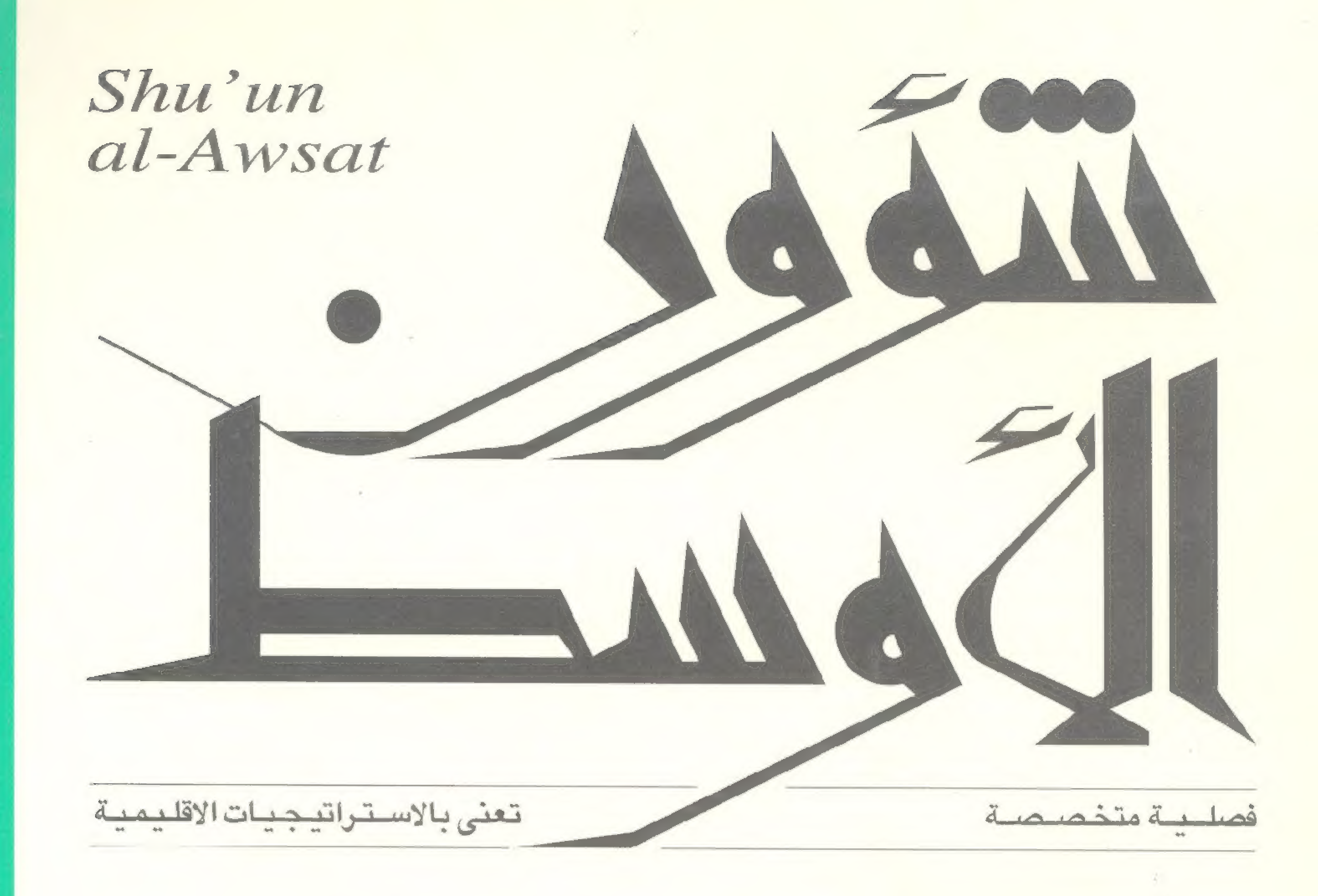
125
ربيـــع ٢٠٠٧
Spring 2007



فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

تجديد الخطاب الديني

الدولة والسياسة - الإسلام والديموقراطية

تأويلية إنسانية للنصّ - الدين والدولة

الخطاب الإسلامي العربي وغير العربي

الخروج من المركزية العربية

خلاصات حرب لبنان

قراءات إسرائيلية - أميركا وإيران

الإتحاد الأوروبي وتركيا

قمة الرياض : الوثائق الكاملة

ندوة

المسلمون في مواجهة الفتنة

حوار

جاك طوبي



مركز الدراسات الاستراتيجية

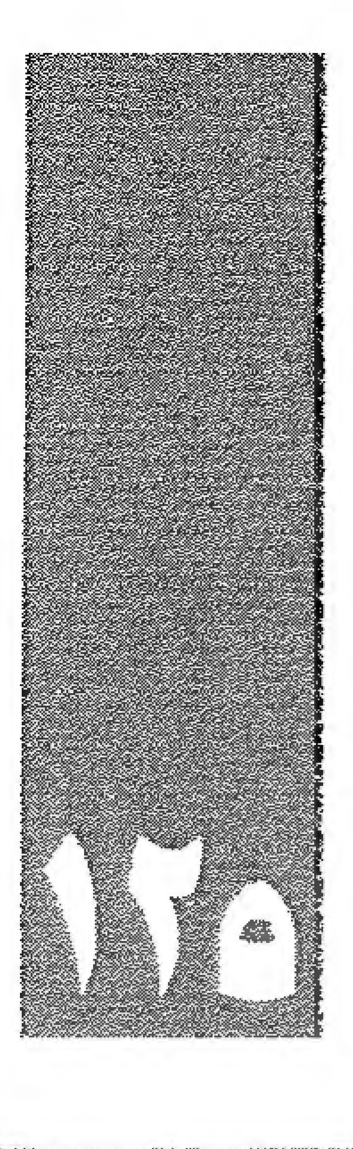
مركز الدراسات الاستراتيجية

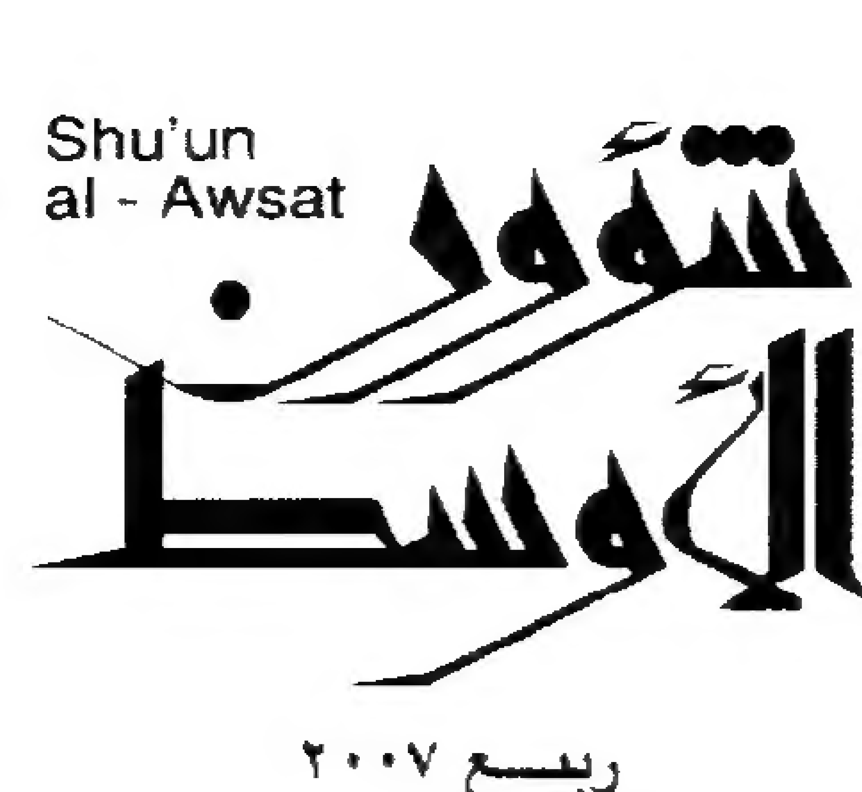
المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي:

- الصراع العربي-الإسرائيلي.
- النظام العربي.
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

- ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.
- يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.
- يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.
- الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.





ربيع ٢٠٠٧
Spring 2007

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

المحتويات

ندوة

ملف

تجديد الخطاب الديني

حوار

دراسات ومقالات

تقارير ووثائق

أولويــات وتحـّديــات

يحذّر الجميع من توجيه ضربة عسكرية أميركية إسرائيلية إلى إيران في الأسابيع أو الأشهر المقبلة والذريعة وقف البرنامج النووي الإيراني رغم ان إيران تعلن نهاراً جهاراً أنها لا تنتهك شروط الوكالة الدولية للطاقة النووية.

لا أحد يجادل في حق أية دولة امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

لكن يحق للمواطن العربي البسيط أن يسأل: لماذا يُسمح لباكستان امتلاك قنبلة نووية ولا يسمح لغيرها؟ ولماذا تمتلك السلاح النووي اسرائيل وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والهند؟

لن يقدر أحد على ان يقدّم أية إجابة مقنعة.

إذا كانت ايران مُتَّهَمَة، في ظل نظامها الإسلامي، بالتطرف فهي لم تَعْتَدِ في تاريخها بعد ١٩٧٩ على أي بلد مجاور لها. بل إن معظم المشكلات العالقة بين إيران وبعض الدول العربية موروث من العهود السابقة على عام ١٩٧٩. وما تلا ذلك كان بعدوانات مباشرة من نظام بغداد مدعوماً من القوى الغربية وبعض العرب. فيما كان التطرف والعدوانية السمة الأساسية لقوى مثل الولايات المتحدة واسرائيل وكل القوى التي تمتلك السلاح النووي. فلماذا يُحلَّل لهذه ما هو محرّم على ايران التي يؤكد قادتها ان استخدام السلاح النووي حرام شرعاً؟

إن امتلاك التكنولوجيا النووية يجب أن يكون هدفاً بل واجباً دينياً على كل الدول المسلمة ومنها الدول العربية. فالنفط والغاز الطبيعي لن يدوم إلى الأبد. وحتى لو كان دائماً فما الذي يمنع من تأمين طاقة أقل تلويثاً وأكثر استقلالية واعتمادا على الإستيراد من الآخرين؟ وما الذي يضمن عدم عثور الآخر في المستقبل على طاقة بديلة من النفط والغاز الطبيعي؟

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: **﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم﴾**. إن الخطر الوجودي الأكبر على العالم العربي والإسلامي هو زرع الكيان العبري وسط ظهرانينا حربة لكل الغرب المندفع ضدنا، منذ قرون عدة، لا يملّ ولا يشبع، محتلاً أرضنا ومهجّراً ناسنا منها ومرتكباً كل الفظائع وناهباً كل خيراتنا وثرواتنا. فلماذا لا نوازن عدوّنا القريب بمثل ما يمتلك من أسلحة نووية؟

إذا كانت قضية فلسطين تخص كل المسلمين، وهي كذلك، فهي قبل ذلك قضية العرب جميعاً ودول الطوق على وجه الخصوص.والعرب مطالبون اليوم قبل الغد بامتلاك وسائل المنعة التي ترهب العدو بما فيها الأسلحة النووية.

لم يعرف التاريخ مكاناً للضعفاء، وقد احتلت أراضينا وانتهكت سياداتنا لأننا كنا ولا نزال ضعفاء، رغم غنى بلادنا بكل اسباب القوة. والضعف هنا واضح بأنه النقص في الإيمان والثقة بالنفس. وعندما قال جمال عبد الناصر "إرفع رأسك أيها العربي" كان يضع الإصبع في بيت الداء. لذا تكالبت كل القوى في الخارج والداخل لإسقاطه ومن بعده كانت بداية الإنهيار المريع.

اليوم عُقدت قمة الرياض تحت شعار أنها قمة التضامن. وإذا كانت العبرة بالتطبيق لا بالكلام الذي يبرع فيه اللسان العربي، فإن أولى الأولويات في هذه المرحلة هي التضامن والتعاون والتنسيق وصولا إلى التحالف المعتصم بحبل الله مع القوة الإيرانية في مواجهة مؤامرة تفتيت العالم الإسلامي بلداً تلو بلد وزرع الفتن المذهبية المتنقلة وتدمير القدرات لتتربع اسرائيل وحيدةً سيدةَ المنطقة ولتكون عندها خدماً وعبيداً.

إن اخطر ما نواجهه اليوم هو انحراف البوصلة والأولويات من العدو الحقيقي والوحيد إلى "عدوّ" وهمي. فَلْنَعِ ولنتّحد من الرياض إلى طهران ومن اسطنبول إلى القاهرة فمرّاكش.

رئيس التحرير

التعاون الإقليمي: إيران والسعودية نموذجاً

سيد حسين موسوي

شهدت العلاقات السعودية الإيرانية في الاشهر القليلة الماضية تطوراً جوهرياً من حيث الإستراتيجية المتبعة لكل من البلدين فيما يتعلق بتطورات الشرق الأوسط ومن حيث الأداء والتأثير السريع على خفض حدة التوتر في الساحات المتأزمة. هذا التطور فاق توقعات الكثير من المراقبين في العواصم الإقليمية والدولية. أدى التعاون البناء بين البلدين في نتائجه الأولية إلى توصل الفصائل الفلسطينية الرئيسة أي حركتي فتح وحماس لصيغة مشتركة لإنهاء التقاتل الداخلي ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية في الأراضي الفلسطينية يرأسها اسماعيل هنية. وقد سمي هذا الإتفاق إتفاق مكة الذي حظي بمساندة عربية واسلامية شاملة وواضحة، ومن ثم تحرك الطرفان على مسار البحث عن حلول مرضية للأزمة القائمة في لبنان. والخطوة التالية في عملية التنسيق بين السعودية وايران ستكون على الساحة العراقية التي شهدت تصعيداً خطيراً في الأشهر الماضية على خلفية الإعلان عن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأميركية في العراق. والتنسيق هذا مرشح لأن يأخذ منحى اقليمياً بعيداً عن التدخلات الخارجية في المستقبل ومرشح ايضاً لأن يغير المسار التي اتبعته الولايات المتحدة الأميركية في عملية اعادة الهيكل السياسي لدولة العراق بعد سقوط نظام صدام حسين برمته والتوجه نحوالبحث عن صيغ جديدة تبتعد عن الإفرازات التي اوجدتها العملية السياسية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

وهنا بالطبع التساؤل المطروح وفحواه: كيف حصل هذا التطور الذي اعتُبر جوهرياً لأسباب عديدة؟ الجواب هو أن السياسات المتعارضة التي اتبعتها هاتان القوتان الإقليميتان أدت إلى خلق ظروف ملائمة لتدخل قوى دولية تبلور باحتلال العراق وتدمير الدولة بصورة واضحة وخطر تدمير الأمة بصورة درامية اذا ما استمر العنف الطائفي في التصاعد على وتيرته الحالية. ويبدو ان القيادات في كل من إيران والعربية السعودية توصلت إلى ضرورة تغيير استراتيجية المنافسة إلى استراتيجية التعاون البناء بهدف إبعاد القوى الخارجية عن المنطقة والأخذ بزمام المبادرة على أساس الشراكة في التعاون

الأقليمي التي تهدف في نهاية المطاف إلى خلق نظام ذي طابع اقليمي لا يهدف بطبيعته إلى المواجهة مع القوى المؤثرة على الساحة الدولية.

في المقابل، علينا ان نفكر ماذا لو استمرت الدولتان على النهج السابق والأزمات الأقليمية مشتعلة وماذا عن النتائج الكارثية التي بدأت ملامحها بالإنتشار إلى ماوراء الساحات المتأزمة لتدق ناقوس الخطر في كل من البلدين؟ ومثلما علينا ان نتذكر بأن الولايات المتحدة الأميركية قد اكدت واخذت تكرر تأكيدها بأن العنف المتصاعد في العراق والأزمات العالقة في كل من لبنان وفلسطين لا يستثني حدوداً في دول المنطقة، فمن الواضح ان التهديدات الأميركية بنقل الصراعات الأقليمية إلى كل دول المنطقة يأتي كنتيجة لفشل استراتيجية الشرق الأوسط الجديد (العراق أولاً!) التي تبنتها ادارة بوش خلال مرحلة ما بعد احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١. لكن من زاوية موضوعية بحتة يجب ان لا نبتعد عن تحليل الأوضاع كما هي وان لا نتوقع وضعاً مثالياً بعد فشل السياسة الأميركية في العراق. وهنا أشير إلى ما حذر منه الرئيس الإيراني السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني المعروف بحنكته السياسية عن رد فعل الولايات المتحدة الأميركية التي شبهها بالنمر الجريح.

من جهة اخرى، ولأسباب موضوعية، حاولت الولايات المتحدة الأميركية في الفترة الماضية جعل الأزمات الإقليمية ضمن السياق الدولي بعد ان فشلت في تحقيق انجازات ملموسة بمفردها. وفي هذا الإطار جلبت واشنطن مشاركة اكثر من خمسة وعشرين دولة لتدويل ازمة مثل ازمة العراق ولكنها تجاهلت وفي شكل واضح العناصر المؤثرة على الساحة الوطنية، وخصوصاً تلك التي تتمتع بعمق في مكونات الشعب العراقي. وقد وضعت واشنطن نفسها في وضع صعب جداً لأنها، حسب وصف هنري كيسنجر وزير خارجية اميركا الأسبق، اصبحت الطرف الوحيد الذي يسعى إلى إطفاء الحرائق من دون الوصول إلى مصادر الإشتعال، لأنها قامت بمحاربة أطراف تسميها واشنطن متمردةً وسط حرب أو ملامح حرب اهلية.

من الواضح ان هذه السياسة الأميركية قد وصلت إلى طريق مسدود وكانت هناك دراسات وتقارير، وخصوصاً تقرير جيمس بيكر - هاملتون، تؤكد ان السياسة الأميركية الحالية في العراق لن تؤدي إلا إلى مزيد من القتلى في صفوف الجنود الأميركيين من جهة ونزاعات طائفية تحصد كل يوم ارواح العراقيين من جهة أخرى. وقد طالبت هذه الدراسات إدارة بوش بأن تغيّر نهجها في العراق عبر البحث عن الحلول السياسية وعدم زيادة عدد القوات الأميركية العاملة في العراق وضرورة اجراء حوار مباشر مع دول الجوار وتحديداً سوريا وايران. ولكن ادارة بوش تجاهلت هذه التوصيات، وبدلاً من إحداث تغيير جوهري فيما يتعلق بالازمة العراقية قامت الولايات المتحدة الأميركية باللجوء إلى استراتيجيات ثبت

فشلها في أزمات عديدة اخرى وانشأت جبهتين للمعتدلين والمتشددين بغية الوصول إلى نتيجة وسط توقعات متشائمة. وفي ظل هذه السياسة الأميركية، قامت ايران بإحداث تغيير في استراتيجيتها الشرق اوسطية عبر التواصل وإقامة علاقات تعاون مع العربية السعودية ليس على صعيد العلاقات الثنائية فحسب بل على صعيد الأزمات الإقليمية. وقد رحبت الرياض بهذه الخطوة الإيرانية واشادت بها بل اكدت على لسان اكثر من مسؤول سعودي بأن المملكة لا يهمها استراتيجية المحاور بقدر ما هي مهتمة بضرورة اقامة تعاون مثمر بين القوى الإقليمية. وفعلاً نجح البلدان في أول تجربة لهما في اقامة هكذا تعاون عبر التأثير على مسار العديد من قضايا المنطقة.

وسيكون لهذه التجربة أكثر من رسالة إلى الدول الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية، بأن تعاوناً اقليمياً مثل التعاون الإيراني السعودي ستكون له آثار ايجابية وسريعة على مجمل التطورات الإقليمية وان توظيف طاقات البلدين بإتجاه البحث عن حلول لأزمات الشرق الأوسط سيوفّر على أميركا في الشرق الأوسط مزيداً من الإمكانيات المالية والبشرية. ومن بين هذه النتائج المفترضة لمثل هذه السياسات التواصلية الجديدة توصّل إدارة بوش إلى استنتاج بسيط جداً مفاده بأن فتح اية جبهة اخرى في الشرق الأوسط وخصوصاً في ما يتعلق بإيران، عبر تصعيد الموقف من الملف النووي الإيراني واحتمال توجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، سيكون له تداعيات خطيرة جداً على السلم والأمن الدوليين، لا يمكن تقويم مدى تأثيرها السلبي على الساحات المشتعلة مثل العراق وافغانستان.

من الواضح ان ايران والعربية السعودية قد دخلتا فعلاً في مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية والإقليمية، ولكن هذه المرحلة يجب ان تستمر اولاً ومن ثم يجب عليهما أن يوسعا دائرة هذا التعاون ليشمل دولاً اخرى ذات اهمية بالغة في اطار السعي لإنشاء منظومة تعاون اقليمي مثل مصر وسوريا، لأن لهما دوراً رئيسياً في تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

المسلمون في مواجهة الفتنة

- الشيخ إبراهيم المصري
- الشيخ مرسل نصر
- الشيخ شفيق جرادي
- الأستاذ محمد السمّاك
- الدكتور وجيه قانصو

ندوة | المسلمون ومواجهة الفتنة

لعل من أبرز "نجاحات" السياسة الأميركية في إطار مشروع "الشرق الأوسط الجديد" لا سيما بعد إحتلال العراق، إثارة النزعة المذهبية بين المسلمين وتعميم ثقافة الخوف من "الآخر". لكن ما يدعو للأسف أن المسلمين لا يزالون مسكونين بالتاريخ الخلافي، فبدا أنهم يقعون فريسة سهلة عند أول فخ ينصبه الأميركيون ومعهم إسرائيل وبعض القوى الغربية.
"**شؤون الأوسط**" ارتأت ندوتها أن تكون على شكل أسئلة تضيء على واقع العلاقة بين المسلمين والأهم كيفية مواجهة الفتنة بما لا يلغي الآخر ويحصّن في الوقت نفسه عوامل ممانعة، ربما، باقية، لما يحاك ضد الأمة. مع الإشارة إلى أن بعض من توجهنا إليهم ارتأوا إجابة كلية بدلاً من الإجابة على سؤال بمفرده.

الأسئلة :

١ ـ ما هي في رأيكم العوامل التي أفضت إلى ظهور بيئة ملائمة لفتنة مذهبية بين المسلمين في العراق وامتداداً إلى بقاع أخرى من العالم العربي والإسلامي؟

٢ ـ هل ترون أن الخلاف الراهن مذهبي في أساسه أم أنه خلاف سياسي يتلبس لبوس المذهبية؟

٣ ـ أي دور للمؤسسات الدينية في كبح النزاعات المذهبية والتخفيف من أثرها؟

٤ ـ أيّ دور لمؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد؟

٥ ـ في رأيكم ما هي أساسيات أي خطة (أو برنامج) يتوافق عليها المسلمون لنجاح لجم الفتنة المذهبية ومواجهة التحديات والأخطار الخارجية؟

الشيخ ابراهيم المصري

(نائب رئيس "الجماعة الإسلامية" في لبنان)

من المعروف أنّ كلّ مستبد يحاول ترسيخ قدمه في أيّ بلد لا بد له من أن يتلمس نقاط الضعف في البلد الذي يريد أن يحكمه، سواء كان هذا المستبد وطنياً (عربياً) أو استعماراً

(خارجياً). وقد سبق أن راهن صدام حسين على إنعاش المشاعر المذهبية، ليس لأنه مسلم سنّي أو أنه يكره الشيعة، فهو علماني بعثي حارب كل أصحاب التوجه الديني في العراق، ولطالما استهدف القوى والرموز والعلماء السنّة خلال سنوات حكمه الأولى. لكن بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، وتوجّه الشيعة العراقيين نحو التواصل معها وتلقي توجهاتها، باتت زعامة حزب البعث في العراق تستشعر مخاطر تصدير الثورة عبر العراق إلى العالم العربي، فكانت حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ وما صاحبها من اضطهاد للشيعة والأكراد، وكانت مجازر حلبجة والأنفال والدجيل. وهنا تشكّلت البيئة الطائفية التي جرى إنعاشها بعد سقوط النظام العراقي وقدوم قوّات الإحتلال.

وعندما اجتاحت القوّات الأميركية العراق عام ٢٠٠٣ بذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل ونشر الديموقراطية، جرى توظيف مشاعر الإحساس بالظلم لدى الشيعة العراقيين، والتركيز على اضطهاد العلماء والعشائر واستخراج المقابر الجماعية من أجل صرف أنظار الناس عن مواجهة الاحتلال، وتركيزها على الإنتقام من النظام السابق بكلّ رموزه ورجاله. وكان من السهل بعد ذلك إنعاش ردود الفعل لدى كل أطراف الساحة العراقية تمهيداً لما وقع ويقع من مجازر طائفية تحقّق رغبات الإحتلال في صرف أنظار الجميع عن مواجهته، والإتجاه نحو عمليّات تفجير السيّارات ونسف المساجد والحسينيات، فضلاً عن عمليات الخطف والتصفية وإحراق الناس أحياء، على خلفية انتمائهم المذهبي.

إنّ إضفاء الطابع المذهبي أو السياسي على ما يدور في العراق يتضمّن ظلماً للمذهب (أي مذهب) وللسياسة كذلك. فما علاقة الخلاف المذهبي - سواء كان عقيدياً أو فقهياً - بعمليات القتل والنسف، وأين يختلف الشيعة والسنة في العراق وعلى ماذا؟ فالشيعة يعتبرون أميركا الشيطان الأكبر، والسنّة يواجهون الاحتلال الأميركي ويقاتلونه. وإذا كانت إيران هي من يغذّي الصراع الطائفي في العراق كما يقول بعض العرب، فما مصلحتها في ذلك ما دام العدوان الأميركي يستهدفها من أجل برنامجها النووي؟!

إن الصراع الدائر في العراق لا يحمل دوافع مذهبية ولا سياسية، على الرغم من أنّ مظاهره تبدو كذلك. إنّه صراع الفتنة التي يؤجّج نارها الإحتلال الأميركي حتّى يبرر استمراره على الأرض العراقية. ولولا هذا الاقتتال لتوحدت بنادق العراقيين في مواجهته، وعند ذلك سوف ترتفع خسائره البشرية والمادية، وسوف يفتقد أيّ مبرر لبقائه فوق الأرض العراقية.

يبدو لنا من بعد، أن المؤسسات الدينية قادرة على أن تأخذ المبادرة، فتصدر الفتاوى والمواقف التي توحّد الساحة الإسلامية بجناحيها السنّي والشيعي. وقد فعلت شيئاً من ذلك عند إصدار "ميثاق مكّة" في رمضان الفائت (٢٠٠٦)، وعبر لقاءات في عمان ودمشق وغيرها. لكن ذلك لم يكن له أيّ أثر في وقف الاقتتال المذهبي. وقد تكون المرجعيات واقعة

تحت أحد احتمالين، أن تكون عاجزة عن القيام بهذا الدور نتيجة ارتهانها للمشاعر والغرائز الطائفية المتفشية لدى العامة، أو أن بعضها متواطىء مع القوى صاحبة القرار، سواء منها السياسية أو المرتهنة لصاحب المصلحة الحقيقي في ما يدور على الساحة العراقية، وهو الاحتلال الأميركي، أو أي طرف خارجي له مصلحة في تأجيج الفتنة.

لكن هذا لا ينبغي أن يصرفنا عن متابعة بذل الجهود لدى هذه المرجعيّات ـ وغيرها من المواقع الفاعلة ـ من أجل وقف الفتنة وأداء دورها في حجب دماء المسلمين ورعاية شؤونهم.

أمّا عن دور مؤسسات المجتمع المدني، فهو دور باهت ومُصادر، فضلاً عن أنّ الساحة العراقية نمت فيها المشاعر والحوافز الطائفية، والروابط العشائرية. والعلاقات التي ربطت مؤسسات البلد، سواء كانت سياسية أو حزبية أو مدنية أو دينية، بالقوى الخارجية وأبرزها الإحتلال الأميركي، التي تدير الشأن العراقي وتوجهه حسبما تقتضيه مصالحها.

الشيخ شفيق جرادي

(مدير معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية)

المشكلة المذهبية والصراعات بين الجماعات القومية والأثنية والدينية ليست بالظاهرة الخاصة في العالم العربي.. وإن كان لعالمنا العربي والإسلامي على العموم اشكاليته المذهبية التي انبثقت بفعل عوامل عقيدية امتزجت مع مسارات تاريخية قديمة لا تزال حاضرة ـ للأسف ـ في وجدان هذا التعدد المذهبي، إلى يومنا.. وبسبب ان العراق احتضن دولة الخلافة المركزية لفترات طويلة من الزمن، وشهد احتداماً هائلاً من الصراعات التي استُخدم فيها العلم كما السلاح.. ووُظفّت تأويلات للآيات القرآنية، هذا فضلاً عن إدخال سلسلة من الروايات المنسوبة للنبي (ص)... وذلك من أجل تأجيج الفرقة وإصباغ طابع القدسية على الخلافات... حتى صارت الأفكار والمناهج والتفسيرات الكلامية ـ الإيديولوجية الأكثر عنفاً، والأكثر دعوةً للتشرذم والتفرق هي عنوان "المقدّس" عند تيارات واسعة وحاكمة في حاضنة الدولة والمجتمع الإسلامي... ولا يخفى على ذي لب ما لمثل هذه التوظيفات التي أهرقت وسالت دماءٌ كثيرة بفعل مناخاتها من تأثير في تكتل العصبيات العنفية وقابليتها على الإستمرار، والتوالد المتجدد عند كل منعطف...

ثم إن دائرة المصالح الفردية والعصبية في مجتمعات لا تزال تعيش مناخات نصرة الجماعة ظالمة" كانت أم مظلومة، دونما رعاية لأولوية المبدأ والفكرة والأمة، قد يُسبّب توفير الأرض الصالحة لنمو النزاعات الحادة والفوضوية التي قد تمتهن؛ وفي شكل احترافي أحياناً؛ القدرة على الهدم والتدمير والتجييش، لكنها طالما كانت تخلو من القدرة على البناء والصبر في الإلتحاق بمشاريع رسالية استراتيجية، تسكت عن الراهن من أجل صنع

المستقبل... والعاملان السابقان: التمزق التاريخي، والبنية الاجتماعية العصبية، إذا لاقا تدخلاً استعمارياً تفتيتياً من خارج ظالم طامع فإنه بلا أدنى شك سيجد موئلاً ناضجاً لإنفاذ مشاريعه... ولعل عراق الأمس البعيد، والأمس القريب، كما العراق اليوم، تحوطه مثل هذه التدخلات التي تستغل العامل المذهبي فيه؛ بإعتباره مفتاح الشقاق بين أهل الوطن الواحد، بل بين أهل الدين الواحد، والمذهب الواحد... ولصلة العراق بمحيطه، وطبيعة تأثيره التاريخي والجغرافي بذاك المحيط، وبسبب أن اليد التي تمتد اليوم للعراق لتعبث بشعبه وقيمه ودينه ومقدراته هي اليد نفسها التي تعمل على بسط نفوذ سلطانها في منطقة الشرق العربي والإسلامي، فإن ما يحصل وما يمكن أن يحصل في العراق يمثل قضية كل مسلم وكل مواطن عربي يعنيه أمر الإنسان والكرامة، وأمر الأرض والسيادة ويعرف أن الاحتراب الحاصل اليوم هو التدمير الذاتي للهوية الذاتية للعراق وشعبه وللمنطقة.

إن الخلاف المذهبي وإن كان خلافاً مركباً من عوامل دينية ومصالح وتوظيفات سياسية. إلا أن الولاءات التقليدية في البيئة العراقية تأخذ الدور الحساس في توجيه حركة مثل هذا الإختلاف... وأقصد بتلك الولاءات التقليدية:

أ ـ العشيرة ونظامها الخاص.

ب ـ البعد القومي والعرقي.

ج ـ البعد الديني، المتمثل بالعلماء، والحوزات، والهيئات...

ما يمكن أن يضعنا أمام معادلة تفيد أن دور البعد الديني هو واحد من مجموع عوامل وأبعاد في التأثير... ثم لا يخفى أن نشوء الظاهرة الحزبية في مثل هذه المجتمعات خطف الكثير من قدرة التأثير المباشر للولاءات التقليدية، وخصوصاً أن من نتائج نشوء هذه الظاهرة الحزبية إبراز زعامات جديدة تصارع على اعتلاء مسؤوليات، وتتصدى للسياسات بشكل تستفيد فيه من تقاطعات سياسية ومصالح الحزب والزعيم... بل قد تستقوي عند لحظات الحرج بتحريك النزاعات التاريخية الكامنة لما يخدم مشاريعها وحضورها... وهذا الأمر عندما يتلاقى مع مستوى منخفض من الوعي السياسي لدى اصحاب التأثير الديني، فإنه يوقع بمحذور استتباع المؤسسة الدينية للزعيم أو ممثل حزب المذهب والطائفة..

عليه فإن على هذه (المؤسسات الدينية)؛ مع تحفظي عن تسميتها بالمؤسسات: أن تتصدى للأمور الآتية:

أ ـ العودة لإرساء وعي بالحاضر يتجاوز أحداث الفتنة التاريخية، وأول تغيير ينبغي أن يقوم في مثل هذا الوعي، إنما هو في ذهنية علماء الدين ليصار بعدها إلى تحويل هذا الوعي إلى نحو من الثقافة الشعبية... والقول إن هذا العمل يحتاج إلى وقت طويل من أجل

الوصول إلى نتائج إيجابية، فيه تسطيح للواقع المجتمعي الإسلامي، الذي تشهد مجريات الأحداث فيه أنه مجتمع سريع التأثر والاستجابة شريطة توافر الإخلاص والإرادة الصلبة عند قادته في طلب مثل هذا التغيير من جهة، وان تظهر معالم هذا التغيير بمواقف عملية وبرامج إجرائية وقرارات سياسية تقلب وجهة الصراع من التطاحن الداخلي ليكون مع الخارج المستعمر والمستبد...

ب ـ العمل من قبل هذه (المؤسسات) على زيادة العمل الطامح لتكوين الأمة، والتوقف عن ممارسة ازدواجية بين الحديث عن التوحد في القول، وتحريك جماعات القتل والضغينة سراً وفي شكل عملي.

ج ـ ان تتماهى هذه (المؤسسات الدينية) مع مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وأن تتحول إلى ضمير موقظ، لا إلى فتيل تفجير يفصل نفسه عن مصالح المجتمع ويعمل على تقويض مقومات بناء المشروع الوطني...

د ـ وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني بإرساء ثقافة ووعي وطنيين بحمل حس مسؤولية البناء الداخلي، وحس مجابهة التحديات الخارجية المفروضة على شعب هذا البلد...

الحديث عن أساسيات خطةٍ أو برنامج ـ يفترض أن المعنى المقصود من الأساسيات أحد أمرين:

الأمر الأول: المبادئ والأهداف والرؤية التي تنبني بموجبها أي خطة وأي إجراء عملي. وأنا افترض ان إخراج الإسلام من أسر الطوائف هو المنطلق والمبدأ والهدف والرؤية التي ينبغي أن نحمل... وعملية فك أسر الإسلام بما هو دين رحمة وتواصل وعز وكرامة يقتضي منا وعي الواقع بنضج لا يستهويه شغب الراهن والمصالح الضيقة. وبالتالي فإن الخطة والإجراء لا بد من أن يحتضنا قيم هذا الإسلام ووعي حركة الواقع...

الأمر الثاني: لعل المقصود بالأساسيات هي الأصول التي تكون ضمن الخطة وإجراءاتها، والتي تتفرع عليها بقية الإجراءات التفصيلية... وفي هذا المعنى فإني أعتقد ان خيار أمتنا، كما خيار العراقيين ينبغي أن يقوم على أصول ثلاثة:

أ ـ **وحدة الموقف** المفضي لفتح كل قنوات الحوار على أساس تحقيق مصالح الأمة والوطن، لا الطائفة والعصبية، والتخلي أو الإحجام عن إثارة موارد الوجع المباشر...

ب ـ **التوقف عن نزيف الدم** وإعلان البراءة قولاً وعملاً من كل مسببيه أياً كانت مكانتهم ومواقعهم...

ج ـ **البدء بالمقاومة الشاملة** التي تسعى إلى دحر العدوان الأميركي وآثاره عبر افشال كل خططه وكل أهدافه واشعاره بالعجز واليأس عن نيل شيء من الشعب العراقي... وصولاً لاستكمال المقاومة، بإعمار ما تهدم من بيوت، وما تضعضع من كرامات، وما هُتك

من أعراض، وما استهلك من مقدرات وقدرات... ولا يفوتني هنا التأكيد أن خصوصية أي بلد وأن كانت تقتضي الخصوصية في ممارستها الإعمارية أو المقاومة إلا أن روح المقاومة والإعمار هي الأصل الذي يسري في كل جسم وقسم من هذا البلد أو ذاك ليصنع مستقبل المنطقة وليستكمل تاريخها وليحقق هويتها.

الشيخ مرسل نصر

(الرئيس السابق للقضاء المذهبي الدرزي ـ لبنان)

لا شك في أن يقظة المسلمين تخيف العالم الغربي ودول الاستكبار العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً الصليبية السياسية التي تتربص بديار المسلمين شراً، للإنقضاض على خيراتها بعد إذلال أهلها، رغم السياسة المتهادنة بين دول الاستعمار وبعض الأنظمة العربية والإسلامية، فإن ذلك لا يكفي بالنسبة إلى تلك الدول، وقد بدأت منذ زمن بعيد وقبل الغزو الصليبي للشرق العربي والإسلامي، تخطط لإحتلال بلاد المسلمين وتدجين شعوبها وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ولكن تلك المخططات فشلت في بعض الاقطار ونجحت في بعضها الآخر، غير أن عين الإستعمار بقيت ساهرة على إعادة التخطيط والتنفيذ للمؤمرات التي يمكن أن تقطف الثمار لمصلحته.

وكان للشيطان الأكبر ـ الولايات المتحدة ـ وربيبتها إسرائيل، السهم الأوفر في الحروب النفسية والثقافية ضد الشعوب الإسلامية كي يغسلوا دماغ هذه الشعوب، ويفقدوها ثقتها بنفسها، بحيث تصبح خاضعة لسطوتهما، ومتهافتة على إرضائهما.

وكان لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الفضل في خلق الذرائع لإظهار العداء الصليبي السياسي ضد العالم الإسلامي إلى العلن، بعدما كان هذا العداء خفياً مستوراً في صدورهم، واسقطوا أقنعة المجاملات الديبلوماسية مع الدول الإسلامية وخصوصاً المستضعفة منها، وبدأوا يجهزون أنفسهم لإحتلال بعض الدول العربية والإسلامية بحجة القضاء على الإرهاب.

العوامل التي ساعدت على إيجاد بيئة ملائمة لفتنة مذهبية:

أ ـ العامل السياسي:

إن بعض الدكتاتوريات العربية والإسلامية والتي جارت على بعض الفئات واضطهدتها، لتمنعها من مقاومة الظلم والإستبداد، ولترسيخ سلطة هذه الدكتاتوريات الجائرة على شعوبها، بالغت بالتمييز بين طائفة وأخرى، وقد أدى هذا السلوك إلى زرع اليأس في قلوب الكثير من شرائح المجتمع، وخف ولاؤهم للسلطة وباتوا ينتظرون فرجاً ما يعيد لهم احترامهم وحقهم في العيش الكريم، وممارسة حقوقهم الدينية والزمنية.

ب ـ العوامل الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل بالثورة الإسلامية الإيرانية التي أعادت بعض الثقة لنفوس المسلمين المستضعفين واشعرتهم بوجوب الجهاد ضد الظلم والاستبداد، وساندت الانتفاضات المقاومة للتسلط كما حصل في فلسطين وقبلها في حزب الله في جنوب لبنان ونهضت الكرامة الإسلامية من كبوتها، وعبأت نفوس المجاهدين وكاشفوا دول الغرب والشرق بحقهم في المقاومة لتحرير البلاد والعباد.

وتململت بعض الحركات التحررية داخل الشعوب العربية والإسلامية تحت عناوين وتسميات مختلفة، ولم تكن هذه الحركات ـ مع الأسف ـ منظمة تنظيماً دقيقاً بل كان يسودها الإرتجال، وفوضى الأهداف والأساليب.

وأمام واقع الحركات والضربات التي وجهتها ضد الدول المعادية للإسلام تنبه هؤلاء إلى وجوب تحريك الطائفية والمذهبية لدى الشعوب الإسلامية والعربية (معتمدين على العوامل السياسية الداخلية المتناقضة التي أحدثتها الأنظمة الجائرة في تلك الدول وعلى العوامل التاريخية من مشاحنات ومنازعات مذهبية قديمة يجددها بعض دعاة السوء ووعاظ السلاطين بين الحين والآخر).

فأرسلوا رجال مخابراتهم الذين تعاقدوا مع ضعاف النفوس من مختلف المذاهب وبدأوا يغذونهم بالمال والسلاح لإفتعال المشاكل التي لها لون طائفي ومذهبي، وبدأوا بتفجير الكنائس والجوامع ولم تسلم المؤسسات الدينية والثقافية من شرهم.

وأخذت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على عاتقها مهمة الإتهام واختلاق الأكاذيب بوجود أسلحة دمار شامل في العراق لتبرير احتلاله والسيطرة على ثرواته مستفيدة من العوامل الآتية:

١ ـ وجود حاكم ديكتاتوري عامل شعبه بقسوة بالغة وأساء معاملة بعض الفئات والطوائف الموجودة في العراق كالأكراد والشيعة، وتطلع معظمهم إلى التخلص منه بأي ثمن كان بعد حصول التفتت الخفي في مكونات هذا الشعب.

٢ ـ استعمال القوة الأميركية والبريطانية واستخدام أحدث التكنولوجيات الحربية في هذا الغزو.

٣ ـ تخاذل أكثر الدول العربية، وعدم الوقوف الجدي في وجه هذا العدوان. وبعد السيطرة على العراق تعاون بعض العراقيين ـ الذين اضطهدوا في زمن حكم صدام حسين ـ مع القوة الغازية، فاستغلت هذه القوات هذا التعاون ووظفته لإحداث الفتن الطائفية والمذهبية بمعاونة الموساد الإسرائيلي، وبدأ المغرضون يشنون الهجمات الإنتحارية ضد الشيعة، وكذلك ضد السنّة حتى برزت هذه الهجمات وكأنها حرب مذهبية ـ سنية شيعية. ولم تنفع معها الدعوات إلى إيقاف هذا النزيف المذهبي. وقد امتد هذا الاقتتال ـ مع الأسف ـ إلى

بقاع أخرى من العالم العربي والإسلامي والسبب في ذلك يعود إلى:
أولاً: الخلاف السياسي والتنازع على السلطة مع وجود بعض الخلافات المذهبية منذ أكثر من ألف سنة وتراكم هذه الخلافات في العقل الباطني للشعوب الإسلامية.
ثانياً ـ عصبية الجنس والنسب وعصبية المذاهب في الأصول والفروع، وتحريك المخزون الخلافي بين الفئات الإسلامية من قبل وعاظ السلطة الذين يتقيأون الفتاوى المغرضة بمناسبة وبغير مناسبة لإرضاء ساداتهم وملوكهم، وإضافة هذه الفتاوى إلى المخزون الخلافي الذي استقر في النهاية في عواطف الجماهير وعقولهم، واستُخدِم من قبل المغرضين في الداخل والخارج.
ثالثاً: الأنانية السياسية التي تتجلى بمواقف بعض السياسيين لإثبات وجودهم وتحقيق مصالحهم الخاصة بدافع ذاتي أو تنفيذ مخطط خارجي اعتمادا على فئته أو طائفته، ما أثار حفيظة الآخرين وبالتالي وقع الإنكار لتفاوت المعيار.
رابعاً: عصبية وجهل التابعين لهذا القائد أو ذاك واستخدامهم في سبيل تحقيق المآرب الشخصية المحقة وغير المحقة بدعم داخلي أو خارجي.
وهنا يرتفع السؤال الآتي:
هل الخلاف الراهن مذهبي في أساسه أم أنه خلاف سياسي يتلبس لبوس المذهبية؟ إن الخلاف الذي يطفو على سطح هذه الأمة هو خلاف سياسي يتكىء أصحابه على عصا المذهبية في الخفاء والعلن أحياناً لإثبات الوجود وانتزاع المكاسب لهم. فلم نسمع من السياسيين أنهم يختلفون بسبب تصوراتهم لذات الله، أو في خلق القرآن، أو غسل الأرجل أو مسحها في الوضوء، كما إنهم لم يكفروا القائلين بولاية الإمام علي (ع) أو بأحقية الخلافة لأبي بكر وعمر وعثمان (ر)، ولكن بعضهم يعتمد في الخفاء على تجييش أبناء مذهبهم إذا حوصرت مصالحهم أو قل نفوذهم، ويدفعون ببعض الفقهاء المنافقين ليفتوا بتكفير هذه الطائفة أو تفسيق تلك، وينظرون إلى أنفسهم نظرة استعلاء باعتبارهم الفرقة الناجية من الثلاث وسبعين فرقة، عملا بالحديث الموضوع عن الرسول (ص): ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار وواحدة في الجنة، حيث تدعي كل طائفة أنها المعنية بهذا الإستثناء. وهنا يكمن الخطر في سياسة البلاد والعباد، عندما يتسلم المنافقون المسؤولية الزمنية والدينية الذين قيل فيهم: ظاهرهم ديانة وباطنهم خيانة، يدّعون خدمة الشعب والوطن، وهم في الحقيقة يخدمون جيوبهم بإفقار الشعب وتخريب الوطن، وبالتالي فإن الأنانية هي السائدة في النفوس، بحيث لا ينفعها وعظ ولا تقيدها النصوص.
وعلى أي حال، فإن وصف الداء لا يصلح ما أفسده المفسدون، ويقتضي أن نناقش دور المؤسسات الدينية في كبح النزاعات المذهبية والتخفيف من أثرها:
من المعروف ـ بصورة عامة على الأقل ـ بأن المؤسسات الدينية تهدف إلى التعليم الديني

بغية تنمية وترقية السلوك الجماعي والفردي بما يطابق الدين في أوامره ونواهيه ارضاء لله ورسوله وأئمة دينه، وأن ما يقوله الداعي في المؤسسة الدينية، أو المُبَلِّغ في الحوزة العلمية، يرسخ في قلوب الطلبة والأتباع، ويتغلغل في عروقهم كل رأي من عالم أو فقيه سلفي أو خلفي، وهذه القلوب تقبل الخير كما تقبل الشر، وتميل إلى التسامح كما تميل إلى التعصب، فالذي يسوقها إلى إحدى الجهتين المتناقضتين هو الفقيه أو المرشد. فإذا اصطلح أولو الأمر في هذه المؤسسات وصفت نياتهم، وشفت بصائرهم، وابتعدوا عن التعصب والتكفير والتفسيق وتوجهوا بتلامذتهم واتباعهم إلى نور العقل، واشبعوا نفوسهم بالتقوى والخوف من الله، في أقوالهم وأفعالهم، وانعكفوا على إصلاح انفسهم وابتعدوا عن تفسيق هذا وتكفير ذاك، فإن الله يهديهم إلى الصواب ويسهل عليهم الصعاب ويخرجهم مما يكرهون عملاً بقوله تعالى: **﴿ومن يتق الله يجعل له من امره مخرجا﴾** (الطلاق:٢)، ولكن إذا نصّبوا انفسهم ديّانين للعباد يصنفونهم بالنواصب والروافض والكافرين والفاسقين، ويحثون اتباعهم على مقاتلة من يخالفهم الرأي، وتكفير من لم يكن على مذهبهم ويتهمونهم بالزندقة، ويبذرون الشقاق بين أبناء الدين الواحد، فعند ذلك يكون هؤلاء العلماء والفقهاء قد أسسوا ثقافة خاطئة في عقول اتباعهم، كما أسسها بعض السابقين وسببوا الكثير من المنازعات الحادة والخلافات المعقدة التي تركت آثاراً سيئة على الناس كلهم، فابتعدت المواقع وانكمشت المواقف وتحركت القوة لتتعسف بالتعامل مع اتباع هذا المذهب أو ذاك بحيث تتحول القضية إلى اعتبار المفردات الفكرية للمذهب وسيلة من وسائل التكفير على مستوى البحث تارة والفتوى أخرى من دون الوقوف على قاعدة ثابتة من الوعي الشامل للدلالات والمفاهيم أو من دون التوثيق للمصادر المعتمدة له، وهكذا يترك هذا الواقع التكفيري والتضليلي أثره السلبي على المستضعفين هنا وهناك بحيث يبتعدوا أو يُبعدوا عن الساحات العامة الفاعلة وعاشوا في عزلة بعيدة عن التفاعل الإيجابي مع الواقع العام.

وبالتالي، يجب على مسؤولي المؤسسات الدينية (في ظل التطورات السياسية التي فرضت نفسها على بعض العلاقات الإيجابية بين الطوائف الإسلامية) ألا يجعل المجاملات الظاهرية هي العناوين المتحركة في الساحة الإسلامية العامة، بل تتعداها إلى صدق الحوار والتفاهم والتناصح والتقارب الفكري القائم على الموضوعية والذي قد يؤدي إلى الوحدة أو ما يقترب منها، وتكفير كل من يحاول بقوله أو فعله أن يفرق بين المذاهب الإسلامية والتي هي محكومة بقاعدة العودة إلى الشهادتين بحيث يكون كل من نطق بهما مسلما، وهذا الجامع الأكبر للأمة الإسلامية.

وعلى المسؤولين الدينيين أيضاً أن يبعدوا اتباعهم عن التعصب حيث تبرأ الرسول (ص) من المتعصبين بقوله: ليس منا من دعا لعصبيته، وليس منا من قاتل على عصبيته، وليس

منا من مات على عصبيته. وقوله (ص): من تعصب أو تُعصب له خلع ربقة الإيمان من عنقه. وعنه (ص): من كان في قلبه حبة خردل من عصبية بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية. وقال الإمام علي (ع): إن كنتم لا محالة متعصبين فتعصبوا لنصرة الحق وإغاثة الملهوف. وعليهم أيضاً أن يُفهموا اتباعهم بأن تعدد المذاهب دليل على غنى الإسلام الذي لا يمكن أن يستوعبه مذهب من المذاهب مهما توسع في التزليف والتكييف، فرب معضلة في مذهب من المذاهب تجد لها حلا في مذهب آخر، ولا يجوز لأي عالم مسلم أن يبقى أسير مذهب واحد، أو خاضع لرأي فقهي معين، بل الواجب عليه أن يكون أسير الحجة والمنطق فالحق لا يُعرف من الرجال ولكن إذا عرفت الحق تكون قد عرفت رجاله وأهله.

وبالتالي فالنيات الحسنة يجب أن تسبق الأعمال في الدين والدنيا، وإلا ضاعت مفاتيح الأمور في قاع البحور، وتدابر أبناء الدين الواحد وحلت المصائب كنتيجة صحيحة لمقدمات خاطئة، عملاً بقوله تعالى: وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم (الشورى: ٣٠)، وعملاً بالقاعدة التوحيدية القائلة: إن صعوبة الزمان من سوء الأعمال، ولا يستقيم الظل إلا إذا استقام صاحبه.

أما دور المؤسسات في المجتمع المدني في هذا الصدد فهو دور إيجابي دون شك لأن افرادها يتصفون بالتفكير الشمولي، والنظرة المستقبلية في حل المشاكل الآنية، بغض النظر عن انتمائهم في الأصل لهذا المذهب أو ذاك، وبالتالي تكون احكامهم متوازنة وغير مرتبطة بفكر ديني سلفي يخشى الخروج عليه، ولا شك فإن تأثيرها يتزايد بتزايد قوتها وعدد أفرادها المتحررين من الإلتزامات المذهبية والسياسية وتكون مرتبطة بالواقع الوطني وما يتطلبه من حلول واقتراحات، غير عابئين بالتوازن المذهبي أو الطائفي، وفق الأصول والقواعد العادلة لمصلحة الوطن والمواطن.

هذا أمر إيجابي إذا ما قورنت حلول هذه المؤسسات بحلول مسؤولي المذاهب المرتجلة أحياناً والمنفعلة أحياناً أخرى، حيث تكون أيدي الناس على قلوبهم عند كل تصريح لمسؤول ديني وردة الفعل عليه سلباً أو إيجاباً، وعليه فإن الفاعلية لهذه المؤسسات تبقى معقولة ضمن امكانياتها الحالية، ويقتضي تشجيعها وتكبير الدور الإيجابي لها في ظروف الحرب الباردة بين المذاهب والأديان.

ومن الأسس التي يجب اعتمادها للجم الفتنة المذهبية:

أولاً: تفعيل المؤسسات التي تعني بالتقريب بين المذاهب الإسلامية وإصدار مجلة شهرية يشترك فيها العلماء والمفكرون من كل مذهب للتعريف بالإسلام الحقيقي، واعتبار كل من نطق بالشهادتين وأقر بالضرورات الإسلامية مسلماً دون النظر إلى بعض الخلافات والخصائص لكل مذهب سواء اكان في الأصول أو الفروع.

ثانياً: تكثيف النشاط الاجتماعي بين مختلف الطوائف الإسلامية وارشاد الناس إلى

الأخوة الإسلامية وتناسي الأحقاد التاريخية، والإبتعاد عن اتباع أهواء أرباب السياسة، وعدم الإستجابة إلى تحريضهم.

ثالثاً: الإلتزام بلهجة الإعتدال في الخطاب الديني في المناسبات الدينية وغيرها اتقاء لردود فعل الآخرين، وعدم اصدار الفتاوى العشوائية في التكفير أو التفسيق لبعض المذاهب الإسلامية.

رابعاً: وضع برامج التقريب والدفاع عن الوحدة الإسلامية في كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في البلاد الإسلامية والغربية كافة.

خامساً: تأليف لجان تتمثل فيها كل المذاهب الإسلامية لمراقبة المطبوعات التي تبحث في الإسلام والتصدي للمؤلفات التي تفرق بين المذاهب.

سادساً: تدريس الشريعة الإسلامية في المدارس والجامعات بأُسلوب موحَّد وموحِّد بين المذاهب أو التقريب بينها.

واختم بقول أحدهم:

ما الذي فرقنا ونحن أحبة   لكنما عبثت بنا الأهواء

الدين يدعو للوفاق ويدّعي   داعي النفاق بأننا خصماء

***   ***

مهلاً دعاة الاختلاف فإننا   بلحاظ من نظر (الهدى) نظراء

إن المذاهب كالزهورِ تنوعت   ولكل نوعٍ نفحة وزهاء

الأستاذ محمد السماك

(أمين عام لجنة الحوار الإسلامي - المسيحي، لبنان)

ليس مطلوباً من المؤسسات الدينية سوى ان تنأى بنفسها عن الصراعات السياسية وأن ترفض استخدامها أداة لتأجيج هذه الصراعات.

نحن هنا أمام أمرين متناقضين: الأمر الأول هو الاعتراف بحتمية الصراعات والمنافسات السياسية. فالطموح وتجلياته قضية انسانية طبيعية لم يخل منها مجتمع منذ بداية التاريخ حتى اليوم. فالصراع على النفوذ والموقع والثروات رافق الإنسان من الكهوف إلى ناطحات السحاب. وسيلازمه إلى الكواكب التي بدأ التنافس على الوصول إليها ورفع العلم فوقها..

أما الأمر الثاني فهو الإعتراف بسمو الدين كرسالة إلهية من أجل تعارف الناس الذين خلقهم الله مختلفين. فالدين هو جسر للتعارف والتفاهم وليس بؤرة للخلاف والصراع.

وتستطيع المؤسسات الدينية أن تؤدي أحد الدورين: الدور السلبي بالإنخراط في لعبة تسييس الدين والسماح بتوظيفه في الصراعات، والدور الإيجابي بالسمو بالدين إلى المستوى الذي يجب أن يكون عليه، وهو أن يكون الطريق إلى الحق سبحانه وتعالى، وأن يكون الدليل إلى الأخوّة الإنسانية "كان الناس أمة واحدة".

ثم إن المؤسسة الدينية إما أن تكون رائدة وقائدة، وإما أن تكون تابعة ومنقادة. فالريادة جزء أساسي من عمل المؤسسة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والتبعية والانقياد تخلٍ عن الدور الروحي البنّاء الذي قامت في الأساس من أجل ادائه. غير ان هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إذا كانت المؤسسة الدينية مدينة بوجودها إلى سلطة سياسية، وبالتالي إذا كانت مرتبطة بقرارات هذه السلطة ومرتهنة بتوجهاتها. فالدين أسمى وأرفع من أن تكون مؤسسته خاضعة لما هو متناقض مع رسالتها وأهدافها.

إن أقل ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات المدنية هو الإمتناع عن صبّ الزيت على النار. إن مهمة هذه المؤسسات هي الحفاظ على السلم الأهلي وصونه والذود عنه. وإذا التزمت بالدور المطلوب منها فإنها تستطيع ان تكبح جماح التدهور، وأن تمسك بيد المجتمع للمساعدة على رفعه من الكبوة التي يكون قد سقط فيها. غير أن بعض هذه المؤسسات يسيء توظيف دوره فيتحول إلى أداة للتحريض، فيعمق الهوة بدل العمل على ردمها. ولعل في مقدم مؤسسات المجتمع الأهلي التي تُعلّق عليها الآمال، وتتركز حولها المخاوف في الوقت نفسه، هي المؤسسات الإعلامية على اختلافها.

في شهر محرم من كل عام، يستعيد المسلمون، كل المسلمين، واقعة استشهاد الإمام الحسين بن علي عليهما سلام الله. ولكن المسلمين، كل المسلمين، ينسون أو يتناسون، يعرفون أو يتجاهلون، أن هذا اليوم شهد أيضاً واقعة استشهاد وحدة الأمة الإسلامية. وإذا كان الإمام الحسين إمام الشهداء حياً يرزق عند ربه، فلا حياة للأمة الإسلامية إذا استمرت في اغماض عينيها عن دروس تلك المأساة المفجعة وعِبَرها، وإذا استمرت في التعامل معها إلى ما لا نهاية، وكأنها وقعت بالأمس، وكأن مسؤولية تلك الجريمة، تقع على عاتق جماعة من المسلمين حتى قيام الساعة. إن العالم الإسلامي جيلاً بعد جيل، لا يستطيع أن يستوعب كيف حدث ما حدث في كربلاء. كيف خرج مسلمون عن الولاء لأمير المؤمنين. وكيف امتدت يد بالسيف لتقطع رأس حفيد رسول الله.

من هنا فإن هذه الواقعة تستمد أهميتها من أمرين أساسيين. يتمثل الأمر الأول في ذلك الإيمان القوي بالله سبحانه وتعالى الذي كان الحافز والحليف والأساس الوحيد للإمام الحسين في معركة كربلاء التي استُدرج اليها واستُفرد فيها. ويتمثل الأمر الثاني في تلك الوحشية التي تجسّدت في قتل الإمام والتمثيل بجسده الطاهر. والتي كان الإيمان بالسلطة والسعي وراءها الحافز والحليف الوحيد للذين استباحوا دمه الطاهر.

كانت كربلاء معركة بين أعلى درجات الطهارة والصدق والإيمان بالله، وبين أدنى درجات الجحود والتنكّر للشرعية. مع ذلك، فإنه خلافاً لكل معارك التاريخ فإن المنتصر في تلك المعركة خرج منها مهزوماً، والضحية منتصراً.. يكرس انتصاره جيلاً بعد جيل كل المؤمنين بالله وبرسول وبرسالته في مشارق الأرض ومغاربها وحتى قيام الساعة.

إلا ان المهزوم لم يكن وحدة الأمة الإسلامية. ويجب أن لا يكون. كان المهزوم الخارجَ على هذه الوحدة والمتنكر لشرعيتها. وبالتالي فإن الإنتصار للإمام الحسين اليوم، والإنتصار له في الغد، لا يكون إلا بالإنتصار لوحدة الأمة ولشرعها ولشرعيتها.

لقد انتصر المظلوم المستفرَد لانه كان على حق. وانتصاره لم يتكرس في المعركة، ولا في استرجاعه الحكم والخلافة، وإنما تكرّس في ضمائر المؤمنين وافئدتهم وفي ثقافتهم الدينية. فتحوّل بثورته الاستشهادية إلى قدوة وإلى مَثَلٍ أعلى في الوفاء لما جاء به جده صلى الله عليه وآله وسلم، وفي السير على النهج الذي رسمه في الرسالة الإلهية التي حملها إلى الناس أجمعين.

ولذلك فإن ذكرى استشهاده تمثل، ويجب أن تمثل، مناسبة لترسيخ الوحدة الإسلامية على قاعدتي الالتزام بهذه الرسالة وبمحبة آل بيت رسول الله. فلا استفراد بالإلتزام، ولا احتكار للمحبة. فالإمام الحسين عليه السلام ما خاض المعركة من أجل فئة من المسلمين، إنما خاضها وضحّى بحياته من أجل الإسلام ككل، ومن أجل المسلمين جميعاً.

إن إعادة قراءة أسباب ونتائج المحنة الإسلامية الكبرى في كربلاء انطلاقاً من الثوابت الإيمانية الواحدة هي اليوم أشد ضرورة من أي وقت مضى في تاريخ المحن المتلاحقة التي عصفت والتي تعصف بالمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. فالإجتهاد الفقهي ليس انقساماً عنصرياً وليس صراعاً سياسياً. والذين يعملون على شق صف الأمة لا ينتصرون لفريق على آخر إنما يعملون على تجزئة الأمة إلى أفرقاء استضعافاً لها وتنكيلاً بها، وتعطيلاً لدور الإسلام كرسالة محبة وسلام للعالم أجمع.

لا يستطيع العالم الإسلامي ان يواجه تحديات القرن الحادي والعشرين وهو منقسم على خلفية صراع وقع قبل خمسة عشر قرناً. وهو صراع لا يختلف اثنان حول وحشية الجريمة التي ارتُكبت، ولا حول عدالة القضية التي كان الامام الشهيد يدافع عنها. ولكن إلى متى تتوقف مسيرة التاريخ الإسلامي عند تلك الجريمة المأساة؟ وإلى متى نستمر في صناعة المستقبل على أساس مآسي الماضي؟ ومتى ندرك انه لا استفراد بالإيمان بحيث يكفّر المؤمن المؤمن الآخر؟ ولا احتكار للحقيقة بحيث يستعدي المواطن المواطن الآخر.

إننا نحتاج اليوم إلى الوحدة وليس إلى الإدانة. لنترك الحكم لله: "**الله يحكم بينكم يوم القيامة في ما كنتم فيه تختلفون**" (الحج - ٦٩). ولنكفّ عن محاكمة بعضنا بعضاً، ولنتوقف عن ممارسة دور لا حق لنا به أساساً، وهو دور الديان الذي يحكم على الناس بالكفر أو بالإيمان. ولنتصرف كبشر خطائين مستغفرين تائبين لله وحده، ولنعمل بقوله عزّ وجلّ: "**ثم إليّ مرجعكم فأحكم بينكم في ما كنتم فيه تختلفون**" (آل عمران - ٥٥). لنرتفع في توادنا وتراحمنا إلى مستوى المؤمنين المتكاملين في جسد واحد. لنتوّج شهادة الحسين بالوحدة التي استشهد في سبيلها. لنغلّب قيم التضحية والفداء على غرائز الثأر ومشاعر

الإنتقام. والإنتقام ممن؟ من أحباء الحسين المؤمنين بأنه كان على حق وانه ذهب ضحية شبق السلطة؟ لنتعلم الايثار حتى بالنفس من أجل حق الله وشرعته. ولنتصرّف على أساس القاعدة الاجتهادية "ان من اجتهد وأصاب فله أجران، أجر الإجتهاد وأجر إصابة الحق، وإن من اجتهد وأخطأ فله أجر واحد هو أجز الاجتهاد ولا يؤثم على خطئه". لنتوقف عن تزكية انفسنا. إن **"الله أعلم بمن اتقى"**، وهو **"أعلم بمن ضلّ عن سبيله"**. لنفتح قلوبنا وعقولنا أمام حقائق الحياة وتحدياتها مستخرجين الدروس والعبر من أحداث الماضي بكل بما تختزنه من أفراح و/أو أتراح. ولنعمل على توظيف ذلك في إعادة بناء مجتمعنا وترميم وحدتنا، ومواجهة التحديات المصيرية التي تنتظرنا.

الدكتور وجيه قانصو

(أستاذ في الجامعة اللبنانية وباحث في القضايا الإسلامية)

ما نشهده في العراق، عبارة عن عيِّنَة مجتمعية وثقافية وسياسية، قابلة للتفجر أو التولد في أية بقعة من العالم العربي، بحكم الإشتراك في التكوين الثقافي والذاكرة التاريخية، والتقارب في الشروط الإقتصادية والإنمائية، والتماثل في البنى السياسية وأطر التضامن المجتمعي. يكاد السؤال عن الفتنة المذهبية، يوحي بإلقاء اللوم على الإنتماء المذهبي، ويحفِّز على الخروج منه لتفادي مآسي الدمار والقتل. في حين، إن الإنتماء المذهبي هو جزء من تكوين الإنسان الروحي والمجتمعي، هو نوع من تضامن أولي يولد مع الإنسان، أو يختاره المرء في مرحلة من حياته، بحيث ينشأ داخل هذا التضامن، لحمة وعلاقات متجذرة، تتحول مع الزمن إلى عصبية أو بتعبير إبن خلدون "ثمرة عصبية"، يحس معها الفرد أنه كائن عضوي داخل هذه الجماعة، له ما لها وعليه ما عليها.

هذا يعني أن الإنتماء المذهبي، أو القَبَلِي، لا يمثل في ذاته مصدراً لأي أزمة، بل يمثل الشرط السياسي منبع وشرارة الأزمة الأولى، حيث تتوالى بعدها جملة توترات وإرباكات وتعقيدات، تفجر الصراعات داخل المجتمع في كل الإتجاهات. بعبارة أخرى، لا تشكل الإنتماءات الخاصة داخل المجتمع، مصدر تهديد لاستقرار المجتمع، إلا عندما تصبح - أو تشعر على الأقل أنها - مهددة أيضاً، ولا تطفو أحاسيس العصبية الطائفية على السطح، إلا حين تنعدم وتتحلل الأطر العامة الجامعة والناظمة للتضامنات الخاصة.

مع غياب أطر التضامن الأوسع، القادرة على توفير الأمن والأمان للفرد، تجد الفرد يلجأ إلى تضامناته الأولية، أي التضامنات (مذهبية وقبلية) التي تربى ونشأ عليها داخل البيئة القريبة التي احتك وتواصل معها. فحين يتداعى المركز السياسي، تتحول الأطراف والمكونات الجزئية إلى مراكز بديلة، وتتحول العلاقة بين الأطراف والأجزاء، من علاقة تعاقد وتحالف، إلى علاقة ندِّية وتزاحمية خالية من نقاط الإتصال والتواصل، وتتحول

الساحة الجغرافية المحدودة والحاوية لمصادر ومكونات الحياة، إلى ساحة غلبة بين الإنتماءات الخاصة، يبلغ فيها شعور التعبئة إلى أقصاه، ويطلق المقدس المذهبي معها كامل نفيره، وينتقل الصراع بينها من التنافس على السلطة إلى الصراع على الوجود.

غياب المجال السياسي العام، أي سقوط السلطة وتفكيك أهم مؤسسات الدولة في أثناء فترة الإحتلال الأميركي للعراق، مع الإلتباس الحاصل في طبيعة والسلطة الجديدة وهويتها، أيقظ كامل الحساسيات المذهبية، ووتّر غريزة البقاء داخل هذه الإنتماءات، لأنها أصبحت من دون مركز تَنْشَدُّ إليه، وبدون مرجعية قانونية أو دستورية تحتكم وترجع إليها.

يضاف إلى ذلك، تحول العراق إلى ساحة صراع مصالح دولية، محلية وأجنبية، من الدول العربية كافة وإيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وحتى إسرائيل، التي تجد في الحساسيات المذهبية، طريقا سهلاً ومؤثراً في توجيه الأحداث وتسجيل نقاط الربح أو الخسارة بينها.

لعل السؤال الأهم الذي يقلقنا، لماذا يستجيب واقعنا (العراقي بخاصة) بسهولة لأية فتنة طائفية، ولماذا لا توجد كوابح أو عوازل تقلل من حساسية التأثر السلبي بالواقع الخارجي؟ لماذا لم تستطع الهوية الوطنية العراقية انتزاع المبادرة السياسية أو تحفيز القوى السياسية العراقية على انتزاع المبادرة من القوى الطائفية أو المذهبية، لتؤسس واقعاً وطنياً عاماً، يضبط العلاقة بين العام والخاص، بين الديني والدنيوي، بين القومي والإثني؟ ولماذا يستجيب واقعنا لأي توتير عصبوي أو طائفي، في حين استطاعت أكثر البلدان الديمقراطية في العالم إماتة هذه العصبيات، واستبدالها بتضامنات سياسية أرقى، تقوم على الإختيار الحر في الإنتماء والنشاط والولاء والتضامن.

يمكن القول هنا، إن فشل المشروع القومي في شق مسار تاريخي تتشكل من خلاله أمة عضوية موحدة، ومع فشل التجربة القومية داخل الأقطار من تحقيق مستلزمات النهضة والتحديث، بل ومع فشل مشروع الدولة نفسه داخل هذه الأقطار، في توفير أدنى مستويات الأمن الإجتماعي والإقتصادي والصحي والأمني، وفي خلق حراك سياسي تفاعلي بين نخب السلطة وبين التطلعات والهموم الخاصة. كل ذلك أدى إلى اتساع الفجوة بين الكيان المعنوي العام وبين مستويات الإنتماء الخاصة، حيث تحولت الدولة إلى نخبة مغلقة من الحاكمين مهووسة بتأمين شروط بقاء النظام، وتحولت الجماعات الخاصة إلى كيانات مقموعة ومغلقة، دفعها شعور معاداة السلطة الحاكمة إلى معاداة فكرة الدولة نفسها، وأخذ الإنتماء الخاص، بالتالي، ينمو على حساب الإنتماء العام، وأخذت محددات الهوية تتقلص تدريجيا، لتنحصر في الهوية الدينية أو المذهبية أو العشائرية، وصار معها الإنتماء المذهبي مساوياً ومستوعباً للإنتماء السياسي كله. وكما فشلت الكيانات السياسية الكبرى في تعزيز روح الإنتماء العام، فإن استناد أكثر التضامنات السياسية، من جماعات

مصالح أو قوى ضغط أو أحزاب سياسية أو جمعيات ثقافية، إلى مرجعيات طائفية مذهبية وأطر تضامن خاصة أو مغلقة، أضعف بدوره الشعور الوطني العام، وجعل الهوية الوطنية مع سقوط الدولة، عرضة للضياع والتفتت، الأمر الذي جعل البلاد مفتوحة وقابلة على شتى أطروحات التقسيم والفيدرالية. وهذا يفسر الصعوبة في إثارة حساسية عموم الناس حول الكثير من العناوين الوطنية المصيرية، في حين يسهل تعبئتها العامة حول أي عنوان طائفي. عطل هذا الواقع أهم الوظائف البنيوية للأحزاب، ألا وهي تهيئة الفرد للتكيف مع الكيان السياسي الأوسع، وتأهيله للمشاركة السياسية الحقيقية والناشطة في فضاء المجال السياسي العام، والمساهمة في تكوين الرأي العام أو الإرادة العامة. والأهم من ذلك، المساهمة في خلق روح وطنية عابرة للطوائف، قادرة على الصمود والإستمرار، حتى مع سقوط السلطة أو ضعف الدولة، لتكون هذه الروح مثابة الدافع والمحرك والباعث الداخلي لأي حراك سياسي أو تشكيل دولتي.

المشكلة، أن أساس الروابط المجتمعية في العالم العربي، لا يزال محكوماً لبنية العصبية ذات الطابع القبلي. إذ ورغم حرص الإسلام على تجفيف منابع العصبية القبلية، ورغم نشوء رابطة الدين الجديد كمنافس تفتيتي لعصبية النسب، إلا أن الإجتماع السياسي العربي، عجز عن تشكيل أطر تضامنية أوسع وبديلة من نمط وأطر العصبية القبلية، الأمر الذي أبقى على منطق العصبية القبيلة، ولو بنحو الكمون والتخفي، كإطار وضابط لكل العلاقات والتضامنات، رغم غياب علاقة النسب بالدم وقيام مشتركات جديدة، كالدين والمذهب والعرق والسلطة وقوى الإحتجاج. أي بقيت العصبية القبلية إطاراً وصورة لأي تضامن، رغم غياب مضمونها الأصلي (النسب بالدم) وقيام مضامين ومواد علائقية مختلفة. ويمكن رصد هذه المسألة بسهولة داخل التكوينات المذهبية والدينية بل وحتى الحزبية. حيث تتحول الروابط داخل المجموعة، من روابط على أساس معتقدات أو إقتناعات مشتركة، إلى روابط ونظم علاقات داخلية تحاكي العصبية القبلية وذات حساسية عالية ضد الإختلاف والمختلف واللامتجانس. بمعنى أن كل التضامنات الموجودة، خاصة كانت أم عامة، قائمة على رابطة الدم أو على أساس التحالف الطوعي والتعاون الإختياري، تأخذ شكلا قَبَلِيًا وطبيعة علائقية مُغلقة، تنتقل من موقع الوسيط بين الفرد والمركز السياسي، لتأخذ وضعية ومكانة المركز الذي ينافس المركز السياسي العام، بحيث، وبدلاً من تحول النشاط السياسي إلى مسار تاريخي يعزز ويرسخ التكوين السياسي الحاضن والمنظم للإنتماءات الخاصة والعامة، وبدلا من كون تلك التكوينات عبارة عن جسر عبور نحو الفضاءات الأوسع للهوية ولمعنى الحقيقة، إذ بهذه التكوينات تقتطع من المجال العام حيز وجودها الخاص، وتراها تتغذى وتعيش على ترهل وضعف المؤسسة الجامعة للتكوينات الخاصة ❑

تجديد الخطاب الديني

الإسلام والدولة والسياسة جدلية الفصل والوصل(**)

عبدالله النعيم *

أسعى في بحثي هذا إلى مناقشة موضوع مهم، هو العلاقة بين الإسلام والدولة والسياسة في السياق الراهن للمجتمعات الإسلامية. والفكرة الأساسية التي سوف أطرحها في هذا الصدد يمكن تلخيصها في نقطتين؛ تفيد الأولى أن الإسلام والدولة يتعين فصلهما مؤسسيا. وقبل أن أستطرد في تحليل تلك النقطة سأتوقف لكي أشدد على السمة التي أضفيتها على هذا الفصل، وأعني بها سمة المؤسسية. هذا الفصل بين الإسلام والدولة ضروري إذا أردنا أن نضمن لتلك المجتمعات، أن تصبح مسلمة انطلاقاً من اقتناعاتها الذاتية وليس انسياقا وراء إرادة الدولة القهرية. كما أن هذا الفصل لا وجه للتشكيك في صحته وشرعيته. ذلك أننا لو نظرنا إلى المطلب المضاد أو النقيض له، أي هدف تحقيق دولة إسلامية تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية بوصفها قانونا وضعيا، سنجده لا يتمتع بالتماسك المنطقي من جهة أولى وليست له سابقة تاريخية من جهة ثانية وغير عملي واقعياً من جهة ثالثة وأخيرة. وبكلمات أخرى: تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال سلطة الدولة القهرية غير مرغوب فيه، كما لا يمكن تحقيقه.

وفي تقديري أن الدولة العلمانية تمثل هدفاً جديراً بالسعي إليه وقابلا للتحقيق أيضاً. وإذا كان هناك بعض المسلمين يؤكدون على وجود نموذج للدولة الإسلامية، فإن هذا لا يعني صحة هذا الادعاء أو شرعيته.

وتفيد النقطة الثانية في أطروحتي أن الفصل بين الإسلام والدولة لا يعني الفصل بين الإسلام والسياسة. وهو ما يعني أن الإسلام والدولة منفصلان ويتعين أن يظلا منفصلين، إلا أن الإسلام والسياسة لا يمكن لهما أن ينفصلا كما لا يتعين أن ينفصلا: وهنا أضيف إني أميز بين الإسلام وبين الدولة والسياسة، من أجل تسهيل عملية تنظيم العلاقة بين الإسلام والدولة من خلال السياسة، عبر إخضاع تلك العلاقة للضمانات الدستورية والقانونية.

وفي ما يتعلق بالمصطلحات التي تستخدم عادة في تناول هذا الموضوع، أفضل استخدام

(*) أستاذ القانون- جامعة إيموري- اتلانتا الولايات المتحدة.

(**) بعض الأوراق التي قُدّمت لمؤتمر علمي عقد في العام الماضي (٢٠٠٦) في الاسكندرية حول تجديد الخطاب الديني، وننشرها هنا، بالتنسيق والتعاون والشكر لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، منظّم المؤتمر، الذي يرأسه الدكتور بهي الدين حسن. (شؤون الأوسط).

مصطلح "الشريعة" بدلاً من مصطلح "القانون الإسلامي"؛ ذلك أن مصطلح القانون الإسلامي يمثل ترجمة غير دقيقة ومن الناحية الأخرى، فإن استخدام مصطلح الشريعة من شأنه أن يساعد على التشديد على أن الحديث يدور حول الشريعة كما يقبلها عامة المسلمين. في ما يتعلق بالنقطة الأولى: تشير الشريعة عامة إلى مجمل النظام المعياري الإسلامي، والذي تشمل مكوناته العقائد والعبادات والمبادئ الأخلاقية وأحكام المعاملات. وسوف أشرح في موضع آخر من هذا البحث كيف أن مبادئ الشريعة تشهد تحولاً في طبيعتها الجوهرية، عندما يجري تقنينها بوصفها أحكاماً وضعية تقرها سلطة الدولة، الأمر الذي ينتج منه فقدانها لخصائصها بصفة كونها شريعة. وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية: هناك ميل في إطار المناقشات الجارية بين المسلمين حول قضايا الدين والشريعة، للنظر إلى الشريعة بصفة كونها نسقا معياريا إلهياً وخالداً يقوم على القرآن والسنة. وفي المقابل، ينظر إلى الفقه على أنه محض تفسير إنساني لتلك النصوص المقدسة وبالتالي يتعين أن يظل مفتوحاً أمام التغيير والإصلاح. وسوف أشرح بإيجاز في موضع آخر في هذا البحث، كيف أنه يبدو لي أن هذا التمييز ليس ملائما من واقع أن فهم الشريعة ثم ممارستها أو تطبيقها عمليا من جانب البشر في إطار واقعهم الاجتماعي، أو بكلمات أخرى: أي فهم إنساني للشريعة، لا يمكن له سوى أن يكون نتاجاً للتفسير الإنساني. وهو ما يعنى أن النقاش الذي أجريه عبر هذه الصفحات موضوعه الشريعة من خلال الفهم الإنساني المتصل بالخبرة الإنسانية، وليس الفقه الإسلامي.

ينطلق الطرح الذي أقدمه هنا من مقدمة نظرية مضمونها، أن الشريعة وبطبيعتها دائماً لا يمكن للمؤمنين بها أن يتبعوا تعاليمها إلا من خلال حريتهم الفردية، وأن مبادئ الشريعة تفقد سلطتها Authority الدينية وقيمتها الدينية عندما يجري فرضها من قبل الدولة.

ومن خلال هذا المنظور الديني والمتعلق بطبيعة الشريعة نفسها، يتعين رفض تولي الدولة ممارسة السلطة باسم الإسلام، أو بكلمات أخرى: أن تزعم لنفسها سلطة إسلامية. فلو أننا حللنا وظائف الدولة في وجودها الواقعي، بما في ذلك وظيفة التحكيم بين مطالب المؤسسات الدينية والعلمانية المتنافسة، سنجدها في جوهرها وظائف ذات طبيعة علمانية تقوم بها مؤسسة سياسية يتعين ألا نسمح لها بأن تدعي لنفسها سلطة دينية. ذلك أنه مهما كانت طبيعة المعايير والآليات التي تفرضها مؤسسات الدولة وأجهزتها من أجل تنظيم عملية صنع السياسة الرسمية والتشريع، فإن تلك العمليات تظل في النهاية بين أيدي البشر الذين يتحكمون في تلك المؤسسات ويديرون العمليات المتصلة بها وهو ما يعني أنها تظل متأثرة بالتقدير والحكم الإنسانيين، وبالتالي يصبح من الخطأ أن ننظر إلى تلك المؤسسات ومن خلفها الدولة بالضرورة بصفة كونها ذات طبيعة دينية. وهذا هو ما أشير إليه بوصفه الفصل بين الإسلام والدولة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية من المؤكد أن

المعتقدات الدينية للمسلمين سواء بوصفهم مواطنين أو بوصفهم مسؤولي دولة، تؤثر على أعمالهم وسلوكهم السياسي. وهو ما أشير إليه بوصفه الصلة أو الارتباط بين الإسلام والسياسة.

تمثل الدولة شبكة مركبة من الأجهزة والمؤسسات والعمليات التي يفترض فيها أن تقوم بتنفيذ السياسات المتبناة من خلال العملية السياسية داخل أي مجتمع. وتعني الدولة استمرارية مؤسسات مثل الجهاز القضائي والهيئات الإدارية، بوصفها مؤسسات متميزة عن الحكومة أو النظام القائم بوصفهما نتاجاً للسياسات الجارية[١] وهو ما يترتب عليه ضرورة أن تصبح الدولة هي الجزء الأكثر استقراراً وترويا في عملية الحكم الذاتي، بينما تظل السياسة بحكم طبيعتها هي العملية الدينامية المختصة بصنع الخيارات بين التوجهات السياسية المتنافسة. ولكي تقوم الدولة بتلك الوظيفة وغيرها من الوظائف يتعين أن تمتلك ما اصطلح على تسميته باحتكار الاستخدام الشرعي للعنف، أي القدرة على فرض إرادتها على كل أهالي المناطق الخاضعة لها. هذه القوة القهرية للدولة التي أصبحت الآن بالمقارنة بواقع الدول عبر التاريخ الإنساني أكثر اتساعاً وأعمق تغلغلا، سوف تعجز عن أداء المهام المنوطة بها إذا مارست وظائفها بأسلوب اعتباطي أو من أجل تحقيق أهداف فاسدة أو غير شرعية. ومن هنا تظهر لنا أسباب الضرورة القصوى للحفاظ على حياد الدولة بقدر ما يسمح لنا بذلك الواقع الإنساني، وهو الأمر الذي يتطلب يقظة دائمة من جانب عامة المواطنين الذين يعملون من خلال شبكة واسعة ومتنوعة من الاستراتيجيات والآليات السياسية والقانونية[٢].

يفيد منطق التحليل السابق أن التمييز بين الدولة والسياسة يفترض وجود تفاعل مستمر بين أجهزة ومؤسسات الدولة من جهة، والقوى السياسية والاجتماعية النشطة والمؤثرة ورؤاها المتنافسة للمصلحة العامة من جهة أخرى. هذا التمييز يقوم على الوعي العميق بمخاطر سوء استخدام أو فساد السلطات القهرية للدولة. الدولة يجب ألا تكون نوعا من الانعكاس الكامل للسياسات اليومية، لأنها يجب أن تكون قادرة على التوسط والتحكيم بين الرؤى والمقترحات السياسية المتنافسة، الأمر الذي يتطلب منها أن تظل في حال استقلال نسبي عن القوى السياسية المتعددة النشطة داخل المجال المدني. إلا أن هذا الاستقلال لا يمكن أن يتحقق بالكامل، من واقع الطبيعة السياسية للدولة التي لا تتاح لها إمكانية الاستقلال الذاتي الكامل عن إرادة الحكام الذين يتولون أمر مؤسساتها ويتحكمون فيها. وتلك الحقيقة تحتم النضال من أجل تحقيق درجة من الفصل بين الدولة والسياسة، من أجل أن تظل تلك الفئات المظلومة من الفئات الحاكمة قادرة على اللجوء إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها سعيا نحو حمايتها ضد تعديات رجال الدولة نفسها وإساءة استخدامهم لسلطاتهم.

(١) Gianfranco Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Stanford, California: Stanford University Press, 1990), pp. 19-33; Graeme Gill, *The Nature and Development of the Modern State* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 2-3

(٢) Gill, *The Nature and Development of the Modern State*, pp. 17-20.

ويمكن لنا أن نوضح مدى ضرورة تلك الحاجة من خلال مراجعة خبرات الدولة التي عرفت حكم الحزب الواحد الذي مارس سيطرة كاملة على الدولة، من ألمانيا النازية مروراً بالاتحاد السوفياتي وحتى العديد من الدول الأفريقية والغربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. في مصر وسوريا والعراق على السواء، وبمعزل عن التفاصيل المحددة لخصوصيات حكم الحزب الواحد في كل بلد منها، سنجد أن الدولة كانت قد أصبحت الوكيل المباشر للحزب الذي كان الذراع السياسي للدولة. وفي ظل أوضاع مثل تلك الأوضاع وقع المواطنون فريسة بين الدولة والحزب، ومن دون ملجأ قانوني أو إداري لهم من جانب الدولة، أو من دون إمكانية ممارسة المعارضة السياسية الشرعية خارج نطاق سيطرة الدولة. والخلاصة أن الفشل في الالتزام بالتمييز بين الدولة والسياسة يقود إلى التقويض الحاد لسلام المجتمع واستقراره وتطوره الصحي. فالفئات التي وجدت نفسها محرومة من خدمات الدولة ومن حمايتها وانتزع منها حقها في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، سوف تلجأ إلى السلبية والانسحاب من التعاون مع الدولة أو تتجه إلى ممارسة المقاومة العنيفة ما دامت لم تجد أمامها مخارج أقل دماراً من أزمتها، وهو ما يعني أن تلك الجماعات السياسية التي يطلق عليها عامة مصطلح الإسلاميين ينبغي أن يسمح لها بالعمل السياسي الحزبي العلني والقانوني، وإلا فأنها سوف تلجأ إلى ممارسة العنف السياسي في سعيها للسيطرة على الدولة، أو الانقلاب العسكري أو أي وسائل أخرى غير دستورية.

هذه الموازنة الضرورية بين المطالب المتنافسة والعلاقات المتوترة يمكن التوصل إليها، عبر توسط مبادئ وآليات الدستورية وحكم القانون وحماية الحقوق المتساوية لكل المواطنين. إلا أن تلك المبادئ والآليات لن تحقق الهدف المنشود منها، من دون المساهمة الفاعلة والمصممة لكل المواطنين، وهو أمر ليس من المرجح حدوثه لأن تلك المبادئ والمؤسسات لا تتسق مع معتقداتهم الدينية أو معاييرهم الثقافية التي تؤثر في الضرورة في سلوكهم السياسي. وعلى سبيل المثال، تفترض مبادئ السيادة الشعبية والحكم الديموقراطي مسبقاً، أن المواطنين لديهم درجة كافية من الدافع والتصميم من أجل المشاركة في كل الجوانب المتصلة بعملية الحكم الذاتي، بما في ذلك المشاركة في العمل السياسي المنظم الهادف إلى جعل حكومتهم قابلة للحساب ومستجيبة لرغباتهم وانتقاداتهم.

وأعتقد أن وجود الدافع والتصميم لابد له من أن يتأثر جزئياً بالمعتقدات الدينية والثقافية التي تساهم في تكييف أفعال المواطنين. وبكلمات أخرى من الضروري بالنسبة إلى المتدينين أن يجدوا للحكم الدستوري التبرير الديني وحقوق الإنسان بوصفهما الإطار الضروري لتنظيم الدور العام للدين.

إن التحليل الذي أتبناه هنا ينطبق في ما أتصور على أي دين، إلا أنني في بحثي هذا

سوف أركز على الإسلام والمجتمعات الإسلامية فحسب، انطلاقاً من رغبتي في المساهمة في توضيح تلك القضايا التي يدور الآن حولها جدل واسع داخل المجتمعات الإسلامية.

وأعتقد أن التحدي الذي تواجهه تلك المجتمعات هو تحدي الفصل بين الإسلام والدولة، رغم الارتباط الموجود بين الإسلام والسياسة. وما أسعي إلى طرحه وإثبات صحته هنا، هو التأكيد على أن الفصل بين الإسلام والدولة يمثل ضرورة لوجود دور إيجابي ملائم ومستنير للشريعة في حياة المسلمين والمجتمعات الإسلامية. وهذا الرأي يمكنني أيضاً أن أسميه: الحياد الديني للدولة، حيث لا تقوم الدولة ومؤسساتها بمحاباة ومعاداة عقيدة أو مبادئ دينية ما. هذا الحياد ضروري من أجل ضمان حرية الأفراد في تبني أو رفض أو تعديل أي رؤية للعقيدة والمبادئ الدينية. وهو ما يعنى أن تشديدي هنا على ضرورة الفصل بين الإسلام والدولة، يستهدف تحقيق غاية الشريعة في حياة المسلمين وليس نفي دورها المركزي في حياتهم.

وعلى الرغم من أن الموقف الذي أتبناه هنا يماثل الحجة التي تطرح دفاعاً عن العلمانية في المجتمعات الغربية، فإنه يختلف في كونه لا يقر الفصل بين الإسلام والسياسة.

إن الجمع بين الفصل بين الإسلام والدولة والوصل بين الإسلام والسياسة، سوف يسمح لنا بتطبيق المبادئ الإسلامية في السياسة الرسمية والتشريع، ولكن من خلال إخضاع هذا التطبيق لضمانات الدستورية وحقوق الإنسان. والتناول الذي أقترحه هنا يدعو إلى التوسط المتأني والاستراتيجي للتوتر المصاحب للفصل بين الإسلام والدولة (الدولة كشئ متميز عن الحكومة القائمة بأمر السياسة اليومية للمجتمع)، علاوة على تنظيم الصلة بين الإسلام والسياسة، بدلا من محاولة فرض حل باتر لهذا التوتر بطريقة أو بأخرى. وعلى الرغم من هذا الاختلاف المهم، فإن أطروحتي يمكن أن تواجه مقاومة من جانب بعض المسلمين من واقع ارتباطها بالإدراكات السلبية السائدة داخل قطاعات من المجتمعات الإسلامية بوصفها مفهوماً غربياً بحتاً.

هذا الإدراك السلبي العام للعلمانية بين المسلمين، لا يميز بين فصل الإسلام عن الدولة وارتباط الإسلام بالسياسة. ويؤدي الفشل في إدراك هذا التمييز، إلى التعامل مع فكرة الفصل بين الإسلام والدولة بوصفها فكرة تعني الإبعاد الكامل للإسلام من المجال السياسي العام إلى المجال الإنساني الخاص. وإذا كنت لا أتفق مع هذا الفهم ولا أدعو إليه هنا، ما الذي يدعوني إلى استخدام مصطلح العلمانية بالمضامين السلبية التي يحملها معه، والتي من شأنها أن تشوش موقفي؟ لقد فضلت الاستمرار في استخدام هذا المصطلح، مع القيام في الوقت نفسه بتوضيح ما الذي أعنيه باستخدامه، ليس من واقع قيمته في التحليل المقارن فحسب، ولكن أيضاً من أجل المساهمة في إعادة الاعتبار لمبدأ العلمانية بين المسلمين والتأكيد على أهميته وضرورته.

إن سياق التفاوض المستمر للعلاقة بين الإسلام والدولة والسياسة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، قد تشكل تحت تأثير التحولات العميقة للبنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش المسلمون في إطارها ويرتبطون بالمجتمعات الأخرى، والناجمة عن تأثيرات الاستعمار الأوروبي والتغلغل الرأسمالي العالمي. كما أن نفس السياق نفسه قد تشكل أيضاً بفعل الأوضاع السياسية والاجتماعية لكل مجتمع، ومن ضمنها التغيرات الداخلية المستلهمة من الخارج والتي ترتب عليها، استمرار تلك المجتمعات في فترة ما بعد الاستقلال في اتباع الأشكال الغربية في مجالات مؤسسات الدولة والتعليم والتنظيم الاجتماعي، علاوة على التنظيمات الاقتصادية والقانونية والإدارية. وكل المجتمعات الإسلامية الراهنة لا تعيش في إطار دول إقليمية مندمجة كليا في النظم السياسية والأمنية والاقتصادية العالمية التي تفرض عليها علاقات اعتماد متبادل مع بقية دول العالم وتعرضها لتأثيرات ثقافية متعددة المصادر فحسب، ولكنها استمرت أيضا إرادياً في المساهمة في تلك العمليات بعد تحقيق استقلالها السياسي. وهذه الحقائق تفرض ضمانات موازية لها، وهي العلمانية والدستورية وحماية حقوق الإنسان.

الدولة الإسلامية: وهم خطير

يشكل وجود دولة إسلامية مزعومة تتولى أمر التشريع الوضعي للشريعة الإسلامية نوعاً من النفي لإمكان تحقق الرؤية الإسلامية للحياة، وليس تحقيقاً لتلك الرؤية. وبعبارة أخرى: هذه الجهود الرامية إلى تحقيق الدولة الإسلامية ليس فقط محكوم عليها بالفشل المصحوب بتكاليف إنسانية ومادية رهيبة، ولكنها أيضاً تقود إلى عكس ما تسعى إليه أو ما هو مفترض فيها. وإذا كان لنا أن نتحدث على نحو من الأنحاء عن تفويض في ما يتعلق بعلاقة الإسلام بالدولة، فإننا يجب أن نعارض تماماً وهم إمكان وجود دولة إسلامية والأخطار المصاحبة لفكرة فرض الشريعة الإسلامية بوساطة الدولة. وأعتقد أن المسلمين في كل مكان يتعين عليهم أن يرفضوا رفضاً صريحاً فكرة فرض الشريعة الإسلامية كقانون وضعي لأي دولة، إذا أرادوا لأنفسهم أن يعبروا بحرية عن هويتهم الدينية وأن يمارسوا المثل العليا لإيمانهم الديني في إطار الإدارة اليومية لدولتهم ومؤسساتها، بما في ذلك إدارة العدالة.

إن العمل من أجل دحض هذا الوهم الخطير، أي وهم إمكان وجود دولة إسلامية تقوم بتطبيق قهري لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمثل مهمة ضرورية إذا أردنا للمسلمين وغيرهم من مواطني الدول الإسلامية إمكانية أن يعيشوا وفقا لمعتقداتهم الدينية وغير الدينية. والأمر المثير للسخرية أن فكرة الدولة الإسلامية والتي جرى التأكيد عليها باسم حق تقرير المصير، قد ظهرت في مرحلة ما بعد الاستعمار، وتقوم على النموذج الأوروبي للدولة ورؤية

شمولية للقانون والسياسة العامة بصفة كونهما أداتين تستخدمهما النخب الحاكمة في إطار عملية الهندسة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الدول التي حكمت الشعوب المسلمة تاريخياً، قد سعت إلى أن تحقق لنفسها شرعية إسلامية عبر طرائق وأساليب متعددة، فإنها لم تزعم أنها دول إسلامية. والواقع أن أنصار الدولة الإسلامية المزعومة المطلوب تحقيقها الآن، يسعون إلى استخدام سلطات مؤسسات الدولة كما تكونت في ظل الاستعمار الأوروبي واستمرت بعد الاستقلال، من أجل التنظيم الإكراهي للسلوك الفردي والعلاقات الاجتماعية عبر طرائق محددة تختارها النخب الحاكمة. ذلك أن من الخطورة بمكان أن نحاول تطبيق مثل تلك النماذج الشمولية للدولة والتنظيم السياسي باسم الإسلام، لأن هذا سوف يجعل من مقاومة تلك النماذج أمراً أكثر صعوبة المقارنة بمقاومتها في إطار دولة علمانية لا تنسب لنفسها أية شرعية دينية. وفي الوقت نفسه من الواضح أن الفصل المؤسسي بين أي دين والدولة ليس أمراً سهلاً، من واقع أن الدولة سوف يتعين عليها أن تقوم بتنظيم دور الدين بوصفها الوسيط والحكم بين القوى الاجتماعية والسياسية المتنافسة كما أشرنا أعلاه.

وأود تأكيد اقتناعي التام بأن الأجيال السابقة من المسلمين قد سعت على الدوام، لاكتشاف الأحكام الشرعية التي ألزمهم الله بها لتوجيه حياتهم في شتى مناحي الحياة اليومية. لكني أيضاً مقتنع بالقدر نفسه أن الفقه الإسلامي هو محض محاولة ذات طبيعة تأملية، من أجل فهم المعنى الدقيق للأحكام التي أنزلها الله لتنظيم حياة البشر[٣] ولهذا يبدو لي أمراً منطقياً وصحيحاً أن أفترض أن تلك الأجيال المتتالية من المسلمين، قد جاهدت بإخلاص وحمية من أجل أن ترتفع لمستوى المثل السياسية التي أرساها النبي عليه الصلاة والسلام والأجيال الأولى من المسلمين، انطلاقاً من إيمانها الذاتي بتلك المثل والتعاليم. ولا يدخل في نطاق اهتمامي هنا تقويم مدى نجاح أي جيل أو جماعة من المسلمين، سواء في اكتشاف حقيقة الأحكام أو الإرادة الإلهية في صدد أي موضوع، أو في النجاح في الالتزام بتلك المثل العليا في حياتهم الاجتماعية. فالمسألة التي أتناولها هنا هي إذا كان من الممكن بالنسبة إلى أي دولة، مهما كانت طبيعة تكوينها ومدى عقلانيتها، أن تقوم بفرض الشريعة من خلال التشريع الوضعي.

أعتقد أنه من المستحيل بالنسبة إلى أي دولة أن تفرض الشريعة بما هي عليه، كشئ مقابل للالتزام الإرادي بها من جانب المسلمين، وذلك من واقع جوهر طبيعة الشريعة نفسها في علاقتها بطبيعة الدولة ودورها في السياق الحديث. والنقاش الذي أريد إجراءه في هذا القسم من بحثي يتكون من جزئين؛ أولهما أن الشريعة كما يفهمها المسلمون بعامة بوصفها طريقة الحياة التي أمر الله باتباعها، لا يمكن أن نحافظ على تلك الخاصية إذا حدث وجرى سنها بوصفها تشريعاً وضعياً. وثانيهما أن الدولة لا يمكنها أن تعمل في

(٣) Noel J. Coulson, *Conflicts and Tension in Islamic Jurisprudence* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press,1969), p. 41.

السياق الحديث إلا من خلال التشريع الوضعي والتبني الرسمي لسياسات عامة. بكلمات أخرى: لا تستطيع الدولة أن تقوم بفرض أي مبادئ للشريعة إلا من خلال سنها في صورة تشريع، وهو ما سوف يؤدي على الفور إلى نفي خاصيتها التي أشرنا إليها بوصفها شريعة. والأمر الذي لاشك فيه أن المجتمعات الإسلامية لها كامل الحق في ممارسة الحق في تقرير المصير في ما يتصل بهويتها الإسلامية، ويشمل ذلك فرض بعض المعايير الإسلامية من خلال الإجراءات السياسية والتشريعية والقضائية المقررة دستورياً، ولكن ليس بوصفها شريعة إلهية وغير قابلة للتغيير.

إن التأكيد على الحياد الديني للدولة لا يعني أن المبادئ الإسلامية غير ملائمة للقانون أو السياسة العامة. وأؤكد أن المسلمين في استطاعتهم، فحسب بل ومن واجبهم أيضاً أن يقترحوا سياسة أو تشريع يعبر عن عقائدهم الدينية، كما هو حق غيرهم من المواطنين أن يفعلوا ذلك. إلا أني أؤكد أيضاً ضرورة أن يفعلوا ذلك عبر توسط **مفهوم العقل العام Public Reason**، وليس بالاكتفاء بالتأكيد على أن تلك المقترحات تتطلبها أو تفرضها الشريعة. وحيث إن الاعتبارات المتعلقة بحجم هذا البحث لا تسمح بمناقشة تفصيلية، لفكرة العقل العام كما طرحها وناقشها العلماء الغربيون[٤]، وكيف يمكن أن تطبق في المجتمعات الإسلامية، سوف أكتفي بتناول سريع لها. أستخدم هنا مصطلح العقل العام للإشارة إلى ضرورة وجود أسباب Reasons لتبنى سياسة معينة أو تشريع محدد متاحة ومعلنة للجميع، إضافة إلى ضرورة انفتاح عملية النقاش الدائرة حول تلك السياسات والتشريعات أمام المشاركة العامة لجميع المواطنين. وبكلمات أخرى، يجب أن يقوم التشريع أو السياسة العامة من حيث غايته والتعليل الذي يقدم لتبرير تلك الغاية، على نوع من التعليل العقلي في إمكان المواطنين عامة أن يقبلوه أو يرفضوه، علاوة على تمكينهم من تقديم مقترحات مضادة من خلال الحوار العام، دونما الإحالة إلى العقيدة الدينية أو الإيمان الديني. وتلك الضرورة، أي العقل العام والتعليل العقلي وليس الإيمان والدافع الديني، تحتفظ بضرورتها سواء كان المسلمون في بلد ما أكثرية أم كانوا محض أقلية، من واقع أنه حتى لو كان المسلمون هم الأغلبية المسيطرة لا يصح لنا توقع اتفاقهم العام أو الدائم على السياسة أو التشريع الذي يعبر عن معتقداتهم الدينية.

وليس من الواقعية ولا هو من الحكمة أن نتوقع من البشر الالتزام التام بمتطلبات العقل العام، لأن مثل تلك الخيارات تؤثر فيها الدوافع والنيات الإنسانية الدفينة. ومن الصعب علينا أن نعرف لماذا قام الناس بالتصويت بطريقة معينة، أو كيف يبررون أمام أنفسهم أو أمام معارفهم المقربين البرنامج السياسي الذي وقع اختيارهم عليه. ولكن الهدف يجب أن يكون دعم وتشجيع العقل العام والنقاش المنطقي، مع تقليل التأثير الحصري للعقائد الدينية شيئاً فشيئاً. إن مطلب العقل العام والنقاش المنطقي لا يفترض أن هؤلاء الذين

(٤) See, for example, John Rawls, *Political Liberalism*, (expanded edition, New York: Columbia University Press, 2003), pp. 212-254, 435-490; and Jurgen Habermas, "Reconciliation Through the Public Use of Reason: Remarks on John Rawls "Political Liberalism", *The Journal of Philosophy*, 92: 3 (March 1995), pp.109-131.

يسيطرون على الدولة في استطاعتهم أن يكونوا محايدين، في أمور الحكم والقضاء. فهذا المطلب أو الشرط الأساسي ينبغي أن يكون أساس الدولة، لأن هؤلاء الذين يشغلون مؤسسات الدولة ويقومون بإدارتها، من المرجح تماماً أن يستمروا في العمل وفقاً لمعتقداتهم وأهوائهم وتبريراتهم الشخصية. ومطلب العلنية والصراحة يوفر لنا تبريرات تقوم على أسباب يمكن لعامة الناس أن تقبلها أو ترفضها، ومن شأنه أيضاً أن يوفر مع مرور الوقت إجماعاً أكثر اتساعا بين الأهالي عامة، يتخطى نطاق المعتقدات الدينية الضيقة أو أي معتقدات خاصة لمختلف الجماعات. وحيث إن القدرة على تقديم تبريرات عامة ومناقشتها مناقشة عامة، هي بالفعل قدرة حاضرة في أغلب المجتمعات، فإن ما أطالب به وأدعو إليه هنا هو التطوير المدروس والمتصاعد لتلك العمليات والثقافة الضمنية المرتبطة بها، بدلاً من اقتراح أن ما نطالب به غائب تماماً أو من المتوقع تحققه كليا وفوراً.

والخلاصة أن القضية موضع النقاش في هذا القسم هي إذا ما كان في مقدورنا عمليا القيام بفرض الشريعة الإسلامية من خلال سلطة الدولة، كشئ مختلف عن الالتزام الإرادي بتعاليمها من جانب المسلمين النابع من اقتناعهم أو خيارهم الذاتي. ويمكننا أن نرى أهمية هذا التمييز في الاختلاف بين المنع القانوني للفائدة على القروض كجزء من السياسة الاجتماعية والاقتصادية، والامتناع الإرادي عن دفعها أو استلامها التزاما بتحريم الشريعة للربا. وهناك مثال آخر نجده في الاختلاف بين عقود التأمين المحرمة تشريعياً تبعا لتضخم عنصر المضاربة أو الاحتمالية فيها، في مقابل الامتناع عن ممارستها تبعا لتحريم الشريعة لها من واقع كونها: عقود ضرار. وهناك طريقة أخرى لشرح تلك المسألة وهي التشديد على الفارق بين فرض المبادئ والأحكام القانونية وفقاً للمعايير الدستورية والعملية التشريعية الموجودة في بلدنا، وبصرف النظر عن المصدر الأصلي لتلك المبادئ والأحكام، وفرض المبادئ والأحكام نفسها، لأن الشريعة تفرضها بوصفها تعبيراً عن ما قدره الله لتنظيم حياة البشر. وأعتقد أن هناك مساحة من المطالب الراهنة لفرض الشريعة من خلال التشريع الوضعي للدولة تقوم على مغالطة تاريخية، حيث إن هذا الهدف لا يتسق مع طبيعة الشريعة الإسلامية نفسها، كما أنه من المستحيل بالنسبة إلى الدولة في تكوينها الراهن في أي بلد من بلدان العالم أن تنجح في تحقيقه. وبكلمات أخرى: لا يمكننا تصور تلك الإمكانية على المستوى النظري، كما أنه ليس من الصحيح أن هذا النموذج قد وجد في الماضي بحيث يمكننا المطالبة بإعادة بنائه. وبالتالي يصبح السؤال الذي يتعين طرحه هو: ما الدور الذي يتعين أن تقوم به الشريعة في مجتمع الدولة الحديثة؟

الشريعة وقانون الدولة

يميل المسلمون للاعتقاد أن دولة المدينة في ظل حكم النبي عليه الصلاة والسلام، والتي امتدت في ما بين ٦٢٢ و ٦٣٢ ميلاديا، قد طبقت بالفعل الشريعة في حياة المجتمع. إلا أني أعتقد أن تطبيق الشريعة في تلك الحالة، لم يكن من خلال تشريع الدولة القابل للتطبيق في إطار المجتمع المعاصر. وبمعزل عن تلك الواقعة الاستثنائية التي سيطرت على واقع تلك الدولة، أي واقعة وجود الرسول عليه الصلاة والسلام الذي استمر في تلقي الوحي الإلهي وشرحه لجماعة المسلمين خلال تلك الفترة، وبشخصيته الاستثنائية وتأثيره الروحاني الخارق وقيادته الأخلاقية الملهمة، كانت الدولة تتكون من جماعات مرتبطة بصلات قرابة قبلية وثيقة وتسيطر عليها روح دينية عارمة وتعيش في إطار مكان محدود إلى درجة كبيرة. ويضاف إلى ذلك أن تلك الخبرة السياسية كانت تقوم على السلطة الأخلاقية للتجانس الاجتماعي، أكثر من قيامها على قوة الدولة القهرية كما هو الحال في مجتمعات أخرى، وهي الظاهرة الفريدة التي انتهت بنهاية حياة النبي صلي الله عليه وسلم، وبكلمات أخرى يمكن اعتبار خبرة دولة المدينة خبرة استثنائية، بدرجة لا تجعلها صالحة أو ملائمة لأن تصبح نموذجاً للدولة في السياق الراهن للمجتمعات الإسلامية أي سياق مرحلة ما بعد الاستعمار بما يتخللها من اعتماد متبادل وتكامل في المجالات الاقتصادية والسياسية. كما يمكن اعتبارها دولة شديدة الاختلاف، لدرجة لا تجعل ثمة إمكانية لمحاولة إحيائها من جديد. وأعتقد أن المطالبة بتأسيس دولة إسلامية وفقاً لهذا النموذج تتسم بدرجة خطيرة من السذاجة، إن لم نقل التلاعب بمشاعر الآخرين وأفكارهم.

سأنتقل هنا إلى مسألة أخرى تتعلق بطبيعة الشريعة الإسلامية. واقع الأمر أن ما أضحى يعرف بين المسلمين بالشريعة، ليس في حقيقة أمره سوى نتاج عملية تاريخية بطيئة للغاية وتدريجية وعفوية لتفسير القرآن وجمع وتحقيق وتفسير السنة، جرت خلال القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي الممتدة من القرن السابع الميلادي إلى القرن التاسع[٥]. هذه العملية قام بها العلماء والفقهاء الذين طوروا منهجيتهم في ما يتعلق بتصنيف المصادر، واشتقاق الأحكام الخاصة من المبادئ العامة، وعمليات فكرية أخرى مماثلة. هذا الجانب المنهجي في عملهم هو الذي أضحى يعرف بعلم **أصول الفقه**، أي أسس أو مبادئ الفهم الإنساني للمصادر المقدسة. وكما يمكن لنا أن نتوقع، كان هناك الكثير من الخلافات والمنازعات في ما بين هؤلاء العلماء الأوائل، حول معنى ودلالة الجوانب المختلفة للمصادر المقدسة التي كانوا يتعاملون معها. ومع أن هؤلاء العلماء كانوا يعملون مستقلين عن السلطات السياسية الحاكمة في زمانهم، لم يكن من الممكن أن ينعزل عملهم عن تأثير الشروط السائدة داخل مجتمعاتهم، سواء في السياقات المحلية أم في تلك السياقات الإقليمية الأكثر اتساعا. وكان للعوامل المختلفة المتصلة بتلك الشروط مساهمتها الحتمية

(٥) See, generally, Noel J. Coulson, *A History of Islamic Law* (Edinburgh, Scotland: Edinburgh University Press), 1964; Abdullahi Ahmed An-Na'im, *Toward an Islamic Reformation: Civil Liberties, Human Rights and International Law*, Syracuse, NY, USA, (Syracuse University Press, 1990), Chapter 2.

في ظهور الخلافات بين الفقهاء، وأحياناً ساهمت في تكوين التحولات داخل آراء الفقيه الواحد كما حدث في فقه الإمام الشافعي مع انتقاله من العراق إلى مصر. وحتى بعد أن تطورت تلك الآراء الفقهية المختلفة بين العلماء، ليس، وكما هو متوقع، بين علماء مختلف المذاهب فحسب، ولكن أيضاً علماء المذهب الفقهي الواحد.

والسؤال الذي أريد طرحه هنا هو: كيف يمكن أن تكون مبادئ الشريعة قد تحددت مسبقاً من قبل الذات الإلهية، إذا كان لا يمكن اكتشافها إلا من خلال الفهم الإنساني للقرآن والسنة؟ وكما طرح إبراهيم موسى السؤال: عند ما يزعم الفقهاء المسلمون أن استخراجهم لأحكام الشريعة من المصادر الإسلامية المقدسة يعبر عن أحكام الله، يقود المرء للاعتقاد بأن الأمر مفارق وملهم. وأحد أكثر الأسئلة إثارة للاهتمام التي تواجهنا في دراسة الشريعة يتعلق بالحكم الشرعي وهو: كيف يمكن للفقيه أن يستنتج في نهاية عملية تقويم وبحث تجريبية تماما للوقائع والنصوص التي تحت يديه، إن ما انتهى إليه من نتائج يمثل مرجعية إلهية فوق بشرية(٦)؟.

والإجابة الواضحة عن هذا السؤال من وجهة نظري، هي استحالة أن تشكل استنتاجات الفقيه على الدوام مرجعية إلهية فوق بشرية، ولا ينبغي أن يقبل أحد أن يضفي عليها تلك السمة. فالعلماء والفقهاء ومهما كان الاحترام الذي يحظون به، وحتى بافتراض أنها تحظى بقبول كل المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي كافة، وهو ما لم يحدث قط، ليس في مقدورهم أن يمنحونا سوى آرائهم الذاتية في الأحكام الإلهية في موضوع من الموضوعات المطروحة أمامهم.

وكما لاحظنا أعلاه هناك تمييز مقبول عامة في الخطاب الإسلامي بين الشريعة والفقه وكما يشرح لنا برنارد ويس: "أحكام الشريعة هي نتاج تشريع مصدره الله نفسه بوصفه الشارع النهائي، أمام أحكام الفقه فهي تلك الأحكام التي مصدرها البشر: الفقهاء"(٧) هذا التمييز يمكن أن يكون نافعاً بالمعنى التقني، في الإشارة إلى أن بعض المبادئ والأحكام بالمقارنة بمبادئ وأحكام أخرى، مؤسسة على التفكير التأملي أكثر من قيامها على نوع من الدعم النصوصي مصدره القرآن والسنة. ولكن هذا لا يعني أن تلك الأحكام المنظور إليها بوصفها شريعة وليس فقهاً هي النتاج المباشر للوحي الإلهي، لأن القرآن والسنة لا يمكن فهمها أو أن يكون لها أي تأثير على السلوك الإنساني إلا عبر توسط جهد الكائن الإنساني غير المعصوم من الخطأ". وعلى الرغم من أن الحكم إلهي المصدر فإن التفسير الفعلي له فاعلية إنسانية، ونتائج هذا التفسير يمثل شريعة الله كما يفهمها البشر. وحيث أن الشريعة لا تهبط من السماء مكتملة الصنع، وجاهزة للتطبيق فإن الفهم الإنساني (الفقه يعني حرفيا الفهم الإنساني) للشريعة هو الذي يجب أن يكون المعيار الموجه للمجتمع"(٨) ولأن الفقهاء المؤسسين كانوا على درجة كبيرة من الوعي بكل تلك العوامل، كما تمتعوا

(٦) Ebrahim Moosa, "Allegory of the rule *(hukm)*: law as simulacrum in Islam?" *History of Religion*, 1998, pp. 1-24, at p.12.

(٧) Bernard Weiss, *The Spirit of Islamic Law*, Athens, GA, University of Georgia, p. 120.

(٨) *Ibid*. p.116.

بالحساسية تجاه مخاطر فرض ما يمكن أن يكون رؤية خاطئة، سنجدهم قد مارسوا قبولا عميقاً للاختلاف في الرأي، بينما كانوا يسعون إلى توطيد الإجماع في ما بينهم وداخل مجتمعاتهم. وقد فعلوا ذلك من خلال تبني فكرة تفيد أن كل ما يضفي عليه إجماع جماعة العلماء صفة الصحة أو إجماع الجماعة الإسلامية الأوسع في رأي بعض الفقهاء، يعتبر ملزما في شكل دائم للأجيال التالية من المسلمين(٩) لقد كان لتطبيق تلك الفكرة مشاكله العملية الكثيرة، والتي كانت واضحة منذ البداية بالنسبة إلى هؤلاء الذين أرادوا حصر القوة الملزمة للإجماع في نطاق إجماع مجموعة مختارة من العلماء، كانت المشكلة هي كيفية الاتفاق على معايير تستخدم من أجل تحديد هؤلاء الفقهاء، وكيفية المطابقة والمغايرة بين آرائهم، ومعايير إثبات صحة تلك الآراء. أما إذا قلنا إن سلطة الإجماع أو مرجعيته مستمدة من إجماع جماعة المسلمين عامة، فإن السؤال يظل مطروحا؛ إذ كيف نقرر معايير هذا الإجماع حول موضوع من الموضوعات وكيف نتحقق من صحة حدوثه؟ وسواء افترضنا أن الإجماع هو جماعة العلماء أم افترضنا أنه إجماع جماعة المسلمين عامة، لماذا تحظى رؤية جيل ما بقوة ملزمة للأجيال التالية عليه؟ مهما كانت الحلول التي يمكن الوصول إليها بالنسبة إلى مثل تلك الصعوبات النظرية والعملية، فإن تلك الحلول سوف تظل دائما نتاجا للفهم والحكم الإنساني. وبكلمات أخرى: معايير الشرعية لا يمكن استمدادها من القرآن والسنة إلا من خلال الفهم الإنسانيين، والذي يعني في الضرورة حتمية الاختلاف في الآراء واحتمال الخطأ، سواء جرى تقرير الأمر في ما بين جماعة العلماء والفقهاء محدودة النطاق، أو في إطار الجماعة الإسلامية الأوسع.

وعلى ضوء ما سبق يصبح السؤال هو: كيف وعن طريق من يمكن لذلك الاختلاف في الرأي أن يجري حسمه في شكل صحيح وشرعي في سياق الممارسة العملية من أجل النجاح في تحديد القانون الوضعي الذي ينبغي تطبيقه في حالات محددة؟ والمعضلة الأساسية التي تواجهنا هنا يمكن شرحها على النحو الآتي: من جهة أولى هناك أهمية فائقة لوجود حد أدنى من الثقة في عملية تحديد وفرض القانون الوضعي لأي مجتمع. كما أن طبيعة ودور القانون الوضعي في الدولة الحديثة تتطلب تفاعل حشد من الفاعلين والعوامل المركبة، وهو أمر من المحتمل ألا يستوعبه المنطق الديني الإسلامي. وينطبق هذا على المجتمعات الإسلامية اليوم أكثر من انطباقه عليها في ما مضى، تبعاً لنمو علاقات الاعتماد المتبادل بينها وبين المجتمعات غير الإسلامية على امتداد العالم، وهو ما سوف نقوم بتوضيحه لاحقاً وعلى نحو موجز. ومن جهة ثانية يمثل المنطق الديني أمرا أساسيا للقوة الملزمة لمعايير الشريعة بالنسبة إلى المسلمين. وعلة ذلك أن الشريعة من المفترض أن تكون ملزمة للمسلم انطلاقاً من اقتناعاته الدينية، من واقع أن المؤمن لا يمكنه أن يلتزم بما يعتقد أنه يمثل تفسيرا صحيحاً وشرعياً لنصوص القرآن والسنة المتصلة بالمسألة موضع

(٩) *Ibid.* pp. 120-22.

الإيمان. وعلاوة على ذلك، مهما كانت طبيعة الرأي الذي سوف تنتهي إليه مؤسسات الدولة والمسيطرون عليها، من أجل فرضه بوصفه قانوناً وضعياً معبراً عن الشريعة الإسلامية، لابد من أن يواجه احتمال النظر إليه بوصفه تفسيرا غير صحيح للمصادر الإسلامية من جانب بعض المواطنين أو جماعات منهم، وذلك من واقع الاختلاف الإنساني والحتمي في تفسير تلك المصادر من جهة، واختلاف التراث الفقهي في تفسير المصادر نفسها من جهة أخرى. ولقد جرى التعامل مع هذه المعضلة في إطار التراث الإسلامي، من خلال القول بأن "كل مسلم له مطلق الحرية في اختيار المذهب الفقهي الذي يقتنع به، كما أن أي قاضٍ ينظر في قضية مطروحة أمامه ملزم بتطبيق أحكام المذهب الذي ينتمي إليه المتقاضي(١٠) وتبعاً لذلك، للفرد أيضا الحق في تغيير مذهبه الفقهي في مسألة بعينها. ولقد استمر هذا الوضع حتى بدأت السلطة المركزية في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، بالتشريع الوضعي لأحكام الشريعة الإسلامية بإصدار مجلة الأحكام العدلية، وهي العملية التي اتسع نطاقها في أغلب البلدان الإسلامية على مدى العقود الأخيرة من خلال سن قوانين الأحوال الشخصية.. وفي هذا الصدد كتب الأستاذ نويل كولسون: "إن المبدأ المشكل لأساس قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، هو أن السلطة السياسية انطلاقاً من سعيها لتحقيق التجانس الاجتماعي، تمتلك الحق في اختيار حكم من أحكام الشريعة من بين صيغ مختلفة ومتساوية المرجعية حول الموضوع نفسه، وأن تأمر المحاكم العاملة في نطاق ولايتها التشريعية والقضائية بتطبيق هذا الحكم واستبعاد كل الأحكام الأخرى. واختيار هذا الحكم أو غيره يجري ببساطة وفقا لمعايير المصلحة الاجتماعية، ومن داخل تلك المدونات القانونية التي تجسد الصيغ التي يمكن اعتبارها أكثر ملاءمة للمعايير والظروف الراهنة داخل المجتمع"(١١). إن ضرورات الثقة والتجانس في التشريع الوطني هي الآن أقوى من أي وقت مضى، ليس من واقع التعقد المتنامي لدور الدولة على المستوى المحلي أو الوطني فحسب، ولكن أيضا تبعاً لعلاقات التبادل بين الدول والشعوب التي تسيطر على عالمنا المعاصر. وعلى الرغم من المشاكل العديدة التي تعاني منها النظم القومية والدولية الراهنة، تتغلغل حقائق العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية بعمق داخل الدول القومية التي تمتلك ولاية تشريعية حصرية على مواطنيها والمناطق الخاضعة لسيطرتها. ولقد كان لتلك الحقائق تأثيرها المؤلم والدموي على الشعوب الإسلامية من خلال الصراعات الإقليمية الحادة التي اعتمدت في المنطقة خلال العقود الأخيرة، وأعني بها الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دارت رحاها في الثمانينات من القرن المنصرم، ثم تكوين التحالف الدولي الذي شاركت فيه البلدان المسلمة مع البلدان غير المسلمة وتولى أمر إخراج العراقيين من الكويت، وأخيرا غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣. في تلك الصراعات العنيفة، كانت حكومات الدول الإسلامية، التي فضل بعضها الانحياز

(١٠) Coulson, *Conflicts and Tensions in Islamic Jurisprudence*, p. 34.

(١١) *Ibid.* pp. 35-36.

لطرف وفضل بعضها الآخر الانحياز لطرف آخر تتصرف بوصفها دولا ذات مصالح خاصة وليس كأعضاء في جماعة إسلامية واحدة، ومتجانسة أو متحدة، وبالنيابة عن مجمل المسلمين في العالم: الأمة الإسلامية. والمسألة التي أطرحها هنا ليست هي أن طبيعة الدولة هي ذاتها في كل مكان ومجتمع، من واقع أن عملية تكوين الدولة وتوطيدها تختلف من بلد إلى آخر. والصحيح أني أريد طرح وجود خصائص عامة للدولة يجب أن تتوافر في كل بلد إذا أرادت أن تكون جزءاً من النظام العالمي، من واقع أن عضوية هذا النظام مشروطة باعتراف الدول الأخرى الأعضاء فيه. وإذا أرادت الدول الحاكمة للمجتمعات الإسلامية أن تكون أعضاء في الجماعة الدولية وأن تحافظ على تلك العضوية، فإن ذلك يتطلب التزامها بعدد من السمات المعروفة التي تمثل الحد الأدنى المفترض في وجود الدولة بالمعنى المعاصر للمصطلح. ومن ضمن تلك السمات سمة ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى وجود أي دولة، هي سمة القدرة على تحديد القانون وفرضه في الحياة اليومية. علاوة على ما سبق، وكما سوف نشرح في القسم القادم، تمنع طبيعة الدولة نفسها والسياق العالمي الذي تتواجد فيه الدولة من إمكانية تطبيق الشريعة كما فهمها الفقهاء المؤسسون، وهو الفهم الذي لا يزال حاضراً ومقبولا لدى المسلمين.

وفي ختام هذا القسم أود أن أشدد على أن الشريعة، سواء في صيغتها التقليدية كما يعرفها المسلمون اليوم أو من خلال بعض صيغها وتعبيراتها الجديدة أو الإصلاحية، سوف تظل دائما فهماً إنسانياً ذا طبيعة تاريخية للقرآن والسنة. وفي حين أني أشارك كل المسلمين إيمانهم أن تلك المصادر ذات طبيعة مقدسة، لديَّ اقتناع ينطلق من فهم واضح يفيد أن تفسير تلك المصادر والتعبير عنها بوصفها معاييراً للشريعة كان دائما وسوف يظل باستمرار جهداً إنسانيا، قابلاً للتحدي وإعادة التشكيل من خلال بدائل إنسانية أخرى لفهم نفس المصادر. وبكلمات أخرى: لا يمكن للمصدر الإلهي للشريعة أن يؤثر في حياة الإنسان وخبرته إلا عبر توسط الوجود الإنساني نفسه، أي عبر توسط فهم الإنسان لتلك المصادر وتطبيقه لها في سياق تاريخي محدد تعيش فيه المجتمعات الإسلامية.

وكما أشرت من قبل لا يعني هذا أن المجتمعات الإسلامية لا تمتلك الحق في تقرير مصيرها الثقافي، أو أن تلك المجتمعات عاجزة عن تحقيق هذا الهدف. بل على العكس، أعتقد أن المجتمعات الإسلامية تمتلك هذا الحق، وفي إمكانها تحقيق هذا الهدف. إلا أنني أيضا على اقتناع تام أننا إذا أردنا تحقيق هذا الهدف، يتعين على المجتمعات الإسلامية أن تتخلى تخلياً صريحا عن توقعاتها لفرض الشريعة من قبل هذه الدولة الإسلامية المرتجاة. وفي القسم التالي من بحثي هذا سوف أقدم تحليلاً أولياً لشروط ممارسة حق تقرير المصير، والسياق التاريخي الذي سوف تمارس فيه المجتمعات الإسلامية هذا الحق، وبالتالي يتعين أن تأخذه في اعتبارها.

حق المجتمعات الإسلامية في تقرير مصيرها الثقافي

هناك مساحة كبيرة من الخطاب العام الراهن داخل الكثير من المجتمعات الإسلامية، تسيطر عليها النزعات المؤيدة والمعارضة لفكرة الدولة الإسلامية المفترض قيامها بتطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة شاملة ونظامية. وفي نطاق المصطلحات المتداولة داخل هذا الخطاب وأحياناً خارجه، يطلق على أنصار تلك الفكرة والمناضلين من أجل تطبيقها مصطلح الإسلاميين، أما خصومها فيسمون بالعلمانيين. وكل فريق من الفريقين يحصر تعاملاته مع قاعدته السياسية والثقافية ولا يسعى إلى مخاطبة قاعدة الفريق الآخر، كما لا نجد تفاعلات بين الفريقين باتجاهاتهما الداخلية المختلفة، أي التقليديين أو الأصوليين على جانب والليبراليين أو القوميين على الجانب الآخر. وفي هذا القسم سأحاول نقد هذا الانقسام الإسلامي ـ العلماني والافتراض الذي يقوم عليه، وبعد ذلك سوف أحاول تقديم تحليل موجز للعوامل الأساسية التي ينبغي على المجتمعات الإسلامية أن تراعيها أو تلتزم بها في سعيها لممارسة حقها في تقرير مصيرها الثقافي في السياق المعاصر. وبكلمات أخرى، سوف أحاول أن أطرح وأوضح ما لا يمكن أن يعنيه حق تقرير المصير بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية، وبعد ذلك سوف أقدم بعض المقترحات حول ما يمكن أن يعنيه هذا الحق اليوم.

سوف أبدأ بتوضيح بعض المصطلحات. أتصور أن مصطلح **الدولة الإسلامية** قد يصلح للاستخدام كنوع من الاختصار، من أجل الإشارة إلى الدول التي يشكل المسلمون أغلبية واضحة من سكانها، وفي حدود هذا الاستخدام أعتقد أن الصفة المشتقة من الإسلام الموجودة في المصطلح يجب أن نتعامل معها على أنها تشير إلى مواطني تلك الدول وليس إلى الدولة ذاتها بوصفها مؤسسة سياسية. ويميل بعض العلماء إلى استخدام مصطلح دولة إسلامية، للإشارة إلى تلك البلدان التي أعلنت رسميا أن الإسلام هو دين الدولة أو التي تشكل الشريعة مصدرا رسميا للتشريع داخلها. وأعتقد أن مثل تلك التوصيفات مضللة، لأن تلك الخصائص لا تشكل تعبيرا محدداً عن خاصية إسلامية موجودة في الدولة في وصفها مؤسسة سياسية. وإذا لم تكن لدينا مواقف عقيدية مسبقة تجرفنا تلقائيا نحو قبول ادعاء دولة ما بكونها دولة إسلامية، فإن القضية يمكن صوغها في السؤال الآتي: من الذي يمتلك سلطة تحديد خاصية كون الدولة إسلامية؟ ووفقا لأي معيار يجري هذا التحديد؟ على سبيل المثال، ليس من المرجح أن تقبل المؤسسة الدينية والسياسية في المملكة العربية السعودية ادعاء الحكومة الإيرانية الراهنة كونها دولة إسلامية، أو حتى أن تقبل فكرة الجمهورية نفسها. ومن المنظور الإيراني لا يمكن التعامل مع المملكة السعودية ومن خلال اسمها نفسه بوصفها دولة إسلامية، كما لا يمكن إضفاء شرعية إسلامية عليها تبعاً لالتزامها الظاهري بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وأعتقد أن الدولة الإسلامية بصفة كونها مؤسسة سياسية هي دولة مستحيلة نظرياً، كما أنها لم تتوجد في نطاق الخبرة التاريخية، ولا يمكن لها أن تتوجد اليوم ما لم تتمكن من التعبير عن الافتراضات التي قامت عليها والأهداف التي تفرضها تلك الافتراضات. وهنا أستعيد حجة سبق لي أن طرحتها في هذا البحث ومضمونها أن الدولة الإسلامية مستحيلة نظرياً لأن ادعاء الدولة قيامها بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في الحياة اليومية للمجتمع هو تناقض في الألفاظ، حيث إن فرض الشريعة الإسلامية من خلال الإرادة السياسية للدول يمثل نفياً للتعليل الديني للقوة الملزمة للشريعة. ولأن فرض الشريعة من جانب الدولة يتطلب عملية سن رسمي للقانون بوصفه القانون السائد داخل البلاد، أو تبني سياسات واضحة تحدد عملا معيناً لأجهزة الدولة، فإن الهيئات التشريعية والتنفيذية للدولة ومهما كانت الأشكال التي قد تتخذها، سوف تضطر للاختيار بين تفسيرات مختلفة للقرآن والسنة، تمتلك على الرغم من اختلافاتها حجية دينية متساوية. وبكلمات أخرى: أي مبدأ من مبادئ الشريعة أو أي حكم من أحكامها سوف يتوقف عن كونه جزءاً من النسق الديني المعياري، تبعاً لفرضها على الناس في صورة قانون وضعي صادر عن الدولة، لأن الدولة في إمكانها أن تفرض على الناس إرادتها السياسية فحسب وليس إرادة الله.

إن الاستحالة العملية لفرض الشريعة بوصفها قانوناً وضعياً، يمكننا أن نؤكد عليها أكثر من واقع إقرار غالبية المسلمين بعدم وجود دولة إسلامية بهذا المعنى، منذ نهاية دولة الرسول في المدينة. ولا يوجد أساس للمقارنة بين هذه الدولة، والدول الإمبراطورية التي أعقبتها وتسيدت التاريخ الإسلامي، وقطعاً سوف تتسع المسافة ويتعمق التناقض إذا شرعنا في المقارنة بينها وبين الدول الإسلامية المعاصرة ذات التكوين المركب، وهي دول تعيش فيها تركيبات سكانية متنوعة ومتنافرة كما تعيش هي ذاتها في سياق عالمي تدخل معه في علاقات اعتماد متبادل على شتى المستويات.

إن غياب وجود سابقة تاريخية لوجود الدولة الإسلامية سوف تزداد أهميته ودلالاته، إذا نظرنا إلى التحولات الكلية التي حدثت في السياق المحلي والدولي الذي انوجدت فيه الدولة المعاصرة. ففي ظل هذا السياق بتحولاته العامة والعميقة، إذا حدث وقررت دولة ما أن تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فسوف تجد تلك الدولة نفسها عاجزة عن العمل في السياق الوطني والدولي الراهن. ومن ضمن الصعوبات التي سوف تواجه وجود وعمل تلك الدولة، الازدواجية العميقة التي نجدها لدى الفقهاء المؤسسين للشريعة في ما يتعلق بالسلطة السياسية. فهؤلاء الفقهاء لم يسعوا إلى التحكم في السلطة، ولا عرفوا كيف يجعلون هؤلاء الممسكين بمقاليدها قابلين للمحاسبة أمام الشريعة. ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة سوف تواجه انهيارا، نتيجة للتحريم القانوني الرسمي

للفائدة الثابتة على القروض (الربا) وتحريم التأمين بوصفه عملية اقتصادية مالية تقوم على نوع من عقود المضاربة (الضرار). كذلك من المؤكد أن فرض العقوبات على جرائم الحدود، سوف يواجه اعتراضات حادة غير قابلة للحل في ما يتصل بالجوانب الإجرائية وأساليب الإثبات، دون أن نتطرق إلى الحديث عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والمتصلة بالمعاملة أو العقاب القاسي وغير الإنساني أو المنتهك لكرامة الإنسانية. وهناك نمط آخر من المشاكل يتصل بإنكار حقوق المواطنة السياسية بالنسبة إلى المرأة وغير المسلمين، وهو موقف سوف يثير معارضة وتحديات حادة من جانب تلك الفئات داخليا ومن جانب المجتمع الدولي بعامة[١٢].

إن كل الاعتراضات السابقة على فرض الشريعة من خلال القانون الوضعي وعلى فكرة الدولة الإسلامية، ليس من شأنها ولا هدفها منع المسلمين من الالتزام الشخصي بكل جانب من جوانب الشريعة الإسلامية. إن حقيقة كون الربا وعقود الضرار غير محرمة قانونا في بلد ما، لا يعني أن المسلمين يتعين عليهم الانخراط في مثل تلك الممارسات. فكل إنسان يستطيع ببساطة الامتناع عن أي شكل من المعاملات التجارية أو السلوك الشخصي، يراه معارضا أو غير متفق مع اقتناعاته الدينية. وكما شددت أعلاه، ما أسعى إليه هنا هو معارضة فرض الشريعة الإسلامية بواسطة الدولة وفي صورة قانون وضعي، وليس مصادرة حق الفرد في اتباع تعاليم دينه. وعمليا في إمكان الناس العمل على توطيد قيمهم الدينية والأخلاقية من خلال عمل المنظمات الأهلية وغيرها من الأشكال المعبرة عن المجتمع المدني. ومن الصحيح أن المنع القانوني من شأنه أن يؤدي إلى توطيد سلطة ومرجعية المعايير الدينية، ولكن القضية المطروحة هنا هي كيف نضمن الالتزام الديني الشخصي دونما انتهاك لحقوق الآخرين. إن التقدير الإنساني للقانون والسياسة العامة يجب بالضرورة إنجازه عبر عملية موازنة بين مزايا وتكاليف الفرض القانوني لأي معيار، في مقابل الطرق الأخرى لدعم الخير الاجتماعي. وفي الحدود المتاحة لنا في بحث بمثل هذا الحجم، سوف أركز على تناول الإطار العام الذي من خلاله يمكن لأي نص بما في ذلك النص القرآني، أن يؤثر في السياسة العامة.

إن الافتراض الكامن في صلب المطالبات بفرض الشريعة من خلال التشريع الوضعي، هو أن المجتمعات الإسلامية تمتلك الحق والمسؤولية في تنظيم حياتها العامة والخاصة وفقا لتعاليم دينها. وإذا لجأنا إلى استخدام المصطلحات الحديثة يمكننا القول إن هذه المسألة تدخل في نطاق حق تقرير المصير الثقافي إلا أن تقرير المصير الثقافي وإن كان لا يمكن التشكيك في كونه حقاً، لا يمكن أيضا اعتباره حقا مطلقاً. فالطريقة التي يمارس بها هذا الحق، لابد أن يكون لها مضامينها أو نتائجها بالنسبة إلى حقوق الآخرين، الأمر الذي يعني أنها قد تسفر عن انتهاكات لحقوق هؤلاء الآخرين. وهي معضلة بالتأكيد، إلا أنها

(١٢) See generally, An-Na'im, *Toward an Islamic Reformation.*

معضلة قابلة للحل. في هذا الصدد، كتب الأستاذ أسيجورن إيدي(١٣)، إن الحق في تقرير المصير هو فعليا الحق المشترك في تقرير المصير، أي حق يمارس عبر التعاون مع الآخرين، وهو ما يعني خطأ التعامل معه بوصفه حقا حصريا لتقرير المصير. وإذا أردنا الانتقال من التعميم إلى التخصيص يمكننا القول إن كل دول المجتمعات الإسلامية ملزمة بأحكام القانون الدولي العرفي والقانون الإنساني مثلها مثل أي دولة من دول العالم، علاوة على التزامها بكل المعاهدات الدولية التي صدقت عليها مثل ميثاق الأمم المتحدة الملزم لكل الدول أعضاء المنظمة الدولية. وكل تلك المصادر القانونية الدولية تضع حدوداً واضحة وحاسمة على ما يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تفعله أو لا تفعله في تعاملاتها مع الدول الأخرى ومواطني تلك الدول. ومن الناحية العملية تلتزم الدول الأخرى في تعاملاتها مع الدول الإسلامية بتلك المبادئ في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وسواء كان الأمر يتعلق بتنظيم وإدارة الدولة عامة، أو كان يتعلق بمعاملة الأفراد والجماعات، أو بمعاملة مواطني الدول الأخرى، لا تملك دول المجتمعات الإسلامية حرية التصرف وفقا لما تريد أو تهوى.

وكما سبق لنا أن أشرنا من قبل هناك بعض الصياغات التقليدية للشريعة، التي لا تتسق مع المبادئ المقبولة دولياً للحكم الدستوري على المستوى الوطني، ولا مع مبادئ أساسية معينة من مبادئ القانون الدولي. وهو ما سوف يترتب عليه أنه حتى لو كان في الإمكان فرض الشريعة كقانون وضعي من خلال سلطة الدولة ومؤسساتها، لن يكون في الإمكان الدفاع أخلاقياً عن تلك العناصر التي تتناقض مع المبادئ الدولية، كما أن ذات العناصر من المستحيل الإبقاء عليها عملياً. وبالتالي فإنه أمر واضح أنه لا توجد دولة من دول العالم المعاصر، بما في ذلك الدول التي تعلن عن نفسها بوصفها دولاً إسلامية مثل: المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية والسودان، قادرة عمليا على الحياة وفقا لكل تعاليم الشريعة الإسلامية تبعا للفهم العام السائد لها في أرجاء العالم الإسلامي المعاصر. وبدلا من الإصرار على تلك الادعاءات العقيمة والزائفة، أكرر هنا دعوتي السابقة للمسلمين في كل مكان للرفض الحاسم والصريح لمثل تلك المشاريع، ومواجهة حقائق الحياة اليومية في السياق الراهن الذي يسيطر عليه علاقات الاعتماد والتأثير المتبادل. ويتعين على المجتمعات الإسلامية أيضا أن تعمل من أجل ظهور وحماية المساحة السياسية والاجتماعية الضرورية من أجل ممارسة التأمل الحر والمبدع في القرآن والسنة والخبرات الثرية والمتنوعة التي يحتويها تاريخها الحضاري. وعندئذ فقط سوف تبدأ المجتمعات الإسلامية في اكتشاف طرائق جديدة للمساهمات الإيجابية، التي في إمكانها تقديمها للحضارة الإنسانية انطلاقاً من تراثها الروحي والأخلاقي الإسلامي.

وكما سبق لي أن طرحت، أنطلق في دعوتي للتناول الذي طرحته في هذا البحث من منظور

(١٣) *Seminar commemorating the 50th anniversary of the Declaration of Human Rights,* Royal Netherlands Academy of Science, Amsterdam, The Netherlands, 10-11 December 1998.

إسلامي أساساً، لأن تأسيس ما يسمى الدولة الإسلامية من أجل فرض الشريعة الإسلامية من خلال التشريع الوضعي يمثل في حقيقة أمره نفياً لإمكانية الحياة وفقاً لتعاليم الإسلام، من واقع أن اختيار تفسيرات معينة للقرآن والسنة في سياق عملية الفرض القانوني الوضعي للشريعة الإسلامية سوف يحرم المواطنين الآخرين من الحق في الالتزام الشخصي بما يؤمنون أنه يمثل التفسير الصحيح للقرآن والسنة. وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا الفرض من شأنه أن يقمع إمكانية الحوار الحر والمفتوح حول التفسيرات البديلة للمصادر نفسها. ويمكن أن نعبر أيضا عن الفكرة نفسها من خلال مفاهيم الحق في تقرير المصير، من خلال القول إن فرض الشريعة الإسلامية بوصفها قانون البلاد سوف يقود إلى قمع الاختلاف أو الانشقاق السياسي بوصفه ردة أو ربما بوصفه خيانة. وهذا هو ما يدعوني إلى المطالبة بالرفض الحاسم لتلك المحاولات، ومن خلال رؤية تنطلق من العقيدة الإسلامية نفسها.

إلا أنه من المهم وبالدرجة نفسها، أن نرفض رفضاً حاسماً أي محاولة لفرض ما يدعى بالدولة العلمانية، كما حدث في تركيا الكمالية و إيران في ظل حكم الشاه ونظم أخرى في بعض الدول العربية. مثل تلك المحاولات التسلطية ليست محكوماً عليها بالفشل فحسب، حيث اعتمدت جميعها وبلا استثناء من أجل الحفاظ على وجودها، على القوة، لكنها أيضا مرفوضة من حيث المبدأ من واقع أن قيامها بمصادرة حق التعبير عن الهوية الإسلامية يشكلان مصادرة لحق المسلمين في تقرير مصيرهم الثقافي. والخلاصة أن النظم التسلطية ينبغي رفضها، سواء كانت تمارس ذلك باسم فرض الشريعة الإسلامية أو كانت تمارسها باسم العلمانية أو كوسيلة لمعارضة الاتجاهات الساعية لتأسيس الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من اقتناعي، والذي سبق أن عبرت عنه، أن المحاولات الرامية إلى تأسيس دولة إسلامية تحمل معها العديد من المخاطر، فإنني مقتنع بالدرجة نفسها بأن رفض تلك الدولة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل على تشجيع - وليس قمع - الحوار العام حول تلك القضايا. والنموذج الذي أدعو إليه هنا هو نموذج **الدولة الدستورية القانونية** التي تقوم بحماية وتوطيد حقوق كل مواطنيها الإنسانية، المسلمين منهم وغير المسلمين والذين يصنفون أنفسهم كإسلاميين ومعهم الذين يعلنون عن أنفسهم بوصفهم علمانيين.

وليست لديَّ أية أوهام بأن ما أدعو إليه سوف يقابل بترحيب عام من جانب المسلمين، فالواقع أن الكثير منهم سوف يرفضون ويقاومون ما أطرحه هنا وأدافع عنه، بدعوى أنه يعبر عن نزعة علمانية تسعى إلى إبعاد الدين عن المجال العام وحصره داخل المجال الفردي الخاص. ولقد حاولت أن أرد على هذا الاعتراض من خلال الطرح الذي قدمته في هذا البحث، وشددت فيه على التمييز بين الدولة والسياسة، وضرورة العمل من أجل

تسهيل قيام الدين بدور سياسي عام مع الحرص على حماية حقوق الإنسان. وإذا كنت قد طرحت أن الدور الطبيعي والمطلوب تشجيعه للإسلام في السياسة، ينبغي وضعه في إطار علاقة فصل بين الإسلام والدولة، فإني في الوقت نفسه شديد الوعي بالصعوبات الحتمية التي سوف تتخلل علاقة الفصل المطلوبة. من الصعب تماما أن نحقق فصلا قابلا للاستمرار بين الإسلام والدولة، وما يمكن تحقيقه عمليا هو عملية تفاوض دينامية مستمرة حول تلك العلاقة، وليس وضعا ثابتا يتعين إنجازه مرة واحدة وللجميع. أي دولة، وأيضا هيئاتها التكوينية ومعها مؤسساتها، يجري فهمها وإدارتها من جانب جماعات لها معتقداتها الدينية والفلسفية، التي سوف تؤثر بالضرورة على تفكيرها وسلوكها. وسلطة الدين وقوة الدولة هما غالباً وجهان لعملة واحدة، وليسا نموذجين معيارين منفصلين أو متعارضين. لأن أية دولة سوف تسعى إلى إضفاء الشرعية على سلطتها من خلال المعتقدات الدينية والخلافية السائدة بين مواطنيها، فإن الدول في المجتمعات الإسلامية سوف تحاول أن تفعل ذلك عبر توظيف إطارها المرجعي الإسلامي. و أنا هنا لا أسعى إلى خوض جدل ضد هذه القاعدة الأساسية التي لا مفر من وجودها في الحياة السياسية. وما أحاول أن أجادل دفاعا عنه هو المعنى والمضامين التي يتعين أن يحتويها هذا الإطار المرجعي الإسلامي في السياق الحديث، وليس نفي هذا الإطار كإطار قد تخطاه الزمن أو لم يعد ملائماً والسؤال الحاسم في رأيي ليس هو إذا ما كان الإسلام والدولة مرتبطين أم في الإمكان الفصل بينهما؟ فالصحيح أن ما يجب العمل من أجل تحديده وتخصيصه من جانب كل مجتمع إسلامي، هو طبيعة ومضامين تلك العلاقة في سياقها الخاص بكل مجتمع على حدة. وأنا لا أعتقد بوجود نموذج إسلامي وحيد مزعوم لتلك العلاقة والصحيح أنه في الإمكان وجود نماذج متعددة تتمايز في ما بينها وفقا لتمايز المجتمعات الإسلامية، وفقا لخصائص تكوينها وخصوصية سعيها ونضالها من أجل فهم السنن الروحية والأخلاقية للإسلام ومحاولة الحياة وفقا لها، كما تفهم وتطبق في السياق العالمي الراهن.

ملاحظات ختامية

في المقدمة التي خصصناها لهذا البحث أشرت إلى أن البؤرة هنا هي هذا الخلط القانوني والايديولوجي، الذي يتخلل تلك المشاريع الرامية إلى تأسيس دولة إسلامية من أجل تطبيق الشريعة من خلال التشريع الوضعي. إلا أن هذا بالطبع لا يعني أني لا أهتم بالاتجاهات السياسية الراهنة في العالم الإسلامي اليوم، بل على العكس، فهدفي هو التأثير على تلك الاتجاهات من خلال التفكير النقدي والحجج المصحوبة بالبراهين القوية المدعمة لصحتها. وبوصفي باحثاً متخصصاً في الدراسات القانونية، ومسلماً ينتمي إلى السودان

بخصوصية خبراته السياسية مع عملية تطبيق الشريعة من خلال التشريع الوضعي للدولة، يصعب عليّ تماما تجاهل التكلفة المأسوية لتلك الجهود العقيمة الرامية لفرض الشريعة من خلال سلطة الدولة، وفي أي مجتمع إسلامي كان، وإني لآمل أن أكون قد نجحت على الأقل في إثارة الشكوك الجادة، حول إمكانية ومرغوبية تلك المغامرات السياسية الضالة، إن لم نقل المضللة.

وإني لأعي والألم يعتصرني أن أغلب الآراء التي أبديتها في هذا البحث، ليست مثيرة للجدال فحسب، بل أيضا من الصعب نفسيا وعقليا قبولها من جانب الأغلبية العظمى من المسلمين. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن موقفي خاطئ، ولا أنه ليس من المرجح أن يحظى بقبول غالبية المسلمين مع مرور الأيام وعندما تتوافر الظروف الملائمة. ومن جانب آخر فإن الموقف الذي طرحت أبعاده هنا ليس بالضرورة صائباً، ولا هو من المرجح أن يقبل مستقبلا على نطاق واسع، لمجرد أنه سيواجه اليوم مقاومة من قبل كثير من الناس، إلا أني أمل أن التحليل الذي قدمته هنا سوف يؤدي على الأقل إلى إحداث قدر من الاهتمام الجاد والتفكير، وأن يصمد أمام التعامل النقدي أو يسقط بناء على مقوماته الذاتية، وليس بناء على رفضه من جانب أغلبية المسلمين داخل المجتمعات الإسلامية الراهنة. وفيما يتعلق بي سوف أستمر في محاولة تحسين وتوضيح الحجج التي طرحتها هنا، لأني أعتقد أنه لا يوجد بديل لقبولها الإرادي من جانب غالبية المسلمين.

في النهاية دعوني أقرر أمامكم بوضوح في ختام البحث، ما هو من المحتمل أن يكون واضحا بالفعل أمامكم من خلال بعض الملاحظات الافتتاحية، أتعامل مع الأفكار التي طرحتها أمامكم، بوصفها رسالة يتعين النضال الفعال والدائم من أجل تأكيد صحتها ونشرها داخل المجتمع، وليس بوصفها محض تحليل أكاديمي يمارسه باحث من منعزل يحصر نفسه في دائرته اهتماماته العلمية الضيقة؛ ذلك أن القضايا المثارة على درجة من الأهمية والرهانات السياسية التي أضحت تحيط بها على درجة من الجموح، في صورة تمنع تماماً من الانهماك في ترف التفكير المجرد حول العلاقة بين الشريعة والتشريع الوضعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. وأود أن أختم بحثي بأن أستعيد أمامكم ما كان أستاذي ومرشدي الأستاذ/ محمود محمد طه يقوله للمثقفين السودانيين، الذين اعتادوا أن يخبروه إن أفكاره تبدو لهم مقنعة، ولكن السؤال هو متى يستطيع الشعب أن يقتنع بمثل تلك الأفكار؟ كان الأستاذ عندما يسمع هذا السؤال الذي كان يتكرر أمامه كثيرا يرد عليهم قائلاً: "أنتم الناس فمتى سوف تقبلونها وتعملون بها"؟

مقاربة جديدة للقرآن
نحو تأويلية إنسانوية

نصر حامد أبو زيد *

أريد أن أؤكد بداية أن مجال "التجديد" يمثل أفقا مفتوحا للباحث، يستطيع فيه مراجعة نفسه. ولأني سأنتقل هنا نقلة ليست يسيرة في التعامل مع القرآن لا بوصفه "نصا" - كما هو الأمر في كتابي "مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن" - بل أزعم أنه "خطاب". وأريد أن أبين أن هذه النقلة لم تحدث في يوم وليلة، أو طفرة عبقرية، بل هي نتيجة تراكم قراءات وخبرات وتأملات، والأهم من ذلك أنها ثمرة من ثمار انخراطي في حوارات ومشاريع بحثية هنا في أوروبا.

لقد أصبح العالم بالفعل - سواء للأحسن أو للأسوأ - قرية صغيرة، لا مجال فيها لأية ثقافة منبتة الصلة بغيرها من الثقافات أن تواصل الحياة، وهل وجدت أبدا مثل هذه الثقافة؟ على الثقافات أن تتبادل الأخذ والعطاء من طريق التفاعل الحر، وهي ظاهرة ليست جديدة وليست من إبداع أو اختراع السياق الحديث للعولمة. إن تاريخ الثقافة في العالم ينبئنا أن البذور الأولى للحضارة الإنسانية قد ولدت في أحواض الأنهار، ربما في أفريقيا السوداء، أو في مصر أو العراق، وذلك قبل أن تنتقل الشعلة إلى اليونان، ثم تعود للشرق في صورة الثقافة الهللينية. ومع انبثاق الطور الحضاري للإسلام تبلورت ثقافة جديدة استوعبت كل العناصر الحية والخلاقة في الثقافات الهللينية والهندية والفارسية وأعادت إنتاجها في مُرَكَّب جديد، وذلك قبل أن تعيد تصديره إلى العالم الغربي الجديد عبر صقلية وإسبانيا.

وجدير بالذكر في هذا السياق الفيلسوف العربي المسلم "ابن رشد" المشهور في العالم اللاتنيني باسم "أفروويس"، والذي ساهمت كتاباته في بناء نسق موحد يجمع بين الأرسطاطليسية والتراث الإسلامي، نسق استطاع أن يشيع أنوار العقلانية في أوروبا العصور الوسطى.

والسؤال الآن: لماذا أصبح من الضروري الآن أن يقوم المسلمون بالتفكير مجددا في القرآن؟

إن السياق الحالي المعروف بإسم الإسلامفوبيا في الغرب، وخصوصاً بعد حدث الحادي

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة ليدن. واستاذ كرسي ابن رشد للإسلام والعلوم الإنسانية - اوتريخت. هولندا.

عشر من أيلول/سبتمبر وما تبعه من "حرب ضد الإرهاب"، وما أدت إليه هذه الحرب على الإرهاب من تزايد وتائر العمليات الإرهابية في العالمين الإسلامي وغير الإسلامي سواء بسواء، قد تسبب في تشويه الإسلام بوصفه دينا راديكاليا إرهابيا إقصائيا. من هنا يجب تأكيد أهمية دعوة كل المسلمين، بصرف النظر عن اختلافاتهم العرقية والثقافية، للتفكير مجددا في القرآن. لست هنا صاحب دعوة يحاول أن يصوغ نسخة خاصة من الإسلام، بقدر ما أحاول أن أخلق فضاء لموقفي التأويلي.

يتمثل هذا الفضاء في حقيقة أن عملية التفكير مجددا في التراث عملية بدأت ولم تتوقف حتى الآن في العالم الإسلامي منذ القرن الثامن عشر. وبالمثل لم تتوقف أبدا عملية مفاوضة "المعنى" القرآني بطرائق وأساليب ومناهج شتى منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن. وهنا يجب علينا الإلحاح بالمطالبة بضرورة لا مجرد الاستمرار في عملية التفكير وإعادة التفكير مجددا في التراث وفي معنى القرآن، بل بضرورة أن يحاول المسلمون ـ أينما كانوا ـ التقدم خطوة أبعد في هذه العملية من أجل إنجاز منهج تأويلي ناجز، وذلك ليكونوا مشاركين نشطين في صوغ معنى حياتهم، في العصر الذي يعيشون فيه (بدل أن يكونو متلقين سلبيين للمعاني التي تفرض عليهم بالقهر والانصياع من هنا أو هناك).

لقد تم تكريمي في جامعة "ليدن" في هولندا عام ٢٠٠٠ بمنحي كرسي "كليفرنجا" للحقوق والحرية والمسؤولية، حرية الدين والضمير بصفة خاصة. وهو "كرسي أكاديمي" يمنح كل عام لباحث له إنجازات بحثية في بعض هذه المجالات أو كلها. وفي محاضرتي لاعتلاء الكرسي اخترت موضوع "القرآن" بوصفه فضاء التواصل بين الإلهي والإنساني؛ فقدمت محاضرة عنوانها "القرآن: التواصل بين الله والإنسان". حاولت في هذه المحاضرة، التي نشرت في كتاب صغير بعد ذلك بحسب ما تمليه التقاليد الجامعية، إعادة قراءة ـ ومن ثم إعادة تفسير ـ بعض القضايا والافتراضات السياسية في علوم القرآن، وبصفة خاصة في تلك العلوم التي تتعرض لطبيعة القرآن ولتاريخه وبنائه.

في إعادة القراءة وإعادة التفسير تلك كان من الطبيعي أن أوظف بعض الأدوات المنهجية الحديثة، مثل علم الدلالة والنقد التاريخي والتأويلية، وهي مناهج ليست مألوفة عادة ـ بل ومرفوضة ـ في السياق التقليدي للدراسات القرآنية في العالم الإسلامي. لقد ركزت في تحليلي على البعد "الرأسي" في عملية الوحي: عملية التواصل بين الله والنبي محمد، وهي العملية التي أنتجت القرآن. أنتجت عملية التواصل الرأسي تلك ـ والتي استغرقت أكثر من عشرين سنة ـ مجموعة من الخطابات (في شكل آيات قصيرة أو مجموعة من الآيات أو في شكل سورة قصيرة.) ذات نسق ترتيبي زماني.

في عملية تقنين القرآن ـ أي جمعه وتدوينه وترتيبه في المصحف الذي نعرفه الآن ـ لم يتم

الاحتفاظ بالترتيب النزولي، بل تم استبداله بترتيب آخر أصبح يعرف باسم "ترتيب التلاوة" في مقابل الترتيب الزماني الذي يعرف باسم "ترتيب النزول".

وإذا تقبلنا المرويات التراثية التي ترى أن القرآن كان قد تم حفظه في الذاكرة الجمعية منذ نزوله حتى تمت عملية جمعه وترتيبه وتدوينه في عهد الصحابة، فإن هذه المرويات تؤكد أن النسخة الإولى لرسم المصحف - أي دون تنقيط وإعراب - تم إنجازها في عصر الخليفة الثالث "عثمان بن عفان" (ت: ٥٦ هجرية/٦٤٤ ميلادية). أما النسخة النهائية للمصحف - أعني بعد إضافة علامات التنقيط وعلامات الإعراب - فقد تم إنجازها في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. ومن الضروري حتى في حالة تقبل المرويات التراثية بلا نقد أن نلاحظ بعدا إنسانيا آخر - يضاف للبعد الإنساني في عملية الوحي بوصفها فعلا تواصليا - في عملية التقنين، تتمثل في عملية الترتيب كما تتمثل في تحويل الرسم الصامت إلى نص مقروء بإضافة علامات التنقيط وعلامات الإعراب.

أحب في هذا البحث أن أطور أطروحتي السابقة حول الجانب الإنساني في الوحي/القرآن خطوة أبعد، بالانتقال من البعد "الرأسي" إلى البعد "الأفقي". ولا أعني بالبعد الأفقي مجرد عملية التقنين التي أشرت إليها - وهي دالة بهذا الصدد - ولا عملية "البلاغ" التي قام بها النبي، ولا عملية الانتشار الأفقي الناتجة من فعل "البلاغ"، كما لا أعني بها هنا "التراث التفسيري" الذي حوَّل النص الإلهي إلى فهم إنساني. أعني بالبعد "الأفقي" هنا ذلك البعد المحايث لعملية الوحي نفسها، والمتمثلة في دوال وإشارات لا تزال ماثلة في بنية النص المدون في "المصحف". هذا البعد يمكن إدراكه وتقديره إذا حولنا منظورنا في التعامل مع القرآن من منظور كونه "نصا" إلى النظر إليه باعتباره "خطابا"، أو بالأحرى "خطابات" لكل منها سياقه الذي لا تستبين دلالة الخطاب إلا به.

١ ـ القرآن خطابا

يميز محمد أركون وآخرون بين "الظاهرة القرآنية" - الخطاب المتلو المتداول - وبين "المصحف" الذي يحتوي على "الصيغة النهائية المغلقة" - بتعبير أركون - التي تم إنجازها من خلال عملية التقنين التي أشرنا إليها، وهي العملية التي حولت الوحي من كونه "خطابا" وجعلته "نصا".

وأريد في هذا الطرح أن أتجاوز تلك اللحظة التاريخية، التي أحدثت ذلك التحول من "الخطاب" إلى "النص"، وهي لحظة تاريخية نجد مثيلا لها في تاريخ كل الأديان تقريبا. وينبغي هنا الإشارة إلى أنه منذ ذلك التحول دأب المفكرون المسلمون - والمفسرون بصفة خاصة - على التعامل مع القرآن بوصفه نصا، هذا رغم إشاراتهم المتعددة للمناسبات التي تعني رجوعهم الاضطراري إلى بنية ما "قبل النص". لكن هذه العمليات من الرجوع

الاضطراري لم تمكنهم من الادراك الكامل لأهمية الظاهرة الحية، القرآن بوصفه "خطابا".

ولقد دأب الدارسون للقرآن في العصر الحديث على مواصلة المنظور التراثي في التعامل مع القرآن بوصفه "نصا". إن التعامل مع القرآن من هذا المنظور يشجع إمكانات التفسير والتفسير المضاد، كما يسمح بالمثل بإمكانية التلاعب الدلالي ليس بالمعاني فحسب بل بالمبنى القرآني نفسه، وذلك كما حدث في التأويلات السجالية التي أنجزها المتكلمون في الماضي.

لقد كنت في وقت ما أحد الدعاة لخاصية "النصية"، وذلك بتأثير المنهج الأدبي الذي بدأه الشيخ "أمين الخولي" متأثرا في ذلك بمعطيات أساليب الدراسات الأدبية الحديثة. لكني بدأت أدرك خطورة التعامل مع القرآن بوصفه "نصا" فحسب، من حيث إنه يقلل من شأن حيويته ويتجاهل حقيقة أن القرآن لا يزال يمارس وظيفته في الحياة اليومية للمسلمين بوصفه "خطابا" لا مجرد نص.

إن كتاب "القرآن بوصفه نصا"، والذي يتضمن بحوث المؤتمر العلمي الدولي الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٣ بقسم الدراسات الشرقية بجامعة "بون" بألمانيا، أعيد طبعه مرات عدة الأمر الذي يعكس أهميته لأنه، فيما يقول محرره "شتيفان فيلد"، أبرز التحول في الدراسات القرآنية في الأكاديميات الغربية من نموذج البحث في "أصول وجذور" القرآن في التراثين اليهودي والمسيحي إلى نموذج "النص المُسْتَقْبَل"، أي كما تم استقباله في تاريخ المسلمين في شكل "المصحف". ومن الحقائق التي لا تُنْكَر أن "النص المُسْتَقْبَل"، أي النص المتضمن في المصحف، هو الذي صاغ وما يزال يصوغ العقائد والاقتناعات الدينية للمسلمين، إضافة إلى أنه النص المركزي في كثير من الثقافات الإسلامية. لكن هذه الحقيقة التي لا تُنْكَر تصح إذا حصرنا تعريفنا للثقافة بالثقافة العالية، أعني المدونة المعترف بها رسميا، واستبعدنا الثقافات غير المدونة. إذا أخذنا في الاعتبار تلك الثقافات (غير العالية) سندرك أن القرآن يمارس فاعليته في الوعي العام بوصفه "خطابا" لا نصا.

ظل القرآن بالنسبة إلى الدارسين منذ لحظة تقنينه إلى الآن مجرد "نص". وقد آن الأوان للاهتمام بالقرآن بوصفه "خطابا" أو بالأحرى "خطابات". لم يعد كافيا مجرد البحث عن سياق لمقطع أو مجموعة من الآيات حين يكون الهدف مساجلة النصيين أو الأصوليين (أصحاب مفهوم "الحاكمية" مثلا)، أو حينما يكون الهدف التخلص من بعض الممارسات التاريخية التي تبدو غير ملائمة في السياق الحديث (مسألة "الجزية" مثلا). ولا يكفي بالمثل الاستعانة بالتأويلية المعاصرة من أجل البرهنة على تاريخية، ومن ثم نسبية، كل نمط من أنماط التأويل، بينما يزعم كل زاعم - ضمنيا على الأقل - أن التأويل الذي يقدمه هو وحده التأويل الملائم ومن ثم الأكثر مشروعية. كل هذه المقاربات العليلة تنتج إما تأويلية

سجالية أو تأويلية اعتذارية. وبعبارة أخرى: إن التعامل مع القرآن، فقط بوصفه "نصا"، سينتج دائما تأويلية "كليانية" أو تأويلية "سلطوية"، وكلتاهما تزعم إمكانية الوصول إلى الحقيقة المطلقة.

إن أي مقاربة جديدة للقرآن لا تضع في اعتبارها إعادة الاعتبار لطبيعته الأصلية الحية بوصفه "خطابا" - إن في الدراسات الأكاديمية أو في تداوله في الحياة اليومية - لن تستطيع أن تنتج تأويلية "ديموقراطية". إن السعي إلى تأسيس "تأويلية ديموقراطية" مفتوحة في مواجهة للتأويلات "السلطوية" و"الكليانية" ينطلق من حقيقة أن تأويل القرآن هو في حقيقته سعي لصوغ "معنى الحياة". وإذا كنا حقا جادين في سعينا لتحرير الفكر الديني من سلطة القهر والقوة، سياسية كانت أم اجتماعية أم دينية، من أجل إعادة الحق في صوغ المعنى الديني للمؤمنين، فلا سبيل أمامنا إلا محاولة صياغة تأويلية ديموقراطية.

تنطلق هذه التأويلية الديموقراطية المفتوحة من حقيقة أن الاختلافات الإمبريقية في المعنى الديني جزء من طبيعتنا الإنسانية القائمة على الاختلاف في معنى الحياة بعامة، وهو الأمر الذي يجب اعتباره قيمة إيجابية في سياق حياتنا الحديثة. من أجل إعادة وصل "معنى القرآن" لسؤال "معنى الحياة" يتحتم أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن القرآن ليس إلا ثمرة لعمليات من الحوار والسجال والمناظرة والرفض والقبول، ليس مع أو ضد المعايير والثقافات وأنماط السلوك السابقة فحسب، ولكن مع معاييره هو ومع تأكيداته وأحكامه.

قد يكون مفاجئا للبعض القول إن القرآن في الفترة الأولى من تاريخ المسلمين -بالتأكيد قبل الوصول لمرحلةالتقنين النهائي للمصحف، وقبل تحول الإسلام إلى مؤسسات - كان لا يزال ينظر إليه بوصفه "الخطاب الحي" بينما كان المصحف مثابة "النص الصامت".

٢ ـ القرآن والمصحف: الناطق والصامت

كان على بن أبي طالب، الخليفة الرابع (٦٥٦-٦٦٠) هو من أعلن مفهوم "المصحف الصامت"، الذي لا ينطق وإنما ينطق به الرجال. وسياق هذا الإعلان سياق مهم؛ لأنه يمكن أن يلقي بعض الضوء على الحالة الحاضرة في عالمنا الإسلامي، حيث التلاعب السياسي بمعاني القرآن واضح وضوحا لا خفاء فيه. كان السياق هو القتال الدائر في معركة صفين عام ٦٥٧ بين الخليفة الذي اختارته الجماعة ممثلة في "أهل الحل والعقد" من الصحابة، وبين "معاوية بن إبي سفيان" والي الشام، الذي لم يعترف بهذا الاختيار.

كان من الواضح أن مسار المعركة يميل لمصلحة علي ضد معاوية. هنا نصح "عمرو بن العاص" حليفه معاوية أن يأمر جنوده بأن يضعوا نسخا من المصحف على أسنة السيوف. لم تكن تلك الإشارة تعني الاستسلام، بل كانت تعني أن "معاوية" يدعو المتقاتلين لحل الخلاف باستشارة "القرآن". ولأن المقاتلين في المعسكرين كانوا قد أصابهم التعب فقد

وضع الجميع سلاحهم. وضغط أنصار "علي" عليه لكي يقبل حل الاختلاف بالتحكيم، كما اقترح "معاوية"، وأن يختار محكما يمثله من هؤلاء المحايدين الذين لم ينضموا إلى أي من المعسكرين. كان أصحاب "علي" على ثقة أنهم على حق. وقد لعب "القرّاء" دوراً مهماً في الضغط على "علي" لقبول مبدأ "التحكيم".

كانت مهمة الحكمين أن يستطلعوا القرآن ـ من أول سورة إلى آخر سورة ـ للبحث عن حل. وفي حال غياب دليل واضح من القرآن يحسم المشكلة على المحكمين أن يستشيروا "السنة المجمع عليها". ولأنه لم يكن واضحا وضوحا بينا محددا ما هو الموضوع الذي يستشار فيه القرآن والسنة فقد اعترض البعض على مبدأ التحكيم وصاحوا "لا حكم إلا لله". وكان معنى هذه الصيحة أنه لا يصح إطلاقا تحكيم الرجال؛ لأن ثمة أمر إلهي واضح في القرآن يحل هذه المشكلة، وهي الآية ٩ من سورة "الحجرات" رقم ٤٩:

﴿*وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل والقسط، إن الله يحب المقسطين*﴾.

من هنا أصر من رفضوا التحكيم على مواصلة القتال ضد معاوية، فليس ثمة دليل يغير حقيقة أنهم الفئة الباغية. وفي رده على مبدأ "لا حكم إلا لله" أعلن علي مقولته الشهيرة التي تميز بين المصحف الصامت من جهة، وبين المصحف المنطوق بتأويل الرجال من جهة أخرى. إن هذا التمييز، والعبارة يستشهد بها كثير من الباحثين المعاصرين للبرهنة على الاحتمالات المتعددة للمعنى وعلى الحذر من التلاعب السياسي بالمعنى ـ لها دلالات أعمق من تلك التي فهمت على أساسها. إن مجرد النطق بالقرآن، سواء في تأدية الشعائر، أو استشهادا به في سياق الجدل في الحياة اليومية، سواء كان الجدل سياسيا أو اجتماعيا، مجرد النطق هذا ينطوي على معنى، أي ينطوي على تفسير ما. وحين يستشهد المحاور الخصم، أو المساجل، بآية أخرى، فإن هذا الاستشهاد يتضمن تأويلا خاصا للآيات التي استشهد بها الخصم وترسيخا لتأويل مضاد من خلال النطق بآية أو آيات أخرى. يحدث ذلك من خلال إشارات مصاحبة شتى، مثل التنغيم والوقف والتأكيد، هذا علاوة على الإشارات الجسدية التي تصاحب عادة كل خطاب شفاهي. إن القرآن ظاهرة حية مثله في ذلك مثل "الإوركسترا" المعزوفة، في حين يماثل "المصحف "النوتة الموسيقية" الصامتة. من هنا فإن المنهج التأويلي للقرآن يجب أن يأخذ في الاعتبار تلك الظاهرة الحية، وأن يتوقف عن تلخيص القرآن تلخيصا مخلا في النظر إليه فقط بوصفه "نصاً".

إن الحركات الاسلامية ـ السياسية المعاصرة، سواء كانت معتدلة أم متطرفة، تنطلق من مقدمة لا تقبل النقاش فحواها أن تحديد معايير السلوك الفردي بكل تفصيلاته، وتحديد القوانين التي تحكم حركة المجتمع، هي من حق "الله". ومثل هذا الزعم بالمصدر المقدس

للتشريعات التفصيلية في التأويلية السياسية المعاصرة يعتمد على الأساس المعرفي نفسه الذي استند إليه الرافضون للتحكيم في العصر الأول. ولكن في حين كان صيحة المعترضين في القرن السابع هي "لا حكم إلا لله"، بمعنى لا يصح تحكيم غير الله -الحكم هنا بمعنى الفصل بين المتنازعين- فإن المعترضين الإسلاميين يصرون على تفسير معنى "الحكم" بأنه "التشريع"، وشتان بين التأويلين. مثل هذا التلاعب السياسي والإيديولوجي بالمعنى القرآني موجود أيضا في الفترة الكلاسيكية. اعتماداً على أن القرآن مجرد "نص" يصبح التلاعب الدلالي سهلا، ويمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

٣ ـ التلاعب وتوجيه «النص»

في أول كتاب لي قمت بعملية فحص للمناهج المختلفة التي طبقها المتكلمون ـ علماء اللاهوت ـ في تفسير القرآن من حيث هو "نص". انطلقت الدراسة من تتبع مسار انبثاق مفهوم "الاستعارة" و"المجاز"، وهو المفهوم الذي ساهم "المعتزلة" في بلورته بدءاً من القرن التاسع من خلال محاولاتهم تأويل ما يتناقض مع مفاهيم "التوحيد" من آيات تشبه الله بالإنسان من جهة، ومن جهة أخرى، وتأويل ما يتناقض مع مفهوم "العدل"، وخصوصاً تلك الآيات التي يوهم ظاهر معناها بالجَبْر، أو يوهم بنسبة فعل القبيح لله. في آيات القرآن قام المعتزلة بتوظيف مفهوم "المجاز"، بوصفه أداة لغوية ناجزة، لتأويل تلك الآيات التي اعتبروها "متشابهات". وكان هذا المنهج بمثابة توظيف آلية لغوية نافذة لتأويل القرآن طبقا لمعيارهم الفلسفي لماهية "المتعالي": فحيث اتفقت الآيات مع معيارهم اعتبروها "محكمات" تؤخذ على ظاهرها من دون تأويل. أما حين تخالف الآيات معيارهم الفلسفي، فإنها توضع في خانة "المتشابهات" التي تحتاج للتأويل بتوظيف مفهوم "المجاز".

كانت النتيجة الأساسية التي وصلت إليها هذه الدراسة، بعد مقارنة منهج المعتزلة بمنهج خصومهم، أن "القرآن" أصبح أرضا للمعارك الفكرية والسياسية بين المتنازعين. تمركزت هذه المعركة حول حول منطوق الآية رقم ٧ في سورة آل عمران، رقم ٣، الأمر الذي جعلها آية محورية في النقاش. اتفق المعتزلة وخصومهم على أن في القرآن آيات محكمات وأخر متشابهات ـ حسب نص الآية ـ كما اتفقوا على مبدأ أن "المحكمات" هن "أم الكتاب"، وبالتالي تكون هي المرجع في فهم المتشابهات. هذا ما اتفقوا عليه، وهو اتفاق يصل إلى حد "الإجماع" حتى الآن، لكن الخلاف لم يتوقف، حتى الآن أيضا، حول التحديد والتصنيف: أعني أي الآيات محكمة، وأيها متشابه؟ هنا منشأ الاختلاف، ومن ثم منشأ النزاع. ومعنى ذلك أن النزاع حول "المعنى" قد تطور إلى نزاع حول "المبنى" أيضا. ما اعتبره المعتزلة مثلا محكما صار متشابها عند خصومهم، والعكس صحيح. صار النزاع حول "المعنى" استنادا إلى تصور ما للمبنى هو أول مبدأ "تأويلي" يتم إقراره في تاريخ التفسير.

كان خصوم المعتزلة هم من أطلقوا على أنفسهم اسم "أهل السنة" الذين تمسكوا بالمعاني الحرفية للقرآن، لدرجة أنهم أثبتوا الوجود العيني للصفات الإلهية، ولكل صور العذاب والجحيم، كما أكدوا إمكان رؤية الله بالعين. ولقد عارض المعتزلة هذه التصورات المبنية على الفهم الحرفي لآيات القرآن الذي اعتبر واجباً دينياً. رأى المعتزلة أن مثل هذا الفهم الحرفي يعوق الإنسان عن تحقيق الهدف من وجوده. لقد آمن المعتزلة أن الله فرض على الإنسان أن يسعى للمعرفة باستخدام العقل. وسوف أعود فيما بعد لمناقشة ثنائية "المحكم والمتشابه"، وهي الثنائية التي تمحورت حولها خلافاتهم، في سياق بيان الطابع "الحواري" و"الجدلي" في القرآن في تعامله مع أهل الكتاب، وخصوصاً في جدله مع النصارى.

إن التعامل مع القرآن من منظور كونه "نصا" هو الذي مكن علماء الكلام من ترسيخ المبدأ التأويلي الأول استنادا إلى الآية ٧ من سورة آل عمران.

إما بالنسبة إلى الفقهاء وعلماء الأصول بصفة خاصة، فقد أسسوا مبدأهم التأويلي على أساس التمييز في الخطاب الإلهي بين "المتقدم" و"المتأخر" في ترتيب النزول. هذا التمييز مكّنهم من إزالة التناقضات في الأحكام القرآنية، بالزعم أن الحكم "المتأخر" من شأنه أن ينسخ الحكم "المتقدم"؛ وذلك على أساس أن "نصا" إلهيا لا يمكن أن يقع به أي نوع من التناقض. كانت مقولة "الناسخ والمنسوخ" تمثل حلا تأويليا يثبت الأحكام النهائية، وينفي في الوقت نفسه وقوع التناقض. ومن السهل على الباحث أن يرى التشابه بين تأويل المتكلمين وبين تأويل الفقهاء، وإن مجال التطبيق عندهما مختلف. الهدف عند كليهما رفع التناقض عن "النص الإلهي"، وإن كانت النتائج حققت اختلافا وتناقضا أشد كما أشرنا عند المتكلمين. وعند الفقهاء نجد الخلاف حاضرا في تحديد ما إذا كان حكم ما ناسخا أو منسوخا. لم يكن من الممكن للمتكلمين أو للفقهاء أن يدركوا أن ما يبدو لهم تناقضا يحتاج لمنهج تأويلي لرفعه ليس إلا مواقف وترتيبات لا يمكن فهمها إلا بالعودة لسياقها "الخطابي"، أي سياق التحاور والتساجل والجدال والاختيار والرفض والقبول... الخ. وهذا السياق الخطابي ليس هو السياق النصي، بل هو سياق أوسع يتطلب تحليل أدوات الرفض والتأكيد والإزاحة والتركيب والتفكيك الضمنية في منطوق الخطاب القرآني، أي باختصار يتطلب منا الاهتمام بالطبيعة الخطابية للقرآن بدلا من تركيز الاهتمام بالكامل على الطبيعة "النصية" التي ساهمت في إغلاق الاحتمالات، وتثبيت احتمالات موجهة أساسا بإيديولوجيا المؤول، السياسية أو الثقافية أو العقيدية أو المذهبية.

ورغم أن عمل الفقهاء يعكس وعيا محدودا بطبيعة القرآن من حيث هو "خطاب"؛ فإن مشكلة التناقض في أحكام ظلت في وعيهم غائبة عن أن تكون جزءا من بنية الخطاب. لقد مثل لهم ذلك التناقض مشكلة لا بد من سبيل لحلها. لم يكن في وسعهم أن يسلموا بأن ظاهرة اختلاف الأحكام وتعددها لا تمثل تناقضا بقدر ما تمثل افقا مفتوحا أمام الجماعة

ـ أو المجتمع ـ للاختيار الأنسب للظروف والسياق المتغيريين. من هنا كان سعيهم لإزالة ما توهموه تناقضا مبنيا على محاولة لتثبيت الأحكام من خلال مبدأ "قانوني" فحواه أن الحكم المتأخر ينسخ الحكم المتقدم، وطبقوا هذا المبدأ القانوني على القرآن الذي لا يمكن اعتباره "كتاب قانون". لكن علينا الاعتراف بأنهم كانوا يدركون أيضا مبدأ "التدرج في الوحي" الذي فهموه في سياق "التدرج التشريعي". هكذا يمكن القول إن التعامل مع القرآن بوصفه "نصا" قد تطور لفهمه باعتباره "كتابا" بالمعنى القانوني.

بناء على مبدأ "التدرج التشريعي" في نص قانوني تمت صياغة مقولة "الناسخ والمنسوخ"، التي على أساسها ينقسم القرآن إلى أقسام أربعة:

١ ـ ما نسخ لفظا وحكما، أي ما كان "قرآنا" ينتمي إلى كلام الله ثم تم حذفه كليا من مجال كلام الله، أي من أن يعتبر "قرآنا".

٢ ـ ما نسخ حكمه وبقي لفظه، وهذا معناه أن هناك مقاطع تنتمي لكلام الله ولكنها معطلة التأثير، ومثال ذلك الآيات التي وردت في الخمر قبل النص التحريمي.

٣ ـ ما نسخ لفظه وبقي حكمه، وهو عكس الصنف السابق، حيث توجد أحكام إلهية لا تنتمي لكلام الله مثال حكم رجم الزاني والزانية المحصنين (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله)

٤ ـ ومن الطبيعي أن يكون الصنف الرابع هو الثابت حكما ونصا، وهو أغلب القرآن لا كله.

ولأن ترتيب سور القرآن من حيث النزول لا يزال أمر خلافيا بعيدا من أي يقين علمي؛ فإن الاتفاق على ترتيب الآيات والمقاطع أشد عسرا، وأبعد من أي يقين معرفي.

ولقد بالغ الفقهاء المتأخرون في تطبيق مقولة "الناسخ والمنسوخ" حتى قيل أن آية "السيف" ـ الآية ٥ من سورة "التوبة" رقم ٩ ـ قد نسخت كل آيات الصبر والتسامح التي يبلغ عددها أكثر من مائة آية. وهكذا نلاحظ أن مشكلة "التعدد" و"الاختلاف" في المواقف والأحكام قد تم حلها بطريقة عشوائية أدت إلى مثل هذا الزعم الخطير. هذه المشكلة في تقديري تمتد جذورها عميقا في حقيقة أن القرآن تم استقباله واستيعابه ـ أولا ـ بوصفه يمثل "كلمات الله الحرفية" المقدسة مثله من دون زيادة ولا نقصان، والتي لا يمكن من ثم مقاربتها بمنهج دنيوي لغوي أو تاريخي. أن القرآن منذ جمعه وترتيبه في "مصحف" تم التعامل معه ـ ثانيا ـ بوصفه "نصا". وإذا كان النص البشري يخضع لسيطرة مؤلفه ويعكس قدراته؛ فإن النص الإلهي، ومؤلفه الله سبحانه وتعالى ـ لا بد أن يقع في أرقى مستويات البناء، التي لا يمكن أن تستوعب "تناقضا" ما. إن أي تناقض أو اختلاف في "الكتاب الإلهي" لا بد أن يكون ظاهريا، ويتحتم على المؤمن العالم أن يكشف الاستواء العميق. ألم يقارن علماء الإعجاز ـ الباقلاني بصفة خاصة ـ بين متانة القرآن وضعف

المعلقات، بطريقة تكشف عن إشكالية حقيقية أكثر ما تعكس يقينا إيمانيا؟ وفي التأويلات الحديثة والمعاصرة من الصعب أن نجد خرقا للمجال التأويلي الكلاسيكي القائم على نظرية "النص". والمنهج الأدبي الذي طبقه بعض الدارسين - ومنهم كاتب هذه الدراسة - لا يخرج هو الآخر عن ذلك السياق. ورغم توظيف المنهج الأدبي لإجراءات تأويلية متقدمة فإنه لم يفارق المنهج التبسيطي في التعامل مع القرآن بوصفه مجرد "نص"

والسؤال الآن هو: هل يمكن لأي نظرية في التأويل أن تستمر في تجاهل حقيقة أن القرآن ليس فقط مجرد "نص"؟ إن تاريخ التفسير يؤكد أن القرآن تم التعامل معه حتى الآن بوصفه "نصا" لا يحتاج إلا للتحليل البنيوفيلولوجي للكشف عن معناه. هذا واضح في منهج كل من المتكلمين والفقهاء؛ حيث انبنى منهج المتكلمين على تركيبية "المحكم والمتشابه"، وانبنى منهج الفقهاء على تركيبية "الناسخ والمنسوخ"، وهما النسقان التركيبيان السائدان حتى الآن في التعامل مع القرآن. وهما نسقان أديا في معظم الأحوال لتحويل القرآن إلى ساحة نزاع إيديولوجي ومذهبي، نزاع ينتهي إلى التلاعب بالمعنى لغايات براجماتية تبريرية، وإن كانت لا تخلو من النيات الحسنة. إن التعامل مع القرآن بوصفه مجرد "نص" هو مصدر النزاع. وقد يقدم لنا منهج التعامل مع القرآن بوصفه "خطابا" مجالا مختلفا قد يساعدنا في تطوير منهجية إنسانوية.

سأحاول في ما يأتي إبراز بعض الخصائص "الخطابية" في القرآن؛ لأن دراسة مستفيضة تحتاج إلى مجلد ضخم، أتمنى أن تكون الأمثلة الآتية بمثابة مخطط لهذا الكتاب.

٤ - تعدد الأصوات لا الصوت الواحد: من يتكلم ومن ينصت ويستمع؟

بسبب سيطرة مفهوم القرآن بوصفه "نصاً" على مجمل الدراسات في الشرق والغرب، من الصعب تقديم نسق بنيوي دقيق للخطاب القرآني. وقد حاولت **الموسوعة الإسلامية** في الطبعة الثانية أن تقدم تصنيفا للشكل أو الأشكال الأدبية في القرآن، فقدمت تصنيفا يمزج بين "الشكل" و"المضمون"، بل ويخلط بينهما. هكذا صنفت الأشكال إلى:

١ - آيات القسم وما يتعلق بالقسم.

٢ - الآيات التي تشير إلى الآيات.

٣ - القصص

٤ - الأحكام

٥ - الأشكال الدعائية التعبدية

أما "محمد أركون"، ورغم تأكيده على طبيعة القرآن بوصفه "خطابا"، فإنه يتبنى تصنيف بول ريكور - الفيلسوف الفرنسي - للأشكال الأدبية في العهد القديم، المبنية على أساس تبني التعريف "النصي". في هذا التصنيف الذي يتبناه أركون يتكون الخطاب القرآني من:

١ ـ الخطاب النبوي، أو التنبوئي.
٢ ـ الخطاب التشريعي
٣ ـ الخطاب القصصي
٤ ـ الخطاب التقديسي
٥ ـ الخطاب التعبدي (أو الغنائي الشعري)

ومع ذلك ـ أي رغم التعدد المشار إليه في بنية الخطابات ـ فإن أركون يؤكد وجود بنية نحويه واحدة ومجال وحيد للتواصل النحوي في القرآن هي البنية: أنا (المتكلم) ـ أنت (الرسول) وأنتم "جماعة المؤمنين" وأحيانا غير المؤمنين من مشركي مكة وأهل الكتاب. ومعنى ذلك أن ثمة بنية نحوية مهيمنة هي أنا المتكلم وأنت المخاطب أو أنتم المخاطبين. والحقيقة أن هذه البنية يمكن أن تكون البنية الأكثر حضورا في صنف من الخطاب، لكنها ليست البنية الوحيدة في كل الخطابات. ويمكن القول إن القرآن لا يمثل خطابا "أحادي" الصوت، بل هو خطاب "تعدد الأصوات" بامتياز، بمعنى أن ضمير المتكلم لا يشير دائما إلى "المقدس"، ولست أقصد هنا المتكلم في الخطاب السردي القصصي، الذي يكون خطابا حكائيا، بل أقصد المتكلم بالقرآن، خارج السياق السردي الحكائي.

ومن جهة أخرى فإن صوت "المقدس" لا يعبر عنه دائما بضمير المتكلم "أنا"، بل كثيرا ما يمثله الضمير الغائب "هو"، وهو دائما "أنت" في الخطاب التعبدي الدُعائي كما سنرى. إن صوت المقدس في سورة **الإخلاص**، رقم ١١٢، وهي من أوائل السور المكية، غائب وراء فعل الأمر "قل". وهذا الغياب يخلق احتمالات بأن القائل ليس هو بالضبط الصوت الإلهي، بقدر ما هو صوت الممثل للمقدس. المخاطب هو "محمد"، والقائل يطلب من "محمد" أن يقول" عن "المقدس" الله بأنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.

إذا أخذنا مثالا آخر من سورة **العلق**، رقم ٩٦، الآيات من ١ـ٥، وهي أول آيات القرآن نزولا، فإننا سنجد أن المخاطب هو محمد، بينما صوت المتكلم هو صوت الملك الذي ظهر له في غار حراء، ليقدم لمحمد مواصفات "الرب". ضمير الغائب هو الممثل لهذا الرب.

مرة ثالثة سنجد في سورة **الفاتحة**، السورة رقم ١، أن المتكلم هو الإنسان، بينما يشار إلى الله بضمير الغائب في الآيات الثلاث الأولى، وبضمير المخاطب في بقية آيات السورة، التي تعد نموذجا للشكل الأدبي المصنف باسم "الابتهالات" أو "الأدعية".

من الواضح في هذا النموذج أن صوت الإنسان هو المتكلم في القرآن، الذي هو "كلام الله"؛ بمعنى أن كلام الله يتوحد بصوت الإنسان، أو أن صوت الإنسان يمثل كلام الله، وأقصد بعملية "التمثيل" هنا نقل كلام الله من "عالم الغيب" إلى عالم "الشهادة". ومما هو جدير بالتنويه في هذا السياق أن حديثا "قدسيا" يكشف عن علاقة "التمثيل" تلك في شكل باهر، حين يؤكد وجود عملية "تواصل" بين البشري والإلهي في ترتيل هذه السورة، التي

يرتلها المسلم ١٧ مرة كل يوم على الأقل في الصلوات الخمس المفروضة. ويتزايد العدد، أي تتزايد مرات التواصل كلما زادت صلوات النوافل. ومعنى ذلك أن "القرآن"، وخصوصاً في صنف "الابتهالات" و"الأدعية" يمثل مجالا حيويا خصبا لعملية تواصل متكررة بين الإنساني والإلهي، عملية يتبادل فيها الصوتان مكانهما، ويحل أحدهما محل الآخر.

في هذا الحديث القدسي يقول الله ـ على لسان محمد ـ قسمت الصلاة ـ يعني قراءة الفاتحة في الصلاة ـ بيني وبين عبدي نصفين. وتتمثل هذه القسمة في عملية حوارية على النحو الآتي:

إذا قال العبد "الحمد لله رب العالمين"، قال الرب "حمدني عبدي".

وإذا قال العبد "الرحمن الرحيم" قال الرب "أثنى عليَّ عبدي"

وإذا قال العبد "مالك يوم الدين" قال الرب "مجدني عبدي"

وإذا قال العبد "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الَّذينَ أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين" قال الرب "هذا بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل".

إن تأملا لعملية التواصل تلك يعني أن ترتيل سورة الفاتحة في الصلاة يتطلب التمهل في التلاوة إنصاتا لاستجابة الرب. إن كلام الله هنا ـ القرآن ـ هو كلام الإنسان مخاطبا الله، الذي يصبح مخاطَبا يستجيب في دائرة حوارية جديرة بإعطائها مكانتها في تحديد طبيعة القرآن بوصفه خطابا.

٥ ـ الحوار ـ السجال

أ ـ مع المشركين:

لكي نكشف أكثر الطبيعة الحوارية للخطاب القرآني يكفي أن نستدعي نمط الخطاب المتكرر بشكل لافت "فإن قالوا ... فقل". أحيانا يشير الضمير في "قالوا" إلى "الكفار" حين يتحدون محمدا، أو حين يتفوهون بعبارات مسيئة لربه. والطبيعة الحوارية حاضرة في شكل واضح في السور المكية المبكرة، حين يُوَجَّه محمدا إلى الكف عن "مفاوضة" مشركي مكة، والتمايز والانفصال عنهم.

﴿*قل يا أيها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون، ولا أنتم عابدون ما أعبد، ولا أنا عابد ما عبدتم، لكم دينكم ولي دين*﴾.

ومن الواضح أن هذا التمايز والتفاصل، بهذه الصيغة القطعية المتمثلة في التأكيد بالتكرار واستبدال الضمائر "ولا أنتم ... ولا أنا" يعني فشل حال تفاوض سابقة أصر فيها مشركو مكة على الاعتراف التام من جانب محمد بآلهتهم. بعبارة أخرى، يعكس الخطاب في بنية السورة وجود حال "حوار" آن لها أن تتوقف بسبب العجز عن "التفاوض".

حين يتوقف الحوار فإنه يفتح باب السجال، أي تبادل الاتهامات. هكذا بدأ مشركو مكة

حربا لفظية ضد محمد وضد نبوته متهمين إياه بالافتراء، افتراء كلام زعم أنه من عند الله، مع أنه إما من أساطير الأولين بمعنى قصص العهود البائدة ـ أو من إملاء بعض العجم. كل هذه السجالات يوردها القرآن ويرد عليها أحيانا في صيغة "فإن قالوا ... فقل"، وتلك واحدة من أهم خصائص "الخطاب"، أعني الانغماس في حوار أو سجال مع خطاب آخر، خطاب نقيض.

حاول مشركو مكة قدر جهدهم أن يفسروا تأثير الأسلوب القرآني في نفوسهم بوسائل شتى. إحدى هذه الوسائل مقارنة أسلوب القرآن بأساليب الخطاب المعروفة في "سجع الكهان" أو في "الشعر"، فقالوا إن محمدا "كاهن" وقالوا "بل هو شاعر". وكان طبيعيا أن يرفض القرآن عن محمد صفتي "الكاهن" (٥٢: ٢٩) و"الشاعر" (٣٦: ٦٩)، وأن ينفي عن نفسه بالمثل صفة "الشعر" أو "الكهانة". "بل هو قرآن" هكذا يموضع الخطاب نفسه في صيغة حاسمة. وفي سياق الزعم أن القرآن ليس إلا أساطير الأولين وأنهم قادرون على الإتيان بمثله، بل وبأفضل منه، كان هذا تحديا ـ تطورا في مستوى السجال ـ استدعى من القرآن تحديا مضادا بأن يأتوا بعشر سور مفتريات ـ مثلها ـ إن كانوا صادقين (١١: ١٣). وحين عجز المشركون عن الاستجابة للتحدي، بالغ القرآن في تحديه بأن خفف التحدي إلى "سورة واحدة" (١٠: ٣٨) بدلا من عشر سور، وهذا يمثل استخفافا بهم وتهوينا من شأن قدرتهم على التحدي، وهكذا يضع الخطاب القرآني نفسه في منزلة المهيمن. وفي خطوة حاسمة يعلن الخطاب القرآني أنهم أعجز من أن يأتوا بآية واحدة مجرد آية لا سورة أو عشر سور ـ ولو استعانوا بمن شاءوا، ولو ﴿*وكان بعضهم لبعض ظهيرا*﴾ (٢: ٢٣ـ٢٤)

إذا حاولنا ترتيب تطور الخطاب القرآني في عملية المساجلة تلك، سنجد أننا نبدأ بالسورة ٥٢ سورة **الطور**، ثم بالسورة ٣٦ سورة **يس**، ثم السورة ١١ سورة **هود**، ثم السورة ١٠، سورة **يونس**، وكلها تنتمي للقرآن المكي، ويصل الخطاب ذروته الحاسمة ويعلن انتصاره النهائي في هذا السجال في السورة ٢، سورة **البقرة** وهي من أوائل السور المدينية. هذا الترتيب القائم على أساس التعامل مع القرآن من منظور كونه "خطابا" يمكن أن يساعدنا في عملية "ترتيب النزول" من طريق جمع أجزاء الخطاب التي تم تفريقها في عملية الجمع الحالي. ومن الضروري الإشارة أن جمع شذرات الخطاب المبعثرة في السور ليس هو بالضبط منهج "التفسير الموضوعي"؛ فالخطاب لا يتحدد دائما بموضوعه، بل يتحدد أساسا ببنيته الحوارية، أو السجالية، أو الهجومية ... الخ.

لقد مهد هذا السجال حول القرآن بين المشركين ومحمد المجال لتطوير نظرية "الإعجاز" البلاغي والأسلوبي للقرآن، وهو الإعجاز الذي تم تأسيسه على أساس المقارنة بين "القرآن" من جهة، وبين "سجع الكهان" و"الشعر" من جهة أخرى؛ أي تم تأسيسه على أرضية السجال التي بيناها.

ب ـ مع المؤمنين:

هذا شكل آخر، أو بالأحرى نمط آخر، من أنماط الحوار ـ السجال، هو الحوار-السجال مع المؤمنين. يتمثل الحوار أولا في صيغة السؤال "يسألونك"، حيث تعددت مجالات الأسئلة: عن الخمر والميسر (٢: ٢١٩)، عن اليتامى (٢: ٢٢٢) وعن الطعام (٥: ٤) عن الصدقات (٢: ٢١٥، ٢١٩) عن القتال في الشهر الحرام (٢: ٢١٧) وعن الأنفال" (٨: ١) ... الخ. في الاستجابة لهذه الأسئلة يقدم الخطاب القرآن إجابة، وأحيانا إجابات، وهي أجابات تمت على أساسها صياغة الأوضاع الفقهية القانونية للمسلمين، سواء على مستوى السلوك الفردي، أو على مستوى تنظيم الحياة الاجتماعية. والسؤال الآن هو في حال وجود إجابات مختلفة في خصوص مسألة بعينها، هل نتجاهل هذه الإجابات لحساب إحداهن على أساس تطبيق مقولة "الناسخ والمنسوخ"، كما فعل الفقهاء وأشرنا من قبل؟ أم أن علينا أن نعتبر الإجابات إمكانيات مفتوحة للاختيار بحسب اختلاف الزمان واختلاف السياق الثقافي والاجتماعي. لنأخذ مثالا على ذلك مسألة بعينها كثيرا تتم إثارتها دائما في سياق الحديث عن المساواة وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة في الإسلام ... الخ، وأعني بها مسألة "الزواج المختلط" زواج المسلم من الكتابية، ولنحاول تحليل الإجابات الواردة فيها من منظور "الخطاب" لا من منظور "النص". وسنلاحظ من بعد أن السياق كان سياق الإجابة عن سؤال "ماذا أحل" من الطعام (٥: ٤)، ثم استطرد الخطاب القرآني إلى مسألة زواج المسلم من الكتابية، في سياق إعلان "اليوم أحل لكم الطيبات" في الآية التالية.

في الآية ٥ من سورة **المائدة**، رقم ٥، يفهم أن المسلم يحل له الزواج من الكتابية، بينما يبدو أن هذا الحكم قد تم نسخه بالآية ٢٢١ من سورة البقرة، رقم ٢، حيث يحذر القرآن من نكاح المشركات ـ وقد اعتبر أهل الكتاب في عداد المشركين في سياقات قرآنية كثيرة ـ إلا أن يؤمنّ، بل ويعتبر أن الأمة المسلمة أفضل من المشركة.

يخبرنا ابن رشد في **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (الجزء الثاني: باب النكاح) عن وجود موقفين في الفقه: الموقف الأول هو موقف الفقهاء الذين يرون أن آية البقرة تمثل "العام"، الذي تم تخصيصه بآية المائدة. معنى ذلك أن زواج المسلم من "الكتابية" يمثل استثناء الكتابيات من صنف "المشركات"، والحكم من ثم قائم. الموقف الثاني هو موقف الذين يعتبرون أن حكم آية البقرة نسخ حكم آية المائدة، ومن ثم لا يجوز زواج المسلم من الكتابية.

التعامل مع القرآن بوصفه خطابا ينقلنا إلى أفق أرحب من أفق "النص" الذي من خلاله صاغ الفقهاء مواقفهم، يستوي في ذلك من اعتمد على مقولة "الخصوص والعموم" من أجل إباحة الزواج من الكتابية، أو من اعتمد مقولة "النسخ" من أجل "التحريم". إن محاولة الفقهاء للوصول إلى حكم واحد أمر مفهوم كما شرحنا من قبل؛ من حيث إنهم تعاملوا مع القرآن بوصفه نصا "قانونيا" لا يقبل تعدد الأحكام.

من منظور تحليل الخطاب يمكن القول أن الخطاب في سورة **البقرة** - وهي الأقدم تنزيلا، الأمر الذي ينفي إنها ناسخة - خطاب مستقل عن خطاب سورة **المائدة**. يمكن تصنيف خطاب آية البقرة في أنه ينتمي إلى خطاب التباعد والانفصال عن المشركين، وهو الخطاب الذي أسسته سورة **الكافرون** كما أشرنا من قبل. بينما يمكن تصنيف آية سورة المائدة في سياق خطاب الحوار-التعايش مع أهل الكتاب في المدينة. ولنعد لتأكيد ملاحظتنا السابقة أن السياق في سورة المائدة هو سياق ﴿*يسألونك ماذا أحل لهم*﴾ ويكون الجواب ﴿*قل: أحل لكم الطيبات وما علّمتم من الجوارح*﴾ الخ الآية. ويتواصل الجواب في الآية الخامسة بإعلان شديد الدلالة ﴿*اليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم*﴾، ثم ينتقل الخطاب إلى طيبات التعايش الاجتماعي كما يتمثل في السماح بالزواج من المحصنات من أهل الكتاب. الخطاب إذن عن "الطيبات" التي أحلت للمسلمين، وهي إجابة عن سؤال نشأ في بيئة جديدة اختلط فيها المسلمون باليهود في المدينة. وهذه الحقيبة من "الطيبات" تتضمن أهم معالم الحياة المشتركة: المشاركة في الطعام والتزاوج.

والسؤال الآن هو: أي القواعد يمكن أن تسود، قاعدة التعايش - التزاوج والمشاركة في الطعام - أم قاعدة التباعد والانفصال والتدابر؟ والسؤال الثاني الذي يترتب على الإجابة بالإيجاب عن السؤال الأول - أعني اختيار التعايش والمشاركة الاجتماعية الكاملة - هل يظل التعايش قائما على مبدأ عدم التساوي، أي على جواز زواج الذكر المسلم من الأنثى الكتابية دون جواز زواج الأنثى المسلمة من الذكر الكتابي؟ وهل تتحقق المعايشة الاجتماعية الكاملة في ظل عدم التساوي هذا بين الذكر والأنثى في حقوق الزواج؟

لا يتم التعامل بكفاءة مع السؤال الذي يثار كثيرا في سياق موضوع حقوق الإنسان والمساواة وحقوق المرأة ... الخ إلا بالعودة دائما لمنهج تحليل الخطاب. من هذا المنظار، لابد من الاعتراف أن الخطاب القرآني موجه في شكل أساسي إلى "الذكور"، وخصوصاً في شؤون الزواج والطلاق والتجارة، أي في كل شؤون الحياة الاجتماعية. وهذا أمر طبيعي؛ إذ عصر النزول وبيئته تنتمي إلى مجال ثقافي ذكوري. لكن هذه الخصيصة الخطابية قد استثمرت تاريخيا لصوغ حقوق للذكور تتجاوز ربما حدود القصد الخطابي نفسه. ومما يجب التنويه به في هذا الصدد أن الخطاب القرآني في المجال الديني غير الاجتماعي، أي مجال العمل التعبدي وما يترتب عليه من الثواب الديني الأخروي، يخاطب الذكور والإناث على قدم المساواة، ويؤكد مبدأ المساواة تأكيدا مطلقا.

يظل الأمر في النهاية مرهونا بقدرة العقل الإسلامي على تحديد الأصل والفرع في الخطاب القرآني: أعني إذا اعتبرنا أن المساواة في التعبد وفي الثواب الأخروي هي الأصل، فيتعين علينا أن نمد حكم الأصل على الفرع؛ فنحاول من خلال منهج إبداعي

تحقيق المساواة في مجال العلاقات الاجتماعية. أما إذا عكسنا المسألة؛ فاعتبرنا مجال النشاط الاجتماعي هو الأصل في الخطاب القرآني، فإن المساواة تصبح فرعا. هذا التصور هو التصور الذي ساد أفق الفقه الإسلامي، وما يزال مسيطرا حتى الآن، رغم كل اليافطات الدينية التي تجعل من الآخرة أصلا ومن الدنيا فرعا.

في العودة إلى السؤال المثار حول "المساواة" في الزواج المختلط - أي بين المسلمين وأهل الكتاب - يمكن القول من منظار النظر إلى القرآن بوصفه خطابا إن ذلك ممكن.

إن التعليل الذي يقدمه فقهاء العصر الحديث للإبقاء على حق الذكر وإنكار حق الأنثى في الزواج من غير المسلم يمكن مناقشته، ولا أقول دحضه؛ ذلك أنه ينطلق من حقيقة إن سيادة الذكر على الأنثى - أو الزوج على الزوجة - في الحياة الزوجية أمر ثابت لأنه من طبيعة الأشياء التي لا تتغير. من هنا يقولون إن زواج المسلم من الكتابية لا يمثل تهديدا لحريتها الدينية؛ بما أن المسلم يعترف بالأديان السابقة، وخصوصاً المسيحية واليهودية. وفي حال السماح بزواج المسلمة من الكتابي فإن حريتها الدينية تتعرض للخطر؛ بسبب أن الزوج - المسيحي أو اليهودي - لا يعترف بالإسلام. في مثل هذا التعليل ليس ثمة اعتبار لحق المرأة المسلمة في اتخاذ القرار، وخصوصاً إذا كانت على ثقة أن زوجها - غير المسلم - سيحترم حريتها الدينية.

التعليل الآخر يرتبط بالنسل، الذي يتصور الفقهاء أن الأبناء يتبعون دين الأب بطريقة آلية. ليس ثمة إدراك لدور الأم في التربية والتنشئة، ولا إدراك لأن العصر الحديث وما أتى به من ثورات في كل المجالات قد غير مسألة "من شابه أباه فما ظلم" إلى حد بعيد.

إن المسألة الأصلية هنا في الزواج المختلط دينيا هي مسألة حرية الفرد - ذكرا كان أم أنثى - في الاختيار، وفي اختيار دينه في شكل أساسي. وليس هنا مجال الدخول في هذه القضية الشائكة. ويكفي أن نقرر أن القرآن لا يتضمن أي عقاب أخروي - حد - للمرتد، أي الذي يغير دينه بعد اعتناق الإسلام. إن آية ﴿*لا اكراه في الدين*﴾، التي يستشهد بها الجميع لتأكيد مسألة حرية العقيدة، تظل حاضرة في سياق دفاعي أو اعتذاري للرد على من يهاجمون الإسلام والمسلمين، لكنها تختفي من النقاش حين يكون أمر "الحرية الدينية" في المجتمعات المسلمة على المحك. ومن دون حل مشكلة حرية الفرد، ستظل مشكلة الزواج عالقة بمفاهيم المجتمع الذكوري، الذي مآله إلى اضمحلال.

٦ ـ الحوار التفاوضي

لقد بينا من قبل أن عملية قفل باب الحوار مع المشركين - عبدة الأوثان - قد أفضت إلى أن يصبح الخطاب القرآني إقصائي استبعادي. أما الحوار مع المؤمنين فنرى نمط الخطاب فيه يختلف باختلاف مدى نجاحهم أو أخفاقهم في تدبير شؤون حياتهم: يمدحهم الخطاب

حين ينجحون ويلومهم حين يخفقون. هذا الموقف نفسه نجد مثيلا له في الحوار مع النبي: يمدح في النجاح، ويلام، بل يُقَرَّع تقريعا شديدا في حالات أخرى. حين كان النبي مشغولا مع أغنياء قريش ووجهائها، من أجل أن يكسب تأييدهم بالانضمام إلى جماعة المؤمنين، لم يُلق بالا إلى رجل أعمى تعرفه المرويات بأنه "ابن أم مكتوم" - جاء يسأله النصيحة. والقرآن يُقَرِّع النبي تقريعا شديدا على هذا التجاهل. نلاحظ أن الخطاب يتجلى تعبيريا باستخدام صيغة الغائب، أي لا يخاطب محمدا مباشرة: *عبس وتولى أن جاءه الأعمى*، وفي ذلك - الخطاب بضمير الغائب - ما فيه من استبعاد في موازاة التجاهل الذي عانى منه الرجل الأعمى. ثم ينتقل الخطاب إلى صيغة الخطاب المباشر، بالاستفهام الاستنكاري: *وما يدريك لعله يزَّكى أو يذَّكر فتنفعه الذكرى*، ثم يتحول الاستفهام الاستنكاري إلى استنكار مباشر بالمقارنة بين حال من جاء طالبا المعرفة، وحال من لا يأبه بها:

أما من استغنى فأنت له تصدى وما عليك ألا يزكى وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى (سورة عبس، رقم ٨٠، الآيات من ١-١٠) .

أ - الحوار مع النصارى، من التفاوض إلى الجدال:

إن الحوار مع أهل الكتاب -النصارى واليهود - هو الحوار التفاوضي بامتياز. ومن المعروف أن النبي حين ظهر له الملك أول مرة، وأصابه ما أصابه من اضطراب وشكوك، حتى ظن بنفسه الجنون، لم يجد من يستفتيه في شأن هذا الوارد إلا "ورقة بن نوفل"، ابن عم "خديجة" زوجته، وهو كاهن نصراني، كان يقرأ الكتاب بالعربية والعبرية في ما يرويه البخاري. هذا يعني أن "النصرانية" ممثلة في كاهنها في مكة، كانت تمثل بالنسبة إلى محمد مرجعية دينية معتبرة. يؤكد ذلك أنه نصح أصحابه حين اشتد اضطهاد قريش أن يذهب من يريد إلى "الحبشة" حيث يحكمها "ملك لا يظلم أحد عنده" بحسب القول المنسوب إلى محمد. وتذهب الروايات إلى أن مكة أرسلت مبعوثا ليؤلب قلب النجاشي ضد طالبي اللجوء هؤلاء بزعم أنهم خارجون على القانون القبلي وأنهم متمردون لا يجوز حمايتهم. ومن أجل أن يوغر صدر النجاشي ضدهم زعم مبعوث قريش أن هؤلاء المتمردين قد اخترعوا دينا يحقر المسيح. وحين سأل النجاشي المسلمين عن هذه الاتهامات قام أحدهم بقراءة سورة مريم - السورة ١٩ - من صحيفة كانت معهم. وكان النجاشي يستمع - في ما تذهب مرويات السيرة - ودموعه تبلل لحيته. وعاد مبعوث قريش خائبا، وتمتع المسلمون بحماية النجاشي حتى سمعوا بهجرة بقية المسلمين مع النبي إلى "يثرب".

ومن المعروف أن "ابن مريم" هو الوصف السائد في القرآن، وفي هذه السورة بخاصة، عن المسيح، وذلك من أجل تأكيد حقيقته البشرية. ومع ذلك فالقرآن أيضا يتحدث عن المسيح بوصفه "كلمة الله" و"روح منه ألقاها إلى مريم". إلى ذلك فالقرآن ينسب إلى عيسى البشارة برسول يأتي من بعده اسمه "أحمد" (سورة الصف، رقم ٦١، الآية٦)

إن قراءة مقارنة بين سورة مريم وإنجيل متّى تكشف قدرا كبيرا من التشابه في المضمون حول ولادة المسيح من خلال بشارة الروح القدس ... الخ. وهذه هي الأرضية المشتركة الواسعة بين الإسلام والنصرانية. لكن ما لا يمكن التفاوض فيه بالنسبة إلى القرآن هو الطبيعة البشرية الكاملة للمسيح، وهو الأمر الذي يقيم جدارا عازلا يجعل من التعايش ـ المتمثل في التشارك في الطعام والزواج ـ أمرا مستحيلا في السياق المعاصر.

وإذا كان من اللازم أن نتتبع الجدل ـ السجال حول هذه المسألة، فمن الضروري أن نبين الاشتباه الذي يمكن أن يقع فيه النصراني، من حيث أن القرآن يقر بأن عيسى ولد من غير أب ببشارة "الروح القدس" ونفخته المقدسة، وأنه "كلمة من الله وروح منه" من جهة، لكنه من جهة أخرى يؤكد أنه "عبد الله" (١٩: ٣٠). هذا الاشتباه حدث لنصارى "نجران"، الذين جاءوا لمحمد في المدينة لمجادلته. ومما أدى إلى تعقيد الجدل أن القرآن يرى أن ميلاد عيسى من غير أب لا يجعله أفضل من آدم من هذه الزاوية (٣: ٥٩)، هذا إضافة إلى أن القرآن تحدى النصارى تحديا يبدو أنه أرعبهم، الأمر الذي جعل وفد "نجران" ـ في ما تحكي كتب السيرة ـ يفضلون دفع "الجزية" والانصراف إلى "نجران". تمثل التحدي في استدعاء اللعنة على الكاذبين بعد جمع الآباء والأبناء والنساء من الجانبين: ﴿*إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون. الحق من ربك فلا تكن من الممترين. فمن حاجك من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين*﴾ (٣: ٥٩ـ٦١).

علينا هنا أن نلاحظ أن هذا التحدي، الذي أرعب وفد نجران، يمثل قوة "الخطاب" في علاقته بقوة المنتج له. وإذا كنا نتحدث عن الخطاب بوصفه منظومة من العلاقات ـ دون المساس بمصدر الخطاب ـ فإن مثل هذا الخطاب المُرْعِب لم يكن له أن يظهر في "مكة"، حيث كان المسلمون أقلية في حاجة للحماية، وهي حاجة تعبر عن نفسها في أشكال من التسامح والانفتاح والتفاوض، وهي أشكال لا حاجة إليها حين يصبح الخطاب صادرا عن قوة قادرة على إملاء إرادتها. وكان ذلك حال المسلمين مع نصارى نجران.

هذه القضية التي لا يجوز التفاوض حولها ـ قضية ألوهية المسيح أو بنوته ـ هي التي جعلت من الممكن سحب صفة "المشركين" على النصارى. وكما أن الخطاب القرآني قد قطع كل إمكانيات التواصل مع مشركي مكة ـ لأن توحيديته كانت موجهة أساسا ضد عبادة الأوثان وتعدد الآلهة ـ فقد كان من الطبيعي أن ينسحب القرار نفسه على النصرانية التي تؤله المسيح، وربما كان القرآن يتعاطف مع نصرانية أخرى، لا ندري عنها الكثير حتى الآن، وإن كان احتمال وجودها واردا. هكذا أصبح النصارى المؤلهة أما مشركين أو كفارا، ولا خيار أمامهم إلا الجزية ﴿*عن يد وهم صاغرون*﴾. إن الحقيقة النهائية قد أنزلت على محمد، وإبراهيم الذي يدعيه كل من اليهود والنصارى، لم يكن يهوديا ولا نصرانيا،

بل كان حنيفا مسلما. وكيف يجادلون في إبراهيم وقد أنزلت التوراة والإنجيل من بعده (٣: ٤٦-٦٧). ولعله من المهم هنا تأكيد أن القرآن لم يحاول أبدا إلغاء أو محو كتابي العهد القديم (التوراة) أو العهد الجديد (الإنجيل) بعدم الاعتراف بهما. بل العكس؛ فالقرآن يؤكد أنهما "وحي" منزل من الله مثل القرآن، وأن القرآن يصدق ما جاءا به. غنى عن البيان أن القرآن يتحدث عن إنجيل واحد لا أناجيل، الأمر الذي يستدعى الدراسة من أجل تحليل أعمق للخطاب القرآني. إن القرآن لا يوجه طعنه للكتب المقدسة السابقة بقدر ما يتحدث عن تحريف الكلم عن مواضعه، الأمر الذي يشير إلى عملية التفسير والتأويل. الاتهام إذن موجه لليهود والنصارى، لا لليهودية والنصرانية كأديان، ولا لكتبهما المقدسة. وهذا يقودنا لمناقشة "الخطاب" الذي تتضمنه الآية السابعة من سورة آل عمران - رقم ٣ - التي تحيل إلى الإحكام والتشابه، وهي الآية التي على أساسها أقام المتكلمون قواعدهم التأويلية، كما أشرنا من قبل.

وفي تقديري أن الخطاب في الآية يتعلق بالرد على فهم النصارى لوصف القرآن للمسيح بأنه "كلمة الله وروح منه" بأنه فهم سقيم غير قادر على التمييز بين الواضح والغامض - المحكم والمتشابه - في الخطاب القرآني. هكذا استطاع القرآن أن يواجه التحدي بالتناقض بإعادة تصنيف خطابه وتوجيهه وجهة "الغموض"، بحيث يصبح هو - أي الخطاب - مرجعية التأويل. تصبح بشرية المسيح -وكونه عبدا من عباد الله - هي الأصل (المحكم) وما ورد من وصف بأنه الكلمة أو الروح تصبح الفرع (المتشابه)، وتصبح مشكلة النصارى أنهم عجزوا عن التمييز بين المستويين، ووقعوا نتيجة لذلك في معسكر ﴿*الذين في قلوبهم مرض*﴾ الذين يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

أما المشكلة الأخرى التي يظن أن القرآن يخالف فيها عقائد النصارى فهي مشكلة الصلب؛ حيث يعتقد عامة المسلمين وخاصتهم أن القرآن ينكر الصلب ويؤكد الوفاة العادية للمسيح. ولا تعارض عند المسلم بين إنكار الصلب والرفع إلى السماء ﴿*إذ قال الله يا عيسى ابن مريم إني مُتوفيك ورافعك إليَّ، ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة*﴾ (٣: ٥٥).

وفي تقديري أن القرآن ليس مشغولا بإنكار الصلب أو إثباته؛ فسياق الخطاب هو سياق الجدال مع اليهود دفاعا عن "مريم"، التي قالوا فيها بهتانا وإثما عظيما، وادعاؤهم - أي قولهم أنهم قتلوا المسيح عيسى بن مريم - يرد عليه القرآن ردا سجالياً واضحا ﴿*وما قتلوه وما صلبوه، ولكن شُبِّهَ لهم*﴾ (٤: ١٥٧). لو كانت مسألة "الصلب" من المسائل الخلافية المهمة مثل مسألة الطبيعة البشرية للمسيح، لكانت قد أثارت جدلا أوسع من أن تذكر مرة واحدة وفي سياق الجدل مع اليهود. إن بنية الخطاب تُرَجِّح أن نفي قتل اليهود للمسيح - وهم لم يذكروا أنهم صلبوه - هو نفي لقدرتهم على الفعل - أي فعل - إذا كانت

المشيئة الإلهية لا تريد وقوع الفعل. الدليل على ذلك أن مجرد افتخار اليهود بأنهم قتلوا المسيح، وخطابهم موجه إلى محمد ـ يتضمن تهديدا بقدرتهم على قتل محمد. والقرآن حين يتصدى بهذه اللغة الحاسمة "وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبِّه لهم" للرد على زعم اليهود إنما يطمئن محمدا: إنهم غير قادرين على ذلك، لأن الله لن يسمح لهم. ومن الممكن الاستعانة بشواهد أسلوبية خطابية كثيرة في القرآن تعتمد بنية مشابهة مثل ﴿*وما قتلتموهم ولكن الله قتلهم*﴾ أو ﴿*وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى*﴾.

٧ ـ مع اليهود: من التفاوض والجدال إلى الحرب

لم يحتك المسلمون مع اليهود احتكاكا فعليا إلا بعد الهجرة إلى "يثرب" التي تحول اسمها إلى "المدينة"، في حين كانت المسيحية دينا ماثلا في بعض القبائل العربية، بمعنى أن المسيحية لم تكن غريبة. وقد رأينا اعتبارها مرجعية في الشأن الديني مع "ورقة بن نوفل"، والحماية التي تمتع بها المسلمون في دولة تحكمها المسيحية.

إن "عهد المدينة"، أو "**وثيقة المدينة**" كما يشير إليها البعض الآن، بين القادمون الجدد ـ المسلمون ـ وبين القبائل المقيمة فيها من مشركين ويهود تضمن نوعا من المساواة بين هذه المجموعات. في إطار هذه المساواة كانت حرية العقيدة أمر متفقا عليه ما دام الكل يتكاتف في الدفاع عن المدينة في حال تعرضها لأي عدوان خارجي.

حين قدم المسلمون إلى المدينة كان اليهود في صيام يوم كيبور، وفي هذا السياق تم فرض الصيام على المسلمين ﴿*كما كتب على الذين من قبلكم*﴾، ومن المعروف أن اتجاه القبلة في صلاة المسلمين كان هو نفس اتجاه اليهود "بيت المقدس".

كان من المتوقع أن تجد دعوة محمد ترحيبا من جانب اليهود، لما فيها من عناصر تشابه كثيرة لا تُنْكَر، وخصوصاً في جانب "التوحيد"، لكن هذه التوقعات لم تتحقق. لكن قبل بدء الجدل الذي أفضى إلى الحرب، نجد أن الخطاب القرآني كان ناعما وصديقا، لا مع اليهود والنصارى فحسب، بل مع الصابئة والمجوس كذلك. كان الاشتراك في الإيمان بإله واحد وباليوم الآخر والعمل الصالح يمثل الأرضية المشتركة الواسعة بين أصحاب العقائد (انظر: ٥: ٤، ٦٩، ٢٢: ١٧، ١٨: ٢٩). حتى الدخول في الإسلام ثم العودة إلى الوثنية، الارتداد، كان مقبولا ومحتملا (انظر: ٣: ٩٠، ٤: ١٣٧).

يمكن القول إن تحويل اتجاه القبلة من "بيت المقدس" إلى "مكة" يمثل أول مؤشر من مؤشرات التمايز والانفصال. وكانت هذه بداية الجدل والسجال الذي وصل إحيانا لإدانة قاسية، لكنه ظل في معظم الأحيان ـ قبل نشوب النزاع العسكري ـ مجرد "تذكير" بنعم الله على اليهود، وهي النعم التي يكفرونها الآن. ويمكن تتبع هذا السجال في سورة **البقرة** ـ السورة رقم ٢ ـ التي تستمد اسمها من واقعة سردية وردت بها تعكس مدى عناد اليهود

وترددهم في طاعة أنبيائهم بتمحل الأعذار والأسباب في التساؤل عن طبيعة البقرة ولونها ... الخ. إن حضور الفعل "واذكروا" حوالي ١٩ مرة في سورة البقرة موجها إلى بني إسرائيل، يليه في كل مرة جزءا من أجزاء سيرتهم في رفض الأنبياء وعنادهم، حضور لافت. ومن دون القدرة على مراعاة الطبيعة الخطابية للقرآن - أعني بوصفه "خطابا" لا "نصا" - فإن من السهل تعميم هذا الخطاب لينسحب على اليهود في كل زمان ومكان، أي تحويل دلالة الخطاب من كونه خطابا موجه لمخاطبين تاريخيين إلى كونه وصفا لطبائع ثابتة في اليهود. وليس الأمر مجرد أهمية اعتبار السياق - وهو أمر أساسي في تحليل الخطاب - بل الأهم هو اكتشاف ما يقوله الخطاب نفسه عن السياق، وأكثر أهمية هو كيفية القول.

ولأن السؤال عن "التاريخي/النسبي" و"العام/الإنساني" في دلالة الخطاب سؤال يشغل كل الباحثين في مجال الدراسات القرآنية، فإن التعامل مع القرآن بوصفه "نصا" لن يساعد في حل المشكل. إن المنتصر في النهاية هم التقليديون؛ إذ سرعان ما يوظفون مقولة "النسخ" لإزالة الحلول التي تعتمد على مجرد النيات الحسنة عند أصحاب دعوة الحداثة، الذين يميلون إلى اعتبار "المشاركة والتعايش" هي القيم العامة، بينما "العداوة والاستبعاد والإقصاء" هي القيم النسبية التاريخية، وذلك دون إطار منهجي سليم. في سياق العدوان الصهيوني على أرض فلسطين، ومحاولة إسرائيل بناء جدار عازل يحمي حدودها -جيتو- نرى أن خطاب "العداوة والاستبعاد والإقصاء" هو السائد.

وحين نتحدث عن "الاختيار" ندرك أننا نعيش في عالم تتحدد فيه آليات الاختيار بناء على معطيات معقدة. وفي السياق الحالي لعلاقة العالم الإسلامي بالعالم الغربي - في سياق الحرب ضد الإرهاب واحتلال العراق والعدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني ومشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي تسعى أميركا لإقامته، هذا فضلا عن التهديد المتزايد لإيران وسوريا، واعتقال لبنان تحت سلطة القناصلة - تبدو الاحتمالات مخيبة. إن المعنى السائد هو القتل والدمار بلا رادع ولا وازع.

في هذا السياق أيضا يصبح السؤال عن مدى قدرة المسلمين، أو بالأحرى استعدادهم، لقبول هذا المنهج سؤالا أكاديميا متعاليا. هل من الممكن مثلا أن يدرك المسلمون هذا الأفق المفتوح في الخطاب القرآني، الأفق المُحَمَّل بإمكانيات تساعدهم على الاختيار بدلا من المعنى الثابت النهائي الذي يدفن المعاني الأخرى في خانة "المنسوخ"؟ إن السؤال مشروع وسيظل مشروعا، لا من أجل فهم أفضل للمعنى الديني فحسب، وهو أمر حيوي، بل هو مشروع كذلك لمساعدتنا على التعايش في مجتمعاتنا مع من يختلفون معنا دينا أو فكرا.

إن اختيار معاني "الصدام والاستبعاد والإقصاء"، التي تبدو براقة في كفاحنا ضد أعدائنا، تتحول إلى أسلحة مدمرة داخل مجتمعاتنا. إننا ندمر حياتنا الاجتماعية حين نتصور أن معاني "الدمار" تدمر عدونا وحده ❑

الحد الفاصل بين الخطاب الإسلامي العربي والإسلامي غير العربي؟

راشد الغنوشي *

١ - إذا كانت كل الديانات إنما جاءت حسب التصور الإسلامي لمصلحة الناس، إقامة للعدل ودفعا للتظالم وبسطا للتراحم بينهم باعتبارهم جميعا عائلة واحدة متساوين، لا يتمايزون إلا بأعمالهم وخلقهم، فإن شرائع حقوق الإنسان مهما اختلفت مرجعياتها لا يمكن إلا أن تكون في لقاء حميم مع الديانات وبالخصوص مع الدين الذي يقدم نفسه خلاصتها وختامها: دين الإسلام، فقد أجمع علماؤه على أن إقامة العدل هي المقصد الاسنى لبعثة الرسل. قال تعالى ﴿*لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط*﴾ **سورة الحديد**، وذلك عبر تحقيق مصلحة العباد وإسعادهم في العاجل والآجل[١] فحيث توجد المصلحة فثمة شرع الله[٢]، وكل ما خرج من العدل إلى الظلم ومن المصلحة إلى المفسدة ومن الرحمة إلى ضدها فليس من الإسلام في شيء، إذ الإسلام عدل كله ورحمة كله. فكل ما ثبت أنه عدل ورحمة فهو من الإسلام وإن لم يرد في نص مخصوص إذ المدار على عدم المخالفة[٣]. إذ السياسة كما عرفها ابن الصلاح فعل يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي"[٤]، وكل ما يخالف هذا الأصل حتى وإن ظهر أنه من الإسلام فهو عند التحقيق ليس كذلك. إذ اتفق علماء الإسلام كذلك أن كل ما هو معقول هو مشروع وكل مشروع هو معقول حتى وإن ظهر الامر على خلاف ذلك. إن " صحيح المنقول لا يمكن أن يخالف صريح المعقول" وكل ما جاء خلافا لذلك فان كان من الشرع فهو شرع ظني مؤول وليس شرعا قطعيا، وإن كان من المعقول فهو ظني وليس قطعيا[٥]. ومعنى ذلك أن كل ما هو مصلحة للعباد وخير وعدل ومعقول لا يمكن إلا أن يجد له مكانا مريحا في الإسلام، مثل مبادئ الحكم الديموقراطي وحقوق الإنسان، إلى سائر النظم والترتيبات الإدارية والانتاجية التي ثبت نفعها للناس، وذلك إما في نصوصه الصريحة أو في مقاصده الثابتة. وبصرف النظر عن بعض الجزئيات القليلة المختلفة مع ما ورد في الإعلانات والعهود الدولية لحقوق الإنسان والتي يحدث حول بعضها الإختلاف داخل

(*) رئيس حركة النهضة - تونس.

(١) يقول الامام الشاطبي"إنّا إذا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد". **كتاب الموافقات**، (بيروت، دار المعرفة، ج٢)، ص٦.

(٢) الشيخ مصطفى شلبي، **الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية**.

(٣) ابن القيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، ص٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ابن تيمية، **توافق صحيح المنقول مع صريح المعقول**، الشبكة الإسلامية .

الديموقراطيات الغربية ذاتها، مثل العقوبات على بعض الجنايات كجناية القتل العمد، هل يعاقب عليه بالقصاص أم بالسجن أم بالدية أم بعفو ولي الدم؟ ومن مثل الضوابط على العلاقات الجنسية ومنها العلاقات الزوجية، عدا جزئيات محدودة فإن الإتجاه العام هو التوافق والانسجام(٦). ونحن نؤكد أن هذا هو الإتجاه العام للحركة الإسلامية في العالم، الإتجاه صوب التوافق مع الإرث الإنساني لا التصادم، الإتجاه صوب الاعتدال ورفض العنف سبيلا للمعارضة أو نهجا في الحكم، إلا أن يكون دفعا للإحتلال، والقبول بالتعددية السياسية وسائر مقومات النظام الديموقراطي، بما في ذلك التداول السلمي على السلطة.

٢ ـ ولأن الإنسان ناقص بالطبع يحتدم في نفسه وفي محيطه صراع أبدي بين الخير والشر والحق والباطل والأثرة والايثار والعدل والظلم والتواضع والغطرسة فهو في كبد ﴿*لقد خلقنا الإنسان في كبد*﴾ (سورة البلد). وإنما جاءت الديانات لتعزيز قوى الخير والحق في الإنسان والمجتمع وترجيح مسالك العدل وبيانها، فلا جرم أن تتغلب بواعث الهبوط والشر إما بسبب الجهل أو بسبب غلبة الرغبة الجامحة في الإشباع واللذة أو الرغبة في التسلط على الغير، فيركب عندها إلى غايته كل مركب: مركب التضليل وقلب الحقائق وتزييف المفاهيم حتى ينقلب سلم القيم رأساً على عقب، ولذلك كان لكل فرعون سحرة ينهضون بهذه المهمة ﴿*فخيل اليهم من سحرهم أنها تسعى*﴾(سورة طه). وهي المهمة التي ينهض بها اليوم الجهاز الاعلامي والإيديولوجي الذي يحيط بالطغاة. فيعمدون إلى تطويع كل المبادئ والقيم النبيلة لإضفاء الشرعية على أوضاع الظلم والفساد، يستوي في ذلك سلّم القيم السائد أكان ذا مرجعية دينية أم كان ذا مرجعية انسانية عقلانية، هذه تفاصيل لا تهم مؤسسة الطغيان إذ الطغيان بذاته شريعة عليا لا تتردد في توظيف كل شيء تراه صالحا لاستمرار طغيانها وتأبيده تؤثر الوسائل الناعمة حتى لا تضطر للطرائق الخشنة، فليس الإسلام محصنا من سعي الطغاة لتوظيفه وتطويعه.

٣ ـ لقد تعرض الإسلام ولا يزال مثل غيره من الإيديولوجيات بما في ذلك مبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية والمجتمع المدني، لتأثيرات الجهل أو التحامل أو الرغبة المصممة في التطويع والتوظيف من قبل حكومات طاغية وجهات مغرضة ليتحول مجرد أداة بل ربما "أبرز المعوقات الثقافية لنشر واحترام الثقافة والشرعية الحقوقية في العالم العربي والغطاء الديني الذي تضفيه بعض الحكومات والجماعات الدينية وبعض المؤسسات الدينية الرسمية وقياداتها على الانتهاكات المستمرة للحريات الاساسية في العالم العربي أو على تحفظات الحكومات عن الاتفاقات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان" كما ورد في الورقة التأطيرية لهذه الندوة.

٤ ـ إنه بالرغم من حالة التجزئة السياسية التي فرضها ميزان القوة الدولي على الأمة الإسلامية فلا هي توحدت على العقيدة كما كانت لأطول فترات تاريخها ولا توحدت حتى

(٦) راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، (مركز دراسات الوحدة العربية).

شعوبا على أساس المصالح، وبالخصوص العرب الذين فرض عليهم مستوى أتعس من التجزئة، وبالرغم أنه قد بذلت جهود جبارة لاصطناع أسس ثقافية تعطي مشروعية لهذه التجزئة إلا أن مشاعر الوحدة الإسلامية لا تزال قوية بين المسلمين، تبدو بالخصوص عند الكوارث فيتحول المسلمون قلبا واحدا يبكي المنكوب، وما ذلك إلا بسبب ما ظل الإسلام ينهض به من توحيد يتجاوزالعقيدة إلى الشعور بالهوية الواحدة الجامعة لكل معتنقيه وإلى الثقافة والفكر ورؤية الذات ماضيا ومستقبلا في إطار تلك الهوية الموحدة، على نحو لا يبدو معه يسيرا إقامة معالم واضحة لفكر إسلامي قومي يناظر الدول القومية القائمة أو حتى اللغات الناطقة، بله إقامة فواصل واضحة بين فكر إسلامي عربي وآخر إسلامي غير عربي، وهي المسلّمة الأساسية التي قامت عليها هذه الندوة، إذ افترضت دون برهان "أن المفكرين المجددين في العالم العربي يعانون من محدودية التأثير وربما الانعزالية" وذلك مقابل "ما حققه المسلمون في آسيا وإفريقيا وأوروبا من تجديد نسبي لخطاباتهم الدينية انعكس بدرجات متفاوتة على نشر واحترام ثقافة حقوق الإنسان بين مسلمي العالم غير العربي.. وأيا كان التقدير لتجديد الخطابات الدينية في العالم الإسلامي غير العربي فان المقارنة بالعالم غير العربي لن تكون لمصلحة هذا الاخير، حتى لو سلمنا بصحة الفرضية، والمشكل حسب الورقة "أن العالم العربي يعاني من نقص كبير في مدى معرفته بما حققه المسلمون في آسيا وافريقيا وأوروبا من تجديد نسبي لخطاباتهم الدينية" وأعجب ما في الامر حسب الورقة التأطيرية ان العالم العربي لا يزال "يتعامل مع خطاباته الإسلامية بوصفها مركزا للفكر الإسلامي" فما مصداقية هذه الفرضيات التي قدمتها الورقة وكأنها مسلمات رغم ما تحمله من تناقضات مع الواقع وتناقضات داخلها؟

٥ - ١ - تناقضها مع الواقع

أ - ليس من اليسير أن نظفر عند مسح منتوج الفكر الإسلامي على إمتداد عالم الإسلام، بفواصل قومية تميز شعبا من شعوب المسلمين بله دولة من دولهم، بمذهب إسلامي يتماهى مع ذلك الشعب أو تلك الدولة بقدر ما نجد أنفسنا ازاء مدارس فقهية وعقدية وحركات إسلامية هي إمتداد للماضي أو مستحدثة، ليس منها مدرسة تتماهى مع دولة حتى أصغرها مثل المذهب الاباضي، فرغم أنه المذهب الرسمي لدولة عمان إلا أن أكثر من ثلث السكان على مذاهب سنية ولربما كان عدد إباضيي الجزائر أكبر من مثلهم في عمان مع وجود أتباع المذهب في بلاد كثيرة. والامر نفسه يصدق على بقية المذاهب الإسلامية السنية والشيعية موزعة في الأمة على إمتداد القارات الخمس اليوم. ومعظم مسلمي أوروبا هم إمتداد لأصولهم العرقية والمذهبية في البلاد الإسلامية لا يتمايزون عنها حتى الآن بشيئ يذكر.

ب - ولا يختلف أمر المذاهب الموروثة عن حال مدارس التجديد الحديثة في عالم الإسلام

ليس هناك مركز وأطراف وإنما هناك فضاء ثقافي عقدي لا يكاد يعترف بما فرض من حواجز سياسية إذ يتعلق الامر بالتعامل مع الإسلام شأن المسلمين عندما يطوفون حول البيت الحرام تختفي أو تكاد الحواجز بينهم فلا يبقى من نداء غير نداء التوحيد لبيك اللهمّ لبيك.. وتتشابه المظاهر إلى أبعد الحدود حتى كأنهم كيان واحد. بشيئ من التجوز نستطيع أن ندعي أن الفكر الإسلامي معولم إلى حد كبير. إنه سوق حرة لا تتوسطها كنيسة تفرض على المسلم وساطة محددة في التوجه إلى ربه فكل مسؤول عن خياره. هم يعلمون أن ختم النبوة أنهى كل وصاية على البشر وجعل من كل مسلم خليفة لله ورسوله مسؤولا عن دينه أمام الله عز وجل، فعليه أن "يجتهد" وسعه في معرفة الطريق إلى ربه، سيجد نفسه وسط مذاهب كثيرة وسيستمع إلى أصوات كثيرة تجتذبه اليها، وعليه وحده تقع مسؤولية الاختيار ﴿*الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه*﴾ (سورة الزمر). يستمع لكل قول ويستفتي قلبه ليتبع ما يهديه اليه اجتهاده، تلك مسؤوليته. المكتبة الإسلامية لا تعرض الإسلام دولا وشعوبا وإنما مدارس. ولذلك قد تجد مفكرا إسلامياً مقروءاً خارج الدولة التي نشأ فيها أكثر مما هو مقروء في دولته. الامام مالك بلغة اليوم سعودي ولكنه متبوع في افريقيا. ومالك ابن نبي الجزائري أحسب أنه قرئ في تونس تأثرنا بتراثه أكثر مما تأثر به الجزائريون وربما نكون تأثرنا بالمفكر الايراني علي شريعتي أكثر مما تأثر به الإيرانيون بالخصوص بعد الثورة التي همشته لمصلحته فكر المراجع الرسمية. كما أن كتب المفكر السوداني حسن الترابي وراشد الغنوشي التي ترجمت إلى التركية أثرت في الحركة الإسلامية التركية أكثر مما أثرت في بلاد عربية.

ج ـ للوقوف على سر انتشار هذا الفكر هنا وضموره هناك لا مناص من الوقوف على حاجات واقع محدد ومطالبه والتحديات التي يطرحها على الإسلاميين في تلك البيئة. فالإسلاميون الذين نشأوا في وسط تسود فيه تحديات من نوع فكري علماني اجتماعي سيبحثون عن بضاعة فكرية إسلامية عقلانية تستجيب لذلك التحدي بينما مسلمون آخرون في قلب جزيرة العرب في نجد مثلاً ليس مطروحاً عليهم مثل ذلك التحدي ستكون قضاياهم من نوع آخر، مثل التدقيق والتنخيل في جزئيات العقائد وقضايا البدع. الحركة الإسلامية في تونس مثلا منذ ولادتها في بداية السبعينيات محاطة ببيئة فكرية معلمنة لم تطرح على نفسها قضايا الشريعة لأن الإسلام نفسه من حيث كونه عقيدة وشعائر وهوية كان في الميزان والشك في إطار دولة شديدة العلمنة والتسلط، فلم يكن عجبا أن يجيئ طرح مثل هذه الحركة للإسلام فكرياً ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، إثباتا لجدارته في ساحة الجدل مع المذاهب المادية المطروحة واستيعابا للمطالب المطروحة في الساحة السياسية نضالاً ضد الاستبداد لمصلحة بديل ديموقراطي ودعما للحركة النقابية العمالية ضد الجشع الرأسمالي وتأصيلا لدور المراة في معركة النهوض الشاملة. وكلها تحديات

مطروحة في السوق التونسية، لم يكن بد للحركة الإسلامية من أجل دخول السوق وإثبات جدارتها فيها دون تقديم رؤاها وبدائلها منطلقة من الإسلام مستجيبة للتحديات وإلا نبذها السوق، فكان عليها أن تطور فكرها الذي ورثت جوانب منه عن فكر مشرقي ليست مطروحة عليه تلك التحديات نفسها، فدلفت إلى السوق الإسلامية تبحث فيها عن مواد مخصوصة تستجيب للتحدياتها المطروحة عليها، وانصرفت عن مواد أخرى لا تتصل بإهتماماتها. وجدت مثلا في فكر الترابي عن دور المرأة وتاصيل الديموقراطية وفي فكر شريعتي الإيديولوجي وفي طرح الخميني للإسلام أنه ثورة المستضعفين وفي فكر ابن نبي الإجتماعي في تحليل ظاهرة الحضارة وفي فكر باقر الصدر الاقتصادي وجدت في كل ذلك مواد صالحة وأسلحة مجدية لخوض هذه المعارك الدائرة في بيئتها. وفي ضوئها أقبلت على مراجعة فكرها وتطويره للاقتدار على استيعاب تحديات الواقع في منظورات وقوالب إسلامية، مثّلت تجربة مبكرة في تبني القضايا الاساسية في الفكر الإنساني مثل الديموقراطية نظاما للحكم ونهجا في التغيير، وكذا حقوق الإنسان ومنها حقوق النساء وحقوق الاقليات والنضال العالمي ضد قوى الهيمنة، وهو ما أهّلنا للقاء مع مطالب العمال ومطالب الحركة الديموقراطية وقضايا تحرر المراة والتحمس في وقت مبكر لحركة النضال ضد التمييز العنصري. هذا المنتوج الفكري جاء ثمرة لتفاعل مع واقع معين يطرح تحديات معينة. بينما الذين لم يكونوا يعيشون ذلك الواقع عندما فاجأتهم هذه الاطروحات في بداية الثمانينات تجهموا في وجهها واستوحشوها، بل ضللنا بعضهم ولئن تناقصوا بمرور الزمن فلم تعدم الساحة بقاياهم[٧] في حين تفاعل معها أقوام آخرون يجابهون تحديات مماثلة في المغرب الاقصى مثلا وفي تركيا وفي أندونسيا فاقبلوا على ترجمتها، بينما الذين كتبت بلغتهم استوحشوها ولم يأخذوا في الاقبال عليها إلا في فترات لاحقة بعد سلسلة من المحن فرضت عليهم أن يقبلوا التفاعل والعيش في واقع تعددي لا يستمد شرعيته من الإسلام شرعية الفتح بل من شرعية التحرير من الاستعمار، وهذا قد شارك فيه مسلمون وغير مسلمين بما يفرض الاعتراف بشرعية دولة تقوم على المواطنة أي امتلاك الوطن بالتساوي أي الشرعية الديموقراطية[٨] التي تجد لها سندا قويا في أول وثيقة دستورية أسست لدولة المدينة هي **الصحيفة**[٩].

د - قد يغري بالتمييز بين عالم إسلامي عربي وأخر غير عربي كما ذهب إلى ذلك مفكر ومؤرخ فرنسي حديث في كتابه **موعد مع الإسلام** اعتبر فيه أن "اصلاح الإسلام" حتى يستوعب قيم الحداثة ويتصالح مع الديموقراطية سيبدأ من خارج العالم العربي الذي هو ميؤوس منه بسبب هيمنة الاصولية السنية عليه وليدة فشل القومية في توحيد العرب ما أدى إلى نزعة فاشية عدوانية أفرزت ابن لادن. وأن العلاج سيأتي من خارج العالم العربي من تركيا وإيران"[١٠] قد يغري بهذا التمييز ما يلاحظ من نجاح ديموقراطي نسبي في

(٧) صلاح الصاوي مفكر إسلامي مصري قريب من فكر السلف اعتبر في كتبه التعددية في الإسلام حركة الإتجاه الإسلامي، النهضة حاليا حركة علمانية لأنها طالبت بالاعتراف بتعددية لا تستثني الأحزاب العلمانية.

(٨) محمد سليم العوا، في الدولة الإسلامية.

(٩) انظر مجموعة **الوثائق السياسية** للدكتور محمد حميد الله، ص٣٩.

(١٠) انظر عرضا للكتاب المذكور للكسندر ادلر عند سيد ولد أبه. جريدة **الشرق الاوسط**. ٢٠٠٦/٣/٣٠.

العالم الإسلامي غير العربي، في مقابل فشل ديموقراطي عربي واضح. وهذه حقيقة كشفت عنها دراسات ومؤشرات تنموية كثيرة أحلت العالم العربي في مؤخرة ركب الامم[١١]، حتى ليصح القول بأن معظم المسلمين وهم غير عرب يتمتعون بمستوى من مستويات الحياة الديموقراطية خلافا لمعظم العرب الذين يرزحون تحت حكم أنظمة أقرب إلى الفاشية. هل الامر عائد إلى بنية مخصوصة في العقل العربي كما يزعم البعض؟ أم هو ثمرة لفشل المشروع القومي ما اورث العرب أزمة وظهور نزعات فاشية؟

هـ - تفسير الفشل القائم بالاعاقة الذاتية الانطولوجية التكوينية، هو تفسير عنصري دحضته العلوم دحضا، فالبشر كلهم يتوافرون على قابليات للتحضر إذا توافرت لهم الظروف المناسبة، فعلينا البحث في ظروفهم الموضوعية لتفسير ما يصيبون من نجاح أو فشل وليس عن جيناتهم البيولوجية أو الثقافية. وانطلاقة العرب الاولى يوم استنارت قلوبهم برسالة الإسلام وكانوا أبعد الناس عن التحضر شاهدة على ذلك، وكذا شعوب كثيرة قديمة وحديثة. وكذا الانطلاقة المعاصرة لشعوب آسيوية تعبد الابقار أو الاحجار. والورقة التأطيرية نفسها لم تقدم تفسيرا لهذا العجز العربي الديموقراطي إلا في كونهم رافضين لفكر "المجددين" دون أن تحدد مفهومها للتجديد المرفوض ولا ذكرا لرموزه ولا سببا للرفض.

أما تفسير الفشل التحديثي أو الديموقراطي بفشل المشروع القومي في توحيد أمة العرب وفي ارساء نظام ديموقراطي حديث ما أورثها نزوعات فاشية عدوانية جعلها ميؤوسا منها فهو من باب تفسير الشيئ بنفسه هم فاشلون في التحديث والديموقراطية لأنهم فاشلون فيهما.

أما التفسير الاقرب إلى العلمية فهو الذي يلقي الضوء على موقع العرب في الاستراتيجية الدولية الامبريالية من حيث منزلتهم في الإسلام القيادية، ومن حيث وقوعهم في عقدة التواصل بين القارات ومن حيث توفّر أرضهم على الطاقة التي تحرك العالم ما اقتضى تصميماً دولياً على إعاقة كل محاولة لوحدتهم القومية أو لنهوضهم الاقليمي والحضاري، وما اقتضته من غرز الكيان الصهيوني في القلب منهم عاملاً آخر لضمان التعويق. ونظرة واحدة لمحاولات نهوضهم منذ تجربة محمد علي في النصف الاول من القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه تكشف في وضوح عن قرار دولي بإعاقة كل مشروع نهضوي أيا كان الفريق الذي يقودهم علمانيا أم إسلامياً أم إشتراكياً. هذه تفاصيل لا تهم الاستراتيجي الغربي، فضلاً عما يجده الكيان الصهيوني من دعم ثابت وما تجده الانظمة الدكتاتورية الفاسدة من دعم لاستمرار تسلطها على شعوبها مقابل ما وجدته مشاريع التحول الديموقراطي في العالم من دعم غربي. والموقف الرافض لأنظف عملية ديموقراطية جرت في المنطقة أعني الانتخابات الفلسطينية الاخيرة، شاهد حديث. لا يعني ذلك أن المنطقة

(١١) التقرير الثاني للتنمية العربية الصادر عن الأمم المتحدة.

ميؤوس منها. ولو كانت المنطقة ميؤوسا منها لتركوها وشأنها. لا تزال المنطقة مفعمة بتطلعات النهوض ومتوافرة على طاقات للمقاومة لتغيير موازين القوى لا تضاهى، بدل الخضوع لتلك الموازين كما حصل مع أمم أخرى انكسرت في حرب فاستسلمت لمبضع الجراح الغربي، كما فعل الالمان واليابانيون بينما هذه الأمة طحنتها هزائم عديدة ولكنها لم تستسلم قط وشرفها أنها تقاوم ومن سار على الدرب وصل. وموازين القوة متحولة والايام دول ﴿*وتلك الايام نداولها بين الناس*﴾ (آل عمران). واضح أن عالم الإسلام غير العربي الوطأة الدولية عليه عامة نسبيا أقل، للاسباب التي قدمت، رغم أن الجميع يجدون من التعويق الدولي أكثر مما يجدون من المعاملة المعقولة فضلا عن المشجعة بل هم معرضون للاستهداف كلما حاولوا تجاوز الخطوط الحمراء في الاستراتيجيا الغربية، كما حصل مع ايران زمن مصدق عندما تعرضت امدادات الطاقة بالاسعار المطلوبة للخطر أو زمن الثورة وبالخصوص هذه الايام، وايران تحاول تجاوز الخطوط الحمراء في اكتساب التقنية ومقومات القوة.

و ـ أما النجاح الديموقراطي النسبي في عالم الإسلام غير العربي فتفسيره ليس عائدا إلى توافر قدر من فكر التجديد هناك لم يستوعبه العرب جهلا أو استعلاء منبعثا من نوع مركزية عربية سائدة، فذلك تفسير عجول وخطير، لم تدلل الورقة التأطيرية على صحته في شيء. فقد سبق منا القول إن الإسلام سوق دولية لا تعرف فيها البضائع بالمنشأ وإنما بالجدارة والنفع، وقد يحسب للاتراك أنهم من أنشط شعوب المسلمين في مجال الترجمة ولذلك تنتشر بينهم كتابات المكتبة الإسلامية المعروفة بمختلف مدارسها سواء التراثية أو الحديثة: البنا، المودودي، قطب، ، سعيد حوا، مالك ابن نبي، الترابي، الغزالي، القرضاوي، الغنوشي، كما ترجموا كثيرا من الكتابات الايرانية. والملاحظ هنا أن المدرسة التركية لم تتميز بانتاج فكري محدد بقدر ما هي تميزت بالنزعة البرغماتية العملية فهي تأخذ من الافكار ما يناسب أوضاعها، وهي على علم دقيق بالسقف الذي تتحرك تحته، وقد تدرك، في ظروف محددة كالتي قادت إلى تدخل الجيش وعزل البرفسور اربكان من السلطة وحل حزبه، قد تدرك أن السقف الذي وضعه أعلى مما يطيق الواقع فتنزل به درجة أو درجات وتعيد صياغتها التنظيمية، ولكن أعجب ما في الامر أنها لا تنشغل مثل العرب بالجدل النظري، حول الشريعة وما هو ملزم وما هو غير ملزم. إنها عندما تنزل بسقف مطالبها لا تنزل بسقف الإسلام حتى يتواءم مع ما يطيق الواقع وإنما فقط تنزل درجة أو أكثر بمستوى مطالبها العملية أي ما هو مقدور على تطبيقه من الإسلام، أي أنها لا تقدم تنازلات نظرية كما فعلت العلمانيات الغربية وكما يتوهم بعض العلمانيين العرب فيتصورون أن للإسلاميين الاتراك اسلاماً خاصاً علمانياً يختلف عن اسلام العرب الاصولي وهو محض توهم فلم يسجل على الاتراك أنهم أسسوا نظريا لاسلام علماني أسقطوا منه

الشريعة كلا أو جزء وإنما هم يعملون في ظل توجيهات الإسلام الواقعية :أن المسلم مكلف أن يطبق من الإسلام ما يستطيع. وفقا للتوجيه النبوي" ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم" (رواه مسلم)، فهم متفاعلون ببيئتهم مدركون سقوفها ويتحركون وفقها. وذلك ما يفسر اقتصادهم في التنظير، فكان تجديدهم في الحقيقة تجديدا عمليا. المدرسة التركية مدرسة عملية لم تطرح على نفسها المهمة التي نسبها لهم الفرنسي آدلير" اصلاح الإسلام" تركوا تلك المهمة لمثله ولتلاميذه العرب. أما هم فقد شغلوا أنفسهم باصلاح واقعهم في ضوء ما يطيق من التطبيق الإسلامي. لأنهم مع كل المسلمين يؤمنون بحقيقة أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان وما هو في حاجة لاصلاح. والإيرانيون أنفسهم لم يمنعهم تشيعهم من الافادة من فكر الاصلاح السني فأهم الكتابات الإسلامية العربية مترجمة إلى الفارسية كما أن كتابات أساسية إسلامية فارسية ترجمت إلى العربية مثل كتابات علي شريعتي والخميني ومداري وغيرها. وكذا كتابات الندوي من الهند والمودودي واقبال من الباكستان.

٥ ـ ٢ ـ ونصل هنا إلى ملاحظة التناقض الداخلي في الورقة التأطيرية وهي أثارته دون أن تترجمه بما يؤثر على المسلّمة الاساسية التي انبت عليها ألا وهي تقدّم الفكر الإسلامي غير العربي على مثيله العربي وزهد الإسلاميين العرب في الترجمة لفكر اخوانهم اعتدادا واستعلاء بمركزيتهم. يبدو التناقض واضحا في ما اورده من تأثر واحد على الاقل، من أشهر، ان لم يكن الاشهر على الاطلاق من بين المفكرين الإسلاميين العرب سيد قطب، تأثره بفكر ابي الاعلى المودودي أشهر مفكري الإسلام في شبه القارة الهندية والذي اعتبره ماكسيم ردودنسون منظّم الإسلام أي الذي صاغ الإسلام نظما. الملاحظ هنا أن معظم كتابات المودودي ترجمت وطبعت مرات في العالم العربي. ولم تمنع مركزية العرب ـ حسب دعوى الورقة التأطيرية ـ أن يتأثروا بالمودودي لدرجة التبعية "ليجني العالم العربي نتيجة ذلك أفكارا تكفيرية للانظمة والمجتمعات ودوامات متتالية من العنف حتى أصبحت غطاء لعنف الكثير من الجماعات الإسلامية في سبيل استعادة الدولة الإسلامية". ذلك "أن افكار المودودي على طرفي نقيض مع المنظومة الحقوقية ووجدت في العالم العربي تربة خصبة... وتخطت آثارها الدموية إلى الآخر الحضاري...".

ولأن الوقت هنا لا يتسع لمناقشة هذه الاحكام العجلى بل والظالمة للمودودي وتحويله إلى فرانكشتين أو دراغولا. تكفي شهادة على خطل هذا التأويل للمودودي وتحويله كبش فداء أن الرجل لا يزال الموجه الرئيسي إن لم يكن الوحيد للحركة الإسلامية في شبه القارة الهندية: الهند والباكستان وبنغلادش وسيرالانكا والنيبال حيث توجد فروع للجماعة الإسلامية مع إمتداداتها في المهاجر الغربية. وتعتبر كتابات المودودي المادة التربوية الاساسية إن لم تكن الوحيدة لكل هذا الإمتداد الحركي الذي لم يعرف عنه قط لجوء إلى

طرائق العنف رغم الاضطهاد النسبي الذي تعرضوا له على إمتداد خمس وستين سنة من عمر الجماعة الإسلامية، وليس ذلك مجرد سلوك عملي بل كتابات الرجل واضحة بلا غبش في رفض العنف سبيلا للتغيير[١٢]. كما دافع في "الدستور الإسلامي" عن مجتمع ديموقراطي تعددي يتمتع فيه حتى غير المسلم بحق الاعتقاد والدعوة اليه حتى وإن أفضى ذلك إلى كفر بعض المسلمين فتبعة ذلك لا تعود اليه وإنما عليهم[١٣]. أما فكرة الجاهلية والقومية فقد ترجمت في العالم العربي في سياق آخر غير السياق الذي طرحت فيه في الهند، طرحت هناك لخدمة أقلية مسلمة تشعر بخطر على هويتها وسط أكثرية غير مسلمة بما يجعلها حريصة على التميز رغم أن المودودي كان ضد انفصال باكستان عن الهند، إذ كانت فكرة الانفصال فكرة الرابطة الإسلامية وهي منظمة علمانية. فلما نقلت هذه الفكرة إلى العالم العربي لاقت سياقا آخر، سياق الصراع المحموم الذي اندلع في مصر في بداية الخمسينات، وكان في جوهره صراعا على السلطة استخدمت فيه كل الاسلحة التي كانت في يد الطرفين أحدهما استخدم قوة الدولة لاستئصال خصمه والآخر استخدم قوة العقيدة والفكرة للدفاع عن وجوده المهدد. رغم أن مؤسسة الاخوان الرسمية تصدت في غياهب السجون وفي أحلك ليالي المحنة لفتنة تكفير السلطة وهي العمود الفقري لتسويغ الخروج المسلح[١٤]. إن ما حصل ويحصل من تطرف وعنف وترهيب مما لا يستحق أقل من الادانة بصرف النظر عن نوع معتقد الفاعل واتجاهه دينيا كان أم علمانيا، ما يمكن أن يفهم ولا ما تأسس عليه من أفكار ومذاهب خارج الظروف الموضوعية التي حصل فيها. وإلا فلماذا انتجت أفكار المودودي كل هذه الشرور المنسوبة اليها ـ لو صحت ـ ولم تنتج شيئا من ذلك في منبتها الأصلي؟ إن رسائل المودودي ما فتئت تبدئ وتعيد تأكيدا على "أن النظرية التي ينهض عليها نظام الإسلام الاجتماعي إنما هي أن افراد البشر كافة على ظهر الارض كلهم سلالة واحدة بعينها.. وأن حقوق غير المسلمين جزء لازم من الدستور الإسلامي ولا تنفك عنه أبدا... إن الدولة الإسلامية وإن قامت في ناحية من النواحي لا تحدد الحقوق الإنسانية بالحدود الجغرافية. بل يضع الإسلام حقوقا سياسية عدة يأمر بمراعاتها والمحافظة عليها ويوجبها لكل انسان على وجه الارض، سواء أكان هذا الإنسان ممن يسكن داخل الدولة الإسلامية أم خارجها عدوا كان ام صديقا، الذي يهم هو حرمة الدم البشري فمن حق الجائع أن يطعم ومن حق العاري أن يكسى ومن حق الجريح أن يداوى حتى ولو إن كان من عدو للدولة متربصاً... فهذه الحقوق والحقوق الاخرى إنما قد أنعم الله بها على الإنسان من حيث هو انسان ولها منزلة الحقوق الاساسية في الدولة الإسلامية[١٥].

ليس السيد المودودي مبرئا فكره من الخطأ ولقد ناقشنا في كتبنا[١٦] عددا من آرائه في بنية الدولة الإسلامية تتعلق بانتقاص حقوق النساء وحقوق غير المسلمين ولكن ليس بحال

(١٢) المودودي، **نصيحة إلى الشباب المسلم**.

(١٣) المودودي، **الدستور الإسلامي**.

(١٤) انظر، **دعاة لا قضاة**، للشيخ الهضيبي الأب.

(١٥) المودودي، **نظام الحياة في الإسلام**، ص٤٢ و٤٣ و٤٧.

(١٥) منها الحريات العامة في الدولة الإسلامية و "حقوق غير المسلم في الدولة الإسلامية".

(١٦) حديث ابي داود "يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها".

موضع المؤاخذة في فكره السياسي ما يتصل بموقفه من العنف فهو أوضح مفكري الإسلام المعاصرين في حسمه القاطع الجازم في رفض طرائق العنف سبيلا للتغيير، وليت الحركة الإسلامية العربية قد تأثرت بفكر المودودي في هذا الجانب فتوفرت على القدر نفسه من الوضوح والحسم في رفض هذا السبيل المهلك، إذن لصانت شبابها ومجتمعاتها من شر مستطير لا يزال يفتك بمجتمعاتنا، ويقدم، كما ذكرت الورقة التأطيرية بحق، مبررا لمزيد من كبت الحريات وانتهاك أبسط حقوق الإنسان"، وهو ما ترك ثغرة خطيرة طالما دخل منها على مجتمعاتنا شر كبير بينما ظلت الحركة الإسلامية في شبه القارة الهندية بكل أجزائها معافاة من هذا البلاء على وجه التحديد، ولكن ما ينبغي أن نجرد اختلاف الموقفين العربي والأعجمي في مسالة العنف عن الظروف الموضوعية التي تبلور فيها الموقفان. فهل عرفت شبه القارة الهندية ما عرفته البلاد العربية من قمع وحشي دفع بعض المعارضات ـ مخطئة ـ في فورة اليأس والغضب ـ حتى إلى استدعاء الاحتلال الخارجي للتخلص من احتلال داخلي؟ كلا لم يتجاوز العنف هناك حتى في ظل الانظمة العسكرية حدود الاحتمال البشري.

٦ ـ تبقى كلمة لا مناص من ذكرها حول موضوعة التجديد التي لاحظت الورقة أن أهلها في العالم العربي "يعانون من محدودية التأثير وربما الانعزالية أو الاقصاء رغم جهودهم الهائلة بسبب نجاح من يعادون التجديد في تشويه الدعوة إلى التجديد" وأهلها. وتنعى الورقة على العرب أنهم ينقصهم الاطلاع على التجديد الحاصل في العالم الإسلامي غير العربي" يبدو أن التجديد المقصود هنا ليس هو التجديد في اصطلاح علماء الإسلام والذي محصوه تمحيصا بسبب وروده في حديث شهير، بشر الأمة بأن الله تعهد أن لا يصيبها القدم والهرم بل تظل تتجدد وتشبّب فكلما اعترتها الشيخوخة وتباطأت حركتها ودب فيها الفساد أرسل الله من يتولى تجديدها وضخّ دماء جديدة في شرايينها[١٧]. علماء الإسلام مجمعون على أن التجديد المقصود ليس بحال تغييرا للدين بالحذف أو الاضافة أو التأويل السائق له إلى السير مع كل فكرة أو ممارسة تفشوان في حياة الناس مهما كان تصادمها مع أصول الإسلام وثوابته بما يجعله تابعاً لا متبوعاً، محكوماً لا حاكماً، كلا فهذا الدين كلمة الله الاخيرة فما يرضى إلا موقع السيادة والقيومية على الحياة. التجديد المطلوب إسلاميا هو نفض غبار التاريخ ونفايات الواقع عن حقائق الإسلام وإماطة ضروب الغلو والتشويه التي تكون قد ألصقت به. " تجديد الدين: أن نحافظ على جوهره ومعالمه وخصائصه ومقوماته ونعود به إلى ما كان عليه يوم ظهوره وبزوغ فجره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، ثم تفعيل الوسائل المناسبة لاستعادة التفاعل بينه وبين ما استجد في حياة الناس من معارف وتجارب وتحديات حتى يظل أبدا المحرك الأساسي للتاريخ والموجه لكل نشاط فردي وجماعي للمؤمنين به والسلطة العليا والميزان

(١٧) يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ص٤٨.

الاعلى لما هو خير وشر وحق وباطل. والمجددون المسلمون في عصرنا ليسوا بحال معزولين بل هم أبرز قوى التأثير في الساحة على كل الصعد الفكرية والسياسية والمجتمعية. كتبهم أكثر الكتب قراءة وبرامجهم في التلفاز أشهر البرامج وجماعاتهم السياسية يلتف حولها السواد الاعظم من الجماهير، ونفوذهم المجتمعي في النقابات وكل حقوق النفع العام لا يضاهيه حتى نفوذ الماسكين بكل وسائل الترغيب والترهيب والتأثير. فهل من شخصيات اليوم أكثر تأثيرا في الساحة من الشيخ حسن البنا ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي وسيد قطب وحسن الترابي وأحمد ياسين وعبدالسلام ياسين وسلمان العودة وعائض القرني والسيد محمد حسين فضل الله والسيد حسن نصر الله والخليلي.. وأمثالهم، هؤلاء هم إذا دعوا الأمة لبت وإذا استنفروها نفرت فهم بحق القادة، فبأي معنى يمكن وصفهم بالعزلة وقلة التأثير، اللهم إلا أن يكون غيرهم هو المقصود بالتجديد ممن استهدفوا ليس تجديد الإسلام وإنما تغييره، أو كما صرح الفرنسي أنف الذكر "اصلاح الإسلام" بافتراض علة الفساد كامنة فيه، كما يدعي غلاة المحافظين الجدد وعتاة الاستشراق الصهيوني مثل برنارد لويس ودعاة الحرب الحضارية، فما يبقى أزاء ما يصفونه بالممانعة الإسلامية أو الاستثناء العربي من الخضوع لمبضع الجراح الحداثي الذي زعموا خضوع كل الامم والديانات له إلا الإسلام، ما يبقى من سبيل غير اصلاح الإسلام نفسه باخضاعه للجراحات الضرورية على غرار ما فعل بنظرائه من الديانات الاخرى حتى انتهى أمر مجتمعاتها إلى الغرق في لجج من النسبية الاخلاقية والقيمية لا ساحل لها وفوضى مجتمعية وخلقية أطلقت يد السياسيين في الكذب على الشعوب واطلقت العنان لمنطق القوة أن يصول ويجول في خدمة السماسرة الدوليين المتوحشين يمتصون دماء الشعوب ويدمرون الطبيعة، كما أطلقت العنان لعرام الشهوات تمزق أنسجة المجتمع تمزيقا من دون ضابط ولا قيد حتى كادت الاسرة نواة المجتمع أن تصبح أثرا من الماضي وانتهى الامر إلى أن كل ما ترغب فيه وتقدر عليه مباح لك بما في ذلك الزواج المثلي حتى بين قسيس وزميله، وإلى هذا تتجه أعرق الديموقراطيات، وما المانع ضمن متاهة النسبية الاخلاقية؟ ولم لا وقد أخضعت نصوص الدين للمناهج التأويلية المنحرفة فارتفعت الحدود بين الحلال والحرام والحق والباطل على مذهب ابن عربي"أصبح قلبي قابلا كل صورة"؟ فإذا كان التجديد المطلوب للاسلام هو إصلاحه بهذا المعنى وكان من رموزه السياسية أتاتورك وبورقيبة وشاه ايران ومن رموز تفسيره أركون ونصر ابو زيد وعبد المجيد الشرفي وسلمان رشدي، فهؤلاء هم فعلا معزولون عن الجماهير تلاحقهم الشبهات بعد أن ألجأهم المجددون الحقيقيون ممن ذكرنا إلى جحر الضب، إذا كان التجديد كذلك فهو إلى خيبة محققة وفشل مضمون بشهادة الواقع وأبلغ من ذلك شهادة رب العزة الذي تعهد بحفظ دينه ﴿*إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون*﴾ (سورة

الحجر). وهذا من قبيل دفع الامور إلى نهاياتها وإلا فإن التجديد المطلوب ما يمكن لعاقل أن يسحبه إلى مثل هذه المتاهة.

ويبقى للورقة التأطيرية بعد كل ذلك فضل الدفع لارتياد كل هذه المسائل المشكلة وتجلية كثير من المفاهيم الملتبسة بما ييسر لهذا الجيل من أمتنا الذي توزعته السبل أن يتجشم عناء تنقيط الحروف والتحدث بلغة واحدة مفهومة.

وفي ما عدا الفائدة الحوارية المحققة تظل الاطروحة الاساسية لا سند لها من الفكر ولا من الواقع فأمة الإسلام لا يزال يشدها اسلام واحد بمدارسه المختلفة العقدية والفقهية والتربوية والسياسية المعاصرة، تشكل مجتمعة هويته الواحدة التي تنداح داخلها الافكار التجديدية والتقليدية دون اعتبار للجغرافيا يذكر. وللحقيقة فإن العرب وهم في المسلمين قلة ورغم شدة وطأة الاستراتيجية الدولية عليهم لا يزالون في نظر عموم شعوب الأمة وبمقياس موضوعي يمثلون البوتقة الأساسية للتجديد واستيعاب قيم الحداثة مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان وحقوق النساء والاقليات، كما مركزالتأثيرات الكبرى الإيجابية وحتى السلبية للأسف، وذلك لأسباب تاريخية وبنيوية في الإسلام وفي تاريخه وحضارته التي هي بمعنى ما حضارة عربية. فالقرآن عربي، وهو ما جعل للعرب في الإسلام مكان خاص. قال تعالى ﴿*وإنه لذكر لك ولقومك*﴾، حتى أنه لم يقبل منهم غير الإسلام بينما قبل من غيرهم، وهو ما ربط بينهم وبين دعوته ربطا مصيريا. ولكن عرب اليوم كما تسلب منهم ثرواتهم المادية يراد لهم أن يجردوا من قوتهم المعنوية وفي طليعته الدور القيادي في أمة الإسلام، بينما القرآن يشهد لهم بالاصطفاء الرسالي وليس العرقي "الله أعلم حيث يجعل رسالته". لقد تكاثرت السهام على العرب وأشدها إيلاما اهتزاز ثقتهم في أنفسهم ودورهم الرسالي والقيادي في الأمة والعالم.

قال تعالى ﴿*قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني*﴾ (يوسف) ❑

الإسلام والديموقراطية امتناع تنميط الدولة

السيد هاني فحص *

لعلهم يحسنون صنعاً أولئك الباحثون الهادئون، عندما يتلمسون ويلمسون الفارق بين الإسلام كدين يعتني بالعبادات والأخلاق العامة ومعاملات أهله فيما بينهم، وبينهم وبين الآخرين، وبين الديموقراطية باعتبارها شكلاً للحكم، أي لعلاقة الدولة بإجتماعها، أو وصفاً لطريقة الحكم بالشراكة، مع ما يعني ذلك من أفكار وقيم حاكمة على علائق لأفراد فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة، كجامع يجمعهم بإرادتهم ومن أجل مصلحتهم جميعاً.

هؤلاء إذن، يلاحظون إختلافاً لا يصلون به إلى حد إعتباره تضاداً أو تناقضاً بين الإسلام والديموقراطية، ولكنهم في الوقت نفسه يرفعونه إلى مستوى الإختلاف بين مشروعين ضاريين، هما المشروع الإسلامي الذي يأتي من مكان ونظام معرفي مغاير للمكان والنظام المعرفي الذي تأتي منه الديموقراطية، وينشغلون بالبحث عن مقام الإتفاق في مستوى التماثل بين الديموقراطية والإسلام، ملحين، تجنباً للخلط والتعسف، على تظهير إطار ومقدار التنوع أو التمايز بينهما.

الإسلام لم يقدم نمطاً للدولة

هل بإمكاننا أن نبدأ كلامنا عن الإسلام والديموقراطية من نقطة أخرى؟ من السؤال عن رؤية الإسلام لمسألة الدولة: هل هي ضرورة أم لا؟ وإذا ما كانت ضرورة فهل وصفها الإسلام؟ أي هل اقترح لها شكلاً معيناً ليستوعب في تطوره المستجدات في المعرفة والإجتماع، مرتكزاً على المسلمات الفقهية في ضرورة مراعاة الأزمان والأحوال، أي التوليف بين الثوابت والمتغيرات؟ ما يعني في النهاية أن هناك أطروحة نظرية إسلامية لها تمثلاتها ومثالاتها المختلفة في التاريخ، وأن هذه النظرية قابلة لإستيعاب المستجدات، من دون أن يكون ذلك مساساً بأساسها ومسلماتها، بحيث إذا ما تواجهنا، من خلال هذا المنطق، مع عدم إمكان المسلمين، في تجاربهم الحديثة (الإستفتاء، الإنتخاب، حكم الأكثرية، فصل السلطات... الخ)، ليكون علينا بالتالي أن نتدبر أسساً نظرية لإعتبار الدولة، في

(*) عالم دين لبناني.

شكلها الحديث، وآليات إنتاجها (الديموقراطية)، دولة مطابقة أو غير مناقضة للمفهوم الإسلامي للدولة، كأننا هنا قد عدنا إلى ما بدأنا به، أي السؤال عما إذا كان الإسلام قد اقترح شكلاً للدولة؟

في محاولة للإجابة الإجمالية عن هذه الكومة من الأسئلة،، يمكننا الإستناد إلى قول إسلامي بالغ الوضوح، ومسلكية إسلامية تقتضي مزيداً من التدقيق، حتى نتجنب الوقوع في التعميم. فعندما أكد علي بن أبي طالب أنه "لا بد للناس من أمير بر أو فاجر" لم يتخل عن العدالة كهدف لعلاقة الدولة بالمجتمع، ولكنه وضع وجود الدولة، مجرد وجودها، في المقام الأول، على أساس أن عدمها جور مطلق، بينما جورها الفعلي، التطبيقي، نسبي، فإذا ما ارتفعت نسبة الجور فيها كان علاجها بالإعتراض والإحتجاج أو الإنقلاب المشروط بالعدل أولاً.. إذن فقد تعامل علي مع الدولة كضرورة، أما منشأ ضرورتها فهو الإنتظام والنظام العام، الأمن والفيء، أي الإنسان والعمران، بما يقتضي ذلك من إطلاق حرية التملك المظبوطة بالشريعة، حتى لا تتفاقم الفوارق الطبقية، ويستولي الجور على الأغلبية الساحقة من الناس، فتعم الفوضى، ويخرج الجياع شاهرين على الناس سيوفهم ونعود إلى المأثور "سلطان غشوم خير من فتنة تدوم".

إذن فالدولة ضرورة إجتماع، يقتضيها الإجتماع ويبنيها، لا تبنيه، وإن كانت بعد أن يبنيها تعود لتسهم في إعادة بنائه وتجديده، يجددها ويتجدد بها، وتجدده وتتجدد به...

والضرورة في قواعد السلوك إنما تقدر بظروفها ومقاديرها، فإذا كانت الظروف متغيرة، أي تغير وعي الإجتماع لذاته وعلائقه، وتغير وعي الفرد لموقعه في المجتمع ومسؤولياته وحقوقه وواجباته، وتبعاً لذلك تغير الأدوار، فلا بد أن تتغير الدولة شكلاً، وأداءاً، ودوراً، ومصدرَ شرعية، وآلياتِ تحقيق، طبقاً للتغيرات الحاصلة في بنيان المجتمع.

وهذا يعني أنه من الصعب تنميط الدولة، أي اقتراح نمط واحد لها في كل الأمكنة والأزمنة، والإسلام في الأساس، لاحظ حسب القرآن الكريم، مدى التعدد والتنوع البشري، فلم يطمح بإلغائه، بل دعا إلى إحترام الخصوصيات، وجعلها مصادر حيوية في العالم (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوب وقبائل لتعارفوا...).

على هذا لا يعود الإسلام وصفاً جاهزاً معطلاً الفوارق بين المجتمعات أو داخلها، وهو يمر بالخصوصيات المجتمعية على أساس حفظ التعدد في الوحدة، وهذا من علامات عمقه التوحيدي.

هل أكون حتى الآن قد قدمت مسوغات لرأيي، بأنه لا داعي للمقارنة أو المفاضلة بين الإسلام والديموقراطية، لأن الديموقراطية هي حتى الآن الشكل الأقل إضراراً بالمجتمع، نظراً للإشكالية الدائمة في علاقة الدولة بالمجتمع، ولأن الإسلام لم يقدم نمطاً أو شكلاً للدولة، وأن الله لا يتعبدنا بشكل من أشكال الدولة؟

الإختلاف ليس مناطاً للقطيعة

تقديري، مع إلحاح على البحث والتدقيق، هو أننا لسنا مع الإسلام والديموقراطية، بين نظامين حضاريين، بل نحن مع نظام حضاري إسلامي تاريخي متحرك متجدد على أصوله، نازع بعمق إلى استيعاب التعدد وتجاوزه، أي رفعه إلى مستوى أطروحة إنسانية على شرط الحرية. ومن هنا تصبح الديموقراطية، التي كانت وما زالت، تعبيراً عن شوق إنساني إلى الحضور في المشهد عطفاً على الحضور في المعتقد من خلال الإنتماء الديني أو الثقافي، تصبح منجزاً تاريخياً دائم الإنجاز، تنجزه لينجزك، تعيد به إنجاز الإسلام فروعاً معروضة على أصولها، ويعيد الإسلام إنجازه طريقاً تتسع وتضيق وتعتريها الإلتواءات والمطبات من مكان لآخر، ومن زمن لآخر.

أي إن الديموقراطية تقع نظرياً في نظام الأفكار الإسلامي العام، المقاصدي، ولا تتعارض مع قيمه، إما إنها محكومة منشأ بسياق حضاري مختلف، فهذا ظلم للإسلام الذي كان شوروياً في الواقع، بصرف النظر عن الخلاف في فهم آيات الشورى في القرآن. إلى ذلك فإن الاختلاف الحضاري لم يكن يوماً حجة للمسلمين للقطيعة مع الآخر، وإلا فكيف انتشر الإسلام واخترق الحضارات لو لم يكن متفهماً لها، وموسعاً لشراكة معرفية وتاريخية مع منجزاتها؟ والإنسان عموماً، والمسلم ليس استثناء، هو في الحصيلة مجموع تراكمات ثقافية تبادلية، والإسلام كدين لا يهدف إلى قطيعة بين المسلمين وغيرهم، والاختلاف ليس مناطاً للتواصل والتعارف والتثاقف، أي التكامل.

والقرآن يعتبر أن الأمة التي يجب الحرص على وحدتها، أو إعادتها إلى الوحدة كمعادل موضوعي للتوحيد، على موجب الإيمان واللقاء في الواحد، هي الإنسانية جمعاء، وهذا ليس مشروع دولة كونية، تقوم على الإلغاء والمصادرة الشمولية، بل هو مشروع ديموقراطيات تتعدد بتعدد المجتمعات، ولكنها تشترك في فضاء الحرية وتلتقي فيه.

إن التعدد والمتعدد، المتحقق دائماً، والضروري والحضاري والدينامي دائماً، لا يمكن أن يتناغم ويتجنب الإلغاء المتبادل، بالعنف المباشر وغير المباشر، إلا من خلال وعيه للحرية كشرط وجود وحضور وفعل وإيمان.

صيانة الثابت من تعقيدات المتغير

هل هذه دعوة إلى فصل الدين عن الدولة؟ لا يجوز هنا بالذات أن نساوي بين العارض والذاتي في محدداتنا، أي بين ما هو مكتسب، وما هو جزء من التكوين وكل ما يأتي من قبل الآخر باعتباره أنه آخر له مكوناته، من دون أن يماهي مع الذات ليدخل في تعريفها، لا يجوز - أو لا يمكن - أن تتخطى علاقتنا به ووعينا له حدود عدم إمكان إزالة الذاتي العرضي، لأن الذاتي الذي لا يعلل فلسفياً لا يزول، من هنا فإن فصل الدين عن الدولة

الذي كان ممكناً وإشكالياً في معناه الكامل في الغرب، غير ممكن في معناه الكامل في حالتنا، على الأقل فإن المسيحية في الغرب وافدة، بينما الإسلام والمسيحية في حالنا نابعة، أي نبعت منا ونبعنا منها، وهذا تعقيد إضافي ونوعي لا بد من مراعاته، وبناءً عليه، وسواء كان الدين لدينا إسلاماً أو مسيحية، فإن غاية ما هو متاح من دون كسر، هو التمييز بين الدولة والدين، إلى الحد الذي يمكن أن تترتب عليه أفكار وسلوكيات تقترب من نحو من أنحاء الفصل النسبي، أي من دون بلوغ الإلتحام القسري، بمعنى أننا قد نكون مدعوين إلى حماية الدين وصيانته من الدولة، ومن آليات إنتاجها ومترتبات أدائها، أي صيانة الثابت من تعقيدات المتغير، حماية للمتغير بالضرورة، أي الدولة، من الثابت كذلك، باعتبار انهما حقلان من الضروري والمفيد أن يتناغما في النتائج، من دون خلط عشوائي أو تعسفي أو غير منهجي بينهما، معرفة ووظيفة. آخذين في اعتبارنا أن عملية التمييز التي تجوهرت فصلاً في الغرب، لم تفصل تماماً، وما زال الحراك السياسي والإجتماعي، بنسبة أو بأخرى، في الغرب محكوماً بشائبة من الدين، ما يعني أن العملية محكومة بنسب متفاوتة من التمييز الذي لا يصل إلى حد الفصل المفهومي والميداني إلا تعسفاً، وهذه العملية في الغرب على إشكالياتها قد أدت فيما أدت إلى حفظ الدين في سياقه ومساره الإنساني الفاعل، بعدما كان الخلط قد عرضه إلى الارتهان لسياق المتغير، أي الإندحار بفقدان المصداقية باعتباره ملاذاً لا منصة إنطلاق ضد الآخر، أي ضد الذات في المحصلة.

الدولة في الغرب تحتوي الكنيسة

لقد كان رد الفعل الأوروبي ضد الخلط بين الدين والدولة، بحجم الفعل الذي تبلور في مجمع نيقية (٣٢٥م) حيث ظنت الكنيسة تحت اغراءات الجاه والسلطة، أنها احتوت الدولة، والواقع أن الدولة هي التي احتوت الكنيسة في سياق الإستبداد الإمبراطوري الروماني، الذي عاد ليكتشف في المسيحية غطاءه الإيديولوجي السهل وغير المكلف، حتى كان عصر الأنوار تخليصاً للمسيحية من هذا المنزلق أو المهوى، فترتب عليه لون من التراجع المسيحي (للمسيحية)، ثم ما لبث البعد الديني فيها أن أخذ يستعيد حيويته وعافيته على أيدي الذين اشتغلوا على انسنته، وتحديث معارفه، والمعرفة به، وتمثله في السلوك اليومي والعلائقي... وصولاً إلى تيار دي شاردان ومدرسته المعاصرة.

لا يكدح إلى الله إلا الأحرار

إننا مضطرون للتمييز، حتى لا نقع ثانية في نرائعية مكشوفة، وقد كان الإسلاميون الجزائريون قساة في نرائعيتهم، أي جعلهم الإسلام ذريعة، عندما توسلوا الديموقراطية

إلى الإستبداد المكنون أو المنوي، والذي تجلت النية المبيتة فيه من خلال العنف العشوائي "الإستبدادي منشأ" الذي مارسوه ويمارسونه من أجل ديموقرطية شكلانية، أي استبداد آخر، مقدمين بذلك ذريعة للدولة لأن تجسد استبدادها عنفاً، بدا وكأنه مضاد في حين إنه كان تأسيسياً، تأسست عليه الدولة وتأسس عليها.

وإذا ما كانت الغائية، "القصد" والله تعالى هو مقصد المقاصد "الله الصمد"، هي الشرط الإلهي، والحرية هي الشرط الإنساني، الإلهي جوهراً، فإننا نبطل الغائية بإبطال الحرية، وكذلك نبطل الحرية بإبطال الغائية، ومن دون غائية تصبح الحرية على خطر تحولها إلى فوضى عارمة ومدمرة، ومن دون حرية تصبح الغائية إعاقة، وإحالة الدنيا على الآخرة، وللشهود على الغيب، أي تتعطل الحياة، ويصبح الخلاص الأخروي فرضية مفرغة من المعنى (أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا أمنا وهم لا يفتنون).

ومن هنا، فإن الديموقراطية بما هي نظام ملائم للحرية، ضابط لها، مشروط بالخصوصيات، هي التي تضمن أن يبقى الشرط الغائي على إلهيته وإنسانيته، وعلى ذلك نكفّ عن جعل ثنائية الإلهي والإنساني ثنائية متقابلة، ويصبح كل منهما مجالاً أو فضاء لتحقق الآخر (يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه) "كنت كنزاً مخفياً فأردت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف"، "الخلق كلهم عيال الله". وهل يكدح إلى الله إلا الأحرار، الذي تحرروا بالمعرفة، بمعرفة الحق، عرفوا فلزموا؟ إذن فالحرية مآلها إلى الحق والحقيقة، منتهى الحق إلى الحرية، لأن الحرية هي الحقيقة الثابتة، والتي نجدها على الطريق من المعلوم إلى المجهول، أي طريق كشف الجهالات بالمعارف، وإبعاد الجور بالعدل، والعنف بالإعتدال، والتطرف بالتوسط، والغلبة بالتسوية... والتسوية بالمزيد من التسوية.

مصطلح المستبد العادل تلفيق بين مفهومين متناقضين

طالما أن شكل الدولة وطريقة تشكيلها ليس شأن الدين، لا الإسلام ولا غيره، وحيث لا وصفة دينية ملزمة للدولة، وطالما أن شأن الدين، بما هو معرفة وسلوك وثقافة وقيم وعلائق وتقوى، هو أداء الدولة، أي عدالتها، وطالما أن العدالة من دون حرية هي جور آخر، فالمستبد العادل تلفيق بين مفهومين متناقضين لا يجتمعان أبداً ولا يرتفعان، أي إما مستبد وإما عادل، وطالما أن الحرية من دون عدالة ليست حرية، بل فوضى حاضنة لتوائم أو ضرائر من الإستبدادت المدمرة، فإن الديموقراطية لا بمعناها السياسي الصرف وحده، بل وبمدلولها الواسع، الذي يمتد إلى الشأن الإجتماعي والرعائي والتنموي الشامل، هي التي تجمع الحرية إلى العدالة في بنية مدنية، كمفهومين متشارطين تعريفاً وتحقيقاً، إلى حد دخول كل منهما في تعريف الآخر.

وبناء على ذلك لا يعود من شأن الفقه أو الفقيه أن يصف شكل الدولة أو يقترح طريقة تشكيلها، إلا في حدود كونه شريكاً متكافئاً مع الآخرين من أهل المعرفة بهذا الشأن وأهل الخبرة. ويصبح الفقه ثقافة معيارية، معيارها الحرية والعدالة، الحق والقانون، أي ديموقراطية تحث على العدل، وتحرض على الجور، وتتعاطى مع مضمون الدولة ومعناها، لا شكلها ومبناها، ومن موقع إرشادي حاضن، لا مولوي قابض، لأن المولى هو الله في المطلق وفي التاريخ، أما الولاية على الأمة فهي للأمة.

معرفة الدين لا تتم إلا بشرط الحرية

مبكراً استرعى انتباهي، منذ ربع قرن تقريباً، المرحوم الدكتور علي شريعتي، عندما بادر بتأثير من هواجسه الوحدوية والنهضوية، إلى إقتراح حل معرفي لا سياسي فقط، لمسألة الإمامة والسياسة، أو الإمامة والخلافة، منطلقاً من هم إسلامي يمر بالخلافات المذهبية ويتعداها، إلى التوفيق بين المختلفين في قراءة التاريخ الإسلامي على موجب السياسة، وبين استحضاره كرافعة حضارية، يضعفها الخلط أو المزج بين مفاهيم متمايزة، فاقترح شريعتي وقتها في كتابه "أمت وأمامت" أي "الأمة والإمامة" التفريق بين الإمامة كشأن ديني ثقافي واعتقادي جامع يرعى شؤون الإنسان المسلم كما هو مستخلف ومكرم، وبين الخلافة التي ترعى شأن الإنسان الطبيعي أياً كان انتماؤه أو إيمانه العام أو التفصيلي، وهذا يدخل أساساً بالدين بلحاظ تدرجه في نظام المقاصد الشرعية، ما يعني أن اختلاف الطبائع يسهم في تفسير الخلاف في الخلافة أو عليها، من دون أن يمس الدور الحضاري للإنسان (الإستخلاف) وكرامته الأثيرة عند الله. وهذا يتيح أن نستكمل الدورة المعرفية التي لم يخترعها شريعتي ولكنه استأنفها، بالتمييز عمودياً وأفقياً بين الدين والسياسة، وبين الدين والدولة، بحيث يتحصل لدينا لانحتان من المعارف والسلوكيات. معارف وسلوكيات الإجتماع في الدين، ومعارف وسلوكيات الاختلاف في الدولة. ونبحث لهاتين اللانحتين عن مناطق وفضاءات ومفاتيح ومنهجيات وأبواب للتكامل، وعلى أساس أن الاختلاف شرط للتكامل، وأن التكامل مآل حضاري وتوحيدي للإختلاف، حتى لا يعم الخراب الدنيا فلا يعود الواحد منا أو الجماعة على طمأنينة لمآلهما في الآخرة.

وإلا فإن الإستبداد هو في إنتظار أي حراك إسلامي مسيس، إذا ما كانت الدولة الدينية هي الهدف الحصري له. والإستبداد الديني أقسى، وإذا كان الإستبداد الديني مسوغاً للإستبداد العلماني أو (الجهلاني) فإن الاستبداد العلماني الجهلاني إياه، من شاه إيران إلى صدام، ربما كان أقل فتكاً بالدين وأهله من استبداد أهل الدين بالدين وأهله.

والإستبداد الذي يمتد من تفاصيل الحياة إلى المعرفة بالدين والحياة، هو مصادرة واجتثاث للدين وللمعرفة به. إن معرفة الدين لا تتم إلا بشرط الحرية، ولعل الحرية هي

النصاب الأعلى لهذه المعرفة، تحققها وتتحقق بها. في النهاية لسنا ملزمين بوضع الله خيارا إلهياً أو إنسانياً في مقابل الإنسان، إن في ذلك عدواناً معرفياً على الألوهية، بلحاظ الإطلاق الكامل في تعريفها ذاتاً وصفات... والأنسنة، أي أنسنة المفاهيم الإلهية تعني عدم موضعتها، لأنها تصبح خلافية مفرقة بدل أن تكن مقامات وفاق جامعة للمختلف تحت سقفها ومعناها، كما أنه اعتداء على الإنسان بوضعه في موضوع مصدره ومقصده (الله) أي تحويل الغاية إلى وسيلة، وتحويل الوسيلة إلى غاية، بمعنى أن تأليه الإنسان هو إلغاء لإنسانيته.

إن التوحيد يقتضي إعتدالاً في الرؤية تتيح معرفة أسباب وشروط التأله والأنسنة، وإذا ما نقلنا هذه المعادلة إلى التاريخ، إلى السياسة والاجتماع، فإن دولة مدنية جامعة لمكونات مختلفة على نصاب التوحد الحافظ للوحدة، ونصاب الوحدة كمعادل موضوعي للتوحيد، هي التي من شأنها أن تحفظ لنا الدين والإنسان تحت ظل السماء المفصولة مفهوماً عن الأرض الموصولة مضموناً بهذه الأرض ومن عليها. بالدولة المدنية التي تحقق ذاتها في المس بمكونات الفرد والجماعة، والدين أولها، تحفظ للجماعات الدينية حقها في التعبير عن نفسها كمتحدات لا تنقض الدولة أو تصادرها، وهنا يتاح لنا التوفيق بين الفرد والجماعة، ونعيد انتاج ديموقراطيتنا بعيداً من إملاءات الشمولية الدينية أو المادية... وبعيداً من العقل الذي يريد انتاج الرأسمالية على موجب الإمبراطورية، وحقها في التعامل الإذعاني لها، من قبل الآخرين، بعدما انتجها سابقاً على موجب الإمبريالية والحرب الباردة.

الديموقراطية هي المناخ الملائم للمحبة والعدل

المواطنة بما هي تكييف وتكيف للأفراد الذين تتكون منهم المجتمعات والجماعات في الوطن الواحد وظل الدولة الجامعة، هي النصاب الضامن لنظام العلائق الإنساني الذي يدخل في مقاصد الشريعة، بل ربما كان محورها أو عمودها الفقري، حسب أصولنا المؤسسة وحراكنا التاريخي والحضاري المعياري، أي الذي تشكل المسألة الأخلاقية حجر الزاوية في عمارته "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، و"لا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فهم صنفان، فإما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق". وإذا ما كانت المحبة شرطاً للدين والعدل" وهل الدين إلا الحب؟" كما يقول الإمام الصادق، فإن العدل لا يمكن أن يكون إلا ثمرة للمحبة، والمحبة في الله تتسع لجميع عيال الله... وإلا فلن تكون ولن يكون عدل، والديموقراطية هي المناخ الملائم للمحبة والعدل كذلك.

كما هي آلية للإرتقاء الفردي والجمعي إلى المواطنة، وفي إطار المواطنة على مقتضى الديموقراطية، يتراجع الخوف على الجماعات المكونة، بلحاظ تمايزاتها الثقافية، أي يكف الآخر عن أن يكون استفزازاً للهوية المحفوظة بالحرية. هل هذا استبعاد للبعد الإلهي من

التشكيل السياسي؟ إن الإستخلاف لا يمكن أن يقوم على المطابقة بين المستخلِف والمستخلَف (بالكسر ثم الفتح) "فكيف إذا ما كان المستخلِف (بالكسر) خالقاً منزهاً، وكان المستخلَف (بالفتح) مخلوقاً عجولاً جزوعاً هلوعاً؟ أي إنه مزود بصمامات أمان ضد الطغيان، إذا ما استقامت الأمور بينه وبين الله على التقوى والقيام بالأمانة... ولعل الديموقراطية هي الإطار والفضاء الذي يوفر للمستخلَف أن يكدح إلى المستخلِف ليلاقيه على موجب الحرية... وموجب أن ابن آدم الخطّاء مكلف شرعاً بالعدالة، أي الحرية، وقادر على انجازها بنسبة مجزية ومفتوحة على المزيد.

الدولة تنتج الدين على منطقها لا منطقه

هل نريد ثقافة أو ديناً تنتجه الدولة، أو تعيد انتاجه على موجبات مزاجها وحاجاتها التي قد تكون مشروعة وغير مشروعة؟ والدولة الدينية تنتج الدين قطعاً، ولكن على أساس أنها دولة وليس على أساس أنها دين، ولا تختلف الدولة العلمانية عن الدولة الدينية في ذلك، وإن كانت العلمانية في الدولة تنتج الدين سلبياً، أي ضد الدين، فإن ذلك يربي النزوع إلى إعادة انتاج المضادات الحيوية وبشكل عصبي وإيديولوجي مغلق مشدود إلى العنف، والدين الذي ينتج الدولة تعود الدولة لتنتجه على منطقها لا منطقه، لأنهما إثنان. ولا عيب في هذه الثنائية، بل العيب في توهم الواحدية، التي تؤدي عملياً إلى إلغاء الدولة بالدين، وإلغاء الدين بالدولة.

إن الثقافة والدين "بمعناه المعرفي المتجدد والحياتي لا بمعناه التأسيسي" من إنتاج المجتمع، والدولة الديموقراطية، بما هي ضامن للحريات تحت سقف القانون، يمكنها أن تحمي عملية إنتاج الدين والثقافة، من أي عدوان عليهما، أو تشويههما، أو الخلط العشوائي المتعسف بينهما، والحرية ضمانة عدم العدوان أو التشويه، لأنهما يأتيان من جهة الجماعات العصبية العصابية التي تريد إنتاج الدين على مقاسها (المتبدل) لتعطل الحرية في داخلها وحولها، أي أن الديموقراطية تحمي الناس والمواطنين والمؤمنين من عملية إعادة انتاج الدين على حسابهم لا لحسابهم، بشرط الحرية، أو شرط الحريات التي ينحصر نظامها الضامن لإستمرارها وحياتها بالديموقراطية، في مقابل أي كم من الحريات لا ناظم له، فيتحول إلى فوضى تمهد لتأسيس إستبداد مركزي أو استبدادات طرفية يلغي بعضها بعضاً بالعنف الدوري، أي المادي، وغير المباشر، المعنوي، أي التهميش أو التكفير ❑

إشكاليـة الـدين والدولة فـي العالم الإسلامي غير العربي

حميد رضا آيت اللهي *

عندما يرغب هؤلاء الذين تربت عقولهم على الفكر الغربي في دراسة العالم الإسلامي، فهم سيتجهون حتماً لمفاهيم الدين والعلمانية. لكن الكلمات لا تحمل دوماً المعنى نفسه في السياقات المختلفة، وهو مايصدق جداً من منظور الحضارات المختلفة؛ ومن ثم، يلزم تحديد تعريف الدين والعلمانية من منظور علاقتهما بالإسلام، وذلك قبل الشروع في مناقشة مدلولاتهما في التاريخ الإسلامي.

بالنسبة إلى أي شخص على دراية بالإسلام. يتضح بجلاء شديد أن معنى هذين المصطلحين في اللغات المرتبطة بالحضارة الاسلامية ليس هو المعنى نفسه الذي يحملانه في اللغات الأوروبية المختلفة. فلا يوجد في الإسلام تفرقة بين الديني والعلماني، أو المقدس والدنس، كما هو الحال في المسيحية. وما يسمي "معضلة الدين والدولة" لها تاريخ طويل في الثقافة الغربية لا يمكن فهمه إلا في سياق هذه الثقافة. وأنا من الرأي أنه كي يتسنى لنا فهم الأمر، علينا دراسة خلفيتين وأساسين مهمين في هذا الشأن: هما المسيحية والحداثة (ليس التحديث)؛ واللذان أوجدا حلاً علمانياً للمشكلة. يتمثل جوهر المسيحية في أن أفضل طريقة لحماية الدين والدولة في نفس الوقت هو الفصل بينهما، وهو ما ينال قبولاً عاماً في الثقافة الغربية، بيد أن هذا ليس هو الحال بالنسبة إلى الإسلام.

أولاً وقبل كل شيء، علينا أن ندرس الاختلافات الجوهرية بين الإسلام والمسيحية من هذا المنظور؛ وذلك بغية الوصول لفهم أعمق للمشكلة في الدول الإسلامية. إن السلوكيات الإجتماعية في الإسلام، وكذا الدور المهم لكل الأبعاد الاجتماعية والسياسية في حياة البشر التي تنادي بها العقائد الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً عن المسيحية التي هي بالأحرى دين فردي وأخلاقي. أنا بحكم كوني أستاذاً جامعياً أدرس الفلسفة والدين، أشير هنا إلى بعض الاختلافات بين العقائد الجوهرية في هذه الأديان التي تتطلب من كل فرد الإلتزام ببعض التعاليم: فالإسلام، مثله مثل اليهودية، فيه الفقه الديني، الأمر الذي لا يتوافر في المسيحية التي تركز على الأخلاقيات. وبسبب هذا التوصيف، تغلغلت الشريعة

(*) رئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة الإمام الطبطبائي - إيران.

الدينية في كل جوانب حياة المؤمن المسلم. علاوة على ذلك، كون الإسلام يحتوي على الكثير من القوانين الدينية الاجتماعية، يجعله هذا أكثر مساساً بالأنشطة الاجتماعية في المجتمع. الإسلام لا يُعنى فقط بعلاقة الإنسان بربه على أنها السبيل الوحيد لتغيير روحانياته. ونظراً لهذا الاختلاف، دور الخبرة الدينية في المسيحية أهم منه في الإسلام. إن الكثير من العقائد تركز على أن علاقة الإنسان بربه لن تكتمل ما لم يؤد المؤمن ما عليه من واجبات والتزامات تجاه المجتمع، والتي تشمل كل جوانب الحياة، مثل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنمية الاجتماعية. ومن ثم، إذا ما أراد المسلم أن يكون مؤمناً حقاً، عليه ألا يتجاهل تلك الواجبات الاجتماعية التي عليه تأديتها.

مثلاً لا يمكننا الحديث عن الاقتصاد المسيحي أو البنك المسيحي، في حين أنه من الطبيعي جداً أن نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي أو البنك الإسلامي، الأمر الذي يعني وجوب دراسة بعض الأبعاد الإنسانية الحياتية في المجتمعات الإسلامية، في حين قد لا يتعين النظر فيها في المسيحية. وحيث أن القانون الاجتماعي من المواصفات الأساسية في الإسلام، يجب أن تدرس أنشطة الدولة وإطار عملها من منظور الشريعة الإسلامية. والإسلام أيضاً فيه إطار اقتصادي ومنهج قيمي قد لا يتقبل كل الأطر الاقتصادية القائمة على استقلالية الإنسان بمنأى عن النظام الذي وضعه الله. هذا ويتضمن الإسلام أيضاً بعض التعاليم الأساسية المتعلقة بالسياسة والتي تقوم على أسسها الخاصة. ويقيناً، يرفض الدين بعض الأفكار السياسية مثل العنصرية، والإمبريالية، والإكراه على قبول حكومة سياسية...إلخ، ويقبل بعض الأفكار الأخرى. ويعزى أحد الاختلافات الأخرى المهمة بين الإسلام والأديان الأخرى إلى التفات الإسلام للمسائل الدنيوية الخاصة بالإنسان، إلى جانب التخطيط للحياة المستقبلية؛ وحياتنا مليئة بالكثير من الأنشطة التي نعتقد أنها غير دينية، إلا أنه في الإسلام، كل نشاط يقوم به الإنسان يعتبر نشاطاً دينياً. فعلى سبيل المثال، ينظر الإسلام إلى العلاقة الجنسية بين الزوجين على أنها عبادة مثل العبادات الأخرى. ورغم أن هذه العلاقة يجب أن تقام وفقاً لنظام إلهي يجعلها في بعض الحالات علاقة محرمة، وفي البعض الآخر مسموح بها؛ فإلى جانب المكروهية في بعض الحالات، لا يفكر الإسلام في العلاقة الجنسية على أنها بعيدة من الواجب الروحاني للإنسان. مفاد هذا أن معنى العبادة يختلف في الإسلام والأنشطة التي يزاولها المرء في الشؤون الدنيوية هي في حد ذاتها أنشطة روحانية. لعلنا لا نفصل هنا بين سعي الإنسان في دنياه عن الترتيب للحياة بعد الموت. وهذه الفكرة هي التي تجعل العلمانية بعيدة من المجتمع الإسلامي أكثر من غيرها. وبناءً على الاختلاف المهم المذكور آنفاً بين الإسلام والمسيحية، يمكن تقبل فصل الدين والسياسة في شكل طبيعي أكثر في مجتمع إسلامي غالبيته من المسلمين المؤمنين بحق، لن يكون هذا المجتمع مجتمعاً مستقراً لأن هذا ليس

طبيعياً فيه، كما سيتغير هذا المجتمع بعد بعض العقود أو بعد جيل أو أكثر. وخير أمثلة على ذلك هو تجربتي تركيا في عهد أتاتورك، وإيران في عهد رضا شاه. أما التحول إلى العلمانية في الغرب، فله خلفية أخرى؛ ألا وهي الحداثة. ونظراً لأني عضو أكاديمي في قسم الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة، فأنا أبحث الموضوع من منظور فلسفي. إن الحداثة التي تعد حقيقة تاريخية ممتدة منذ ثلاثة أو أربعة عقود في سياق غربي تختلف عن التحديث. فالحداثة الغربية تقوم على النزعة الإنسانية والذاتية، والإزدواجية، مع نزعة علمية خفية في الفترة الحديثة. والإنسانية التي لا تعبر بالضرورة عن سلوك جمالي جعلت استقلال الإنسان من كل النظم الإلهية في صميم خطابها. فعادة ما كانت تتحدث هذه المدرسة عن الله، ولكن كمعنى وعي لمفهوم الإنسان الذاتي. وفي الفترة الحديثة، بدأ يكون هناك نوع مختلف من الإيمان بالله، لكنه كان هذا إيماناً يقوم على الإنسان نفسه ويستقي معناه من وجهة نظر ذاتية إنسانياً، وليس كحقيقة خارجية مستقلة عن البشر. أما العلمانية فتنطوي على أفكار ونظم ذات أصل إنساني بحت، غير مستقاة من أي مصدر مُستَلهم. أصبحت العلمانية في وجود الإنسان الاجتماعي والتاريخي تكتسب واقعية في عالمنا الحالي الذي أصبح فيه الله بالنسبة إلى أغلب أبناء العصر الحديث يبدو غائباً عن أي مكان. وفي هذا العالم أيضاً خسف الله وراء ظلال النسيان، حتى أنها وصلت إلى أن تشغل قلب الأحداث بالكامل وأصبحت تطالب بكل الحقوق لنفسها.

تطلبت الفلسفة المعاصرة هذا النوع من الفكر نتيجة بعض الظروف الزمانية والمكانية التي تحكم التاريخ العربي والسياقات التي دارت فيها مغامراته على مدار ثلاثة قرون هي عمر هذا التاريخ. إذا كنا نرغب في عمل مسح للعلمانية في السياق الغربي، علينا أن نأخذ في اعتبارنا مقاربتها الإنسانية بما ترتكز عليه من أسس فلسفية.

ويمكن توضيح أن هذا النوع من المقاربات الإنسانية كان نتاج الثقافة الغربية في عملياتها التاريخية التي تختلف عن الثقافات الأخرى بما لها من خصوصياتها ومواصفاتها الخاصة. إلا أنه كما ذكرنا بإيجاز، يصعب أن نتحدث عن هذا النوع من الحداثة في الدول الإسلامية، في حين أننا قد نتحدث عن التحديث في ثقافة هذه الدول وما فيها من أسس بنيت عليها، كما يصعب أن تتسع رقعة النزعة الإنسانية الغربية التي استلزمت العلمنة في المجال الإسلامي. وعليه، يجب إعادة النظر في معضلة الدين والدولة في سياق إسلامي. ويجب أن نعثر على المشكلة الأساسية في الفكر الإسلامي، وسبل حل هذه المشكلة.

ضرورة طرح نماذج غير علمانية للعلاقة بين الدين والدولة

يسود بعض التشكك في النموذج العلماني الغربي للدولة في مجتمع إسلامي، وذلك من منظورين. أولهما أن هناك شكوكاً خطيرة حول مدى نجاح الدول الإنسانية العلمانية

الغربية تاريخياً ونظرياً. وثانيهما أن هناك بعض الشكوك حول مدى تماشي نماذج الدول هذه مع الثقافة الإسلامية.

والرأي الأول موجه لنقد المجتمعات العلمانية الحديثة، والثاني نجد فيه الأبعاد المهمة في التعاليم الإسلامية، والتي تطرح نماذج أخرى لا تقوم على الفصل بين الدين والدولة.

نقد الحداثة وماتستند إليه من أسس إنسانية ما يترتب عليها من عواقب علمانية توجد بعض أوجه النقد الموجهة للحداثة الغربية تجعل نماذجها العلمانية موضع تساؤل.

١ ـ حاولت الحداثة الغربية القائمة على حركة التنوير أن تبرز كل قدرتها في كل مناحي الحياة الإنسانية على مدار ثلاثة قرون. إلا أن مفكري ما بعد الحداثة الذين قاموا بتحليل أسس الحداثة يتشككون في مدى نجاح هذه المحاولات. وكانت هناك بعض الفرضيات على جانبيها التوحيدي والجمالي. كما شهدت كل الإنجازات العظيمة للحداثة في السياسة والثقافة والفن... وما إلى ذلك، أوجه قصور لا يستهان بها. على سبيل المثال، في الأساس وجه بعض هؤلاء المفكرين نقداً للمقاربة السياسية للحداثة الغربية مثل الديموقراطية والتحررية.

كل الحقائق المرتكزة على الغرب هاجمها الغربيون أنفسهم، فنجدهم ركزوا على تعدد الحقيقة، الأمر المتجلي فعلياً في ثقافات مختلفة؛ ومن ثم رفضوا توسيع رقعة نماذج السياسات الغربية. ورغم أنهم يسعون لتحقيق نوع من النسبية لا يمكن أن يقبل دولة دينية، نجدهم يصرون على أن نماذج الفكر الغربية أيضاً موضع تساؤل. أريد أن أبين أن حداثة الغرب كأفضل نموذج للسياسة هي محل تساؤل؛ مما لا يجعل التعويل عليها يأتي بأفضل نموذج سياسة لنا بحيث نقدم مجتمعاً إسلامياً يقوم على هذه القيم الغربية.

٢ ـ حاول الفكر الإنساني العلماني الذي يدافع عن الدين والسياسة طرح بعض البدائل للدولة الدينية، مثل الاشتراكية، والديموقراطية، والديموقراطية الليبرالية...إلخ. إلا أن هذه النوعيات من النظم السياسية واجهت الكثير من المشاكل التي أبرزها الفلاسفة السياسيون. الماركسية مثلاً كانت أيضاً نوعاً من نماذج الحداثة التي استطاعت أن تجذب عدداً كبيراً من الأشخاص في العالم على مدار فترة طويلة من الزمن خلال القرن العشرين، وذلك باعتبارها أفضل شكل للدولة. إلا أن انهيارها من الخطاب السياسي أوضح قصور هذه الحلول العلمانية. يقوم الباحثون المعاصرون بفحص الديموقراطية الليبرالية، وخلصوا إلى أن العواقب التي قد تترتب مستقبلاً على هذه الديمقراطيات الليبرالية أكثر إشكالية من الماركسية؛ فخلال السنوات الأخيرة، جعلت العسكرية الأمريكية من الديموقراطية الليبرالية عدواً للجنس البشري. كما أن وجود إسرائيل والجرائم البشعة التي ترتكبها حكومتها، فضلاً عن حصول العسكرية الإمبريالية والنووية على دعم الديموقراطية الليبرالية من الدول الغربية.

٣ ـ في الواقع، تسببت المنجزات الإنسانية في الفكر السياسي الغربي الحديث في حدوث أكبر الكوارث في التاريخ الإنساني. وأعني هنا الحربين العالميتين الأولى والثانية. وعلى الرغم من رفض أرباب الحداثة الغربية لهذه النوعيات من النظم السياسية مثل الفاشية، والعنصرية، والنازية، لا يستطيع هؤلاء تجاهل الأساس الإنساني العلماني في هذه النظم. قد يتسبب الحل العلماني للدولة في وقوع مآس قد تكون نتيجة لعلمانيتها. ومن غير المنطقي أن نعول دون وعي على هذه السبل العلاجية.

٤ ـ في حين كان القرن العشرين هو قرن التطور في العلم والتكنولوجيا؛ بما يمكن البشرية من استخدام قدرتهما في خدمة الإنسان، يعتبر القرن الحادي والعشرون قرناً يشهد الكثير من التشكك والارتياب في هذا النوع من الأنشطة الإنسانية بسبب كل الكوارث التي جلبتها على البشرية بما تنطوي عليه من تطور تكنولوجي. ومن ثم، أُطلق على القرن الحادي والعشرين اسم "قرن البيئة". وهذا المنهج الجديد يضع الأخلاقيات البيولوجية في قلب الدوائر العلمية والتكنولوجية. ونظراً لعدم كفاية الأخلاقيات البيولوجية العلمانية، تنامى الاحتياج للأديان بدرجة كبيرة لإزالة التلوث البيئي الناتج عن تيه البشر. ولقد قام د.ناصر بتحليل الموضوع ودور الدين في مساعدة الإنسانية لإيجاد أفضل الحلول. وذلك في كتابه "الدين ونظام الطبيعة". ولقد شدد في كتابه أنه يمكن العثور على هذه القدرة في هذا الخصوص في الأديان الإبراهيمية، ولاسيما في الإسلام. إن مشكلة التلوث ومخاطره الناتجة من التكنولوجيا والعلوم العلمانية القائمة على استقلالية الإنسان في التدخل في الطبيعة، وكذا حتمية الخروج بحل لهذه المشاكل، كانت في مركز الدوائر التكنولوجية والعلمية. ومن ثم، أوضحت ضرورة الخروج بحل لضعف الحلول الإنسانية التي أتت بهذه المشاكل الكبري. واوضحت أيضاً مدى الاحتياج لعلوم مقدسة، ربما حان الوقت للأديان لأن تقدم نفسها كمنقذ للبشرية.

ضرورة وجود التعاليم الدينية والإسلامية في أغلب جوانب الحياة الإنسانية

١ ـ أدى تنامي التوجهات نحو الأديان، ولاسيما خلال العقود الأخيرة، إلى جعل الخطاب الديني في بؤرة حياة الإنسان، في حين أن الأديان في منتصف القرن العشرين كانت على الهامش. وهذا لا يقتصر على النشاط الديني الذي يزاوله الفرد، بل ينحو إلى أن يخترق كل مناحي حياة الإنسان؛ ما يتطلب استحضار الدين سياسياً واجتماعياً.

٢ ـ هناك الكثير من العقائد الإسلامية التي تعتبر اجتماعية ذات نوع من التوجهات السياسية. إذا ما رغب المرء في أن يكون مسلماً بحق، لا يمكنه تجاهل الواجبات الاجتماعية والسياسية. فاختزال الإسلام للروحانيات، وهو ما يتوافق بدرجة أكبر مع

المسيحية والبوذية، يعني تجاهل الجزء الأعظم من التعاليم الإسلامية الواردة في القرآن والأحاديث. إن مفهوم السامية الذي يتشارك فيه الإسلام واليهودية، يرى أن القانون هو تجسيد للإرادة الإلهية، باعتبارها واقعاً سامياً سرمدياً وراسخاً، ونموذجاً يستخدم للحكم على مثالب ومناقب المجتمع الإنساني وسلوك الأفراد، باعتباره دليلاً يحصل الإنسان من خلاله على الخلاص، وبرفضه، يحصد الدمار والسعير.

٣ ـ التحدي الآخر الذي يواجه المسلمين فيما يتعلق بالمنهج الإنساني في الغرب هو ذلك التحدي المتمثل في أفضل طريقة للحياة. ففي حين تعتمد أفضل طريقة في الحياة على رفاهة الإنسان وحريته، لا يتوافق هذا المفهوم مع النظام القيمي في الإسلام. فأهمية النمو الروحاني للإنسان، وتعريفه على أنه ذلك الإنسان الذي يجب أن يفكر في نفسه على أنه حيوان روحاني، الأمر الذي يتحقق في عبادته لله، هذا يجعل منظور العالم في الإسلام مختلف إلى حد كبير عنه في الشأن الغربي. إن تركيز التعاليم الإسلامية على الجوهر السماوي للإنسان، وواجب الأنبياء في تنقية هذا الجوهر لتزكية النفس، وكذا تشديده على الشؤون الدنيوية أورد نظاماً قيمياً مختلفاً عن النظام الغربي الذي يعتمد على أن تعريف أفضل طرق الحياة يقتصر على أفضل شكل للحياة المتبدية في هذه المظاهر المادية للرفاهة والحرية. مثلاً الشذوذ الجنسي في منظومة قيم الإسلام يماثل الإرهاب في المنظومة الغربية. وبالتالي فإن الحكم على فعل واحد وفقاً لنظامي قيم يختلف اختلافاً كبيراً نظراً لاختلاف تعريف البشرية لهذا الفعل. وقلما نجد أن التقرير بشأن نجاح نظام سياسي ما ومدى إثماره يعتمد على نظام من القيم، وتعريف الإنسان، ومثله العليا التي سنحكم بشأنها. وعليه، قد لا نصدر حكماً مطلقاً على التنمية بأنها هي نمط الحياة الغربي، فربما تكون بعض مظاهر هذه التنمية تراجعاً أكثر منها تحسناً.

إنها سيادة وسائل الإعلام الغربية التي تحكمها نظم إنسانية علمانية غربية هي التي تسعى لفرض نظامها القيمي الموضوع ليعود بالنفع على الشركات الغربية. هذا إلى جانب وجود بعض الأسباب الأخرى التي تدعو إلى وجود الأديان في الدولة.

ضرورة وجود نماذج للعلاقة بين الدين والدولة

تأسيساً على المفاهيم الآتية، لا بد من أن نفكر في بعض النماذج التي توضح العلاقة بين الدين، وخصوصاً الإسلام، والدولة:

١ ـ أهمية التعاليم الدينية والسياسية في الإسلام، والتي من دونها لا يكتمل إيمان المسلم.

٢ ـ عدم كفاية الموقف العلماني الغربي بالنسبة إلى الدولة على المستوى العملي، وفي النظام القيمي، وفي الأسس النظرية، وما يترتب عنه من عواقب مدمرة. ولابد من التشديد على دور الشريعة وما يتبعها من مؤسسات كمظلة حمائية للمجتمع من الطغيان السياسي

والبطش العسكري التعسفي، حيث تقتصر نظرة غالبية الدراسات الحديثة لهذه المسألة على المؤسسات السياسية الخارجية، من دون الأخذ في الحسبان العلاقات بين الأشخاص، والنسيج الأسري، والحروب الفردية، التي تحتويها الشريعة الإسلامية بكل شمول بين ثناياها.

٣ ـ عدم اتساق المعاملة الغربية المتمثلة في طرح أسلوب للفصل بين الدين والدولة للدول الإسلامية يقوم في الأساس على المسيحية، ويطرحونه وفقاً لثقافتهم الخاصة. وتجدر بنا هنا إضافة أن اتباع الأفكار الغربية اتباعاً أعمى في الأمور المتعلقة بالقانون، وكذا في العديد من الجوانب الأخرى، لن يفضي إلى حل أي من المشاكل الجوهرية في المجتمع الإسلامي. إنه نوع من (التقليد) أو الاتباع الأعمى الذي يعد أخطر من نوع (التقليد) المألوف الذي طالما دانه الحكماء المسلمون علانية على مدار عصور من الزمان.

مواصفات النموذج الناجح

في النهاية، انا أبحث في تجديد المنهج الإسلامي استناداً إلى الشرح السابق، والذي يفتح الإسلام لنوع خاص من التطور والتنمية أكثر فعالية وشمولية. ومن هذا المنظور، لابد أن توجد بعض النماذج المستقلة للعلاقة بين الإسلام والدولة. ولا بد أن تتوافر في هذا النموذج بعض السمات:

١ ـ أن يشكل ضرورة للمجتمعات الإسلامية التي تتمتع بنظم سياسية خاصة بها.

٢ ـ لا بد من أن تتوافق أسس هذا النظام مع القرآن والحديث بعامة. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، الدين في الإسلام يعني أولاً وقبل كل شيء المشيئة الإلهية وكشف الحقيقة، كل الحقيقة، سواء العامة الخاصة بالمجتمع ككل، أو تلك الخاصة بفئة بعينها، كما أوضحها القرآن الكريم وكما فسرها النبي في أحاديثه وأقواله وسننه. وفي حالة الشيعة، يؤخذ بأقوال الأئمة إلى جانب أقوال الرسول. هذا ويعني الدين أيضاً الأخذ بكل التعاليم والأعراف السماوية الأصل التي نادى باتباعها أنبياء آخرون جاءوا برسالاتهم قبل الإسلام. ويتضمن الإسلام كل هذه التعاليم والأعراف بما فيه من عالمية وقوة كبيرة في الجمع والتأليف بين مختلف الأجزاء في وحدة عضوية متينة.

٣ ـ لا بد من أن يعترف هذا النظام الإسلامي بالاحتياجات الدنيوية للمسلمين، كما يعترف باحتياجاتهم الروحانية واحتياجاتهم لتجاوز التفكير الاعتيادي ليخبروا الحياة من طريق الحدس والبديهة.

٤ ـ يتكون النظام السياسي من شقين: يحتوي الشق الأول على بعض القواعد الأساسية في العقيدة الإسلامية. أما الشق الثاني، فيضم الأنشطة العقلية التي يزاولها الإنسان للخلوص إلى نظام سياسي يتسق وهذه المبادئ الإسلامية. وبالطبع تختلف هذه العقلانية

عن ذلك النوع من العقلانية الإنسانية المسماة "بالعقلانية الأداتية/ الذرائعية". وفيما يخص العلاقة المتوترة بين التقليد والحدثية، نجد أن أحد أقسى المشاكل التي يواجهها المسلم المعاصر هي العلاقة بين الشريعة من ناحية، ولاسيما تلك الخاصة بمجال القانون الذي ينظم حياة الأفراد، والنظريات الحديثة والممارسات القانونية من ناحية أخرى.

٥ ـ تتوافر العديد من الخبرات الإنسانية التي يمكن أن تزود الباحثين الإسلاميين ببعض الحلول التي تسهم في تقديم نظام سياسي يلقي القبول والأفضلية. لكن عليهم أن يتجنبوا القيم الجوهرية الكامنة في أشكال المعالجة التي سيطرحونها والتي لا تتماشى مع قيمهم هم، وعليهم محاولة وضع النظام الخاص بهم بناءً على ما يؤمنون به من تعاليم وما يسيرون عليه من قيّم.

٦ ـ لذلك ربما يستقوا من إنجازات المقاربات السياسية الغربية الخبرة المثمرة التي تمكنهم من تشكيل نظامهم الخاص.

٧ ـ قد لا ينتج أفضل النظم من التعاليم العامة في القرآن والحديث دونما سواهما. إذ يجب بذل محاولات جادة وطويلة لفهم واقع الظروف المكانية الزمانية، وفهم احتياجات إنسان العصر، ومحاولة تلمس العقلانية ومحاولة إيجاد نظام سياسي أفضل يتسق والتعاليم الأساسية في القرآن، كما يطلق عليه في الثقافة الإسلامية (الاجتهاد). بيد أننا نظراً لعدم كوننا فقهاء بالمعنى التقليدي، أو مناصرين بالمعنى الحديث، بل نحن طلبة ندرس الإسلام والحضارة الإسلامية من جوانبها الفكرية والروحانية. نشعر أنه من واجبنا أن نقتصر على تحليل المبادئ العامة وتوضيحها، تلك المبادئ التي تشكل أساس القضية التي يتناولها موضوع هذا المقال.

٨ ـ لا بد من أن تستمر هذه المحاولات، وتستمر أيضاً عمليات تطوير النظام وتحسينه.

٩ ـ كان هناك عدد من الباحثين المبتكرين الذين حاولوا تقديم نظام سياسي إسلامي لم يكلل بالنجاح. إن النظام الإسلامي بحق تحده بعض القيود التي لا يمكن مواءمتها مع كل أنواع الابتكارات.

١٠ ـ ومن ثم، يمكن أن ينجح تجديد الخطاب الديني متى تحقق، نيل درجة من القبول بين المفكرين المسلمين، بوصفه خطاباً إسلامياً، ليس أجنبياً مستتراً في عباءة الإسلام. وبالتالي نجد بعض المحدثين مثل الزهاوي، وطاهر الحداد، وغيرهم الكثيرين الذين يناشدون من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في السياق الأوروبي في ظل قانون علماني. وهناك بعض المدافعين عن الرأي المضاد، مثل سيد أمير العلي، الذي يشعر بالخزي من مفهوم الإسلام لوضعية المرأة لأنه لا يتوافق مع المنظور الأوروبي الحديث. رأينا أثناء القرن المنصرم بعض الابتكار والتجديد بين المفكرين المسلمين الذين قبلوا سيادة الفكر الغربي، وحاولوا تقديم تفسير للفكر الإسلامي في إطار هذا الفكر الغربي السائد.

لعلنا نذكر التفسير العلمي للإسلام منذ نحو خمسة عقود، والتفسير الماركسي قبل ثلاثة عقود، ولم يعد لأي منهما أثر في المجالات الإسلامية. قد يقال بعامة أنه في العالم الإسلامي قاطبة، انتشرت العديد من الأفكار المتعلقة بالحكومة والإدارة ليست من أصول غير إسلامية فحسب، بل، علاوة على ذلك، تعد نتاج الثورات العديدة التي شهدتها أوروبا على مدار القرنين الفائتين، واستخدمت جميعها تكريس الطابع العلماني بدرجة أكبر في المجتمع. ومن بين هذه الأيدولوجيات، على سبيل الذكر لا الحصر، تأتي القومية غربية الطابع التي أصبحت مصدر قوة كبيرة في إضفاء الصبغة العلمانية على المجتمع الإسلامي في معظم مناطق العالم الإسلامي.

١١ ـ يتمتع نظام الدولة الديمقراطي والليبرالي ببعض المزايا التي تأتي بخبرات جيدة للنماذج المثمرة من النظام السياسي. ويمكن أن يجني المفكر المسلم فوائد جمة من هذا النظام، إلا أن الديموقراطية الليبرالية الغربية القائمة على منظور إنساني علماني غربي ستواجه الكثير من المشاكل كي تتوافق مع النماذج الإسلامية للدولة.

١٢ ـ في مجال الحكومة، لم توجد وحدة في العمل. فكل بلد مسلم يتمتع بشكل سياسي خاص به.

١٣ ـ على المفكرين المسلمين الراغبين في فرض نظامهم السياسي المستقل عن النظم السائدة الوقوف دوماً في جانب المعارضة لمحاولات فرض الإمبريالية المعاصرة نظام قيمي آخر جلبته وسائل الإعلام. هذا هو السبيل الوحيد للحرية.

١٤ ـ لا بد من أن يدعم المنطق أفضل أشكال تجديد الخطاب الديني. ولا بد من أن يمكن الدفاع عنه بالعقل والمنطق. وتُطرح بعض هذه الخطابات أيديولوجياً على أنها النموذج الذاتي للتوجه السياسي. ويعتبر الحوار المستمر بين من يتحملون المسؤولية عن فكرهم، هو أفضل سبل تطور هذه النماذج. فكل نقاش للشريعة الإسلامية يتضمن مناقشة المعتقدات الدينية الرئيسية وسلوكيات المسلم.

١٥ ـ هناك الكثير من أوجه الشبه بين النظام السياسي الإسلامي وغيره من النظم الأخرى؛ ما قد يشكل قاعدة جيدة لنوع من التفاعل الدولي. ولتجاوز أوجه الخلاف، يجب إقامة حوار متكافئ بغية الوصول إلى حل عملي لبعض أشكال التفاعل، منها مثلاً أشكال الاختلافات بين كل المجتمعات.

١٦ ـ إن إقامة حوار بين الباحثين لمن تتوافر لديهم المعرفة الكافية بالتعاليم الإسلامية، واحتياجات المسلمين العصرية هي أفضل طريقة لإيجاد النظام السياسي الأفضل في المجتمع الإسلامي. ويؤدي اللجوء إلى القوة الجبرية لوضع نظام سياسي إلى إبطال هذا النظام ■

تجـديد الخطاب الـديني عـبـر الخـروج من المركـزيـة العربيـة

رضوان زيادة *

إن سؤال تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر أصبح اليوم، ومن دون شك، مسألةً وجودية، إنها مسألة حياةٍ أو موت، فإذا لم يتمكن من جلو الصدأ عن مفاصله التي تكلّست واهترأت فإنه لن يستطيع أن يُساهم في صنع العالم فكرياً وثقافياً، وإذا لم يخرج من عزلته إلى رحاب المعرفة الإنسانية فإنه سيبقى يجترُّ مقولاته التي ما فتئ يكررها ويُعيدها منذ عقود، وهذا السؤال عليه أن ينبع من حاجتنا لتجديد ذاتنا، وليس من حاجة الآخرين لتغيير ذاتنا، اقتناعنا من أننا نحتاج حقيقة إلى "ثورة" مفاهيمية جديدة، فالتجديد عملية جوانيّة وليست تجميلية برانيّة، إنها تتعلق بإعادة صوغ الأسس والبناء المعرفي الذي انبنى عليه خطابنا وأصبح يشكّل وعينا وشكّل تاريخياً لاوعينا الذاتي، إنه ما نقدّم به ذاتنا إلى العالم والصورة التي نعكس تصوّرنا ورؤيتنا للعالم، ومن هنا يصبح سؤال التجديد سؤال اللحظة التاريخية المصيرية الذي لا فرار منه أو تهرب، ولا تجدي معه المراوغة أو التحايل بالقول إن "الإسلام يقدّم أفضل نموذج إنساني للعالم"، أو القول بأن "الإسلام هو الحل لمشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، ذلك أن العالم اليوم لم يعد يتوقف كثيراً عند ما نقوله نحن لأنفسنا ثم نقف عند حدود القول، فحالنا السياسي وتخلفنا الاقتصادي وإرثنا الاجتماعي يكشف عن حال خطابنا ويعبّر عنه بامتياز، وهو ما يعني أن التجديد في أحد جوانبه هو عملية تنموية شاملة تستهدف الإصلاح السياسي الذي لا مفرّ منه كخطوةٍ مركزية، وتأخذ في حسبانها أيضاً إعادة بناء النظام الاجتماعي وما يرافق ذلك من إصلاحات اقتصادية وثقافية وإعلامية. عندها يتضح ويتسع في الوقت نفسه سؤال التجديد ليصبح معنى الوجود الإسلامي في المستقبل، وليكثّف حقيقة أن الواقع الإسلامي لا إصلاح له من دون إصلاح خطابه وتجديده، فالتحديات التي تنتظره بحجم العوائق والموانع التي تعترضه خلال مسيرته.

لقد بقيت الدعوات إلى التجديد دون الطموح ولا تتعدى مجرد أفكارٍ متناثرة لا يربطها ناظم، ذلك أنها لم تترافق مع نتائج عملية تعتبر في مثابة مختبرٍ فعلي للأفكار النظرية،

(*) كـاتب وباحث سوري.

وهو ما حال دون إمكانية التأسيس عليها. والأمر نفسه فيما يتعلق بالإصلاح، إذ بقي مجرد استثمار سياسي في الإعلام سواءً بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو بالنسبة إلى الأنظمة السياسية العربية، لذلك أرى أن التجديد سيظل يُراوح مكانه إذا لم ننتقل إلى الحديث عن التجديد كقضايا أو كنظرية ذات متطلبات عملية وعلمية، و ذلك ينقلنا، وفي شكل مباشر، إلى الطرح الذي يربط التجديد بالحراك الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بحيث يمكن تركيب علاقة جدلية قائمة بين هذين الطرفين، فلن نستطيع الوصول إلى التجديد إلا مع دخول العالم العربي والإسلامي في دورةٍ حضارية جديدة ينتقل فيها من حال الشلل والعطالة واللافاعلية إلى حال الفعل والإشعاع الحضاري، ومن دون ذلك لن يتحقق التجديد الفكري وسيبقى رهين مشكلاته الاجتماعية والسياسية، وبذلك يكون التجديد رهين الإصلاح بمعناه الشامل السياسي والاقتصادي والتشريعي.

من دون شك أصبح الحديث عن الإصلاح الإسلامي جزءاً من استراتيجية السياسات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط، فعولمة تحديث الإسلام إذا صحَّ التعبير ارتبطت في شكلٍ كبير بحدث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، ذلك أن الأصولية أصبحت ذات تأثيرات دولية بالغة الأثر على الاقتصاد وحركة المال والسياحة الدوليتين.

وفورة الاهتمام بالإسلام تنبع أيضاً من حجم تأثيره الطاغي في ثقافة شعوب المنطقة، التي تبدو للكثير من المراجعين والمتابعين عصية على التغيير، وكل محاولات التحديث والدمقرطة ليست جزئية ومحدودة فحسب، وإنما تجميلية أيضاً، ولم تدخل إلى عمق ثقافة سكانها. الأمر الذي دفع الكثير من السياسيين إلى ربط عملية الإصلاح السياسي المطلوب إجراؤها بالإصلاح الديني المتعثر حصوله.

وإذا كانت عملية الإصلاح الديني بما تعنيه من إعادة بناء المؤسسات الدينية والتعليمية، وتجديد الخطاب الديني باتجاه خطاب أكثر إنسانية وعقلنة، لا يمكن أن تتم دون مرور مفصلي وحاسم بإعادة بناء هيكلية الدولة العربية على أسس مدنية حديثة، وبناء خطاب سياسي يقطع جذرياً مع الخطاب الأيديولوجي الرعائي باتجاه الخطاب السياسي المؤسس على احترام الإنسان وحقوقه واحترام خياراته، ولذلك يبدو واضحاً أن تبدأ عملية الإصلاح الديني من قلب وجوهر العملية السياسية، فلا إمكانية للإصلاح الديني من دون عملية إصلاح سياسي شامل، وعلى حد تعبير فيليب بورينغ، فإن المحافظة السياسية هي السبب الأبرز في تعويق التطوير أكثر من الدين، " فالإسلام في حاجة اليوم إلى ثورة فكرية عمادها السياسة" على حد تعبير عبد الوهاب المؤدب في كتابه **في مواجهة الإسلام**، إذ يعتبر المؤدب أن الإسلام يحتاج اليوم إلى مفكر مثل سبينوزا.

لكن، الإصلاح السياسي، وكما هو معروف، أسهل من الإصلاح الديني، إذ هو يتناول ضرورات راهنة ويمتلك قنوات معروفة، أما الإصلاح الديني فإنه يعني رؤية مختلفة للعالم

ويتطلب إعادة قراءة النص الديني، والتجربة التاريخية للمسلمين، ولذلك فقد يسبق الإصلاح السياسي وقد تكون العملية العكسية صحيحة أيضاً، بمعنى أن إصلاح دور الدين في المجتمعات العربية ربما يساعد على تنظيم العملية السياسية وفق أسس سلمية وقانونية أفضل. بيد أن مسار الإصلاح صعب ومعقد ويحتاج إلى أجيال متتابعة، وإذا استخدمنا مصطلحات المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند بروديل لقلنا إن الإصلاح السياسي يدخل ضمن زمن التاريخ القصير، أما الإصلاح الديني فهو أقرب إلى تاريخ الحقبات أو التاريخ الطويل، فهو عملية تربوية وثقافية متكاملة تنشأ الأجيال خلالها على مفاهيم جديدة وتبنى العلاقات بين الأفراد أيضاً وفقاً لأسس جديدة. فالدين لا يتدخل في علاقة الفرد بربه فحسب وإنما ينسج المنظور الذي يرى الفرد من خلاله ذاته وغيره وعالمه.

ومن هنا يأتي الرهان على أن إنجاز الإصلاح الديني من شأنه أن يعيد تنضيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وفق علاقة تبادلية تساهم من دون شك في إعلاء قيمة الإنسان وشأنه، وهو الأمل الذي تطمح لتحقيقه جميع الحضارات والثقافات وعلى رأسها الحضارة الإسلامية.

لكن العالم الإسلامي اليوم ينتمي إلى خبرات تاريخية متفاوتة ومختلفة، وفي الوقت نفسه دخل في مسارات تنموية متعددة، فكيف السبيل إلى تعزيز الخبرات التبادلية التاريخية لبناء تراكم حضاري يؤدي دوراً على صعيد إسهام الحضارة العربية والإسلامية في الحضارة الإنسانية؟

لا بد في البدء من خروج الخطاب العربي حول الإسلام من إسار مركزيته التاريخية، فالعرب يتحدثون عن الإسلام بوصفه حكراً أو إرثاً تاريخياً هم الأقدر على التعبير عنه أو التحدث باسمه. لقد مارسوا مركزية تاريخية شبيهة بالمركزية الأوروبية في حق الشعوب الأخرى، وإذا كنا اليوم ننتقد المركزية الغربية في إطار تعاملها مع الحضارات الأخرى وتجاهلها ووضعها في دائرة اللامفكر فيه، فإن العرب أنفسهم مارسوا في حق الشعوب الإسلامية خارج مجالهم التداولي مركزيةً من نوعٍ آخر حكمتها العصبية ونوعٌ من الترفع القيمي وأحياناً العرقي مع صعود الفكرة القومية عالياً، وهو ما وجدناه في مداولات الحوار القومي ـ الإسلامي، عبر إضفاء قرادة خاصة على العرب في تأثيرهم الإسلامي، وعلى ذلك لم يستطع العرب الانفتاح على العالم الإسلامي بخبراته الفكرية والعلمية المتزايدة، و خير دليل على ذلك حجم الترجمات العربية من اللغات الإسلامية الأخرى الذي يبدو هزيلاً جداً ومجحفاً في حق هذه الشعوب وتاريخها العريق.

ولم تنحصر هذه المركزية في الإطار الفكري فحسب وإنما تعدت إلى المجال السياسي والاقتصادي، ولم تتعدل إلا في حدودها الدنيا مع النجاحات الاقتصادية الباهرة التي حققتها بعض الدول الإسلامية في جنوب شرقي آسيا كماليزيا مثلاً.

التحدي الآخر المتعلق بالعالم العربي في علاقته بالعالم الإسلامي يتعلق بضرورة استفادة العرب من الإرث العاطفي والإنساني المكنون في دول العالم الإسلامي في ما يتعلق بقضايا العالم العربي، فالسوري يحضر في الوعي الإسلامي على سبيل المثال بوصفه قادماً من "الشام الشريف"، والسعودي يصوّر كقادم من "أرض الحرمين"، والمصري يصور كجزء من "أرض الكنانة"، لكن على الرغم من ذلك لم يكن لسوريا على سبيل المثال أي سياسة خارجية استراتيجة في ما يتعلق بالعالم الإسلامي، بل إنها لا تحضر أبداً في استراتيجيتها، لأنها تؤسس في الوعي السياسي السوري كبديل عن المنظومة العربية، والفتور السياسي هذا انعكس سلباً في كل مجالات الحياة والتبادل الحضاري والإبداع البشري، وينسحب الأمر نفسه على مصر أو دول المغرب العربي، وبحدٍ أدنى السعودية التي أرادت توظيف منظمة المؤتمر الإسلامي كجزء من دورها الإقليمي والدولي وليس كجزءٍ من استراتيجية أوسع تتعلق في الانفتاح على العالم الإسلامي.

لا بد إذاً من كسر إطار المركزية العربية التي مورست تجاه العالم الإسلامي بما يؤسس لعلاقة انفتاح حقيقي وتبادل وإثراء بين المكونات العرقية والإثنية والحضارية المختلفة.

فتجربة العالم الإسلامي في إيران وتركيا و دول جنوب شرق آسيا و دول آسيا الوسطى تختلف باختلاف البيئة الحضارية والتاريخية التي أثّرت فيها وشكّلت قوامها الثقافي، سيما الاحتكاك المختلف بدول الجوار الجغرافي، القرب الأوروبي من تركيا، تأثير روسيا أو الاتحاد السوفياتي سابقاً على دول وسط آسيا، تأثير الصين وسيما الانفتاح الاقتصادي على دول جنوب شرق آسيا، وما يستتبع ذلك من تأثيرات مختلفة تتعلق بالأديان التي تفرض اختلاطاً معها، وهو ما انعكس لاشعورياً في عادات وتقاليد وثقافات الدول الإسلامية المجاورة، فالعادات الإسلامية في جنوب شرق آسيا تقترب كثيراً من تأثيرات بوذية وكونفوشيوسية عليها.

كل ذلك يعزز نظرية وجود الإسلامات المختلفة، أو ما يسمى الإسلام المتعدد، وبقدر ما نفهم هذا التعدد والتنوع على أنه غنى بقدر ما نفيد منه كإثراء لمجرى الحضارة الإسلامية وأثرها في التاريخ الإنساني. ولكن الإسهام الأكبر الذي استطاع الخطاب الإسلامي غير العربي تقديمه تمثل في بلورة مفهوم أكثر انفتاحاً عن الغرب بالرغم من نمو الجماعات الأصولية في الوقت الحالي وانتشارها الواسع، والتي استعادت خطاباً لاتاريخياً عن الغرب يصفه بالماهوية والثبات كأقنوم واحد موحد، وهو الحضور نفسه الذي نجده في الخطابات الأيديولوجية العربية سواءً أكانت إسلامية أم يسارية. بيد أن قدرة الخطاب الإسلامي غير العربي على القيام بنمط من التوأمة مع مفاهيم الحداثة، سيما في شقها الاقتصادي والسياسي أتاح له تطوير خطابه وخصوصاً في ما يتعلق بتضمينه مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والاختلاف والتعددية، وجدنا ذلك في ماليزيا و تركيا. وكان

الأثر الأكبر واضحاً في الطفرة الاقتصادية والنمو الكبير الذي حققته ماليزيا على سبيل المثال.

قد يعود ذلك وبنسبةٍ ما إلى عدم خضوع جميع دول العالم الإسلامي للاستعمار وبالتالي لم يتح لها مخالطة الجانب السيء من الغرب، بيد أن الأمر نفسه يصح على عدد من الدول العربية التي لم تخضع للاستعمار، لكن نمط تطور دولتها لم يختلف كثيراً عن غيرها من الدول العربية التي خضعت لعقود مديدة من الاستعمار.

ولذلك أرى أن الأمر يعود إلى الاختلاف في طبيعة النخب العربية والإسلامية، فالنخب العربية غالباً ما طورت مفهوماً كلانياً عن الدولة ينيط بها دوراً تغييرياً للمجتمع.في حين أن النخب في الدول الإسلامية وفي ماليزيا خصوصاً، ارتبط تطور النخب لديها بدورها التنموي والتشاركي لا الاستعلائي، وهذا يمكن لمسه بدراسة الأصول البعيدة لمعظم النخب السياسية والثقافية والعسكرية الماليزية.

وإذا كانت النخب العربية قد انعطفت بقوة باتجاه اليسار والرؤية الشمولية لدور الدولة فإن هذا التأثير كان محدوداً في النخب الماليزية، التي بقي تركيزها على الدور الاقتصادي وعلى النمو الصناعي.

لكن، هناك نقطة في غاية الأهمية وتتعلق بالتفسير الأنثربولوجي للنجاح الاقتصادي الماليزي بخاصة، ولدول جنوب شرق آسيا بعامة، والذي غالباً ما يتم عزوه إلى الثقافة الانطوائية لهذه المجتمعات، وتمركزها على فكرة الطاعة، بحيث أنه حتى في أجواء حرية حقيقية فإن هذه المجتمعات تتصف باللين ورفض الخروج أو الانشقاق، وهو ما كان محور لدراسة أكثر من باحث ومؤرخ غربي لتفسير ظاهرة النمور الآسيوية، حتى جرى وصف تلك المجتمعات بأنها تعيش نمطاً من "الاستبداد المستلذ" أي الذي لا تشعر شعوب تلك المنطقة بنمط السيطرة الشمولية الذي يُفرض عليها.

وهو ما يفسر النجاح الاقتصادي بالرغم من وجود استعصاء سياسي حقيقي.وهذا يفرض علينا مرة أخرى قراءة التطور التاريخي لتلك المجتمعات وفقاً لسياقها التاريخي الخاص بها، ويحتم علينا الخروج من نسق المركزية العربية التي أسرتنا كثيراً لفكرة أن لا تطور للعالم الإسلامي إلا بتطور جذري للعالم العربي ■

جـــــاك طــوبـــي

حاوره :

محمد نورالدين

وليد عربيد

جاك طوبي

ـ من مواليد ١٩٢٩، فرنسا.
ـ بروفسور في جامعة باريس.
ـ تمحورت معظم أبحاثه على حقبات في التاريخ الاقتصادي العثماني ـ الأوروبي المشترك.
ـ تولى موقع نائب رئيس جامعة "رين ـ ٢"، للتعاون الدولي (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦). وعيّن من قبل وزارة الخارجية الفرنسية في العام ١٩٩١ ولمدة ثلاث سنوات مديراً للمعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية في إسطنبول. وأعطى محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية في جامعة غلطة سراي ـ إسطنبول. وعضو بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ في المجلس العلمي للمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية (Inalco). وعضو منذ العام ١٩٨٢ في لجنة وزارة الخارجية لنشر الوثائق الديبلوماسية الفرنسية. وحاز على دكتوراه شرف من جامعة بوخارست (رومانيا).

من مؤلفاته المطبوعة

- Phares ottomans et emprunts turcs 1904-1961, un type de règlement international dans le cadre des traités, Ed. Richelieu, Paris, 1972, 218pages.
- Intérêts et impérialisme français dans l'Empire ottoman 1895-1914, Publications de la Sorbonne, Paris, 1977, 818 pages.
- L'impérialisme à la française, La France impériale 1880-1914, Chemins d'aujourd'hui, Ed. Mégrelis, Paris, 1982, 326 pages.
- Ali et les 40 voleurs, impérialisme et Moyen-Orient de 1914 à nos jours, Ed. Messidor, La passion de l'histoire, Paris, 1985, 371 pages.

(En collabration) La France coloniale des origines à 1990, A. Colin, Paris, 1991, 2 tomes. Rééd. Pocket "Agora", 1991, 3 vol.

- La France et l'Est méditerranéen depuis 1850, économie/finance/diplomatie, Ed. Isis, Istanbul, 1993, 744 pages.

(En collaboration), La loi des géants 1941-1964, Histoire des relations internationales contemporaines Tome 3, Masson histoire, Paris, 1993, 246 pages. Rééd. Petite bibliothèque Payot, Paris, 2005, 542 pages.

- L'Administration générale des phares de l'Empire ottoman et la société Collas et Michel 1860-1960, L'Harmattan, Paris, 2004, 299pages.

حوار * تركيا بعينٍ أوروبية

شؤون الأوسط : ما هي المفردات الأساسية التي يجب معرفتها من أجل فهم تركيا في مسارها التاريخي المعاصر؟ من ناحية أولى، على صعيد نوعية وهيكلية نظامها. ومن ناحية أخرى، على صعيد علاقاتها الدولية مع العالم الإسلامي وأوروبا وروسيا.

جاك طوبي : يجب الرجوع إلى الميثاق الوطني، أي بمعنى آخر إلى قلق تركيا الدائم على فكرة الإستقلالية، على الإستقلال، وذلك كردٍّ فعل أكيد على الطريقة التي إنتهت بها الأمبراطورية العثمانية. هذه نقطة أولى ومهمة على ما أعتقد. هنالك أيضاً المبادىء التأسيسية في الجمهورية، كما أرادها مصطفى كمال، ومنها بالأخص مبدأ العلمنة. هذه العلمنة تختلف بالطبع عن العلمنة الفرنسية. هنالك نقاط تقارب بما أن مصطفى كمال قد تأثر بالثورة الفرنسية التي اندلعت في العام ١٧٨٩، وتأثر أيضاً بنشوء العلمنة الحديثة قبل الحرب العالمية الأولى.

يوجد خلط بين الدين والسياسة بصورة عامة ولكن العلمنة التركية هي علمنة رقابة وهذا يختلف تماماً مع فرنسا. ولكن يمكن مقابلة بوضع فرنسا في مقاطعة الألزاس واللورين. وبالفعل، في هذه المقاطعة، لطالما اتبعوا نظام الكونكورا. وبذلك، عندما فصلت الألزاس لورين عن فرنسا في العام ١٨٧١، لم تطلها أفراح العلمنة بصورة مباشرة لأن هذه المقاطعة كانت في ألمانيا. وقد أنشىء نظام خاص بالمقاطعة. كما في تركيا، ينال رجال الدين تعويضاتهم من الدولة، واعمالهم مرتبطة برئيس مجلس الوزراء مع وجود رقابة قوية من قبل الدولة.

في تركيا، هنالك إسلام سنّي في شكل عام هو المعتمد بينما المذاهب الأخرى قد حلت عند نشوء الجمهورية. إنني اركز على هذه النقطة لأن في الحكومة التركية الحالية، والتي هي حكومة من نوع خاص بما أنها تطلق على نفسها لقب حكومة ديموقراطية مسلمة، كما هي الحكومات الديموقراطية المسيحية، هنالك داخل حزب "العدالة والتنمية" مجموعات أقل إعتدالاً وهذه المجموعات تنادي بعلمنة على الطريقة الفرنسية، أي علمنة لا وجود فيها لمثل

(*) نقلت الحوار إلى العربية : بولين مهنّا.

هذه الرقابة. وبالفعل، في النظام الفرنسي، إن الدين هو مسألة خاصة منظمة على طريقتها الخاصة. وبالطبع، هنالك من يقاوم هذه المجموعات. إن رئيس الجمهورية بالذات قد تدخّل بقوة عبر قوله "إن أساس نظامنا العلمنة". نرى أن ذلك يخفي توتراً وأن المشكلات لا تجد حلولاً في الوقت الحاضر، علماً أن الحكم، بالطبع، هو نتاج صندوقة الاقتراع.

من الصعب إطلاق التكهنات ولكن التطور الإقتصادي والإجتماعي في تركيا يتجه نحو الإسلام المحافظ الذي يطغى على الحزب في الوقت الحاضر، كما هو أساس عمل الحكومة حالياً. إذاً، على الصعيد السياسي، هنالك وضع خاص.

أما على الصعيد الإقتصادي، فالأمور تجري في شكل جيّد والحكومة التركية تستند على هذه النقطة من أجل الإنضمام إلى أوروبا. فالنمو الإقتصادي قد بلغ ٦ في المئة في السنوات الأخيرة. نود أن نشهد ذلك في ا لغرب. ولكن بالطبع، إن الأمور ليست كلها على ما يرام. فهنالك مجموعات إقتصادية مهمّة تتهرب من الضرائب. وهذه مشكلة داخلية تركية تتصل بضرورة إدراك المواطنين أهمية دفع الضرائب. وهذه مشكلة حقيقية لأن المجموعات الإقتصادية المذكورة أعلاه تمثل ٤٠ في المئة من الناتج الإجمالي الداخلي. هذه إذاً ميزة خاصة بالإقتصاد التركي الذي يتطور.

هنالك نمو أكيد على صعيد الناتج الإجمالي الداخلي. وهنالك تراجع على الصعيد الديموغرافي، وهذا مؤشر على التطور للدخول في أوروبا.

يبقى أنه يجب التحديد أنه فيما يتعلّق بالمؤشرات الإقتصادية، تناهز تركيا البرتغال، والبرتغال هي الحلقة الأضعف في أوروبا، في الإتحاد الأوروبي.

شؤون الأوسط : ماذا عن علاقات تركيا الخارجية: مع أوروبا، مع العالم الإسلامي، مع العالم الخارجي، الشرق الأوسط.. الخ.

جاك طوبي : لدى تركيا طموحات أكيدة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلّق بالشرق الأوسط، تركيا لديها ميزة أكيدة. فهي على علاقة جيدة مع الجميع. وتسعى من أجل الإضطلاع بدور الحَكَم، هذه الميزة جديرة بالإهتمام.

مع إسرائيل ومنذ العام ١٩٩٦، هنالك تحالفات. ومن ضمن هذه التحالفات، هنالك تحالف عسكري. إن الأسباب التي أعطيت لهذا التحالف العسكري هي أنه بمثابة ضمانة تجاه إيران. مع العلم أن علاقة تركيا بإيران ليست سيّئة أيضاً، ولكن هنالك قلق.

هذا التحالف يسمح للإسرائيليين بالقيام ببعض التدريبات الجوية في أجزاء من الأراضي التركية. هذه نقطة أولى. يبقى أن هذا التحالف مع الدولة الإسرائيلية لم يغيّر موقف تركيا المؤيد لإنشاء دولة فلسطينية. وتركيا لا تفوت فرصة للتذكير بهذا الأمور.

من المثير أن نترقّب الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في هذا الصراع. بمعنى آخر، إن سياسة تركيا الخارجية طموحة وحذرة. وهنالك وضع موضوعي يسنح لها بالقيام بدور

مهمّ في المنطقة. فيما يتعلّق بالعراق، هنالك حذر أيضاً بالأخص بعد قيام التحالف في العراق. وإن الأتراك قلقون بالطبع من مشكلة كردستان. هذه المشكلة يجب أن تحل وهي تطرح دائماً على بساط البحث عندما نتكلم عن أوروبا. هذا ليس موضوع حوارنا ولكن دعني أقول إن أهالي كردستان وإن لم يعودوا يطالبون بالإستقلال، يريدون الحصول على صعيدي الثقافة واللغة على حرية أكبر أي أن يكونوا أكثر ارتياحاً في بلادهم مما هم عليه في الوقت الحاضر.

في ما يتعلق بإستقلال كردستان، إن تركيا قالت نعم للحكم الذاتي، وقالت كلا في صورة جازمة للإستقلال. ولكن هذا الأمر لا يتوقّف على تركيا بل على التطور الذي سوف يشهده العراق. في الوقت الحاضر، إن الوضع مقلق بسبب تقطيع العراق. نرى أن الولايات المتحدة الأميركية تبذل جهوداً لكي تحاول أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من طريق الإستعانة بجيران العراق ومن ضمنهم تركيا.

في ما يتعلّق بسوريا، أن العلاقات ليست سيّئة، وقد تحسنت بعد اعتقال عبد الله أوجالان. وقد وقّعا أيضاً على إتفاقية موقتة موضوعها المياه. والمياه هي من العناصر المهمة، وتركيا هنا تحظى بورقة رابحة. تركيا لديها علاقة جيدة أيضاً مع إيران. بالفعل، إن رئيس الحكومة قد مرّ بطهران قبل المرور بسوريا. بالطبع، أن أنقرة قلقة حيال الطاقة النووية العسكرية الإيرانية. فتركيا يمكنها أن تحصل، إذا ما شاءت على قنبلتها لأن الأمر ليس مكلفاً جداً ولكنها ترفض هذا الأمر.

لنتكلم عن لبنان. تركيا تتمتّع بعلاقات جيدة مع لبنان أيضاً. بالطبع، هنالك المشكلة مع الأرمن. لا أعلم إلى أي حد قد تؤدي هذه المشكلة دوراً وتؤدي إلى خلق مشاكل بين لبنان وتركيا. في مطلق الأحوال، لقد شاركت تركيا في القوات الدولية بعد حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦.

شؤون الأوسط: كيف هي العلاقة بين تركيا وروسيا؟ تاريخياً وحالياً...

جاك طوبي: إن العلاقة بين تركيا وروسيا ترتبط بصورة وثيقة مع الجمهوريات السوفياتية السابقة في القوقاز ووسط آسيا. في هذا الإطار، إن الآمال كبيرة في أنقرة.

أذكر أنني شهدت في تركيا على هذه الإجتماعات مع رؤساء الحكومة الجدد، مع المسؤولين السياسيين عن هذه الجمهوريات التركوفونية. مع الإشارة أنه ليس هنالك إستيعاباً مباشراً للغة ما عدا في أذربيجان. نعم، توجد آمال في أن تؤدي تركيا دوراً بإسم مصطفى كمال. ولكن كانت هنالك خيبة أمل. وكان لموسكو ردّ فعل. وهذه البلاد لم تكن تود أن تترك الحضن السوفياتي لكي تقع في الحضن التركي. هذه نقطة أولى. النفط هو النقطة الثانية. هو يؤدي دوراً بالغ الأهمية ولا سيما نفط أذربيجان وحوض قزوين. هنا تؤدي تركيا دوراً مهماً مع خط الأنابيب الذي يمتد من جورجيا إلى جيحان والذي باشر

نشاطه. علماً أن مسألة الإعداد لهذا الأنبوب كانت حساسة للغاية لأن الروس لم يكونوا راضين عن ذلك على اعتبار أنه يوجد طريق آخر بإتجاه نوفوراسيسك (على البحر الأسود) وبعدها البوسفور أو أيضاً بواسطة أنبوب يمر بشمال البحر الأسود، بإتجاه رومانيا. إذاً هذه نقطة مهمة سجلها الأتراك على الروس. هنالك مشاكل أخرى بالطبع تتعلّق بإستخراج النفط والغاز. لا شك في أن العلاقات التركية ـ الروسية مرتبطة بهذه المشكلة حيث الأتراك يسيرون جنباً إلى جنب الأميركيين في هذه المسألة بالنسبة إلى حصص الكونسورسيوم الذي يدير الأنبوب.

ما عسانا نقول غير ذلك؟ لا توجد منافسة بين تركيا وروسيا على أوروبا. حتى وإن قيل من حينٍ إلى آخر أن روسيا هي جزء من أوروبا.

هل تركيا تقع في أوروبا؟

إذا اعتمدنا الأورال كحدود كلاسيكية لأوروبا، فإن خط تصنيف الأورال يمر إلى الشرق من الحدود الشرقية لتركيا، وعندها تقع تركيا في أوروبا. هذا ما اعتدت أن أخبره لطلابي من وقت إلى آخر من أجل التندّر.

شؤون الأوسط: بالنسبة إلى مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا، تقرع تركيا دوماً باب أوروبا منذ العام ١٩٦٣، أولاً كيف تقوّم عموماً هذه العلاقة؟

جاك طوبي: نعم، إن تركيا تقرع باب أوروبا منذ العام ١٩٦٣. هذا الأمر ليس جديداً ذلك أن أول إتفاقية شراكة مع الجماعة الأوروبية كانت في العام ١٩٦٣.

إن حَدَثين مهمّين قد أثرا في مسار هذه العلاقة. طلب الإنضمام إلى أوروبا في العام ١٩٨٧. كان من الممكن تصور هذا الرفض على الرغم من أن المؤتمر الذي نظم لهذه الغاية كان متفائلاً للغاية. أذكر أنني عندما قرأت مقدّمة هذا المؤتمر، أنهيت حديثي بالقول إننا نأمل دخول تركيا إلى أوروبا قبل العام ألفين. فلامني زملائي قائلين "أنك متشائم".

إن الجواب جاء سلبياً لإعتبارات اقتصادية وسياسية، وحقوق الإنسان والديموقراطية. وتركيا بذلت جهوداً كبيرة كتعديل قانون العقوبات مثلاً. بيد أن هذه الجهود قد تأثرت جزئياً بحدثين.

الحدث الأول هو زوال الإتحاد السوفياتي. ها هي دول جديدة تقع في أوروبا من دون نقاش. هذا إزدحام، ٢٥ دولة أضيف إليها رومانيا وبلغاريا أي: ٢٧ دولة. إذاً إن تركيا تراجعت في صورة أكيدة في هذه المسألة. ومسألة معرفة ما إذا كانت تركيا تقع في أوروبا ما زالت مطروحة. أضف إلى ذلك المشاكل الثقافية والدينية.

الحدث أو العنصر الثاني هو أن مسألة تركيا باتت مهمة للغاية من الناحية الفرنسية وأصبحت عنصراً من عناصر سياسة فرنسا الداخلية في سياق التصويت على الدستور الأوروبي. في فرنسا، هنالك أحزاب تجعل من مسألة معارضتها دخول تركيا إلى أوروبا

لقمة عيشها. نيكولا ساركوزي مثلاً، وخلافاً لجاك شيراك، يبدي في الوقت الحاضر معارضة قوية لدخول تركيا إلى أوروبا. شيراك على يقين أن في حزبه من يعارض بشدّة دخول تركيا وذلك لأسباب مختلفة. ولكن بصورة عامة هنالك تشديد على الدين الإسلامي وهنالك أعذار متدنية المستوى. يبقى أن لذلك أهمية كبيرة لأن موقف فرنسا يعوّل عليه بالنسبة إلى مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا.

في أوروبا، هنالك بلدان تعارض بشدّة موضوع إنضمام تركيا إليها. وأوروبا منقسمة حالياً.

شؤون الأوسط : كيف يمكننا أن نقرأ الخريطة الأوروبية تجاه تركيا، أي بمعنى اخر، أي مجموعات هي مع إنضمام تركيا إلى أوروبا وأي مجموعات هي ضد هذا الإنضمام؟ بالطبع، نريد أن نتكلم عن البلدان الأخرى أي غير فرنسا.

جاك طوبي : لنبدأ بألمانيا. إن ألمانيا واقعة في حيرة ولكن بالإجمال هي موافقة.

شؤون الأوسط : هل تميّز بالنسبة إلى موقف الأوروبيين تجاه تركيا بين البلدان المختلفة أو بين التيارات السياسية؟

جاك طوبي : من المؤكد أن التصويت على الدستور الأوروبي كان له أهمية كبيرة بما أن مسألة إنضمام تركيا كانت في قلب هذا الدستور. ولقد كان هنالك أيضاً اقتراع عام كما حصل في فرنسا. ومن الطبيعي أن تختلف النتائج في هكذا حالة. ففي بولونيا مثلاً، كان الجواب سلبياً.

شؤون الأوسط : دعنا نتكلم مرة جديدة عن الدستور. لقد شهدنا محادثات كثيرة حول مسألة الدين في أوروبا. ورأينا أن الدستور يتجه نحو العلمنة. علماً أن قداسة البابا كان قد صرح إن دين الدول الأوروبية هو الكاثوليكية.

جاك طوبي : هنالك بعض الإبهام بالفعل. نرى إتجاهاً قوياً وواضحاً مآله أن الدين المسيحي هو الوحيد في أوروبا وهذا اعتقاد الرئيس فاليري جيسكار ديستان الذي، وإن يسلّم بالعلمنة، يقول أن أوروبا هي مسيحية. ولذلك من أسباب رفضه إنضمام تركيا إلى أوروبا أن تركيا هي دولة مسلمة، تقع في آسيا وليس لديها أي دور تلعبه في أوروبا.

شؤون الأوسط : هل تعتقد أن إنضمام تركيا إلى أوروبا سوف يساعد على التقارب بين أوروبا والعالم الإسلامي؟

جاك طوبي : هذا هو السؤال المركزي ولكن من الصعب الإجابة عنه. فمن الأسباب التي تعارض هذا الإنضمام هو هذا السبب بالذات أي إضافة ٧٠ مليون مسلم إلى هؤلاء الموجودين في أوروبا. ولكن شخصياً أعتقد أن إنضمام تركيا إلى أوروبا سوف يغني أوروبا ولكن كل ذلك ضمن شروط بالطبع.

بالنسبة إلى فرنسا إن الأمر محسوم، لأنه سوف يحصل إستفتاء. ويكفي أن تقول فرنساً "لا" لأنه من المفروض أن يكون هنالك إجماع على هذه المسألة.

شؤون الأوسط: إن أوروبا تجد نفسها مرغمة على التقرب من البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط..

جاك طوبي: نعم، نعم بالطبع.

شؤون الأوسط: إن مصلحة أوروبا أن تستقبل تركيا في عائلتها لأن هناك مصالح اقتصادية، وخصوصاً أن العالم يتجه نحو تعدد الأقطاب: الولايات المتحدة، الصين، روسيا.. الخ. لذلك من المفيد لأوروبا أن تكون تركيا في القلب منها...

جاك طوبي: في القلب كلاّ... ولكن كشريك مفيد. إن شراكة أوروبا مع البحر المتوسط لا تسير على ما يرام. وذلك لأن النزاعات في تلك المناطق لم تجد بعد حلولاً وخصوصاً في شرق المتوسط. ولكن المسألة التي يجب أن تلقى حلاً ليست مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا بل حلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به تركيا تجاه أوروبا هو ألاّ تجرّها نحو صراعات لا حلّ لها.

وفي إطار أكثر هدوء وهذا لا يتعلّق بتركيا أو بأوروبا بل بالدول الشرق الأوسطية، إن حل كل المشاكل السائدة في هذه المناطق يمكن أن يساهم بصورة كبيرة في تسهيل عملية إنضمام تركيا إلى أوروبا.

ولكن بداية يجب أن تُقْبَلْ تركيا في أوروبا وأن تَقبل أن تؤدي دوراً لمصلحة أوروبا في سياستها الخارجية. إن الأتراك هم في موقع قوة، إذ يستطيعون القول بعد أن تفكك الإتحاد السوفياتي أنه في حال لم ترحّب أوروبا بنا فيمكننا أن نتّجه نحو الشرق.

وبرأيي هذا غير صحيح لأنه ليس لدى الشرق التعويض المرجو، وخصوصاً من الناحية الإقتصادية. هذه هي إذاً العناصر التي تدخل في مجمل الإعتبارات. ونرى أن المحادثات التي استؤنفت قد امتدت على فترة ١٠ إلى ١٥ سنة وتتطلب من تركيا أن تبذل جهوداً كبيرة. ولكن تركيا تقدّمت شوطاً كبيراً خصوصاً من ناحية حقوق الإنسان. ولكن عليها أن تجهد أكثر من رومانيا مثلاً للدخول إلى أوروبا.

بالنسبة إلى مسألة قبرص. من البديهي أن يكون لبلد يرغب بالإنضمام إلى أوروبا علاقات جيدة مع بلدٍ آخر موجود في أوروبا.

لذلك إن رفض تركيا فتح موانئها أمام البواخر القبرصية قد يؤثر سلباً في محادثاتها الآيلة إلى إنضمامها إلى أوروبا. وهذا ما لا يُفرح الأتراك الذين يلجأون مرة أخرى إلى تفوّقهم الإقتصادي وكونهم سادس قوة اقتصادية في أوروبا.

شؤون الأوسط: بالنسبة إلى موقف قداسة البابا. نحن نعلم أنه لطالما كان معارضاً بشدة مسألة دخول تركيا إلى أوروبا. وإذا به يعلن فور وصوله مؤخّراً إلى مطار أنقرة أنه يود أن يرى تركيا منضمة إلى أوروبا. كيف تفسّر التغيير في هذا الموقف؟

جاك طوبي: لست خبيراً في السياسة البابوية. ولكن هذا جيّد في مطلق الأحوال. وإن

البابا الحالي هو ديبلوماسي من طرازٍ أول. بالطبع هنالك تناقض. من جهة، توجد مصلحة اقتصادية أكيدة. ومن جهة أخرى، يوجد رفض قاطع أساسه أسباب دينية حيال دخول تركيا إلى أوروبا.

في نهاية المطاف، إن ما قاله البابا هو نتيجة منطقية توصل إليها بعد تفكير عميق. وهذا ما أرضى الرأي العام التركي. وهذا طبعاً إيجابي بالنسبة إلى تركيا وأوروبا.

شؤون الأوسط : هل تعرفون شخصياً "خليل اينالجيك"؟

جاك طوبي : نعم، نعم بالطبع...

شؤون الأوسط : هو قال قبل مجيء البابا إلى تركيا إن زيارته تهدف إلى خلق تحالف مسيحي أورثوذوكسي ـ كاثوليكي ضد تركيا...

جاك طوبي : هذا يبدو غير مسؤول. إنني استغرب موقفه هذا علماً أنه شخص معروف بتوازنه. ولكنه قالها...

شؤون الأوسط : عندما ندخل إلى داخل تركيا نرى أن مسارها الآيل إلى الإنضمام إلى أوروبا قد استغرق وقتاً طويلاً، وذلك خلال الحكومات العلمانية المتلاحقة. وفي ظل الحكومات الإسلامية، سارت الأمور بصورة أسرع، ما جعل أحد قدماء المسؤولين في الإتحاد الأوروبي يقول إن هذه الثورة الثانية في تركيا بعد ثورة مصطفى كمال. كيف تفسرون ذلك؟

جاك طوبي : عندما نقرأ الإستفتاءات التي حصلت قبل إستلام هذا الحزب السلطة، نرى أنها كلها تشير إلى تأييد واسع لإنضمام تركيا إلى أوروبا. ذلك قد يكون تفسيراً.

يبقى أن رؤوس الأموال أو كبار رجال الأعمال الأتراك ليسوا ممثلين في الحزب الإسلامي بقدر ما هم ممثلون في بقية الأحزاب العلمانية.

لا أعتقد أن وجود هذا الحزب في السلطة يؤثر سلباً في مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا بمعنى أنه لا يخلق عواقب تقف بوجه هذا الأمر. ولكن المشاكل تتعقّد كلما تقدّمت المحادثات.

وبالفعل، نرى أنه كلما بذلت تركيا جهوداً عملاقة كلما باتت مسألة قبولها في أوروبا أكثر صعوبة. لا يوجد مشكلة مع الحكومة التركية. إن المسألة أكبر من ذلك فهي تتعلّق بمبادىء إجتماعية ودينية. الإسلام في وجه المسيحية. في نهاية الأمر، اعتقد أن ذلك مصادفة لا أكثر ولا أقلّ. والأمور هي دائماً على هذا النحو في المحادثات. كلما اقتربنا كلما اشتدت الصعوبات.

شؤون الأوسط : هنالك رأي صادر عن أحزاب علمانية متطرّفة يقول إن حزب "العدالة والتنمية" يود أن ينضم إلى أوروبا من أجل التقليص من قوة العسكر والعلمنة المسيطرة في تركيا. بمعنى آخر لديه جدول أعمال سري. ما رأيكم؟

جاك طوبي: هذه مجرّد تكهنات. نعم يقال ذلك من قبل المفكرين الأتراك في فرنسا. يبقى أن الأساس، بصرف النظر عن الأهداف، هو مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا. وهنالك من يقول إن هذا الإنضمام سوف يؤثر في شكل إيجابي في الديموقراطية التركية وهنالك حتى من يحلم بعلمنة على الطريقة الفرنسية.

شؤون الأوسط: الفكرة هي وجود جيش وهو ضمانة العلمنة جنباً إلى جنب حزب إسلامي غير متطرّف. وهنالك حتى من يريد التمثل بتركيا في بلاد أخرى كالباكستان حيث هذا التعايش بين الجيش والحزب الإسلامي. بمعنى آخر، تصبح تركيا المثل الأفضل الذي يمثل الإسلام غير المتطرّف.

جاك طوبي: لا أعتقد أن الأمور بهذه البساطة. فالجيش التركي ليس مجرد قوة عسكرية بل هو أيضاً قوة اقتصادية. ومن المؤكد أن الجيش موافق على مسألة إنضمام تركيا إلى أوروبا.

شؤون الأوسط: في حال دخول تركيا إلى أوروبا، هل تعتقدون أن ذلك سوف يؤثر سلباً في الهوية الإسلامية في المجتمع التركي؟

جاك طوبي: لا أبداً أبداً.

شؤون الأوسط: ولكن هنالك بعض الإسلاميين الذين يفكرون بهذه الطريقة...

جاك طوبي: هذه المجموعات تشكل أقلية. أظن أن التطور الإجتماعي لا يتّجه نحو التطرف، بل على العكس نحو الديموقراطية الإسلامية المحافظة.

شؤون الأوسط: كيف تنظرون إلى الخطاب الإسلامي المعاصر في حزب العدالة والتنمية الحاكم؟

جاك طوبي: لا أعتقد أن ذلك الحزب يشكل مثالاً. لأن الأمور تختلف ولكن يمكننا أن نأمل أنه في حال حصل التطور على هذا النحو أن يصبح هذا الحزب بمثابة مثال للبلدان الإسلامية الأخرى. أي أن يعطيهم فكرة حول النظام السياسي المتوازن. نعم، أعتقد أن ذلك قد يكون فكرة جيدة. ولكن هنا نطاول مشكلة حقيقية وهي أن يعتمد نظام خاص ببلدٍ معيّن على بلدان أخرى.

شؤون الأوسط: أي حزب مؤهل أكثر لتسلّم السلطة في تركيا؟ حزب إسلامي كذلك الموجود في الوقت الحاضر أو حزب علماني؟

جاك طوبي: إن الجواب في غاية الصعوبة ولكن أوروبا تتأقلم مع الحكومة التركية الحالية.

شؤون الأوسط: ما هو في رأيكم الشكل الأفضل لدخول تركيا إلى أوروبا؟

جاك طوبي: الشكل الأنسب في رأيي هو الإنضمام الكامل الفعلي النهائي ■

دراسات ومقالات

خلاصات حرب لبنان واستراتيجيات الصراع

محمد خواجه *

خاض الطرف الإسرائيلي الحرب في ظروف مثالية للغاية. اذ قدّمت عملية خطف جنديين إسرائيليين الذريعة الملائمة لإضفاء صفة "العادلة" على حربه ضد لبنان. مستفيداً من تماسكه الداخلي، وتواطء بعض العرب، الذين حمّلوا المقاومة مسؤولية اندلاع القتال. اضافة الى التفهم الأوروبي لدوافعه، والإنحياز الأميركي الكامل، الى حد تبني الحرب وتمويلها، ورسم أهدافها، بما يتعدى القضاء على المقاومة، لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط الجديد وفق المنظور الأميركي.

إن حرب لبنان الثانية ـ كما سمتها إسرائيل أخيراً ـ، ليست أهم الحروب العربية الإسرائيلية، من حيث حجم القوى العسكرية، والوسائل القتالية التي استُخدمت خلالها. فحرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ كانت من الحروب الكبرى، التي حُشد فيها ما يزيد على المليون ضابط وجندي من الدول الثلاث المتحاربة، فضلاً عن آلاف الطائرات والدبابات والآليات. كما أنها لم تكن أطول حروب المنطقة، فاجتياح لبنان(١٩٨٢) دام لفترة تزيد على ثلاثة أشهر. إلا أن الحرب الأخيرة كانت واحدة من أعنف جولات الصراع العربي الإسرائيلي، والأكثر دلالة وقيمة، من حيث العبر والدروس، نظراً لما تميزت به من توافر الإرادة الصلبة، ومن حسن إدارة المعركة، وادخال أساليب قتال جديدة وناجعة.

لقد سعت الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال الحرب، إلى تحقيق أجندتهما اللبنانية والإقليمية، وتبدو على الشكل الآتي:

١ ـ الأهداف اللبنانية:

اعتقد الأميركي أن إلحاق هزيمة عسكرية بالمقاومة، يعمق الفرز الداخلي، ويدفع العديد من الجماعات اللبنانية الى تحميلها مسؤولية الدمار والخسائر المكلفة، وبالتالي تضييق الخناق عليها، لإضعافها وتحجيمها.

هذا من الجانب الأميركي، أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد حددت عناوين لحربها على لبنان كما يأتي:

(*) كاتب لبناني، مؤلف كتاب "الحرب السادسة، النصر الصعب"، بيروت ٢٠٠٦.

أ ـ تحرير الجنديين الأسيرين.

ب ـ دفع صواريخ المقاومة الى ما بعد شمال نهر الليطاني. لإبعاد نارها عن المستعمرات الشمالية.

ج ـ تدمير الجسم العسكري لحزب الله.

د ـ تدمير المناطق الحاضنة للمقاومة.

٢ ـ الأهداف الإقليمية:

تؤدي هزيمة حزب الله الى انعكاسات سلبية على الأطراف الداعمة له. لا سيما إيران وسوريا. ما يساعد على عزلهما وتهميشهما على المستوى الإقليمي. ويسهل تركيب حلف معاد لهما، من العرب "المعتدلين" وربما إسرائيل برعاية أميركية.

الإستراتيجيات التي تبناها طرفا الصراع

الإستراتيجية الإسرائيلية :

هدفت استراتيجية القتال الإسرائيلية الى القضاء على القدرات العسكرية لحزب الله، لإنهاء تهديده، باستهداف بنيته العسكرية، تمهيداً لتغيير قواعد اللعبة التي سادت بعد تحرير الجنوب (٢٠٠٠). وارتكزت هذه الإستراتيجية الى مرحلتين هجوميتين رئيسيتين:

ـ في المرحلة الأولى، تم التركيز على القصف النيراني الجوي والمدفعي بصورة مكثفة. واستهدف القصف الجوي مراكز القيادة وغرف العمليات، ومستودعات الأسلحة والمعدات، وطرق المواصلات، والجسور، بهدف شل حركة المقاومين وإغلاق منافذ العبور الى الجنوب. وتركز القصف على المناطق المحتمل انطلاق الهجمات الصاروخية منها. كما تضمن بنك الأهداف الإسرائيلية منشآت البنية التحتية اللبنانية من مطارات ومرافئ ومعابر برية وغيرها، بهدف محاصرة لبنان والمقاومة.

ـ في المرحلة الثانية، امتزجت عمليات القصف مع الهجمات البرية، التي طاولت مناطق من الجنوب اللبناني. وقد تدرج الجهد البري الإسرائيلي على ثلاث مراحل:

١ ـ محاولة احتلال الشريط المحاذي لفلسطين المحتلة بعمق ٢ كلم، بقصد تكسير "القشرة الصلبة".

٢ـ توسيع ميدان العمليات بعمق ٦ ـ ٨ كلم. لإبعاد منصات صواريخ الكاتيوشا عن المستوطنات الحدودية.

٣ ـ في الأيام الأخيرة، أعطى مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر. أوامر للجيش الإسرائيلي لإحتلال كامل منطقة جنوب نهر الليطاني.

استراتيجية المقاومة:

في الجانب المقابل، تميزت استراتيجية المقاومة بالطابع الدفاعي، وإنْ تخللها أنشطة

هجومية. وعمدت الى تطبيق تكتيكات حرب العصابات، بقصد إرهاق الجانب الإسرائيلي، واستنزافه لشل استراتيجيته الهجومية، وتعطيل عناصر تفوقه العسكري الساحق، مع تفعيل عناصر القوة المحدودة للمقاومة.

استخدمت المقاومة لتنفيذ استراتيجيتها التكتيكات الآتية:

١ ـ إمتصاص الضربة الجوية الإسرائيلية ضد قيادات وأفراد المقاومة، وذلك من خلال تنفيذ عملية تأمين لهذه الأهداف. كي تتحول الغارات الجوية الكثيفة الى مجرد ضربات عمياء غير مؤثرة.

٢ ـ شكل الجهد الصاروخي للمقاومة، العنصر الهجومي في استراتيجيتها، ورمز الى فشل الآلة العسكرية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها. ونفذت تكتيك "الإغراق الصاروخي"، بصورة متدرجة على قاعدة "ما بعد حيفا". واستهدفت المواقع العسكرية، من قواعد جوية كما حصل لدى قصف قاعدة رامات ديفيد بشمال فلسطين يوم ١٩ تموز/يوليو. ومقرات القيادات العسكرية والثكنات كما حصل بثكنة "برانيت"، وقاعدة عين حامور العسكرية قرب طبرية يوم ٢ آب/أغسطس. وتمثلت الضربة الأشد إيلاماً بقصف مركز تجمع جنود الإحتياط في مستوطنة كفرجلعادي، بشمال فلسطين يوم ٦ آب/أغسطس، ما أسفر عن مقتل ١٢ جندياً وجرح آخرين.

لقد انهمر على العمق الإسرائيلي زهاء ٤٠٠٠ صاروخ من الأنواع المختلفة، وشكل استمرار القصف الصاروخي مؤشراً الى فشل الحرب الإسرائيلية، التي وضعت في أعلى قائمة أهدافها، تدمير القوة الصاروخية للمقاومة. وبعيداً من الخسائر البشرية والإقتصادية التي تكبدها العدو. يبقى الأهم هو شل المنطقة الأكثر حيوية في فلسطين، حيث تتمركز التجمعات الصناعية، والمشروعات الزراعية، والمنتجعات السياحية. وبما أن منطقة شمال إسرائيل ذات كثافة سكانية عالية، اضطر ما يقارب المليون مستوطن للنزوح جنوباً. أو الإحتماء بالملاجئ، هرباً من صواريخ المقاومة، التي بقيت تلهب العمق الإسرائيلي بوتيرة ثابتة على مدار ٣٣ يوماً.

ويقول وزير المال الإسرائيلي "ابراهام شيزون" ـ أثناء لقائه مع الصناعيين والنقابات العمالية ـ "من المهم أن نذكر إن هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها الحرب داخل أرض إسرائيل السيادية، والحروب السابقة جرت خارج حدود الدولة، وكان الضرر الذي لحق بالجبهة الداخلية غير مباشر ولم يشعر به تقريباً"(١).

٣ ـ أدركت المقاومة ان إطالة أمد الصراع لأطول مدة ممكنة يعتبر في حد ذاته إنجازاً عسكرياً مميزاً، إذ يبرز عجز الجيش الإسرائيلي، بقدراته الفائقة عن القضاء على جماعة مقاومة صغيرة العدد نسبياً، وذات قدرات تسليحية محدودة للغاية.

٤ ـ الإستخدام المكثف للصواريخ المضادة للدبابات، تمتلك المقاومة أعداداً غير معروفة من

(١) زئيف فينر، صحيفة هارتس الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/٥.

طراز كورنت، وساغر٣، وماتيس، وسبايجوت٤، وتاو وغيرها. وتفاجأت القوات الإسرائيلية بكفاءة المقاومين. وفعالية تلك الصواريخ، ولا سيما صاروخ كورنت الروسي. ما أدى الى إرباك سلاح المدرعات الإسرائيلي.

٥ ـ ارتكزت أساليب قتال المقاومة على نصب الكمائن، والإغارات، والتخفي، والحركة الدائمة، والقتال الليلي، وتكتيك الكر والفر، والقتال التراجعي بعد استنزاف القوات المهاجمة.

ـ الخلاصات الإستراتيجية لحرب لبنان الثانية:

١ ـ فشل الجيش الإسرائيلي في حصر المعركة بأرض الخصم، إذ نجحت المقاومة في نقل المعركة الى "الداخل الإسرائيلي"؛ لتصل صواريخها الى بلدة الخضيرة (٧٠كلم). ما أدى الى تعطيل إحدى مبادئ الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، القائمة على نقل المعركة الى أرض العدو، وتحييد الجبهة الداخلية. وهذا الأمر يشمل صلب العقيدة القتالية للدولة العبرية، التي تلجأ الى أسلوب إدارة الصراع المسلح خارج حدودها، كي لا تتعرض مدنها ومستوطناتها للأذى والدمار.

نجحت إسرائيل في إبعاد النار عن "داخلها" في كل الحروب العربية الإسرائيلية. وباستثناء الرمايات الصاروخية ـ يوم ٧ تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ ـ التي أطلقها الجيش السوري باتجاه المستعمرات الإسرائيلية، حين أقدم على ضربها بصواريخ "فروغ روسية" (٧٠كلم)، وقصف ميناء حيفا برشقات صاروخية عدة. بقي العمق الإسرائيلي في منأى عن التأثيرات المباشرة للحرب. وكان الجنرال "إسحق غرشون" قائد الجبهة الداخلية قد قال: "إن المنظمات الإرهابية توجه قواها التدميرية، لما تعتبره نقطة ضعف المجتمع الإسرائيلي وهو الجبهة الخلفية"(٢).

٢ ـ عجز الجيش الإسرائيلي عن حسم الحرب بالسرعة المعهودة، وبالتالي تحولت المجابهة الى حرب استنزاف، استمرت لمدة خمسة أسابيع، بعدما نجحت المقاومة في جره الى منازلة طويلة، وكانت مرشحة لأن تطول أكثر ، لولا صدور القرار الدولي ١٧٠١، القاضي بوقف الأعمال الحربية.

عانت القوات الإسرائيلية في حرب تموز/يوليو، عندما اضطرت لمجابهة قوات المقاومة، ومنازلتها بأسلوب مغاير تماماً لعقيدتها القتالية، المرتكزة على الحرب السريعة. فإسرائيل لا طاقة لها على الحروب الطويلة، باعتبار أن القوى المنتجة الشابة التي تدير الإقتصاد وقت السلم، هي نفسها قوى الإحتياط التي تعبأ لاستكمال الهيكل العسكري زمن الحرب. وبالتالي، فإن إستطالة فترة المواجهة العسكرية ستنعكس سلباً على المجتمع والإقتصاد الإسرائيلي.

ما حصل في جنوب لبنان في تموز/يوليو الماضي، لا يتعدى الحرب "المخبرية" الناجحة.

(٢) السفير، ٢٠٠٦/٧/٢٣.

والتخوف الإسرائيلي يكمن في تلقف دول إقليمية، كـ - إيران، سوريا وربما مصر - لهذه التجربة. واذا نجحت هذه الدول أو غيرها في جر إسرائيل الى مواجهة عسكرية مفتوحة، ستؤدي الى نتائج كارثية على الكيان الصهيوني. ويقول المعلق الإسرائيلي، آري شافيط، "إسرائيل دولة يحيط بها أعداء بالفعل، وأعداء بالقوة، والأعداء الكامنون، تزيد قوتهم على قوة حزب الله بأضعاف مضاعفة"(٣).

٣ - نجاح مقاتلي المقاومة في تشويه هيبة "الردع الإسرائيلي"، من خلال ثباتهم في مواجهة الجيش الذي لا يقهر، وإلحاق خسائر كبيرة في صفوفه.

٤ - كشف نقاط خلل بنيوية في تركيبة المجتمع والجيش الإسرائيلي، ما يعني أن الحروب المقبلة، ولا سيما ضد أعداء تفوق قدراتهم قدرات حزب الله، ستكون باهظة الكلفة على إسرائيل.

٥ - الإتكال المفرط على سلاح الجو، أضعف الجيش البري، ولم يؤتِ النتائج المرجوة. إن فعالية الحرب الجوية ضد قوات العصابات محدودة، كونها تتم ضد قوى "شبحية" غير مرئية. ففي الوقت الذي استطاع الطيران الإسرائيلي تدمير الجزء الأكبر من بنية ومؤسسات حزب الله المدنية والإجتماعية والإنسانية، عجز عن إلحاق ضرر فعلي بالبنية العسكرية للمقاومة.

٦ - كشفت حرب لبنان خللاً في الجبهة الداخلية. اذ لم تعد كما كانت في السابق، يطغى عليها طابع "العسكرة" أسوة بجبهات المواجهة الأخرى. ففي العقدين الأخيرين، ونتيجة المبالغة بالثقة بالنفس، وانعدام نسبة المخاطر العربية المحتملة، والتحولات البنيوية التي شهدها المجتمع الإسرائيلي. طغى على تلك الجبهة حال من الإسترخاء، تمثل بانتشار مراكز اللهو، والترفيه، والمنتجعات السياحية. وهذا ما فرض على القيادة الجديدة للجيش، إعادة النظر بوضعية الجبهة الداخلية.

٧ - أدت مفاجآت الصواريخ المضادة للدروع، وحجم الخسائر التي تكبدها سلاح المدرعات الإسرائيلي، الى فتح سجال قوي حول وظيفة الدبابة ودورها. وكان هذا النوع من النقاش قد احتدم غداة حرب تشرين. وعلق الخبير العسكري الروسي، فيكتور ليتوفكين، على صراع الصاروخ ضد الدبابة بالقول: "إن حزب الله قد دمر على أقل تقدير فرقة مدرعة من مجموع الفرق السبع التي يضمها الجيش الإسرائيلي"(٤). بينما اعترف الإسرائيليون بإصابة وتدمير ما يقارب لواء مدرع.

٨ - ساهمت النتائج الإيجابية لحرب لبنان الثانية في تعزيز الروح المعنوية للمواطن العربي، الذي بدأ ينقشع أمامه غبار الحقيقة، ومؤداها: إن مواجهة العدو وهزيمته ممكنة ومتاحة، ما يعزز ثقافة المقاومة، بعدما سيطرت ثقافة الإستسلام لعقود طويلة.

٩ - ان النتائج الإيجابية للحرب الآنفة الذكر يجب ألا تجعلنا نتغافل عن مكمن الخلل

(٣) آري سافيط، ملحق صحيفة **هارتس** الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/٥.

(٤) محمد خواجه، الحرب السادسة النصر الصعب، ص٧٦، عن صحيفة **السياسة الكويتية**، اتهامات تل ابيب لموسكو اعتراف واضح بعجز أسلحة الدولة العبرية، ٢٠٠٦/٩/١٦.

الرئيسي فيها. الذي تمثل بالسيطرة المطلقة لسلاح الجو الإسرائيلي، وممارسة قدرته الردعية على أي هدف ينتقيه، أكان مدنياً أو عسكرياً. ولم يثبت أن لدى المقاومة وسائط دفاعية فعالة مضادة للطائرات حينذاك.

ساهمت الخلاصات الإستراتيجية التي أفضت اليها الحرب الأخيرة، في تبدل النظرة التقليدية لطبيعة الجيوش النظامية في المنطقة، بما فيها الجيش الإسرائيلي، وقد تطرح إعادة النظر بهيكليتها الحالية، وأساليب القتال المتبعة، وكذلك أنظمة التسلح المعتمدة.

ولا بد من أن يفتح النقاش من الوجهة الإستراتيجية حول وظيفة الجيوش العربية وبنيتها، إذ أنها بوضعها الحالي، تصلح لمهمات "الأمن الداخلي"، فهي بتركيبتها وتسليحها وأسلوب إدارتها للحرب، عاجزة عن مواجهة الجيش الإسرائيلي الممتلك لناصية العلم والتكنولوجيا وأساليب القتال الحديثة. إن معظم الجيوش العربية في حالها الراهنة، هي جيوش متقادمة، ليس بوسعها منازلة الجيش الإسرائيلي، بأسلوب القتال الكلاسيكي، الذي يعتمد بشكل رئيسي على سلاحيّ الجو والمدرعات.

شكلت الدروس المستقاة من الحرب، مادة دسمة للنقاش، داخل مراكز الأبحاث والمعاهد الدولية المتخصصة بالشؤون الإستراتيجية، التي تعمل على تحليلها، وتفكيك رموزها، ودراسة مدى مطابقتها، أو تعارضها مع الإستراتيجيات المتبعة. ويفترض أن تكون موضع بحث وتمحيص لدى القوى المناهضة لإسرائيل، دولاً وجماعات لتستفيد من خلاصاها، بغية إعادة النظر باستراتيجياتها القديمة، والسعي لصياغة استراتيجية جديدة، تحدد نوع القوى اللازمة لها، وتركيبتها القتالية، وتسليحها، وتدريبها، وأساليب قتالها، بما يتلاءم مع طبيعة الحروب المقبلة ضد إسرائيل.

هنا لا بد من التساؤل، حول التبدلات التي طرأت على استراتيجيات أفرقاء النزاع في المنطقة، انطلاقاً من خلاصات حرب لبنان الثانية؟ وما هي الإستراتيجية الفضلى لإدارة الصراع ـ من وجهة نظرنا ـ ضد الدولة العبرية؟

الإستراتيجية الإسرائيلية وحرب لبنان

بدت حرب تموز/يوليو ونتائجها، موضع عناية ودراسة من أفرقاء "النزاع المقبل"، نظراً لغناها بالدروس والعبر. وفي العقدين الأخيرين اقتصر العداء لإسرائيل على حركات المقاومة في كل من لبنان وفلسطين، فضلاً عن سوريا التي يجدها جيرالد ستينبرغ ـ من منظور إسرائيلي ـ بأنها واحدة من دول الرفض الرئيسة، التي تشكل خطراً على إسرائيل.

وفي مقابل عزوف معظم العرب عن الصراع الدائر، انخرطت طهران فيه بشكل متزايد من خلال تحالفها الوثيق مع دمشق، ودعمها لقوى المقاومة، لتشكل هاجساً مزعجاً للإسرائيليين، عبر عنه رئيس ديوان اسحق رابين السابق "إيتان هابر" بالقول: "بينما

تتراجع قدرة الدول العربية وحافزها على تهديد وجود إسرائيل. تتعاظم منذ أكثر من عقد القدرة الإيرانية على تجديد هذا الخطر بواسطة السلاح النووي، وهذا من شأنه أن يجعل إسرائيل تعيش للمرة الأولى منذ نشوئها، تحت تهديد حقيقي بالدمار"(٥).

ساد المجتمع والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، امتعاض كبير من نتائج حرب لبنان الثانية، التي لم تؤدِ الى تحقيق الأهداف التي وضعتها القيادة السياسية والعسكرية، كعنوان لحربها على لبنان والمقاومة. فإسرائيل غير معتادة في حروبها ضد العرب على الفشل، وحتى في حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، التي سجل فيها الجيشان المصري والسوري بطولات وانتصارات بارزة، ولا سيما في الأيام الأولى. عاد الجيش الإسرائيلي، ونجح في تحويل النصر الى شبه هزيمة، مستفيداً من الأخطاء الإستراتيجية، التي ارتكبتها القيادة السياسية المصرية آنذاك.

في ظل مناخ الفشل هذا، تزايدت الإنتقادات القاسية للجنرال دان حالوتس - رئيس الأركان السابق - (الآتي من سلاح الجو الى هيئة الأركان). وتم تحميله مسؤولية المبالغة في الإعتماد على سلاح الجو، مع أن هناك مفهوماً، بهذا الخصوص، قد اعتمد في الجيش الإسرائيلي، قبل وصول حالوتس الى هيئة الأركان. ويقول الخبير الإسرائيلي عمير رافبورت:" لقد آمنوا في الجيش الإسرائيلي بأنه من الجائز بعد عملية جوية مكثفة، يكون مطلوباً جهداً برياً صغيراً ومحدوداً من أجل حصد النتائج. ونال المفهوم الجديد تصديق رئيس الأركان آنذاك الجنرال موشيه يعلون في صيف ٢٠٠٣ "(٦). وكانت إسرائيل، قد اعتمدت سلاح الجو كعنصر حاسم في استراتيجيتها، خلال حروبها السابقة.

انطلاقاً من خلاصات الحرب الأخيرة، سارع الجنرال غابي أشكنازي - رئيس الأركان الجديد - الذي خدم طويلاً في الوحدات البرية الى تحديد "رؤيته" لقيادة الجيش الإسرائيلي في السنوات الأربع القادمة. وتهدف الى إجراء تعديلات على استراتيجية القتال المتبعة، ولا سيما ضد قوات غير نظامية، تخوض حرباً غير متماثلة. ويعمل في هذا السبيل الجنرال أشكنازي لإعادة الإنتظام بقواعد الضبط والربط العسكرية، المتراجعة في ظل رئاسة الجنرال حالوتس؛ وإعادة تأهيل الجيش الإسرائيلي وتفعيل أنظمة التعاون بين الوحدات والأسلحة. وتسعى القيادة الجديدة الى استخلاص دروس حرب لبنان، ومعالجة ما نتج منها من أخطاء وثغر، وإيجاد الحلول العملياتية للصواريخ المنحنية، والصواريخ المضادة للدروع. كذلك تعزيز الوحدات البرية في الجيش الإسرائيلي، التي عانت في السنوات الأخيرة من تراجع كبير. ومنذ مطلع السنة الحالية تتناقل الصحف العبرية، أخباراً عن عمليات تدريب مكثفة تخضع لها القوات النظامية المكلفة بالخدمة على الحدود اللبنانية، بعدما تبين ترهلها وتراجع مستواها القتالي. وفي السياق ذاته، أتت المناورات الواسعة التي جرت في هضبة الجولان، وأشرف عليها وزير الدفاع عمير بيرتس والى

(٥) صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/٢٣.

(٦) محمد خواجه، الحرب السادسة النصر الصعب، ص ٦٧، نقلاً عن عمير رافبورت، صحيفة معاريف الإسرائيلية، فشل المفاهيم مرّة أخرى، ٢٠٠٦/٨/١٨.

جانبه أشكنازي الذي صرح: "هذه المناورات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي هي الأكبر منذ خمس سنوات، وترمي بخاصةً الى استيعاب الدروس المستخلصة من الحرب على لبنان"(٧). وكان المحلل الإسرائيلي "رؤوبين بدهشور" قد دعا الى إعادة النظر بالإستراتيجية العسكرية المتبعة حين قال: "هل يجب أن تتغير النظرية القتالية للجيش الإسرائيلي، وبنية الجيش المشتقة منها، كواحدة من دروس الحرب على لبنان؟. سيكون من الخطأ حصر الإهتمام فقط بإخفاقات الجيش في المستوى التنفيذي، التي كانت شديدة في ذاتها، وتجاهل ضرورة مراجعة أسس التفكير العسكري التي صيغت في السنين الأخيرة، والتي دخل الجيش الإسرائيلي على أساسها الحرب على لبنان. وفي حين زادت قوة سلاح الجو، وامتلك قدرة على العمل في آماد بعيدة، تحلل دور الجيش البري بقدر كبير، وانحصرت غايته في عمليات مواجهة الإرهاب"(٨).

كانت المواجهات البرية في الحرب الأخيرة، قد أسفرت عن مفاجأة استراتيجية تمثلت بالصواريخ المضادة للدروع. ويقول عاموس غليوغ: "الصواريخ المضادة للدبابات عند حزب الله، من جميع الأنواع، أصابت العشرات من دبابتنا ومركباتنا المدرعة". ويستطرد الكاتب الإسرائيلي بأن: "من بين جميع الصواريخ، برز الصاروخ الجديد "كورنت" يبلغ مداه ٥.٥ كلم في النهار و ٣.٥ كلم في الليل، وهو ينقض على الهدف بشعاع ليزر، ويخترق ما سماكته (١.٢م) من الفولاذ. إنه يخترق جميع أنواع دبابات الميركافا عندنا بتدريعها الحالي"(٩).

وقد أدى استخدام هذه الصواريخ الموجهة الى تدمير وإصابة ما يزيد على لواء مدرع إسرائيلي، بالرغم من أن المواجهات البرية بقيت محدودة نسبياً. وقد لاحظ الخبراء "أن هذه الأسلحة كانت تستخدم بمهارات تكتيكية عالية، وبأخطاء تقنية قليلة، وهذا يعكس سهولة استخدام الجيل الثالث من الصواريخ المضادة للدبابات"(١٠).

دفع هذا الأمر بشيمون بيريز - نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية - الى المطالبة بإعادة النظر باستراتيجية القتال الإسرائيلية، والأساليب المتبعة، والأسلحة المستخدمة. وقد قال: "إن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة، بالصواريخ، والقاذفات القادرة على ضرب الدبابات، والطائرات وتجمعات الجنود، جديدة بالنسبة إلى إسرائيل". ويضيف "السلاح الذي نملكه خصص للقتال ضد جيش مقابل، وليس لقتال من هذا النوع. ذلك لأنه لا جدوى من الطائرة أو المروحية التي تساوي الملايين، والتي تستخدم للبحث عن مخرب وحيد، أو مجموعة صغيرة من المخربين، مع درجة عالية من الخطورة، أو لدبابة تبحث خلف الصخور والتحصينات، عن ثلة من المخربين المستترين، والمقنعين، والمزودين بوسائل رؤية ليلية، وصواريخ مضادة للدبابات"(١١). في السياق ذاته، أفاد بيريز أثناء مثوله أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية (فينوغراد) التي تنظر بأسباب الإخفاق في حرب لبنان، بالقول:

(٧) صحيفة هارتس الإسرائيلية، ٢٠٠٧/٢/٢٠.

(٨) رؤوبين بدهشور، نظرية إسرائيلية قتالية جديدة، صحيفة هارتس الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٩/٥.

(٩) عاموس غليوغ، صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/١٨.

(١٠) الخبير الاميركي انطوني كوردسمان، صحيفة السفير، ٢٠٠٦/٩/٢.

(١١) شيمون بيريز، دعوة الى استراتيجية جديدة، صحيفة الحياة، ٢٠٠٦/٩/٢١.

"يستحيل الركض بطائرة F16، تبلغ قيمتها مئة مليون دولار خلف كل شاب في السادسة عشر من عمره، وهم في النهاية سيمتلكون صواريخ مضادة للطائرات وحتى طائرات حربية أيضاً. ويتعذر علينا إرسال دبابة ميركافا تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار نحو كل خندق"(١٢). لذا يطالب بيريز بامتلاك نوع جديد من القدرة الردعية.

يسعى الجيش الإسرائيلي لإيجاد حل سريع لهذه الصواريخ، التي حولت دباباته الى "صيد" مغري. ويذكر عمير رافبورت إن "الحديث يدور عن اختراع إسرائيلي يتيح تشخيص صاروخ مقترب نحو الدبابة، ويطلق باتجاهه صاروخاً مضاداً أو ستاراً من الشظايا التي تدفعه للإنفجار بعيداً"(١٣).

في بداية شهر آذار/مارس، وقعت شركة التصنيع العسكري الإسرائيلية "رافييل" صفقة عسكرية مع مصنع PVI الأميركي، بقيمة ٣٧ مليون دولار. لتزويد الجيش الأميركي بالعراق بـ٦٠ عربة مدرعة. ويقول العميد موسى القلاب، مدير برنامج الحرب في مركز الخليج للأبحاث: "ان إسرائيل تريد اختبار "جهاز الحماية الذاتية" الذي وضعته مؤخراً لحماية الدبابات، وهم لا ينوون تجربته مباشرةً على الدبابات الثقيلة، وإنما على العربات المدرعة". ويوضح بأن "نظام الحماية الذاتي" الذي يركب على المدرعة، مؤلف من رادار يرصد أي قذيفة تنطلق تجاه المدرعة بأجزاء من الدقيقة، فيكشف القذيفة، وتتم إجراءات إلكترونية، فيطلق نظام الإطلاق أوتوماتيكياً قذيفة متفجرة باتجاه القذيفة أو الصاروخ القادم الى المدرعة"(١٤). هذا فيما يخص المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة لمعالجة معضلة الصواريخ المضادة للدروع. أما فيما يتعلق بالصواريخ المنحنية (أرض ـ أرض)، تحاول الدولة العبرية إيجاد وسائل لمكافحتها.

تصنف صواريخ المقاومة (ارض ـ ارض) تكتيكية، إلا أن أهميتها الإستراتيجية كمنت في القدرة على تهديد العمق الإسرائيلي، الذي يشكل "كعب أخيل" بالنسبة إلى الدولة العبرية. ويشير الخبير الإسرائيلي ـ في مجال هندسة الصواريخ ـ "موطي شيفر"، الى أن المؤسسة العسكرية كانت قد تبنت اقتراحاً قدمته الصناعات الجوية الإسرائيلية، لإنتاج صاروخ "حتس" (السهم) بتكلفة تصل الى ملياري دولار وبتمويل أميركي، أنجز عام ٢٠٠٢. وكان شيفر قد أبدى امتعاضه ـ في أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ من عدم استخدام الصاروخ المذكور، لردع صواريخ المقاومة وقال حينها: "إن ذاك الصاروخ قد وضع في المستودعات، وما زال يعلوه الصدأ منذ سنوات عدة، ولم يجرب في المهمات التنفيذية، لأن الجيش الإسرائيلي لم يجرؤ حتى الآن على استخدامه، مع أنه أثبت فاعليته في العمليات التجريبية"(١٥). ويعزو الخبراء العسكريون السبب في عدم استخدامه، الى قلة فاعليته في اعتراض الصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط، لأنه معد لاعتراض صواريخ بعيدة المدى من طراز "سكاد" و "شهاب" وأمثالهما.

(١٢) حلمي موسى، صحيفة السفير، بيريز أمام لجنة فينوغراد، ٢٠٠٧/٣/٣١.
(١٣) عمير رافبورت، فشل المفاهيم مرة أخرى، صحيفة السفير، ٢٠٠٦/٨/٢٣، نقلاً عن صحيفة هارتس الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/١٨.
(١٤) المجموعة اللبنانية للإعلام، قناة المنار، "غولان" سلاح إسرائيلي جديد يدخل العراق، ٢٠٠٧/٣/١٩.
(١٥) محمد خواجه، الحرب السادسة النصر الصعب، ص ١٦٤، نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٩/١.

بعد الحرب الأخيرة، سعت الدولة العبرية الى تعزيز وحدات الدفاع الجوي، وتطوير منظومات الصواريخ الإعتراضية، تحسباً لمواجهات مقبلة تستخدم فيها صواريخ متوسطة وبعيدة المدى من قبل أعدائها.

وفي نهاية شهر شباط/فبراير، بشر الكولونيل "موشيه فتال" - المشرف على مشروع صاروخ حتس - المواطنين الإسرائيليين بأنه بات في وسعهم أن يشعروا بالأمان، بعد نجاح التجربة على صاروخ حتس. وان اسرائيل جاهزة لمواجهة أي هجوم صاروخي، بما في ذلك هجوم نووي إيراني، وجاءت هذه البشرى، غداة إعلان نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال إفرايم سنيه، عن نجاح تجربة إطلاق صاروخ حتس المضاد للصواريخ. وتعد القيادة العسكرية الإسرائيلية، بأن مزيداً من التجارب، ستجري على الصاروخ المذكور.

في هذا السياق، أفادت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بأن "وحدات الدفاع الجوي الإسرائيلي، ولواء ٦٩ الأميركي. أجريا في إسرائيل خلال شهر آذار/مارس الماضي تجارب على منظومة صواريخ "حتس" وباتريوت٢ و باتريوت٣، والمنظومة الدفاعية الجديدة (ثاد) المضادة للصواريخ "(١٦).

هذا الجهد الإسرائيلي المحموم والمتلاحق لتطوير قدرات منظومة الصواريخ الإعتراضية. قد يعطي ثماره في ما يخص الصواريخ البالستية البعيدة المدى، استعداداً لمواجهة محتملة ضد كل من إيران وسوريا. إلا أن لا قيمة عملياتية له تجاه الصواريخ التكتيكية القصيرة المدى. وكانت إسرائيل، في اليوم الأول للحرب الأخيرة قد سارعت الى نشر صواريخ باتريوت في مدينة حيفا، التي لم يثبت انها اعترضت أي صاروخ وأسقطته.

وكان الخبير العسكري الأميركي أنطوني كوردسمان، قد قال إن "وزارة الدفاع الإسرائيلية طلبت الى شركة لوكهيد مارتن الأميركية للصناعات العسكرية، إجراء الإختبارات والتعديلات اللازمة على مدفع "سكاي شيلد" للدفاع الجوي، لاعتراض صواريخ الكاتيوشا القصيرة المدى". ويضيف كوردسمان بأن "وحدة نظام سكاي شيلد، أو درع السماء، تشتمل على مدفعين من عيار ٢٥ ملم تعمل أوتوماتيكياً"(١٧).

إن الحروب التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضد العرب، عززت ثقة الإسرائيليين بأنفسهم. وتحولت نتائجها الباهرة الى مصدر فخر لهم. فأتت حرب لبنان الثانية، لتحول الثقة بالنفس، الى شعور بالعجز وعدم الإطمئنان، بحيث أدى فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق أهداف الحرب، الى تبدل في المزاج الإسرائيلي العام، ليتحول الشعور بالتفوق، والقدرة على تحقيق الأهداف بواسطة "الجيش الذي لا يقهر"، الى إحساس بالإحباط والضعف. وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن: "ان الجمهور في إسرائيل لم يعد يؤمن بأن الجيش الإسرائيلي أقوى جيش في العالم، وأن الإسرائيليين اليوم أقل تفاؤلاً وأكثر خوفاً، ولم يعودوا يؤمنون بالقوة العسكرية كثيراً"(١٨).

(١٦) صحيفة هارتس الإسرائيلية، ٢٠٠٧/٣/١٨.

(١٧) الخبير الأميركي أنطوني كوردسمان، صحيفة السفير، ٢٠٠٦/٩/٢.

(١٨) صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية، ٢٠٠٧/١/١١.

وكان مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا، قد أعد دراسة عن مدى تأثير الحرب الأخيرة في تموز/يوليو، على "مناعة" المجتمع الإسرائيلي، وقد عرضت الدراسة كاملة في مؤتمر "هرتسيليا" للأمن القومي في نهاية كانون الثاني/يناير المنصرم. والتي تظهر: "مدى الإنخفاض في ثقة الجمهور الإسرائيلي بقدرة جيشه، على حسم الحرب. ولم يعد يصدق أن هذا الجيش هو الأقوى في العالم"(١٩).

الإستراتيجية السورية وحرب لبنان

يعتقد الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن أخطر ما ترتب على هذه الحرب من نتائج. يتمثل في سقوط هيبة الردع الإسرائيلية، وهذا الأمر قد يحفز اعداء إسرائيل على مهاجمتها في المستقبل. بعد أن تجرأت المقاومة على المس بـ "التابو الإسرائيلي".

على الرغم من العوامل الجيوسياسية غير المؤاتية، لا سيما بعد الإحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، وخروج الجيش السوري من لبنان (٢٠٠٥). بقي الصراع ضد إسرائيل من أولويات السياسة الدفاعية السورية. وفي السنوات الأخيرة تنازلت سوريا عن مبدأ "التوازن الإستراتيجي" الذي سعى اليه الرئيس الراحل حافظ الأسد، منتصف الثمانينات. ومالت الى فكرة الحرب "غير المتماثلة" لتجعلها لب استراتيجيتها الجديدة والمرتكزة الى:

- اقتناء الصواريخ البالستية المتوسطة والبعيدة المدى. بهدف بناء ذراع هجومية طويلة تمنح سوريا قدرة معينة على تهديد العمق الإسرائيلي. ويعتبر الخبير الإسرائيلي زئيف شيف "أن التركيز السوري على الصواريخ والقاذفات الصاروخية، لتعويض الضعف البارز لسلاح الجو السوري، وبدل ضرب إسرائيل من الجو، يبني السوريون قوة نار هائلة بواسطة الصواريخ، ليستطيعوا قصف المدن الإسرائيلية من بعد"(٢٠).

ادى نجاح المقاومة اللبنانية، عبر استخدام القصف من بعد، الى تشجيع السوريين الذين يملكون مخزوناً صاروخياً، يضاهي أضعاف أضعاف ما تملكه المقاومة، كماً ونوعاً. وحسب المصادر الإسرائيلية، تسعى سوريا لشراء صواريخ أرض - أرض روسية متطورة، من طراز "اسكندر - إيه" الذي يبلغ مداه ٢٨٠ كلم، ويمكن تزويده برؤوس متفجرة من أنواع مختلفة. ويمتاز بالدقة العالية، إذ لا يتجاوز هامش الخطأ فيه الخمسين متراً. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية إن سوريا تمتلك نحو ٢٠٠ صاروخ من طراز "سكاد بي" و٦٠ صاروخاً من طراز "سكاد سي" وكميات غير معروفة من طراز "سكاد دي". وتحدثت الصحيفة ذاتها عن تعديلات أدخلت على سكاد دي لتجعله الصاروخ الأقوى في الترسانة السورية"(٢١).

- أثار التركيز السوري على تعزيز وحدات السلاح المضاد للدبابات، قلقاً للقيادة الإسرائيلية، لا سيما بعد الخسائر التي تكبدها سلاح المدرعات في حرب لبنان. وينقل

(١٩) عبد الحسين شبيب، صحيفة **الأخبار**، العواقب الإيرانية على إسرائيل، ٢٠٠٧/٢/٢٨.

(٢٠) صحيفة **الاخبار**، تنامي قوة الجيش السوري يقلق إسرائيل، ٢٠٠٧/٣/٢٣.

(٢١) محمد بدير، قلق إسرائيل من منظومة الصواريخ السورية، صحيفة **الاخبار** نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

المحلل العسكري الإسرائيلي، اليكس فيشمان، عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية "إن الجيش السوري يتزود الآن، بمجموعة كبيرة من الصواريخ المضادة للدبابات، في اطار التطوير الذي يجتازه، استناداً الى الدروس التي استخلصها من حرب لبنان"(٢٢).

ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن مفاوضات تدور بين روسيا وبين سوريا حول صفقة صواريخ مضادة للدروع من طراز "كريزنتما" وهو خليفة صاروخ كورنت الذي أبلى بلاءً حسناً في حرب لبنان الثانية.

فحسب المصادر الإسرائيلية، يولي الجيش السوري اهتماماً كبيراً بالصواريخ المضادة للدروع، انطلاقاً من النتائج الباهرة التي حققتها المقاومة اللبنانية.

- يدرك السوريون أن أي مجابهة عسكرية ضد القوات الإسرائيلية، تفترض وجود منظومة دفاع جوي متطورة. لتصحيح الخلل الناجم عن فقدان التوازن الجوي. ففي الحرب الأخيرة، ونتيجة لعدم توافر الوسائط الفعالة المضادة للطائرات، مارس سلاح الجو الإسرائيلي قدرته الردعية، ضد أي هدف على الخريطة اللبنانية، أكان مدنياً أو عسكرياً. والسوريون يدركون هذه المعضلة ويسعون لحلها.

منذ عام ١٩٩٩، وسوريا تسعى للحصول على منظومة صواريخ S-300M ذات الفعالية العالية التي تصنعها شركة concern antey الروسية. ادخل صاروخ "أس - ٣٠٠" الخدمة ضمن سلاح الدفاع الجوي الروسي منذ عام ١٩٩٦. ويؤكد الخبراء أنه قادر على إسقاط الطائرات الإسرائيلية فوق المناطق الشمالية لفلسطين. وكانت القناة الثانية للتلفزة الإسرائيلية، قد كشفت: "أن إسرائيل تعارض بيع روسيا صواريخ مضادة للطائرات من طراز "أس - ٣٠٠" الى سوريا"(٢٣).

- منذ أواخر التسعينات، بدأ الجيش السوري يعزز أفواج القوات الخاصة، التي تماثل بأسلوب قتالها، أسلوب حرب العصابات. وتعتمد نظام تسلح مناسب، يسهل تمويهه وتحريكه. وتركز القوات الخاصة على تنظيم الكمائن المخصصة للدروع والأفراد، والقتال الليلي، وإقامة العقد الدفاعية. كما تضم في تشكيلاتها فصائل متخصصة بصواريخ أرض - أرض ذات المدى القصير والمتوسط. ويبدو أن نجاح الأساليب القتالية - حرب العصابات - التي اعتمدتها المقاومة في الحرب الأخيرة. عززَ هذا الخيار لدى الجيش السوري. وينقل أليكس فيشمان عن مراجع أمنية اسرائيلية أن الجيش السوري "يطور الوحدات المضادة للدبابات وسلاح المشاة، وفي هذا الإطار، تمت زيادة عديد وحدات الكوماندوس"(٢٤).

وتعتمد الإستراتيجية العسكرية السورية مبدأ الدفاع، واذا ما استثنينا - الصواريخ البالستية ذات الطابع الهجومي - تصبح باقي الوسائط المتاحة للجيش السوري دفاعية بامتياز. وتوفُّر الأسلحة التي تزعم المصادر الإسرائيلية، بأن سوريا على وشك الحصول

(٢٢) حلمي موسى، صحيفة السفير، إسرائيل: سوريا تبني جيشاً مختلفاً، ٢٠٠٧/٣/٣.

(٢٣) القناة الإسرائيلية الثانية، ٢٠٠٧/٣/١.

(٢٤) حلمي موسى، صحيفة السفير، إسرائيل: سوريا تبني جيشاً مختلفاً، ٢٠٠٧/٣/٣.

عليها، لا يغير من الطبيعة الدفاعية للإستراتيجية السورية. فالحرب الهجومية الحديثة تحتاج في البدء، الى سلاح جو فاعل، يضاهي نظيره عند العدو. وهذا ما تفتقده القوات السورية. ويشير جنرال إسرائيلي الى " ان سوريا تستثمر منذ سنوات في ميدان يمكن أن تتفوق فيه على إسرائيل مثل المدفعية المضادة للطيران والصواريخ والملاجئ المحصنة. وأثبتت حرب لبنان، الصيف الماضي أنها أحسنت فعلاً بذلك"(٢٥).

الإستراتيجية الإيرانية وحرب لبنان

تعاطت إسرائيل مع إيران، كبلد عدو، منذ انتصار الثورة الإسلامية، وطرد حليفها الشاه محمد بهلوي. وفي العقد الأخير، بدأت الدولة العبرية تصنف إيران في مقدم أعدائها. لذا قامت وما زالت بتحريض الولايات المتحدة، لدفعها الى لجم الطموحات الإيرانية الساعية لإمتلاك القدرة النووية.

تيقن الإيرانيون بعد حرب الخليج الثانية، باستحالة اللحاق بمستوى التسلح الأميركي وحتى الإسرائيلي. وخصوصاً في مجال سلاحيّ الجو والمدرعات. لذا عمدوا الى اقتناء الصواريخ على أنواعها، وإدخال التعديلات عليها، بما فيها الصواريخ البالستية بعيدة المدى. ويرتكز البرنامج الصاروخي الإيراني على المواد والخبرات المستوردة من روسيا والصين وكوريا الشمالية، فصاروخ "نودونغ" الكوري الشمالي وهو طراز محدث عن صاروخ "سكود" الروسي يشكل الأساس لصاروخ "شهاب٣". أما صاروخ "شهاب٤" فهو مصمم على أساس الصاروخ SS-4 الروسي.

في الآونة الأخيرة، لفت نظر المراقبين قيام القوات الإيرانية بتنفيذ عشرات المناورات والإختبارات، ولا سيما على الصواريخ المضادة للأهداف الجوية والبرية والبحرية. في محاكاة للأسلحة التي استخدمت في حرب لبنان، مع مراعاة الإختلاف النوعي. حيث يقول الدكتور زكريا الشيخ "إن صواريخ حزب الله تعد بمثابة "فتيش" (مفرقعات) بالنسبة إلى القدرة الصاروخية الإيرانية"(٢٦).

يرتكز أعداء إيران - أميركا،إسرائيل - في شكل رئيسي في استراتيجيتهم على سلاح الجو. و"الحرب المحتملة" التي تبشر بها الولايات المتحدة وإسرائيل ضدها ستكون حرباً جوية بامتياز. لذا تسعى الجمهورية الإسلامية الى تعزيز سلاح الدفاع الجوي. وفي هذا الإطار، تسلمت إيران في مطلع عام ٢٠٠٧ من روسيا الإتحادية، ٢٩ منظومة صواريخ مخصصة للدفاع الجوي من طراز "تور - أم١" بناءً على اتفاقية سابقة وقعت في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين البلدين، وتبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار. وتعتبر هذه الصواريخ تكتيكية متطورة، قادرة على الإشتباك مع الأهداف الطائرة لمدى يبلغ ١٢ كلم.وتمتاز بقدرتها على رصد أهدافها. وتعمل على شل الأنظمة المضادة للرادارات التي تحرف

(٢٥) صحيفة النهار اللبنانية، قلق إسرائيلي من نشر سوريا الاف بطاريات الصواريخ على الحدود، ٢٠٠٧/٣/١٠.

(٢٦): زكريا الشيخ، إيران وزوال إسرائيل، **الحقيقة الدولية**، ٢٠٠٧/٢/٢٨.

الصواريخ عن مدارها. وقد جرى اختبارها في مناورات "الصاعقة" التي جرت في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، من قبل الوحدات الصاروخية الإيرانية. ويرجح المراقبون أن تعمد طهران الى نشرها في المناطق التي تضم منشآتها النووية.

صنفت إيران الولايات المتحدة بالعدو الأول لحظة انتصار الثورة الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، والعلاقات بينهما تشهد مزيداً من التدهور، لا سيما في الفترة الأخيرة. وتتداول الصحف الروسية منذ فترة سيناريوهات الضربة الأميركية الجوية المركزة ضد إيران تحت إسم "اللسعة". ويقول نائب رئيس "معهد القضايا الجيو- سياسية" في موسكو، الجنرال ليونيد ايفاشوف، بأنه يرى أن الهجوم الأميركي حتمي، ويشرح رأيه بالقول إن "البنتاغون خطط لتوجيه ضربة جوية مكثفة في القريب العاجل الى البنى التحتية العسكرية في إيران، وتدمير المواقع الإستراتيجية، ومراكز القيادة، والمؤسسات الإقتصادية الحيوية، والقيام بمحاولة تصفية القيادات الإيرانية لشل قدرة الإيرانيين على المقاومة"(٢٧).

ولا يستبعد إيفاشوف استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد المراكز النووية الإيرانية. لكنه لم يرجح أي عملية برية. ويؤكد الجنرال الروسي، إن القرار قد اتخذ خلال مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (ايباك)، الذي عقد في أول شهر آذار/مارس الماضي في واشنطن، في حضور نائب الرئيس الأميركي، ديك تشيني.

وتعتقد طهران أن لإسرائيل دوراً أساسياً في أي عمل عدواني أميركي يستهدفها. لذا يقدر الخبراء العسكريون أن الأخيرة لن تكون في منأى عن رد الفعل الإيراني. فإذا كانت الصواريخ الإيرانية قاصرة عن الوصول الى الأراضي الأميركية، فهي ليست كذلك، بالنسبة إلى العمق الإسرائيلي. ولا شك في أن الإيرانيين قد تمعنوا جيداً بتجربة المقاومة اللبنانية الصاروخية خلال الحرب الأخيرة.

الفلسطينيون وحرب لبنان

عجزت إسرائيل في السنوات الأخيرة عن منع صواريخ "القسام" البدائية التي يطلقها المقاومون الفلسطينيون من السقوط على مستوطناتها الجنوبية، انطلاقاً من قطاع غزة. وكانت تلجأ الى سلاح الجو، وأحياناً "تجبر" على القيام باجتياحات برية محدودة، من أجل الرد على مصادر تلك الصواريخ.

على الرغم من الحصار المضروب على المناطق الفلسطينية المحررة، وحال الإنقسام الداخلي، يسعى المقاومون الفلسطينيون لتطوير قدراتهم التسليحية المحدودة، ولا سيما الصواريخ المنحنية، والصواريخ المضادة للدروع. ومنذ أشهر، ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن مجموعات من حركات حماس والجهاد الإسلامي، تخضع لدورات على أسلحة مضادة للدبابات خارج فلسطين، كي ترفع من قدراتها على مواجهة

(٢٧) حبيب فوعاني، صحيفة الأخبار، مقابلة مع الجنرال ليونيد إيفاشوف: الحرب على إيران حتمية، ٢٠٠٧/٣/٢٩.

الإجتياحات البرية الإسرائيلية الدائمة لمناطق السلطة الفلسطينية. وكان الجنرال أشكنازي قد لمح في تقرير أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الى إمكانية استخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين، بحجة "تعاظم القوة العسكرية (لحركة المقاومة الإسلامية) حماس". وأضاف إن هذه القوة تتلخص "بكميات كبيرة من الأسلحة، فضلاً عن الإرتقاء في مستوى التخطيط العملاني"(٢٨).

أما بالنسبة الى المقاومة في لبنان، فقد أكد أكثر من قيادي فيها بأنها استعادت قدراتها السابقة، ونجحت في ترميم ترسانتها الصاروخية. وقد أكد العديد من المسؤولين الإسرائيليين هذا الأمر. ويقول الوزير الليكودي، سيلفان شالوم، "إن حزب الله لم يرتدع بعد المواجهات الأخيرة، وهو يدرس أين فشل ويعمل على استخلاص دروس الحرب، تماماً كما يفعل الجيش الإسرائيلي"(٢٩). ويؤكد شالوم أن الحزب أعاد تسلحه. وكان تصريح - رئيس وحدة البحوث في الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية - الجنرال يوسي بيداتس، أثار جدلاً مع وزير الدفاع بإعلانه: "حزب الله عزز قدراته، وهو اليوم أقوى مما كان عليه قبل حرب لبنان"(٣٠).

أما رئيس الأركان، الجنرال أشكنازي، فيقول إن: "حزب الله يسعى الى استعادة القدرات العسكرية التي خسرها خلال الحرب الأخيرة. أعتقد أنهم لم يصلوا بعد الى هذه المرحلة"(٣١).

أما في ما يخص الإستراتيجية الجديدة المقترحة، فهي ترتكز الى ثلاث ركائز أساسية: نظام تسليحي جديد، وأساليب قتال مختلفة، وتعميم ثقافة المقاومة.

أولاً: نظام التسلح

أثناء عملية الصراع المسلح ضد إسرائيل، برز الإختلال النوعي بين العسكرية العربية والعسكرية الإسرائيلية في شكل رئيسي في سلاح الجو. وبرهنت الوقائع أنه لا يمكن بناء سلاح مدرعات فعال في ظل غياب الحماية الجوية اللازمة. وما زالت تجربة حرب حزيران ١٩٦٧ حيّة في الذاكرة. فعندما دمر سلاح الجو المصري، تحولت الفرق المدرعة المصرية في صحراء سيناء الى طرائد سهلة الإصطياد من الجو.

تكمن القضية الأعقد في غياب فرص الحصول على أسلحة متطورة من طائرات ودبابات وغيرها. وإذا توافرت المصادر، فليس ثمة ما يضمن استمرار تأمين قطع الغيار والذخائر اللازمة في حال اندلاع الحرب بين بلد عربي وإسرائيل.

إن الدول الغربية وفي مقدمها الولايات المتحدة، لا تسمح بإمداد أي بلد عربي بالعتاد اللازم لمحاربة الدولة العبرية. وإذا دققنا بالصفات المعقودة بين الدول الغربية وبعض الدول العربية الحليفة لها، نجد أنها لا تبدّل في ميزان القوى العسكري القائم في الشرق الأوسط، وان معظم هذه الأسلحة مخصص "للإستخدام الداخلي" تحت عنوان مكافحة

(٢٨) محمد هواش، اشكنازي يلمح الى عملية عسكرية في غزة، صحيفة النهار، ٢٠٠٧/٣/٢٩.

(٢٩) صحيفة النهار، شالوم، القرار ١٧٠١ فشل وحزب الله يتسلح، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

(٣٠) صحيفة السفير، إسرائيل تزيد التوتر.. وتنفي الرغبة في الحرب، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

(٣١) صحيفة السفير، إسرائيل تزيد التوتر.. وتنفي الرغبة في الحرب، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

الإرهاب، أو للتوازن مع الجار العربي "اللدود". ومن الأمثلة على ذلك ما تضمنته الصفقة الأميركية ـ السعودية في مطلع صيف ٢٠٠٦ من مروحيات ومركبات خفيفة، وأنظمة اتصال، تفوق قيمتها الستة مليارات دولار. حيث ذكرت وكالة التعاون الدفاعي في البنتاغون في تقرير موجه الى الكونغرس: "إن الصفقة ستساعد على تعزيز قوة الجيش السعودي، وقدرته على مساعدة الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب حول العالم وفي المنطقة"(٣٢).

تتطلب الإستراتيجية الجديدة، وبناءً على دروس الحرب العربية السابقة، ولا سيما الحرب الأخيرة، توجهاً تسليحياً جديداً واقتناء أنواع من الأسلحة تخدم تلك الإستراتيجية التي لا مكان فيها لسلاح الطيران والمدرعات، بما أنه ليس بالإمكان مضاهاة الأسلحة المماثلة عند الإسرائيليين. لذا يجب الإعتماد على أنواع "الأسلحة المضادة" للأسلحة الإسرائيلية أو ما يعرف بأسلحة "الضد" ، وهذا يتم من خلال بناء ترسانة صاروخية مضادة للطائرات والسفن والمدرعات. وتكون الصواريخ المنحنية أرض ـ أرض ذات المديات المختلفة، هي العصب في مواجهة الترسانة الحربية الإسرائيلية.

تتميز "الأسلحة المضادة" بسهولة صيانتها وإخفائها واستخدامها. كما أنها رخيصة إذا قورنت بأسعار الطائرات والآليات العسكرية. وهي تناسب القوات التي تعتمد أسلوب حرب العصابات، وكذلك الجيوش المجبرة على خوض الحروب غير المتماثلة، والتي تفتقد الى وجود مصدر ثابت لشراء الأسلحة.

ثانياً: أساليب القتال

أسفرت حرب لبنان، على الرغم من ضيق الميدان الذي دارت عليه، وقلة حجم قوات المقاومة، عن ابتداع أساليب قتال جديدة تعتمد التخفي والتمويه وسرعة المناورة وخفة الحركة ونصب الكمائن والكفاءة في استخدام السلاح. ويصف تيمور غوكسل، المتحدث السابق باسم قوات الأمم المتحدة في لبنان، الأسلوب القتالي لرجال المقاومة بالقول: "يمارس حزب الله حرب عصابات تتسم بالذكاء، انهم يعرفون عدم قدرتهم على مواجهة إسرائيل في الساحة المفتوحة مع ما تملكه من قوة جوية، لذا، فهم ينتظرون ان تتوغل داخل لبنان، حيث يعرفون طبيعة الأرض، فينصبون الكمائن"(٣٣).

إنطلاقاً من تجربة حرب لبنان، لا بد من أن يعاد تركيب الهيكل العسكري للقوات المسلحة في البلد المعادي لإسرائيل، بما يساعد على ابتداع آليات مرنة، تسمح بالإنتقال السريع للقوى الأساسية العاملة في تلك القوات من الوضعية النظامية الكلاسيكية في زمن السلم، الى هيكلية مختلفة تتناسب مع ظروف المواجهة، ضد عدو يطبق على السماء. ومن الأجدى أن تبنى الهرمية العسكرية على أساس نظام المجموعات الصغيرة نسبياً، التي تعتمد تنظيم وأسلوب قتال مشابهاً لحرب العصابات. فأسلوب القتال "العصاباتي" يمتاز بالمرونة

(٣٢) محمد خواجه، الحرب السادسة النصر الصعب، ص ١٨١، نقلاً عن وكالة رويترز للأنباء، ٢٠٠٦/٦/٢١.

(٣٣) تيمور غوكسل، وكالة رويترز للأنباء، ٢٠٠٦/٨/٢.

وسهولة الحركة، وتنفذه قوات غير نظامية، ما يصعب على العدو تحديد أماكنها، وهي تستهدف جنوده ومعداته، وتسعى لاستنزافه وإنهاكه بالهجمات المتكررة والمفاجئة.

ويستند تشكيل حرب العصابات التكتيكي الى مجموعات قتالية صغيرة، تقوم بتنفيذ الإغارات النارية والقتالية، وتنصب الكمائن، وتتجنب المواجهة المباشرة الطويلة، فلا تتمسك بالقتال "الجغرافي" كما يفعل الجيش النظامي، كي تحافظ على قواها وتخفف خسائرها، إذ تستخدم أسلوب القتال "التأخيري"، لإعاقة اندفاع جيش الخصم وتحميله أكبر نسبة خسائر ممكنة. كما تركز على زرع المجموعات "النائمة" في المناطق المحتلة لتنفيذ ضربات مباغتة ضد تجمعات العدو وخطوط مواصلاته. انها حرب "غوريللا" GUORILLA يستخدمها الطرف الأضعف للتغلب على الخصم القوي، عندما يجد أن المجابهة النظامية ليست من مصلحته. وحسب الصياغة الصينية لتكتيك حرب العصابات يقول الكولونيل الإسرائيلي، صموئيل غوردون: "حين يقاتل جيش العصابات، عدواً أقوى منه، فهو يتراجع حين يتقدم هذا العدو، وينهكه بغارات متكررة إذا توقف، ويهاجمه إذا تعب، ويتقدم حيث يتراجع العدو"(٣٤).

إن الهيكل العسكري للقوات غير النظامية، لا يحتاج الى "ذيل" إداري كبير، وأماكن تموضع معروفة ومحددة، ولا سيما في فترة الحرب. وهذا ما يحرم العدو، القدرة على التحديد الدقيق لأماكن تجمعها، وبالتالي فرصة تدميرها بواسطة سلاح الجو. ولتسهيل المهمة على الجيش النظامي ليتكيف ضمن هذا النوع من التنظيم في زمن الحرب. لا بدّ من توسيع هيكل القوات الخاصة أو فرق الكوماندس على حساب التشكيلات الأخرى وتهيئتها للعمل المستقل عن الجيش النظامي أثناء الحرب. وهذه القوات توزع على فصائل ومجموعات قتالية صغيرة، وتخضع لنظام تدريب خاص يقوم على تعلم أساليب القتال في الغابات والجبال والأماكن المأهولة(مدن ـ بلدات)، ويركز بشكل رئيسي على القتال الليلي. وتتدرب القوات الخاصة على القتال "المستقل" ومن دون انتظار الأوامر القيادية التفصيلية. وهذا يفترض اختيار آمري فصائل ومجموعات من الضباط والرتباء المجربين والمبادرين. كونهم سيلعبون دور القيادة بكل مراتبها في الميدان، نظراً لاحتمال انقطاع الإتصال والتواصل أثناء المعركة. وتتم تهيئة تلك القوات لتكون قادرة على القتال في مواضع منعزلة ولفترة طويلة، من دون الحاجة الى خدمات لوجستية دورية. ما يفترض اعتمادها نظام تذخير وتغذية يلبي حاجاتها لفترة غير محدودة.

ان اعتماد أساليب قتال غير تقليدية في وجه جيش كلاسيكي متطور، واعتماد نظام تسلح خفيف وفعال، يربك العدو ويبطل الكثير من قدراته المتطورة. اعتمدت المقاومة اللبنانية في حرب تموز/يوليو، هذا النموذج من أساليب القتال، الذي يتلائم مع بنيتها وتركيبتها وقدراتها وأهدافها في مواجهة الجيش الإسرائيلي المتفوق، كماً ونوعاً. ويصف المدير العام

(٣٤) صموئيل غوردون، النسر والثعبان، مركز بيغن، السادات، تل أبيب، ترجمة سوسن فقيه، ٢٠٠٠.

لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج، الباحث رياض قهوجي، التكتيك الذي اعتمده حزب الله في الحرب الأخيرة بالقول: "أثبت مقاتلو حرب العصابات التابعون له، أنهم أساتذة في تكتيك حرب العصابات الحديثة"(٣٥).

لقد كانت الحرب الأخيرة من الحروب الصعبة التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضد العرب، حيث واجه خصماً متميزاً، من طراز جديد. ويقول الخبير الإسرائيلي "أوري بن يوسف": "إن المواجهة مع حزب الله جديدة على أكثر من صعيد، فهي جديدة في طبيعة الخصم، وفي نوع القتال واستخدام الأسلحة"(٣٦).

فأساليب القتال التي خطتها حرب لبنان، تركز على منازلة إسرائيل وضربها في نقاط ضعفها وليس قوتها. مع العلم ان أحد أسباب فشل الإستراتيجيات العربية العسكرية في الحروب السابقة، هو الإقدام على منازلة إسرائيل في ملعبها، واستخدام وسائل الصراع الكلاسيكية نفسها، حيث الغلبة للقدرة الإسرائيلية المتفوقة.

ان أهمية التجربة العسكرية للمقاومة في حرب لبنان الثانية، تكمن في أنها قدمت النموذج الأفضل لإدارة الصراع ضد إسرائيل، ويمكن لدول المواجهة أن تدرسه وتطوره بما يتناسب مع ظروفها الخاصة.

ثالثاً: المجتمع المقاوم

تعتبر عملية بناء المجتمع المقاوم من الركائز الأساسية للإستراتيجية الجديدة المقترحة، اذ لا يكفي اعتماد نظام تسلح ملائم واتباع أساليب قتال ناجحة فحسب، ما لم يتم بناء الإنسان المؤهل لمواجهة المخاطر والتحديات. وفكرة المجتمع المقاوم ليست تجربة جديدة وفريدة، فقد عرفتها المجتمعات البشرية القديمة والحديثة في فترات الحروب والتحولات المصيرية، الأمر الذي يستدعي تعزيز أواصر التضامن والتكافل الفردية والجماعية في مواجهة الأخطار المحدقة.

لقد نجح حزب الله في بناء قوة مقاتلة ومدربة على أساليب القتال النوعي، وجاهزة لخوض الحروب الصعبة. وبرهنت الحرب الأخيرة على كفاءة مقاتلي المقاومة. فكانوا، باعتراف القادة العسكريين والخبراء الإسرائيليين والأجانب، رجالاً أشدّاء يتمتعون بالمبادرة والكفاءة، ويتميزون بعقيدة إيمانية قوية، وإرادة صلبة. ولكن تبين، مع ذلك، أن هذه التحضيرات لمواجهة حرب عنيفة وشاملة، كتلك التي شنتها إسرائيل يوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ ضد لبنان والمقاومة، كانت حكراً على الجسم العسكري لحزب الله من دون المجتمع اللبناني. ولسنا هنا في معرض إلقاء المسؤولية على حزب الله، فالأخير لا يستطيع أن يحل محل الدولة في إعداد المجتمع. فهذا الأمر يحتاج الى دولة وقيادة تتبنى استراتيجية دفاعية مقاومة وتعد العدة لبناء مجتمع مقاوم. هذا يتطلب سنوات من الجهد والإعداد الدؤوب. وقد لجأ الجيش الإسرائيلي الى التركيز على هذه الثغرة، فعمد الى أسلوب الرد

(٣٥) رياض قهوجي، فشل إسرائيل الإستخباري وتكتيكات حزب الله في القتال من أسباب هزيمة الكيان، صحيفة **الخليج الإماراتية**، ٢٠٠٦/٩/٢٠.

(٣٦) أوري بن يوسف، صحيفة **الحياة**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمعهد جافي للدراسات، ٢٠٠٦/٨/١٦.

غير المتكافئ باستهداف البنى التحتية، والمراكز المدينية، بقصد إنزال خسائر كبيرة في صفوف المدنيين للتعويض على العجز العسكري في الجبهة.

لذا لا بد من إعداد المجتمع ككل وفق خطة شاملة ومعدة مسبقاً من قبل الدول العربية التي تخوض صراعاً ضد إسرائيل، إذ لا يمكن إحراز النصر ضد مجتمع عسكري كالدولة العبرية بالإتكال على بضعة آلاف من الجنود أو المقاتلين في الجبهة، فيما الملايين الباقية من أفراد الشعب يقتصر دورها على متابعة الأحداث عبر شاشات التلفزة. فالحرب الحديثة لها صفة شمولية وتحكمها علاقة جدلية بين الجبهة العسكرية والعمق المدني. فمن دون التنبه لهذه الإشكالية، تضيع النجاحات العسكرية التي يمكن إحرازها في الجبهة الأمامية.

إن المجتمع المقاوم يرتكز على تهيئة كل أفراد الشعب القادرين عل حمل السلاح وتدريبهم، كي يتحول هؤلاء الى جنود يعرفون مسبقاً القطع العسكرية الواجب الإلتحاق بها عندما تدعو الحاجة، وعندها يتحول الوطن في لحظة التهديد الى ميدان دفاعي كبير يتضمن خطوطاً قتالية متعاقبة، وعقداً دفاعية قوية، منتشرة في العمق والإتجاه، ما يسمح بمقاومة العدو أثناء عمليات تقدمه، وتكبيده خسائر كبيرة في كل بلدة وقرية، وعند كل مرتفع وممر إجباري، وعلى مداخل المدن، بعد أن يكون قد تم تحضيرها من الناحية الهندسية ـ تحصينات،إنفاق، دشم، خنادق ـ للمواجهة العسكرية. بناءً على هذا، يصبح كل شبر يحتله العدو ذا كلفة بشرية مادية عالية، ما يجعله يفكر مراراً قبل الإقدام على مهاجمة دولة يدرك أن شعبها مسلح ومهيأ للمقاومة. إن مفهوم المجتمع المقاوم لا يتعارض مع فكرة العمران والإزدهار والإستثمار. بل على العكس، يجعل الدولة العربية المعنية في أمان نسبي من الخطر الإسرائيلي.

إن تطبيق الإستراتيجية الجديدة المقترحة عملية شاقة، يحتاج الى الوقت والجهد، حتى إذا ما توافر القرار السياسي، فمن المحتمل أن تواجه بعراقيل من أصحاب الإمتيازات من الطبقات الحاكمة، بشقيها المدني والعسكري. فالنموذج المقترح يتطلب تغييراً في أسلوب الحياة الفردية والإجتماعية، كي ننجح في بناء مجتمع مقاوم، يتساوى فيه الناس في المواطنية، وفي تحمل المسؤوليات والمخاطر والمشقات. إن مواجهة إسرائيل تتم بالتخطيط الجيد، والإعداد والتدريب، والجهوزية العالية، كما فعلت المقاومة اللبنانية في حرب لبنان الثانية.

لم يكن نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، شيمون بيريس، يهول، عندما وصف الحرب الأخيرة بصراع الوجود. فهو يصنف الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة في خانة النزاعات المسلحة، بينما ما جرى في حرب لبنان، يمكن تصنيفه بأنه صراع وجود مصيري، وضع إسرائيل أمام خيارات مستقبلية صعبة وحاسمة ❑

الحــرب علـى لبـنان: قــراءات إســرائيليــة

أحمد أبو هبة *

انشغلت مراكز البحوث والدراسات في إسرائيل منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب العدوانية على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦ في قراءة أبعاد الحرب وتداعياتها. وكان لمركز يافه للدراسات الإستراتيجية والذي تحول إسمه هذه الأيام إلى "معهد البحث الأمني القومي" دور كبير في تناول هذه الحرب عرضاً وتحليلاً وتمحيصاً سواء على صعيد الذرائع التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية أو طبيعة الحرب ذاتها وشكل إدارتها ميدانياً وسياسياً أو على صعيد نتائجها وتأثيراتها ومفاعيلها الداخلية والخارجية. وتكمن أهمية هذا التقدير الاستراتيجي، الذي صدر في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦، في كونه يتناول معظم الجوانب والأساليب الميدانية التي أدار خلالها جيش الاحتلال من جهة وطرق أساليب حزب الله الميدانية وتعامله مع هذه الحرب من جهة أخرى. إلى جانب أن جميع الباحثين المشاركين في محاور هذا التقدير على علاقة مباشرة في المؤسستين الأمنية والعسكرية الإسرائيلية وغالبيتهم ضباط كبار في قوات الاحتياط ولهم إطلالة على ما يجري في دهاليز المؤسستين المذكورتين.

-1-
حـرب مغـايـرة

تحت عنوان **"حرب ما بعد المعاصرة"** أو **"حرب مغايرة"**، يرى **عوفر شليح** الكاتب في صحيفة **هآرتس** ومحلل الشؤون الأمنية في القناة العاشرة أن الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على لبنان تختلف عن جميع الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل على العرب، وأن هذه الحرب تندرج في "حرب ما بعد المعاصرة" رغم أن إيهود أولمرت، رئيس الحكومة، لا يريد أن يرى نتائج هذه الحرب كما يقول هذا الكاتب فهو قال: "إن نتائج الحرب على لبنان يمكن رؤيتها جيداً كلما مر الوقت" هكذا قال أولمرت في مقابلاته التي أجراها

(*) كاتب فلسطيني.

بمناسبة رأس السنة العبرية، واعتبر هذا القول بمثابة شهادة أمام لجنة التحقيق الرسمية التي شكلها. أسوأ التصريحات كانت تلك التي أطلقها طوال حرب الأربعة والثلاثين يوماً، فإن دلالات هذا القول بالنسبة للمتبصر، تشير إلى أن مؤيدي أولمرت يرون فيه حقيقة مؤكدة والذي يشهد كم أن الجمهور الإسرائيلي قصير النظر ويخضع لتأثير وسائل الإعلام الشعبية" (ص ١، س ١١-١٣). ويعتقد الكاتب أن الجدل الإسرائيلي المحتدم حول نتائج الحرب سوف يتجلى في نتائج الإنتخابات المقبلة: "هذا الجدل سيحسم في نهاية المطاف في الساحات العامة وصناديق الإقتراع، ولكن وجود هذا الأمر يشهد في حد ذاته على طبيعة هذه الحرب: حرب لبنان الثانية (هذه الحرب لا تزال عرضة للخلاف، ولكن هناك أساساً للإدعاء بأن كلمة (حرب) كبيرة على مثل هذه المعركة. فقد كانت حرب ما بعد المعاصرة ليس بسبب كون كل طرف يستطيع أن يقيم في نهايتها الاستعراضات التي تنم عن الإبتهاج، ويدعي بالتالي الإنتصار، وإنما لأن استخدام القوة في حد ذاتها وقيمة الوسائل القتالية، ثم يقرر هذا الباحث أن هذه الحرب وانتفاضة الأقصى: "كلتا المعركتين أكثرنا خلالها من المراوحة في التسعينات. وإذا ما سمحنا لأنفسنا أن نسأل أو أن نستخدم تعبيراً معروفاً: هل تختلف هذه الحرب ولو قليلاً عن نظرية أولفيان وهابدي توبلر في كتابهما الذي نشر منذ أكثر من عقد أي قبل الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦. حرب لبنان الثانية كانت مغايرة لحروب إسرائيل، وتعتبران في عداد حروب ما بعد المعاصرة، المرحلة التي أعقبت "الموجة الجديدة" والتي جاءت بعد "التحولات في الشؤون العسكرية" (ص ٢، س ٣ - ٦).

وعلى قاعدة أن الحرب يمكن أن تقاس بنتائجها يقول الكاتب: "العبارة الأولى التي يتعلمها الجنود والضباط الإسرائيليون في دورات الضباط اقتبست من فلسفة كارل فون كلاوزوفيتش: الحرب هي امتداد للسياسة، ولكن بوسائل أخرى. دلالات هذه العبارة، في الأساس في ارتباطها بالدولة القائمة بكل مخاوفها، وإن هذه الدلالات لا تزال فاعلة منذ أكثر من خمسين عاماً من خلال انعكاس مشروط برد الفعل الإستباقي الذي يفعل فعله على نحو استحواذي على قاعدة ما توفره من قوة ردع خاص بهما. ومن الواضح، أنه قبل أن تتنكب السلاح، عليك أن تعرف ما هي السياسات التي تسعى إلى تحقيقها. بكلمات أخرى، يمكن قياس نجاحات الحرب بحسب نتائجها السياسية المتأخرة" (ص٢، س٩ - ٦).

وعلى قاعدة المنطق نفسه، يقرر الكاتب بأن أنور السادات، كما نعلم اليوم، اختار الخيار العسكري في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٧٣ على أساس سياسات محددة كان هدفها النهائي هو استعادة سيناء من خلال اتفاق، وكما حصل بالفعل قبل نهاية العقد المذكور، فالإنتصار في ساحة القتال لا يزال حتى هذا اليوم عرضة للجدل عندنا ما إذا كان حقاً قد تم تحقيقه في المجال العسكري. غير أن الإنجاز العسكري للأيام الأولى كان إنجازاً

محدوداً ولو أنه كان حيوياً بغية إنجاز الهدف السياسي .إسرائيل ردّت على التهديد بحسب ما فسرته في حينه (على أنه محاولة عربية لتدميرها) وهو أمر لم يكن موجوداً في مخطط السادات، ولم يكن في مخططه ما يشير إلى أي تهديد حقيقي. ففي ظل غياب الأهداف السياسية لم تحرز مصر في نهاية المطاف الإنتصار أيضاً.

لكنه في هذه الحرب في نظر هذا الباحث: "في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦ حدث أمر مدهش للغاية: النتائج السياسية للمعركة لم تكن رهناً بما يحدث في ساحة القتال. فالمعارك البرية المتقطعة التي خاضها الجيش الإسرائيلي كان من شأنها أن تتكلل بالنصر وليس بالفشل. والقصف الجوي كان عرضةً للإصابة الدقيقة أو أن يخفق في تحقيق الهدف. كان بإمكان إسرائيل الوصول إلى نهر الأولي وحتى إلى بيروت أو البقاء في جنوب الحدود الدولية. المسارات التي يحاول أولمرت الاستناد إليها، من شأنها في نهاية المطاف أن تخلق وضعاً أمنياً جيداً أفضل مما كان عشية إندلاع الحرب، كانت هذه المسارات ستحصل بشكل أو بآخر. وهناك أساس للإدعاء بأن هذه المسارات قد تحققت حتى قبل اندلاع القتال وأنها جرّت حسن نصر الله إلى اتخاذ قرار بالقيام بعملية اختطاف الجنود التي حصلت قبل الحرب" (ص ٤، س ٣-١٠). يمضي الكاتب قائلاً: "الذي ضغط على حزب الله ليس جبروت إسرائيل العسكري، عملياً العكس هو الصحيح، عملياً هذا الجبروت هو الكنز الوحيد الذي ساعد نصر الله إلى جانب غياب القدرة على تحويل هذا الجبروت إلى رافعة لتحقيق إنجازات ملموسة. وقد كان هناك أساس للإعلان (إلى جانب الشعور في العالم العربي وحتى في إسرائيل نفسها) بأن حزب الله قد انتصر بالفعل، أكده حقيقة صموده طوال ثلاثة وثلاثين يوماً من القتال، والأكثر من ذلك، أن الحزب أطلق أكثر من مئتي صاروخ بإتجاه العمق الإسرائيلي في اليوم الأخير للحرب. ولولا كون إسرائيل قوية بما فيه الكفاية، ولولا كون طبيعة تلك الحرب تندرج في مثل حروب ما بعد المعاصرة، بحيث أن قوة وجبروتاً عسكرياً من هذا القبيل لم تجد تعبيراً لها من شأنه أن يغير نتائج القتال أو أن يؤثر على إنجازات المعركة، لكانت خسائر نصر الله بارزة للعيان كثيراً" (ص ٤، س١١-١٩). الكاتب يعتقد أن: "في حرب لبنان الثانية، من تنكب السلاح واستخدمه خسر، ومن منع الحرب ربح. حزب الله امتص ضربة مادية قوية (سرعان ما تجاوزها بسرعة لأن التدمير المادي لا يؤثر على منظمة حرب عصابات بالدرجة نفسها التي يؤثر هذا التدمير على الدولة). مكانته في لبنان لا تزال موضع تساؤل، وعلاقاته مع من يقدم له الغطاء (إيران) ازدادت سوء لأن رد الفعل الإسرائيلي غير المتوقع كوت الوعي الإيراني فيما يتعلق بالذخر الإستراتيجي الذي حرص الإيرانيون على بنائه طوال سنوات... كذلك الأمر، فإن وضع ومكانة إسرائيل لم يتحسنا: التهديد على شمال إسرائيل لما يزل، ومن الواضح للجميع، أن حزب الله باستطاعته طرد القوة المتعددة الجنسية كلما

أراد، فقد فعل ذلك في عام ١٩٨٣، عندما تسبب من خلال سلسلة من الأعمال الإرهابية في خروج قوات مشاة البحرية الأمريكية والجنود الفرنسيين على وجه السرعة. أيضاً فإن بقاء الجيش اللبناني بالقرب من الحدود رهنٌ برغبة وإرادة حزب الله لأنه ليس في وارد هذا الجيش مجابهة هذا التنظيم الشيعي، ومن الواضح أن احتياطي حزب الله من الصواريخ لا يزال يشكل تهديداً لشمال إسرائيل، وإن نتائج الحرب أثبتت بأنه لا يزال يملك القدرة الفعلية على إطلاق المزيد من الصواريخ، وشل شمال البلاد لفترة زمنية طويلة ويمعنى محدد أن "يخضع" إسرائيل أولاً. جهات عديدة في المنطقة استخلصت من هذه الحرب بأنه بالإمكان التعامل أو مواجهة القوة الإسرائيلية ولاسيما ما يتعلق بالثغر الكبيرة في منظومة إتخاذ القرارات فيها وحتى حول قدرة الجيش الإسرائيلي نفسه" (ص٥، س ٥ ـ ١٥).

يرى الكاتب أن الرابح الوحيد في هذه الحرب: "هو من تلقى خسائر كبيرة وقوة نارية جبارة من دون أن يطلق طلقة واحدة، وهو فؤاد السنيورة، رئيس الحكومة اللبنانية. فالتعاطف الذي أثاره الهجوم الإسرائيلي معه كان قوياً جداً وكذلك كثرة الخسائر المدنية الكبيرة. فالشعور في إسرائيل بأن الجيش الإسرائيلي استخدم النار على نحو اختياري ومع حدود كبيرة لاستخدام القوة. ولكن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب كانوا من المدنيين اللبنانيين العزل، إلى جانب الخوف الدولي على مستقبل لبنان ككيان مستقل. كل ذلك ساعد السنيورة على أن يلعب دور الضحية وازدادت لديه الآمال لاستغلال هذا الدور. فهو جسّد في شخصية لبنان الذي يسعى إلى التحرر من مخالب حزب الله من جهة، والتوقف عن استخدام لبنان ساحة قتال تستخدمه الدول الإقليمية من جهة أخرى. السنيورة خرج من الحرب قوياً على الصعيد الدبلوماسي والسياسي" (ص ٦، س ٦-١٢).
كذلك الأمر، فإن دولاً تعتبر طرفاً ثالثاً لم تستخدم السلاح في نظر الكاتب حققت بعض المكاسب التي أرادت تحقيقها. ففي القصف الجوي الذي أراد خلاله سلاح الجو الحيلولة دون تهريب السلاح إلى حزب الله، قتل عشرات المزارعين السوريين في السهول وبالإمكان أن نتصور ماذا كانت إسرائيل ستفعل في مثل هذه الحالة: فإنها ستهاجم الدولة التي تقوم بقتل المزارعين بقوة.

"سوريا، التي تدرك جيداً موازين القوى بينها وبين إسرائيل اختارت أن تمارس ضبط النفس، ولكن بالنسبة إلى بشار الأسد، الذي طرد من لبنان قبل بضعة شهور، فقد أحدثت ثغرة كبيرة في هذه الحرب لو استطاع استغلالها لتمكن من الخروج من قائمة الدول "المارقة" في نظر الغرب ولربما أيضاً، ما يتيح له الدخول في عملية يحقق في نهايتها حلم والده في استعادة الجولان من طريق المفاوضات مع إسرائيل. ليس من الواضح ما إذا أدرك بشار الأسد مثل هذه الفرصة أو كان مهيأ لاقتناصها. ولكن مما لا شك فيه لو أنه

استخدم جيشه حتى ضمن رد فعل محدود لكان خرج من الحرب خاسراً وربمًا قد يفقد الحكم" (ص ٧، س ٨-١٣).

ويعتقد الكاتب أن إيران والولايات المتحدة، الدولتين الخصمين، رأت كل واحدة هذه المواجهة على أنها نوع من الحرب بالوكالة، وخرجتا من الحرب بإمكانية أن تقتربا من تحسين أوضاعهما. تصريحات الرئيس بوش دلت على ضعف وهشاشة الخيار العسكري في مواجهة إيران. الإيرانيون أنفسهم يعتقدون الآن بسبب تراجع الحماسة في شكل عام لاستخدام القوة بأنهم يستطيعون تحقيق إنجازات طيبة من خلال لعبة البوكر المعقدة التي يلعبونها مع الغرب في شأن برنامجهم النووي. "حتى الآن من السابق لأوانه معرفة كيف ستتطور مثل هذه الإمكانية؟ ولكن ليس من السابق لأوانه إدراك أو تعلم الدروس أو القاعدة الأولى من الحرب ما بعد المعاصرة. فالقوة ليست إستمراراً للسياسة بوسائل أخرى. فالعلاقة الكلاوزفيتشية بينهما انقطعت عراها. والقدرة على تحقيق إنجازات سياسية بالإعتماد على المعركة العسكرية اختفت تماماً، والوضع من شأنه أن يصبح معكوساً، من يستخدم القوة فإن الفرصة أمامه هي الخسارة التامة" (ص ٩، س ٧-١٢).

ثم ينتقل الكاتب ليناقش نتائج الحرب ميدانيا ويقول: "على المستوى الميداني التكتيكي اتسمت الحرب في لبنان بتناقض ظاهري للحرب ما بعد المعاصرة: كل سلاح تقريباً فقد أهميته وفعاليته منذ اللحظة الأولى التي استخدم فيها هذا السلاح. وكل ردع فقد قوته منذ اللحظة التي تحقق فيها التهديد. توقع ألم ضربة المطرقة المرفوعة كان أكثر أهمية من ألم الضربة الحقيقية التي تم إنزالها". (ص١٠، س ٣-٧). ويضيف الكاتب: "ليس كما اعتدنا أن نفكر، وخلافاً لما قيل في وسائل الإعلام، إسرائيل لم تتجاهل مخزون حزب الله من الأسلحة. فقد نشرت التقارير الأولية حوله قبل الإنسحاب الأحادي الإسرائيلي من لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠، وقد اهتمت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأن تسرب لوسائل الإعلام المعطيات حول هذا المخزون الآخذ في الإتساع. ليس صحيحاً أن إسرائيل لا تعرف بأن في حوزة نصر الله عشرة آلاف صاروخ موجهة إلى إسرائيل، ولم يكن هناك واحد في إسرائيل لا يعرف أن ميناء حيفا والمناطق الأبعد منه موجودة في مدى خطر الصواريخ" (ص٣، س ٩-١٥). ويقرر الكاتب بأن إسرائيل فقدت في هذه الحرب: "وبالدرجة نفسها فقدت قوة الجيش الإسرائيلية الجبارة أهميتها بسبب إستخدامها ضد عدو لا يمكن التأثير عليه مطلقاً. عمليات القصف التي قام بها سلاح الجو استطاعت أن تلحق أضراراً بمخازن الأسلحة ومنصات صواريخ بعيدة المدى والمتوسطة لحزب الله. وهذه العمليات، بحسب ادعاءات الجيش الإسرائيلي، منعت الحزب من قصف المناطق الأبعد من جنوب حيفا، هذا الإدعاء لا يزال يحتاج إلى إثبات، لأن سلاح الجو لا يدعي بأنه دمر جميع صواريخ حزب الله. ومع ذلك، سقط على مدينة الخضيرة جنوب حيفا صاروخ واحد طوال

الحرب. غير أنه بذلك تلخصت فعالية الذراع الأكثر نجاحاً للجيش الإسرائيلي في هذه الحرب. إحتلال الأرض، لم يكن لها أي تأثير على إدارة المعركة، وأدرك الجيش الإسرائيلي ذلك حتى قبل الخروج للحرب. ولكن حتى القتل، الفعل الأساسي للحرب، لم يكن له تأثير البتة. حزب الله لم يكلف نفسه عناء بذل الجهود من أجل مقاتليه الذين حوصروا في مناطق احتلها الجيش الإسرائيلي، وإن مقتل عدد كبير من أفراده لم يؤثر على استمرار إطلاق صواريخ الكاتيوشا، فهو (أي حزب الله) نجح في نهاية المطاف في أن ينهك إسرائيل حتى نهاية الحرب، وكذلك الأمر لم تؤثر هذه الحرب على قرارات قيادة حزب الله" (ص١١، س ١٠-٢٠). ثم يقول: "أطلق الجيش الإسرائيلي في الحرب مئة وثلاثين ألف قذيفة، ونفذت طائراته عشرات آلاف الطلعات الجوية، في جزء من الذخيرة الحيوية التي لم تستخدم حتى الآن بمثل هذا الإتساع والتدمير إلى أن وصل مخزونها إلى الخط الأحمر، الأمر الذي دفع بإسرائيل للطلب على الفور بتزويدها بهذه الذخيرة من الخارج. كذلك كانت الحرب ضد ألف مقاتل (فلم يكن متاحاً لإسرائيل البتة أن تعرف الأعداد الحقيقية لمقاتلي حزب الله أو الذين يحملون السلاح خلال المعارك) في ساحة قتال محدودة لا تتجاوز مساحتها وعمقها أقل من عشرة كيلومترات دون وجود أية دبابة أو طائرة للعدو ومع خصم اتخذ أسلوباً دفاعياً في الحرب (طوال الحرب لم يقم حزب الله بأية عملية هجومية سوى عملية واحدة هاجم خلالها وحدة مظلية في بنت جبيل، الأمر الذي دفع إسرائيل بأن تعود بها الذاكرة لحاجتها إلى غطاء جوي كما حصل في حرب تشرين (يوم الغفران ١٩٧٣) وهذا يجعل من هذه الحرب مغايرة عن كل سابقاتها. نتيجة أخرى مثيرة للإهتمام في هذه الحرب (لما بعد المعاصرة) المغايرة مرتبطة بالجانب الردعي وهو أحد الجوانب الأكثر استحواذاً بالنسبة إلى الجيش والجمهور في إسرائيل والذي لا يزال ملتصقاً بالنظرية الأمنية التي اشتقت من الحروب القديمة: النصر الحاسم، دخول جميع المعارك، خلق صورة القوي وإلى جانبه الردع. "هذا التفكير لم يتغير على الرغم من أن الحقائق التاريخية أثبتت عكس ذلك منذ زمن. حرب الأيام الستة (حزيران/يونيو ١٩٦٧) التي انتهت بانتصار كاسح لم تردع المصريين والسوريين من شن حرب بعد ثلاث سنوات فقط على تلك الحرب، إسرائيل حولت حادثاً محلياً إلى حرب باسم الحاجة لاستعادة قوة ردعها. القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل لم تدرك بأنه في مواجهة منظمة مثل حزب الله لا يمكن بل من المستحيل أن تحقق أية درجة أو مستوى من قدرتها الردعية، سواء بسبب كونه لا يشكل دولة مسؤولة أم بسبب عدم امتلاكه لعمود فقري يمكن اختراقه" (ص١٢، س ٦ - ١١).

في مقابل ذلك، يستنتج الكاتب ما يأتي: "الفشل الذريع في المعارك البرية وعدم نجاحنا في خلق صورة المنتصر لم تغير من مضمون الردع الإسرائيلي في مواجهة سوريا. بشار

الأسد ربما يتحدث بصوت مرتفع جداً، ولكنه يمارس ضبط النفس حيال مقتل مواطنيه والمس بسيادة بلاده بحكم الشعور بالضعف، ومن خلال منطق التفوق الإسرائيلي.العبرة التي سيستخلصها الأسد من الحرب على لبنان مرتبطة بالنظرية الدفاعية الخاصة به، فعليه أن يكون شبيهاً جداً بنصر الله، وعليه أن يتخندق في باطن الأرض وإيجاد منظومات مبعثرة مع سيطرة محدودة والعديد من منظومات التحكم الثقيلة التي بالإمكان إصابتها وإعادة إصلاحها على وجه السرعة. في مقابل ذلك، فهو يدرك جيداً أن الهجوم على إسرائيل مآله الفشل، وإذا ما تحركت الدبابات السورية من معسكراتها باتجاه الحدود فمن المشكوك فيه أنها ستصل إليها" (ص١٢، س ١٣- ١٩).

ومن ضمن الدروس التي استخلصها هذا الكاتب:"هذا هو تحول آخر للحرب (ما بعد المعاصرة) المغايرة، وإن المباغتة الهجومية هي المفضلة عند إسرائيل قد انقلبت. إسرائيل لا تزال تصر على مهاجمة سوريا براً لأن المنطقة الواقعة بين القنيطرة ودمشق ليست قابلة للمناورة. حقاً إن التفوق الجوي المطلق يمكنها من تدمير منظومات القيادة والسيطرة وأهداف ميدانية تلحق أضراراً بالنظام السوري وخسائر أكثر مما تسببت لتنظيم عصابي مثل حزب الله؛ ولكن الدخول إلى المناطق السورية من شأنه أن يضع القوات البرية في وضع معقد شبيه بالوضع الذي واجهته في لبنان. الجيش الإسرائيلي توصل إلى مثل هذا الإستنتاج قبل خمس عشرة سنة، وبسبب تغلب الجمود الفكري العسكري على الذكاء، لم ينفذ مثل هذا الاستنتاج حتى في لبنان" (ص١٣، س ٥ - ١١). ويضيف الكاتب في السياق ذاته: "بعد مضي ثلاثة وعشرين يوماً على بدء المعركة، كان واحد وعشرون يوماً زيادة ولا ضرورة لها على الإطلاق" هذه الجملة قالها في الأسبوع الرابع للحرب أحد الأشخاص الذين يعرفون أولمرت جيداً، إنه ما زال بانتظار إسرائيل عشرة أيام أخرى من الفشل والضحايا، فهو بذلك قد توصل إلى الاستنتاج الأساسي الذي كان على إسرائيل أن تستخلصه في الحرب اللبنانية الثانية: الحكمة الحقيقية في الحرب (ما بعد المعاصرة) المغايرة هي: ليست كيف ومتى تستخدم القوة؟ وإنما متى وكيف لا تستخدمها؟ وزراء وضباط كبار ومحللون، وبالأساس جميع الأشخاص باستثناء أولمرت وبيرتس وحالوتس، اتحدوا خلف الفكرة التي آمن بها أناس كثيرون في الوقت المناسب: إسرائيل حققت بعد الرابع عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦ القليل القليل وبثمن باهظ لا يبرر على الإطلاق ما تم إنجازه. تقريباً فإن جميع النتائج التي يطريها ويكيل لها رئيس الوزراء المديح تحققت في الأيام الأولى من الحرب وقبل أن تلحق بنا أية خسائر وفي مقدمتها الشرخ الداخلي العميق داخل الجيش الإسرائيلي الذي من شأنه أن يترك بصمات عميقة لوقت طويل" (ص١٢، س ١٢ -٢٠). ويتساءل الكاتب في نهاية بحثه: "فالسؤال الصحيح الذي تطرحه الحرب "ما بعد المعاصرة": ليس كم يلزمني من الوقت كي أقاتل؟ وإنما متى أوقف

القتال؟". لم تعترف القيادة العسكرية الإسرائيلية بهذه الحقيقة والتي على أساسها تحدد الحرب (ما بعد المعاصرة) أهداف الحرب التي يمكن تحقيقها بوساطة الضربات العقابية الجوية الواسعة، بمعنى أن هذه الأهداف لم تكن صغيرة أو محلية على الإطلاق. إن استمرار المعركة، حيث لم يقم أحد بالتخطيط لها وحتى أن المسؤولين عنه لم يؤمنوا بحسن إدارته وجدواها، نبع من عقلية عفا عليها الزمن وتتمسك بأفكار ومعتقدات الحرب القديمة والتي بحسبها تحتاج إلى مزيد من الوقت ومزيد من القوة لكي تحقق الكثير من الإنجازات، الأمر الذي كلفنا أكثر من مئة قتيل بين جندي ومدني. المسؤولون عن ذلك دفعوا ويجب أن يدفعوا الثمن، ولكن الأكثر أهمية من ذلك كله هو استخلاص العبر والدروس الصحيحة. ليس واضحاً كم من الوقت سيبقى رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان في مناصبهم ولكن حرب "ما بعد المعاصرة" ستبقى معنا لزمن طويل.

-2-
تكسير عظام الأميبا

في بحث يحمل عنوان "**تكسير عظام الاميبا**" يحاول الباحث **رون طيراه**، العقيد في قوات الاحتياط والباحث في "معهد البحث الأمني القومي" تسليط الأضواء على الأخطاء التي ارتكبتها القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية قائلا :"قائمة الأخطاء التي ظهرت في حرب لبنان طويلة بالفعل. لكن جذر هذه الأخطاء يكمن في الوهن الذي بدأ يظهر في مفهوم إسرائيل بالنسبة إلى البنية العسكرية وطريقة استخدامها" (ص١٣، س ٣ ـ ٦) ثم يحدد هذا الباحث: ثلاثة مستويات وهن في بنية القوة للجيش الإسرائيلي:

مستوى الوهن الأول "يكمن في التقدير السائد في العقد الأخير والذي بموجبه جاءت الحرب مع الدول التي تملك حدوداً مشتركة معنا (الدائرة الأولى) منخفضة. وبالأساس فإن التهديد المحدق بالدولة ناجم عن دول مثل إيران (الدائرة الثانية). وعلى هذا الأساس ، فإن تسخير الموارد، والتدريبات ومفهوم استخدام القوة تم توجيهها باتجاه الدائرة الأولى، والدائرة الثانية والجبهة الداخلية. وتم إغلاق الدائرة التي تعمل فيها فرق القوات النظامية وقوات الإحتياط. وتم إلغاء برنامج المشتريات ولم يتم تدريب قوات الاحتياط بما يتلاءم واستخدام القوة بمستواها المرتفع كما ظهر خلال العقبات الكبيرة التي واجهتها قوات الإحتياط خلال الحرب، وذلك بعد ثلاث أو أربع سنوات لم تتلق فيها هذه القوات أياً من التدريبات المناسبة كما تتطلبها الحرب بالنسبة إلى الدائرة الأولى" (ص١٣، س١٠ ـ ١٦).

مستوى الوهن الثاني جاء "من الاعتقاد ما إذا كانت الحرب ستنشب في الدائرة الأولى، فإن إسرائيل ستكون معنية في هذه الحالة بمنع أي تغيير وليس بإحداث تغيير، ولذلك

يكفينا صدّ العدو بالقوة النارية ومنعه من الاقتراب من حدودنا ، ولذلك فلا أهميّة للأسلوب والمناورة البرية لاقتحام عمق تشكيلات العدو العسكرية. فالمفهوم الذي يحمل صيغة مرضية بالنسبة إلينا تتمثل في "وجود شرطة حدود غنية بالوسائل القتالية الدقيقة" واكتناف الغموض بسبب الحاجة إلى التشكيلات المدرعة، المتحركة بتثاقل وبطء باتجاه مدن العدو" (ص ١٤، س ٥ ـ١٠) ويضيف الكاتب بأن "نظرية المعركة في تركيز القوة النارية تتنازل عملياً (إن لم يكن عن أهدافها المخططة) عن أخذ زمام المبادرة من أجل فرض أهداف سياسية لأنه من المشكوك فيه ما إذا كانت المعركة النارية وحدها تدفع بالخصم إلى فقدان توازنه والشعور بالضائقة والهزيمة وبالتالي طلب وقف إطلاق النار أو إعلان الإستسلام. إلى ذلك، فإن تجاهل المقدرة بعد تجاهل مبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو من شأنه في حالات عديدة أن يمنع حسم المعارك التي هدفها منع أي تغيير ومن شأنه أيضاً في أعقاب ذلك أن تؤدي إلى انتهاء الحرب من دون تحقيق نتائج بارزة أو أن تؤخر مدة الحرب إلى أكثر مما هو مألوف لدينا بكل ما يحمل ذلك من دلالات بالنسبة إلى الإقتصاد والمجتمع في إسرائيل".

أما درجة الوهن الثالثة في النظرية الإسرائيلية لاستخدام القوة في نظر الكاتب: فـ "مثلت في التبني الحماسي والزائد عن الحد للنظرية الأميركية المعروفة Effects Based Operation(E.B.O.) أي العمليات العسكرية التي تنطوي على تحقيق أهداف. هذه النظرية معدة لشل قدرة العدو على الفعل خلافاً لتدمير قواته، وذلك بضرب قياداته ووسائل إتصالاته ومراكزه الأساسية الأخرى" حاجة هذه النظرية الأميركية انعكست في حملة "الصدمة والذعر" (Shock and awe) التي دشنت حرب الخليج الثانية. لكن الأميركيين استخدموا هذه النظرية (E.B.O) كتمهيد للعمليات البرية وليس بديلاً منها. وهم بعدما سيطروا عبر هذه النظرية لم يتنازلوا عن لائحة متوازنة للقوات والمفاهيم المتطورة جداً، وأكثر من ذلك، حتى الكولونيل (العميد) جوهان ثيردن (أبرز قادة سلاح الجو في الولايات المتحدة) ومؤلف كتاب "العدو كنظام" والذي عبر من خلاله لأول مرة عن فكرة أو مفهوم (E.B.O) قال: إن هناك ثلاثة شروط نهائية لاستخدامها، الأول: وجود بنى عسكرية للعدو، والثاني: إن لهذه البنى مفاصل حساسة، والثالث: إن هذه البنية والمفاصل الخاصة بالعدو معروفة لدينا جيداً" (ص١٤، س١٢ ـ٢٠)... ويمضي الكاتب قائلا: "على خلفية مثل هذه الأفكار، كان هناك من وقع في وهم إمكانية إدارة حرب من خلال احتكاك قليل وثمن زهيد. وبذلك مع عبء مستويات الوهن الثلاثة، خرجت إسرائيل إلى حرب لبنان الثانية خلافاً لجميع المفاهيم المذكورة أعلاه. هذه الحرب جرت في الدائرة الأولى. إسرائيل سعت خلالها لإحداث تغيير في لبنان وقد أدارت الحرب ضد مجموعات (حرب العصابات) ليس لها بنى أو مفاصل حساسة ومعرفتنا بالبنى العسكرية الخاصة بحزب الله محدودة جداً. وينتقل

الكاتب ليناقش المفهوم الخاطئ لاستخدام القوة في الحرب على خلفية مقولة كارل فون كلاوزوفيتش القائلة: "إن المهمة الثانية التي تواجه المستويين السياسي والعسكري في كل حرب (بعد تحديد الهدف السياسي) من حيث أهميتها هي فهم طبيعة وخصوصية وتشكل هذه الحرب بشكل مناسب، لأنه لا توجد حربان متشابهتان. ويقول: السؤال الأساسي الذي ينبغي على السياسي والعسكري أن يسألا نفسيهما هو: بم تختلف الحرب التي اندلعت عن سابقاتها؟ فعلى أساس مستويات الوهن الواردة أعلاه، فشلت إسرائيل في فهم طبيعة حرب لبنان الثانية، وبلورت أفكاراً ميدانية حكم عليها بالفشل منذ البداية" (ص١٥، س ٦ـ١١) ويقرر بأن: "إسرائيل عملت خلال حملة "تغيير الإتجاه" في ضوء مفهومين ميدانيين إثنين انعكسا في الأوامر الميدانية. المفهوم الأول: إدارة المعركة بالنار ضد الدولة اللبنانية لدفعها إلى القيام بتجريد حزب الله من أسلحته نيابة عنا. وبالفعل ألقت إسرائيل في بداية الحرب بمسؤولية اختطاف الجنديين على كاهل حكومة لبنان، وهاجمت أهداف مثل مطار عسكري يعود للجيش اللبناني ومصافي النفط ومحطات الوقود في لبنان وجسور على مداخل بيروت وفي داخلها وما شابه. غير أنه اتضح بشكل سريع ما كان يجب على صناع القرار تقديره مسبقاً. فحتى لو خلقت إسرائيل دافعاً لحكومة لبنان، فليس لهذه الحكومة القوة السياسية لمواجهة حزب الله وإيران وسوريا، وإن مجرد الضغط على حكومة السنيورة من شأنه أن يؤدي إلى تفككها وبالتالي إلحاق الضرر بالمصالح الإسرائيلية وإطفاء شرر الديموقراطية المؤيدة للغرب في لبنان. بالنسبة إلى السنيورة والحريري وزملائهم ومؤيديهم من السنّة كانت مسألة إضعاف حزب الله مهمة لديهم حتى قبل اندلاع الحرب في أعقاب مقتل الحريري و"انتفاضة الأرز"، لكنهم وصلوا في نهاية الأمر إلى نتيجة تشير إلى أن لقوتهم حدوداً اضطروا معها إلى ضم ممثلين عن حزب الله إلى الحكومة" (ص ١٧، س ٩ـ ١٨). ويشير الكاتب إلى أن المفهوم الميداني المشار إليه تم استبعاده من قبل الأميركيين والأوروبيين الذين تصدوا للهجوم الواسع على البنية التحتية في لبنان. "واستخدام القوة ضد دولة لبنان ألحق الأضرار بمسألة التعاطف مع مطلب نزع أسلحة حزب الله لدى الدروز والمسيحيين. إلى ذلك، بعد عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين خرجت كل من السعودية ومصر والأردن ودول سنّية أخرى لتدين هذه العملية التي قام بها حزب الله. ووصفته بأنه عامل يساهم في عدم الاستقرار ووافقت هذه الدول عملياً على أهداف العملية العسكرية الإسرائيلية. غير أن المس بالدولة اللبنانية طرح الصراع على أنه صراع عربي ـ إسرائيلي، والجهات السنّية تراجعت عن مواقفها السابقة، ولذلك تخلت إسرائيل عن مفهوم أو فكرة المعركة النارية ضد دولة لبنان على الرغم من أنها لم تعلن عن ذلك صراحةً وإن التصريحات الرسمية لم تعكس ذلك" (ص (ص ١٨، ٥ ـ ١١) ثم يقول: "المفهوم الميداني الثاني الذي تبنته إسرائيل كان إدارة معركة

الباب الدوار وأمطرت حزب الله بنيران غزيرة ودقيقة بالاستناد إلى مفاهيم (الصدمة والرعب) و(E.B.O) بينما لا تملك المنظمات المغوارية أية بنى عسكرية ذات مفاصل حساسة ملائمة للإستخدام الفعال. وإن جمع المعلومات حول هذه المنظمات أكثر صعوبة وتعقيداً من جمع المعلومات حول شجرة قيادات الجيش النظامي. حزب الله يمتلك بنية "ممتدة" نسبياً ومبعثرة، وهي مكونة من شبكة مناطق تعمل كل واحدة منها تقريباً في شكل مستقل. ومن دون حاجة - في شكل عام - لتحريك قوات أو نقل إمدادات ووسائل قتالية. فالإمدادات يتم تزويدهم بها مسبقاً ومخبأة في مناطق آمنة في القرى أو الأحراش إلى جانب منظومة من الملاجئ المموهة جيداً في الأودية وما إلى ذلك. لا يوجد لحزب الله "مركز ثقل عملياتي" والذي إذا ما تم إلحاق الضرر به يؤدي إلى بتر بقية الأعضاء دون حاجة إلى التدمير الكامل. أما التجربة لتحقيق مفهوم الصدمة والرعب والعمليات العسكرية الموجهة لتحقيق نتائج في مواجهة منظمة عصابية مثل حزب الله فتشبه محاولة تكسير عظام الأميبا، وهذا يعني إستخدام القوة لظروف غير ملائمة لحقائق وطبيعة المعركة" (ص ٢٠، س ٨ - ١٦). ويستخلص هذا الكاتب ويقول: "مفهوم المعركة النارية فشل أيضاً بمصطلحات (BDA-Battle Damage Assessment) بمعنى نجاح القوة النارية بالنسبة إلى الجدوى أو النتائج. حيث نفذ سلاح الجو الإسرائيلي أكثر من ١٥٠٠٠ طلعة جوية وأطلقت المدفعية الإسرائيلية أكثر من ١٥٠٠٠٠ قذيفة أثمرت عن تدمير القليل من الأهداف النوعية وعن مقتل ٢٠٠ - ٣٠٠ مقاتل من حزب الله (وهذا العدد لا يشمل المقاتلين الذين قتلوا في المعارك البرية)، بسبب طبيعة المعركة ضد منظمة حرب العصابات. التي لا تتجمع بطريقة تجعلها أهدافاً قابلة للإستهداف وإن غالبية عمليات القصف الجوي والقصف المدفعي لم تكن فعالة على الإطلاق. هذه الصورة تبلورت في مرحلة متقدمة من المعركة أي في الأسبوع الأول والثاني من الحرب، وبعد ثلاثة آلاف طلعة جوية وثلاثين ألف قذيفة. وقد كان ممكناً في حينها التوقف وتفحص الأفكار العملياتية مجدداً، فلم يكن واضحاً، ما هو حجم الإلتصاق بالأفكار الميدانية التي لم تثمر شيئاً على الإطلاق" (ص ٢١، س ٦-١٤). وحول طريقة استخدام سلاح الجو دون استخدام القوات البرية يقول: "مفهوم استخدام القوة النارية الهائلة في المعركة فقط دون استخدام قوات برية أثبت وأسس وسجل حتى الآن نجاحاً واحداً ويتيماً في كوسوفو، ولكنه في ظروف الحرب اللبنانية الثانية مختلفٌ جداً عن تلك التي كانت في كوسوفو. فقد عمل الأميركيون هناك ضد منظومات دولة ذات سيادة وجيش. فيما عملت إسرائيل هنا ضد منظمة حرب العصابات ذات الطابع المنخفض والحساسية بمستوى متوسط إلى منخفض تجنبها الكثير من الخسائر أكثر من الدول التي تعيش في كنفها. فقد عرفنا، وكان لزاماً علينا أن نعرف، بأن مقتل مئات عدة من مقاتلي حزب الله وإصابة جزء من مخزون الحزب من الأسلحة ومنشآته تشكل رافعة

سياسية محدودة على صناع القرار في دمشق وطهران. وبالفعل، يبدو حتى الآن، أن الحرب على لبنان لم تثمر عن أي تغيير أساس في المواقف الإستراتيجية لدمشق وطهران حيال حزب الله ولبنان. علاوةً على ذلك، فإن الأميركيين عملوا في كوسوفو دون أن تلحق بهم خسائر، فيما حوّل قصفُ حزب الله المستوطنات في شمال إسرائيل، الضربات العسكريةَ إلى ضربات متبادلة وكشف الجزء الأكثر حساسية في إسرائيل. وكذلك الأمر، من الصعب جداً المقارنة بين الظروف الدبلوماسية والحساسية ذات المستوى المنخفض لعامل الوقت في الحالة الكوسوفية، والتي استخدمت خلالها الولايات المتحدة القوة النارية لمدة ثمانين يوماً تقريباً حتى استطاعت حسم المعركة (ص ٢٢، س ٨ - ١٩).

ويناقش الكاتب بعد ذلك ما أسماه :"غياب المفهوم الميداني المتماسك لاستخدام القوة النارية البرية" ويقول:"زُجت القوات البرية في المعركة في وقت متأخر جداً، لكنها استخدمت على نحو متردد ومتقطع، وفي الأساس، دون مفهوم ميداني متبلور، فقد استخدمت القوات البرية بطريقة "تسوية أو حل وسط" بين أسلوب عدم استخدام القوات البرية بالمرّة بشكل عام وبين أسلوب الإستخدام المكثف لها. بمعنى "قليلاً" من القوات البرية، هذه تسوية سيئة تسببت أيضاً في سقوط خسائر بشرية للجيش الإسرائيلي، ولم تستطع منذ البداية تحقيق نتائج ميدانية تذكر. وبالفعل، لم يكن واضحاً أية نتائج متوقعة سيحققونها من خلال استخدام قوات بحجم كتائب في بنت جبيل ومارون الرأس. أو من خلال استخدام قوات بحجم ألوية في عمق كيلومترين أو ثلاثة داخل الأراضي اللبنانية من أجل تدمير المواقع التي تركها مقاتلو حزب الله، وحتى ليس باستخدام قوات بحجم فرق بعمق عشرة إلى خمسة عشرة كيلومتر بهدف توسيع الجبهة لا غير، ولم يكن يكفي مثل هذا الإستخدام للقوات حتى من أجل إبعاد الصواريخ متوسطة المدى أو خلق بيئة سياسية جدية". في مقابل ذلك: "استخدم حزب الله مئات المقاتلين فقط في الجنوب. ولذلك لم يكن مهيأ لمواجهة معركة أو جهد حربي لعدة أيام متواصلة في العديد من المواقع، ليس بسبب عدم قدرة حفنة من مقاتليه على أخذ قسط من إستراحة المحارب والقتال في جبهة واسعة، غير أن الجيش الإسرائيلي لعب حسب القواعد التي رسمها حزب الله عندما استخدم قوات برية بشكل متدرج ومن خلال إيقاف تقدمها بين الحين والآخر، وبذلك تمكن مقاتلو حزب الله من أخذ قسط من الراحة، وتركيز قواته وأخذ زمام المبادرة والعمليات العسكرية المفاجئة. على العموم، فإن استخدام جُلّ القوات الإسرائيلية كانت معروفة ومتوقعة خلال تحركها في مناطق جنوب لبنان. حزب الله ربما فوجئ من الذريعة التي ساقتها إسرائيل لشن الحرب. ولكن منذ أن اندلعت الحرب، فإن استخدام القوة نُفّذ بمكان وأسلوب تشتيت حزب الله واتبع مقاتلو حزب الله أسلوباً اعتمد على السماح لقواتنا بالمرور من أمام

مواقعهم ومقاتليهم المختبئين في الأحراش "والمحميات الطبيعية" وأمكنة أخرى، وفي الوقت نفسه مواصلة إطلاق الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي، وشنّ حرب عصابات ضد مؤخرات قواتنا. فعلى هذا الأساس، كان كل تقدم في عمق الأراضي اللبنانية يستوجب أن يترافق بعمليات تطهير أساسية لكل المناطق المأهولة والمفتوحة التي تمت السيطرة عليها. فمن المشكوك فيه ما إذا كانت القوات التي زجّت في المعارك كافية للقيام بهذه المهمة إلى جانب الكثير من مواطن الخلل التي ظهرت في الإمدادات التي أدت إلى تدهور الأوضاع بالنسبة إلى قواتنا في جبهات أخرى" (ص ٢٤، س ٢ ـ ١٦)... ويضيف الكاتب :"فكر الجيش الإسرائيلي في هذه المعركة بمصطلحات "المتعهد" لتحقيق الأهداف واستخدام النار ولم يستخدم القوات البرية بشكل دينامي والذي حقق له انتصارات في الماضي تمثّلت في تشخيص نقاط ضعف العدو والمفاجأة والخداع والتضليل، والمناورة في العمق وإخراج العدو عن توازنه واستغلال النجاحات ومواصلة الضغط. إذ يجب عدم المقارنة في المعارك مع جيوش نظامية وبين مواجهة منظمات العصابات التي تحارب ضمن خلايا مستقلة وليس لها "مركز ثقل عملياتي". على سبيل المثال، لا معنى في حالة الحرب ضد منظمات العصابات لقطع طرق الإمداد أو تطويق القيادات الميدانية الأولى وعزلها عن بقية القيادات، ولكن لكل تشكيله، أيضاً لتشكيلة قوات العصابات نقاط ضعف. الكاتب الإستراتيجي الصيني، سون تسو، ادعى أن هدف القائد العسكري هو أن يفرض على خصمه طبيعة الحرب التي يمتلك من خلالها تفوقاً نسبياً ويجب عدم الإنجرار إلى حرب يملك الخصم فيها تفوقاً نسبياً، وإذا لم يكن الأمر ممكناً، يضيف سون تسو، فإنه يجب الإمتناع عن الإقتراب من الخصم وبلغة كلاوزوفيتش، في الحرب ينبغي مهاجمة خطط الخصم، إسرائيل أدارت حرباً بحسب قواعد اللعبة التي حددها حزب الله وأدارتها بما يتلاءم وخطط أفضليات حزب الله، وهكذا لم يكن يتاح لها منذ البداية أن تحقق النصر في هذه الحرب" (ص ٢٦، س ٣ـ١١). ويتحدث الكاتب عما يصفه "بالنتائج غير المرضية لاستخدام القوة": ويقول: "من السابق لأوانه تقدير النتائج السياسية بعيدة المدى لهذه الحرب ولا يزال، من غير الممكن التقدير ما إذا تم تحريك اتجاهات غير مرئية في لبنان من شأنها أن تؤدي إلى نتائج مستقبلاً. لبنان مرّ بصدمة كبيرة، ولا يزال حتى الآن ومن غير الممكن تقدير الأصداء السياسية والإجتماعية التي نتجت من هذه الحرب. مع ذلك، من وجهة نظر إسرائيل، انتهت الحرب بتداعيات خطيرة تنقسم إلى قسمين: النتائج المباشرة لاستخدام الحرب والنتائج غير المباشرة. النتائج المباشرة تمثلت بالوهن في بنية قوى الجيش الإسرائيلية وفي مفهوم استخدامها وفي تبني أفكار ومفاهيم انبثقت منها. فقد كان الفشل في عدم تحقيق أي نجاحات في ضرب وتدمير وحتى تشويش حقيقي على قدرة حزب الله العملياتية وفي الأبعاد الجوهرية للنموذج القتالي التي اختار حزب الله

تبنيه، وبالفعل فقد أمطرت المنظومة النارية لحزب الله إسرائيل بالصواريخ والقذائف المدفعية حتى وضعت الحرب أوزارها. كان يطلق ما معدله مئتي صاروخ في اليوم، فيما استمرت الوحدات المقاتلة لحزب الله في القتال وإلحاق الخسائر البشرية في الجيش الإسرائيلي. حتى في معظم المعارك التي خسرها الحزب، فهم لم ينكسروا ولم يهربوا، وواصلت منظومات القيادة والسيطرة التابعة لحزب الله أداءها طوال الحرب، وظلت الروح القتالية لحزب الله عالية وقوية ولم تبد أي مؤشرات على إمكانية اختراق الإرادة السياسية للحزب" (ص ٢٨، س ٩ـ٢٠).

يخلص الباحث في نهاية بحثه قائلاً: "إن الحفاظ على كامل القوة بكاملها أشكال التهديدات الكامنة كان يستلزم من إسرائيل أن يكون حجم قوتها ومفهوم استخدام جميع أجهزة الأمن جاهزة لحرب شاملة مع سورية، وحرب على حزب الله ومع الفلسطينيين وذلك من خلال توافر إحتياطي (على مستوى رئاسة الأركان) قوي في حالات التصعيد في جبهة إضافية وخلق ردع فعال في مواجهة إيران. وفي حالة عدم توافر الردع أو فشل هذا الردع في مواجهة إيران، يجب على إسرائيل آنذاك أن يكون لها المقدرة على تحقيق تفوق بارز في تبادل الضربات مع إيران، بمعنى، خلق توازن استراتيجي في قوتها على المستوى المنخفض والمتوسط في مواجهة إيران. فالوقت المتاح أمامنا حتى الحرب القادمة من شأنه أن يكون قصيراً ولذلك ينبغي على إسرائيل أن تكون مستعدة لذلك بأقصى سرعة وفي شكل مثابر وأساسي على قاعدة زيادة موازنة الدفاع بمليارات الشيكلات.حرب لبنان الثانية كانت بالنسبة إلينا "حرب فيتنام"، وكما كان الأمر في حرب فيتنام، فإن إسرائيل قامت بحسم الحرب مع قوات عصابية بالنار ومن دون استخدام مكثف للقوة، وإنما استخدام متدرج ومتدحرج. فالعدو حظي بجبهة داخلية إستراتيجية في دولة مجاورة لم تهاجم، والجيش الإسرائيلي بدوره لم يحارب كما كان متوقعاً منه. الأخبار السيئة في حرب لبنان الثانية هي التي أفشلتنا، والأخبار السارة هي أن قواتنا النظامية والإحتياطية جيدة وشجاعة، فقد تم بناؤها واستخدامها على نحو غير سليم فقط، وهناك أخبار سارة أيضاً هي أن ناقوس الخطر قد دق بالنسبة إلينا حيال الواقع الذي تشكل بعد هذه الحرب. وبناء عليه فهذا الواقع هو بمثابة فرصة لكي نحقق ونحسن وضعنا" (ص٣٠، س٩ـ٢٠).

ـ3ـ
الحل لا يأتي من السماء

"**الحل لا يأتي من السماء**، مواجهة سلاح الجو لمنصات صواريخ أرض ـ أرض" عنوان الموضوع الثالث، للباحث **أوفير نوعم**، عميد احتياط، وباحث في معهد البحث الأمني القومي. وإذ يرى هذا الباحث أن: "سلاح الجو حقق خلال عملية "تغيير الاتجاه" إنجازات كبيرة في مواجهة منصات إطلاق صواريخ أرض ـ أرض على المديين المتوسط والبعيد الخاصة بحزب الله، فإنه في مقابل ذلك، كانت مواجهته لمنصات الصواريخ قصيرة المدى مخيباً لآمال الكثيرين. فقد وصل سلاح الجو إلى ذروة القوة التي يستطيع خلالها أي سلاح جوي مواجهة مثل هذه الأهداف، ولم يكن يمتلك القدرة على مواجهة الصواريخ ذات المدى القصير حيث لا وجود لمواجهتها إلا من خلال البر... ويعتقد الباحث أن التداعيات الممكنة لمثل هذا الاستنتاج، إذا كانت صحيحة ، ليست بسيطة، فإذا كان سلاح الجو قد حقق إنجازات تقترب من أكبر الإنجازات التي يمكن تحقيقها، فإن حزب الله مع ذلك قد نجح في إطلاق نحو أربعة آلاف صاروخ طوال الحرب، يعني نحو مئة وعشرين صاروخاً يومياً، وبناء عليه، فإن إسرائيل لا تزال تواجه مشكلة خطيرة وصعبة ، وإذا ما اعتقد شخص ما قبل عملية" تغيير الإتجاه" أن القوة الجوية وحدها قد تنجح في إزالة خطر تهديد الصواريخ عن إسرائيل فهو أخطأ خطأً فادحاً" (ص ٣٢، س ٧ ـ١٣)، ويحاول الباحث نفسه أن يبين المشكلات التي تواجه الإسرائيليين في التعامل مع منصات الصواريخ قائلاً: "تحدث منصات إطلاق صواريخ أرض ـ أرض مشكلات واسعة، وإن التمييز بين هذه المنصات ينطوي على تداعيات جوهرية تتعلق بقدرة إصابتها منصات صواريخ أرض ـ أرض وتنقسم في شكل عام إلى نوعين وأسلوبين للإطلاق: حجم الصاروخ الذي يحدده قطره، وطريقة أو أسلوب الإطلاق. وتتميز هذه الصواريخ بأحجامها المختلفة، وتترجم إلى أبعاد مختلفة وبوزن الرأس المتفجر الذي يحمل الصاروخ. حزب الله مزود بصواريخ ذات مدى مختلف وقدرات عملياتية مختلفة، فالصواريخ ذات المدى القصير بالإمكان إطلاقها من منصة إطلاق فردية، وهي عبارة عن ماسورة تثبت جيداً في الأرض، أما الصواريخ الكبيرة فإنها تستلزم منظومات إطلاق معقدة جداً، وغالباً ما يتم تثبيت منصات (المنظومات) في مؤخرة سيارة شحن عادية، وفي حالة الصواريخ بعيدة المدى، يدور الحديث عن شاحنات معدة خصيصاً لحمل منصات صواريخ فردية وجماعية، وفي كل الأحوال، تستخدم الشاحنات سواء لحمل الصواريخ أم المنصات التي تطلقها" (ص٣٣، س ٦ ـ١٣). وتنقسم مواجهة هذا الصاروخ إلى مرحلتين: ما قبل الإطلاق وما بعده. وحول مواجهة مرحلة ما قبل الإطلاق يقول: "من الأفضل تحديد مكان المنصة

وإصابتها قبل أن تتمكن من إطلاق حمولتها من الصواريخ، لكنه في مثل هذه المرحلة هناك صعوبة جوهرية للتمييز بين المنصة وبعض الأهداف المشابهة ، فالطريقة المثلى بإصابة المنصات والصواريخ قبل إطلاقها هي من خلال مهاجمة أمكنة تخزينه، بالنسبة إلى قوة سلاح الجو ليس هناك أهمية لتحديد الموقع، فالصعوبة تكمن أولاً وقبل كل شيء، في توافر معلومات إستخباراتية دقيقة، وينبغي الافتراض أيضاً بأن العدو يحرص على سرية وجود وأماكن المواقع هذه ولذلك فإنه ينشر هذ الصواريخ في أماكن يصعب إصابتها أو مهاجمتها مثل الأماكن الآهلة بالسكان وفي قلب الأحياء السكنية المكتظة وفي أعماق ملاجىء من الصعب اختراقها. لذلك يجب الإفتراض بأن العدو يتحاشى تركيز كنوزه في أماكن محددة وإنما يبعثرها في مواقع متباعدة ومختلفة لأن تحديد أماكنها وإصابة جزء منها قد تفقده جزءاً من قدرته أو نسبة لا بأس بها" (ص٣٤، س ٧ ـ ١٦). أما على صعيد مواجهة مرحلة الإطلاق وما بعدها: أي النقطة التي يبدأ خلالها تغيير جوهري في فرص تحديد وتشخيص منصات إطلاق الصواريخ، هي اللحظة التي تبدأ خلالها المنصة بإطلاق الصاروخ عموماً، كل ما تحتاج المنصة لعمله هو الوصول إلى لحظة الإطلاق. القرار في النشر السابق لنصب القوانف والإطلاق ثم الخروج سريعاً من منطقة الإطلاق والإختباء داخل منطقة مأهولة. كل هذه العملية، لا تأخذ سوى فترة قصيرة جداً. ويرى الباحث أنه في لحظة الإطلاق تحدث أمور مميزة، تميز طبيعة المنصة. أولاً: المنصة نفسها تختلف في السرعة بينها وبين الشاحنة العادية. ثانياً: بالإمكان تشخيص المنصة بحسب حجم اللهب الذي يخرج من الصاروخ، وما يليه من كتلة دخانية ملتصقة بذنب الصاروخ خلال حركة الصاروخ في الجو. في مثل هذه الحالات، بالإمكان تشخيص المنصات طوال ساعات النهار. ولحاجة تشخيص المنصة خلال عملية الإطلاق وما بعدها، هناك ضرورة لحضور متواصل ومستمر لوسائل التشخيص فوق منطقة العدو. هذه الوسائل ينبغي عليها تشخيص المنصة، وتحديد موقعها، وتوجيه الوسائط المهيأة لمهاجمتها، كل هذه العملية التي يطلق عليها "إحكام الدائرة" يستلزم تنفيذها خلال دقائق من بدء العملية، وإذا ما تأخرت فإن المنصة لن تمكث في المنطقة طويلاً" (ص٣٥، س ١١-١٧).

ويرى الباحث أنه: "من زاوية نمط وأسلوب إطلاق الصواريخ ذات المدى المتوسط، يتضح أنه كانت هناك أيام لم يطلق فيها صواريخ من هذا المدى في مقابل استمرار إطلاق صواريخ قصيرة المدى، ومن الصعب التقدير بأن عدم إطلاق مثل هذه الصواريخ نابع من قرار مقصود لأسباب سياسية أو بدافع الرغبة للحفاظ على موارد القوة لمراحل الحرب المتأخرة، أو لجولة قادمة من الحرب، أو مواصلة استخدامها في شكل منفرد. في مقابل النجاح الذي حققه، فإنه في سياق مواجهة الصواريخ متوسطة المدى، كانت نجاحات سلاح الجو محدودة جداً ولم تنعكس في أي تغيير في قدرات حزب الله على مواصلة

إطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ يومياً، فقد أطلق حزب الله خلال الحرب نحو أربعة آلاف صاروخ، وإن وتيرة القصف لم تكن ضعيفة وإنما وصلت إلى ذروتها في أكثر من مئتي صاروخ يومياً، وأصبح من الصعب جداً في آخر أيام الحرب تشخيص وتحديد أماكن الإطلاق ومنصات الصواريخ التي يستخدمها حزب الله" (ص ٣٦، س ٨ ـ ١٦).
ويضيف الباحث إنه من المناسب أن نحاول الإجابة بحذر عن هذه الأسئلة أيضاً: ١ ـ هل يتوقع من سلاح الجو أن يحقق إنجازات ناجحة جداً في مواجهته لتهديد الصواريخ أرض ـ أرض إذا تجددت الحرب في الشمال في المستقبل المنظور؟ ٢ ـ ما الذي يمكن تعلمه من مواجهة صواريخ أرض ـ أرض في لبنان في مواجهة ممكنة لصواريخ أرض ـ أرض في سورية؟" ثم يجيب على الأسئلة نفسها ويقول: "استناداً إلى التجربة التي اكتسبت في عملية "تغيير الاتجاه" وعلى أساس المعلومات فيما يتعلق بالوسائل التي من الممكن استخدامها في مواجهة تهديدات صواريخ أرض ـ أرض والتي تمر هذه الأيام في مراحل تطوير متقدمة، فمن الممكن التقدير أنه في السنوات القريبة على الأقل من غير المتوقع أن يطرأ تحسن يذكر على مواجهة صواريخ أرض ـ أرض. وفي ظل غياب تقنيات جديدة من شأنها أن تمكن من تحديد مسبق لمنصات الصواريخ سيضطر سلاح الجو إلى مواجهة هذه المنصات فقط بعد إطلاق الصواريخ. في هذا الخصوص، فإن التحسن من الممكن أن يطرأ على مجالين أساسيين: ١ ـ التعامل مع أكثر من منصة أو عدد كبير منها في وقت واحد، ٢ ـ إصابة المنصة قبل عملية الإطلاق. كل ذلك، يتصل بمنصات الصواريخ متوسطة المدى والبعيدة. الأمر المشجع في ذلك كله، هو أن قدرة سلاح الجو التي أظهرها في لبنان تشهد على أن لسلاح الجو قدرات طيبة لمواجهة منصات الصواريخ من هذا القبيل الموجودة في سورية ومن المعقول الإعتقاد بأنهم استوعبوا مثل هذه الرسالة هناك. ومع ذلك، من المهم التذكير بأنه في عملية "تغيير الاتجاه" عمل سلاح الجو في ظروف عملياتية سهلة جداً من دون أن يكون مكشوفاً للتهديدات الجوية أو التهديدات الأرضية. الأحوال الجوية في مناطق القتال كانت جيدة وكانت المسافة بين قواعد سلاح الجو والمناطق التي تعمل فيها طائرات هذا السلاح قصيرة الأمر الذي مكّن سلاح الجو من الحضور حضوراً مستمراً في مناطق القتال طوال الأربع والعشرين ساعة" (ص ٣٨، س ٨ ـ ٢٠).

ـ4ـ
صواريخ القسّام

هل بالإمكان تدمير صواريخ القسام؟ تفحص الجوانب العملياتية، هو موضوع البحث الرابع ، للباحث جبرائيل سيفوني، العامل في معهد البحث الأمني القومي، والذي

يستهل بحثه بالقول: "الإرهاب الفلسطيني الذي ينطلق من قطاع غزة، يستخدم منصات بدائية في الأساس لإطلاق صواريخ القسام، لكن الفلسطينيين يحاولون أيضاً إطلاق صواريخ كاتيوشا من طراز "جراد"، لكن إطلاق الصواريخ لا يتسبب حتى الآن، في وقوع خسائر بشرية كبيرة، غير أن تأثيراته، سواء من الناحية النفسية على سكان المناطق التي تتعرض للقصف أم من حيث نظرة الرأي العام لهذا الأمر، تعتبر على غاية الأهمية وكبيرة في الوقت ذاته. مع نهاية الحرب في الشمال، يعود جوهر التعامل العسكري إلى ساحة الإرهاب المستخدم من قطاع غزة، وعلى الأخص بذل محاولات لتقليص إطلاق الصواريخ قدر الإمكان. من الأهمية في مكان التمييز بين ساحتي مواجهة داخلية على هذا الصعيد بالنسبة إلى إسرائيل، الأولى (يهودا والشومرون) الضفة الغربية، حيث يشعر الجمهور الإسرائيلي بأنه لا يزال هناك سيطرة إسرائيلية على الإرهاب في هذه المنطقة، والثانية: قطاع غزة. ففي أعقاب استمرار إطلاق صواريخ القسام في القطاع هناك شعور بالعجز وعدم السيطرة" (ص ٣٩، س ٥ ـ ١٤) ويضيف الباحث بأن: "الحاجة إلى توفير حل سريع للمشكلة تدفع جهات كثيرة (بما فيها المؤسسة الأمنية) لطرح اقتراحات مثل عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، عملية تنطوي على أبعاد متنوعة من احتلال القطاع مجدداً وأجزاء كبيرة منه بل حتى البقاء في المنطقة لأوقات طويلة أكثر من سنتين. القتال يتصل بأهداف عملية من هذا القبيل وكيف يمكن أن تؤثر في عملية إطلاق صواريخ القسام في شكل متواصل لا يزال مستمراً مع ذلك. الذين يقترحون تركيز الجهد على مواجهة صواريخ القسام، لا يتجاهلون في مقابل ذلك، أن الحرب في الشمال وفرت أرضية للجدل سواء بالنسبة لمؤيدي العملية العسكرية الواسعة في قطاع غزة أم المعارضين لها" (ص ٣٩، س ١٥ ـ ٢٠)... ويقول إن: "قائد سلاح الجو الأسبق، اللواء (إحتياط) أيتان بن إلياهو، في أعقاب تصفية جمال أبو سمهدانة، اقترح تركيزَ الجهد على القصف المركّز من بعد "أسلوب لإحباط المركز" من الجو طوال الوقت وعلى نحو منهجي، وهو أمر سيؤدي في نهاية المطاف إلى كسر إرادة المنظمات الإرهابية، أو سيتسبب في كسر هذه الإرادة إلى مستوى يجعل من إطلاق هذه الصواريخ غير ذي أهمية أو دلالات سياسية" (ص٤٠، س ٤ ـ٧). في حين توقع "زئيف شيف" فعلاً فشل قدرة الردع الإسرائيلية في مواجهة صواريخ القسام، وفقدان الأهمية في شأن مستقبل مواجهة صواريخ القسام لا تبشر بالخير فهو يتوقع: "عاجلاً أم آجلاً سوف يطور الفلسطينيون من قدرة ومدى الصواريخ وسوف ينجحون في تهريب كميات كبيرة من الصواريخ ذات المدى الطويل، وربما أن مدينة أسدود موجودة الآن في مدى الصواريخ التي في حوزتهم، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يترتب على الجيش الإسرائيلي أن يفعله حيال مثل هذه التوقعات؟ ثم يطرح الباحث ما يعتقد انه فرضيات أساسية: ١ ـ *الإرهاب الفلسطيني سوف يستمر بمستويات مختلفة*

ولوقت طويل - وليس من المتوقع أن يغيب الإرهاب الفلسطيني عن الساحة، فالصراع مع الفلسطينيين صراع وطني - وليس بالإمكان رؤية نهاية له في الأفق المنظور. وإطلاق صواريخ القسام أصبح أحد مركبات الإرهاب الذي سيستمر بمستوى مختلف من حيث قوته. ٢ - مواجهة صواريخ القسام، تهدف إلى تقليص عمليات الإطلاق. ٣ - من المستحيل القضاء أو تهديد إمكانية إطلاق صواريخ القسام، وسوف يكون هناك جهة تنجح في إطلاق الصواريخ في شكل دائم. ٤ - يجب أن نتوقع تحسن أساليب وطرق الإرهاب ومن ضمنها صواريخ القسام. ما يجدر التركيز عليه أن صواريخ تمثل مجموعة ذات قدرات متفاوتة وأساليب استخدام تراوح بين الأساليب البدائية والأكثر تطوراً (مثل صاروخ جراد) ويجب الإفتراض بأن المنظمات الإرهابية تبذل جهوداً متواصلة كبيرة لتحسين فعالية الإطلاق من حيث المدى ودقة الإصابة وقوة الانفجار. ٥ - المواجهة الإسرائيلية ضد الإرهاب في قطاع غزة تجري ضمن قيود سياسية ودولية. وفي أعقاب خروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، تغيرت الظروف الميدانية له، لذلك فإن الرد العملياتي يجب أن يأخذ في اعتباره القيود الناجمة عن ذلك. ٦ - وضع الفوضى الذي يسود قطاع غزة يتناقض مع المصلحة الإسرائيلية، ويجب الامتناع قدر الإمكان عن جر قطاع غزة إلى الفوضى، لأنه في مثل هذا الوضع ستستأثر المنظمات الإرهابية وتزداد قوة ونفوذ المتطرفين. وينتقل الكاتب إلى الحديث عمّا أسماه: "التحديات العملياتية في مواجهة صواريخ القسام، وهي جانب من التحديات المتعلقة بالحرب على الإرهاب، لكنه يبدو أن الوضع الخاص لقطاع غزة يمكن من خلاله عزل العنصر المتصل بإطلاق صواريخ القسام الذي يمثل جوهر التحدي في المرحلة الراهنة" (ص ٤١، س ٣ - ٨). ويعتقد أنه بالإمكان تقسيم التحدي العملياتي إلى عاملين أساسيين: من جانب: التحديات المتصلة بعمليات صنع وإطلاق صواريخ القسام ومن جانب ثان: التحديات المتصلة بصورة الإرهاب الواسعة والعمليات التي تساعده في مهماته. في عزل موضوع صواريخ القسام يمكن التركيز على العديد من التحديات الميدانية. التحدي المركزي هو التحدي الإستخباراتي؛ فالحاجة إلى جمع المعلومات الإستخباراتية الميدانية الدقيقة هي شرط لكل العمليات الفعالة، فسلسلة صنع وإطلاق صواريخ القسام مركبة من حلقات مختلفة تستلزم جمع معلومات استخباراتية نوعية ودقيقة بدءاً من عملية توفير المواد الخام إلى عمليات الصنع والشحن وأخيراً الإطلاق وهروب خلية الإطلاق. كل ذلك عبارة عن حلقات في سلسلة التهديد، عملية جمع المعلومات الإستخبارية سواء على صعيد الأشخاص المتورطين في هذه العملية أم على صعيد المنشآت ووسائط النقل والبنى التحتية الأخرى التي تمكن من تركيز العمل الميداني... ويتابع القول: تحد عملياتي آخر لقدرة الإستهداف الدقيق قدر الإمكان، في كل مرحلة، من مراحل تركيب وتصنيع القسام، وكما تم توصيف ذلك أعلاه،

دون أي مس بالمدنيين: "الذين لا علاقة لهم". فإنه بالإمكان إضافة هذه العوامل من خلال العديد من الأساليب والوسائل التي تتصل عادة بطريقتين ميدانيتين: إصابة الهدف مباشرة ومن بعد؛ والإصابة من خلال الإشتباك القريب. والتحديات الميدانية المتصلة بضرورة الإرهاب الواسع ترتبط بالحاجة إلى توفير الأهداف "النوعية" التي تمكن من رد الفعل للمعاقبة على إطلاق صواريخ القسام، حتى لو كانت هذه الأهداف لا ترتبط مباشرة بسلسلة الإطلاق التي تم وصفها آنفاً. رد الفعل في المعاقبة متصل بتحدٍ لقوة ردع فعال في مواجهة مطلقي صواريخ القسام ومن يرسلهم، ولخلق عقوبات يجب الحصول على معلومات إستخباراتية وقدرة على إصابة الأهداف خلال فترة زمنية قصيرة للأهداف المناسبة. غير أنه ما يجب التذكير به إذا ما سلمنا بهذه الفرضيات الأساسية، التي تشير إلى وجود جهة تستخدم الإرهاب وتطلق صواريخ القسام على الدوام غير قابلة للردع، فإن الفرضية هي: كلما ازدادت الفعالية العامة لمنع مطلقي الصواريخ، كلما زالت احتمالات إطلاق الصواريخ وتلاشت".

ويطرح هذا الباحث مجموعة أفكار تشكل في نظره نظرية عملياتية في مواجهة صواريخ القسام قائلاً: "إن الرد العسكري الميداني أو العملياتي على صواريخ القسام يستلزم ذكاءً وتبصراً كاملاً وشاملاً، و تظهر تجارب الماضي في الحرب على الإرهاب كم هي خاطئة ومضللة للفكرة القائلة بإيجاد رد ميداني أحادي الجانب، وإنه بوساطة ذلك يمكن خلق رد فعل، وإن نماذج البحث عن مثل هذا الرد الميداني في الشهور الأخيرة المتمثل في تنفيذ الإحباط المركز وإطلاق النار المضاد وقصف مدفعي مركز. فالرد الميداني الشامل يستلزم النظر إلى إطار من القدرات الميدانية في مواجهة منظومة التحديات الميدانية لخلق نسق متوازن وفعال في الحرب. وعلى الرد الأفضل، أن يجد القدرات الميدانية للجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في إطار مفهوم أو نظرية شاملة. عناصر النظرية القتالية هذه بالإمكان تفصيلها كالآتي:

١ ـ بناء أجهزة أمنية نوعية: فوجود جهود أمنية نوعية ومتواصلة يستلزم إستخدام وسائل متنوعة. جزء من هذه الوسائل يستند إلى القدرات التكنولوجية وبخاصة التكنولوجية المتقدمة. قدرات تقنية ووسائل إستشعار بكل أنواعها، أفضلية مثل هذه القدرات هي التي من المكن إستخدامها من بعد وكذلك الأمر بالنسبة إلى حيوية وحساسية الجهود الإستخباراتية، حتى لو كان من الصعب خلق صورة إستخبارات شاملة ونوعية للإستناد إليها فقط. فالجهد الاستخباراتي يستلزم توجيهاً عبر وسطاء لمصادر الإستخبارات البشرية من جانب والمعلومات البحثية أو المستفادة من عمليات التحقيق التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن ذلك من جانب ثان. ومع الخروج من قطاع غزة أصيب هذان العنصران بأضرار كبيرة ، لذلك فمن الواجب على الأجهزة الأمنية تحديد توجهات

وأساليب جديدة تكون باستطاعتها التعمق في قدراتها للحصول على معلومات. إن بناء أجهزة جديدة تمتلك قدرات جيدة على الإعتقال وملاحقة العناصر المتورطة والعناصر المطلوبة للتحقيق هي عوامل من غير الممكن التقليل من أهميتها. إن مثل هذه الأجهزة كماً ونوعاً يبرر توجهات بناء قوة سريعة ووحدات خاصة مناسبة. إن القدرة على القيام بعمليات اعتقال كبيرة في قلب المناطق المأهولة بالسكان في قطاع غزة لها تأثير كبير على ميزان الردع العام... نسق متوازن بين الحرب الإستباقية وبين الإشتباك المباشر. في سنوات الحرب الأخيرة في قطاع غزة سادت نظرية قتالية استندت إلى عاملين أساسيين: العامل الأول: كان إستخدام قوات مدرعة وحصينة لأغراض الدخول إلى المناطق وضرب عناصر الإرهاب. والعامل الثاني: تمثل في الضربات الاستباقية أو المضادة التي وجهت إلى عناصر الإرهاب بالوسائل والأسلحة دقيقة الإصابة من بعد، وغالباً ما كانت تستخدم من الجـو". (ص ٤٢، س ١ ـ ١٨). ويرى البـاحث أنه مع الخـروج من غـزة، تم تقليص إستخدام القوات المدرعة، والرد المتبقي استند أساساً إلى عمليات "الإحباط المركز" واستخدام نظرية العمليات الإستباقية التي استندت بدورها إلى تلك الوسائل والأسلحة المذكورة التي سرعان ما تلاشت فعاليته وتأثيره.

٢ ـ عمليات الإجتياح المتواصلة يجب على الجيش الإسرائيلي في الوقت نفسه أن يحتفظ لنفسه بحرية العمل في أماكن مختلفة في قطاع غزة، وذلك من خلال عمليات الإجتياح أيضاً. ماهية عمليات الإجتياح ، تكمن في القدرة على اختراق مناطق معادية وتنفيذ عمليات لفرض التشويش، والمعاقبة، والرد على العمليات، ومن ثم العودة إلى مناطقنا، مثل هذه العمليات تشكل أداة فعالة جداً وينبغي تنفيذها على أساس ردعي بين فترة وأخرى.

٣ ـ إختيار المناطق والأهداف: الجيش الإسرائيلي ينبغي له خلق قدرات على ضرب الأطر التي يتم من خلالها بناء قدرة المنظمات المتورطة في الإرهاب على نحو متواصل. وإن الضرب المتواصل لمثل هذه الأطر والعمليات (التدريب، التجهيز، وسائل تهريب الوسائط القتالية، وعمليات شراء الأسلحة وما شابه ذلك) حتى لو كانت غير مرتبطة مباشرة بعمليات إطلاق الصواريخ فإنها تخدم الجهد الحربي العام.

٤ ـ المنظومة الاعتراضية والقدرة على إصابة الصواريخ في الجو: الفرضية الأساس هي أن صواريخ القسام لن يتم القضاء عليها نهائياً وأن استخدامها سيتواصل بقوة وبأشكال مختلفة.

٥ ـ إستخدام سلاح المدفعية: الضائقة التي أجبرت الجيش الإسرائيلي على توفير رد ردعي سريع ضد إطلاق صواريخ القسام، اضطرته لأن يستخدم القصف المدفعي لأغراض الردع، وفي حالات معينة من أجل محاولة ضرب الموقع الذي أطلق منه الصاروخ. فإن استخدام القصف المدفعي هو عنصر مهم في الحرب التي اتسعت ويجب استخلاص

القدرات التي ينطوي عليها القصف المدفعي . في غياب أي رد آخر، فإن القصف المدفعي وسيلة فعالة ، وتظهر تجارب الماضي أن في مثل هذا القصف ما يؤدي لتقليص حجم إطلاق الصواريخ والتشويش عليها.

٦ ـ جهد دفاعي: المنشآت الدفاعية والحماية القائمة في إسرائيل اليوم توفر رداً جيداً لأغراض الحماية المطلوبة من المواطنين. ولذلك ينبغي التركيز على توفير مثل هذه المنشآت والسعي لرصد المزيد من المبالغ المالية لتعزيز حماية المناطق التي لم تثبت جدوى دفاعاتها حتى الآن.

٧ ـ نظرية القيادة والسيطرة: إستخلاص سياق متوازن لمواجهة صواريخ القسام يستلزم دعماً من خلال وجود نظرية نظامية للقيادة والسيطرة. هذه النظرية مطلوبة لتمكين إستمرار الحرب المتداخلة، سواء بين الأذرعة المختلفة أم من خلال دمج عناصر أخرى مثل جهاز الأمن الداخلي وشرطة إسرائيل.. ويخلص الباحث في نهاية بحثه للقول "لا ينبغي عدم توقع أن هناك وسيلة أو توجه يقضي على هذا التهديد بلمحة بصر. إسرائيل لن تسمح لنفسها بتلقي ضربات صواريخ القسام بحجم غير مألوف لديها الآن. ومن يتخلى عن العمليات الهجومية المتواصلة سوف يدفع في النهاية للقيام بعمليات عسكرية واسعة في قطاع غزة حتى لو كانت هذه العمليات لا تخدم المصالح الأمنية الشاملة لإسرائيل."

ـ5ـ
البُعد العملياتي

"حزب الله في مواجهة الجيش الإسرائيلي ـ البعد العملياتي" عنوان البحث الخامس للكاتب أمير كوليك الباحث في معهد البحث الأمني القومي. يقول كوليك: "كقاعدة عامة أصبح الجيش الإسرائيلي منذ حرب عام ١٩٤٨ بالنسبة إلى العرب، جيشاً مناوراً، مبنياً على القدرة النارية وسرعة الحركة لقوات كثيرة وكبيرة، لكنه حتى التسعينات فإن المعارك الميدانية التي خاضها الجيش الإسرائيلي (ما عدا حرب عام ١٩٦٧) اعتمدت على الجهود البرية الواسعة، بدءاً من حرب سيناء (١٩٥٦) ومروراً بحرب لبنان الأولى (١٩٨٢). حيث خاضت القوات المدرعة والمشاة للجيش الإسرائيلي معاركها في عمق أراضي العدو منذ المراحل الأولى للحرب. وقد فهم الجهد الحربي الجوي بداية على أنه عامل مساعد فقط وبعد ذلك كجهد مواز تتركز مهامه سواء على صعيد تحقيق تفوق جوي، أم على صعيد تدمير منظومات الدفاعات الجوية والدفاعات المضادة للدروع ومنظومات الصواريخ أرض ـ أرض. وأخيراً تقديم الدعم للقوات البرية (ص ٤٤، س ١ ـ١٠).

هذا المفهوم أو النظرية بدأ يطرأ عليهما تغييرات في التسعينات كما يقول الباحث.

"فالمعركة الجوية التي خاضتها الولايات المتحدة في العراق خلال حرب الخليج الأولى وبعد ذلك الحرب التي خاضها حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو طرحت نموذجاً لحرب مختلفة، احتل الجهد الجوي قلبها، ويبدو أنه في هذه المرحلة بدأت تتغير الموازين التي انطوت عليها العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي لاستخدام القوة النارية الجوية والمدفعية، لأنه بسبب الخسائر القليلة في هذا النموذج من الحرب فإن طابعها كان "تقنياً خالصاً"... وإن قدرة هذه الحرب تقوم على التفوق التكنولوجي لإسرائيل ، فقد تبنى حزب الله مثل هذه العقيدة القتالية الجديدة" (ص ٤٤، س ١٣ ـ ١٧). ويضيف الكاتب: "جاءت طبيعة مثل هذه الحرب، بحيث تحتل "القوة النارية" جوهر المعركة، فقد تم تجريبها بنجاح في مواجهة حزب الله عام ١٩٩٣ في أثناء تنفيذ عملية "الحساب والعقاب" وكانت مفاجأة الحزب بهذا الخصوص كبيرة جداً، فقد تهيأ مقاتلو المنظمة الشيعية للحرب البرية وللقتال "وجهاً لوجه" مع "العدو الصهيوني". وفي أعقاب تلك المعركة، استخلص حزب الله العبر والدروس للمواجهة القادمة، واستعد إليها في شكل جيد. وخلال عملية "عناقيد الغضب" في نيسان من عام ١٩٩٦، اعتمد حزب الله في الأساس على إطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه المستوطنات الشمالية المحانية للحدود" (ص ٤٥، س ٩ ـ ١٦). على مثل هذه الخلفية، يناقش الباحث إستعدادات حزب الله الميدانية لحرب لبنان الثانية ويقول: "مع نهاية المعركة في عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٦، استعد حزب الله، لجولة الحرب القادمة. فقد وضع نصب عينيه العديد من الفرضيات الأساسية التي استخدمها أسساً في بناء قوته العسكرية. هذه الفرضيات استمدت من الجولات العسكرية السابقة، والتطورات العسكرية والسياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة. وفي مركز نظرية حزب الله وضعت الفرضية القائلة: إن المجتمع الإسرائيلي ضعيف وإنه لا يستطيع أن "يستوعب المزيد من الضحايا. هذا الضعف هو الذي أدى في نظر حزب الله إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجيب الأمني. التعبير الواضح لمثل هذه الرؤية، جاء على لسان حسن نصر الله في خطاب الإنتصار الذي ألقاه في أيار/مايو ٢٠٠٠ في بلدة بنت جبيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي مباشرة حيث شبه قوة المجتمع الإسرائيلي ببيت العنكبوت" (ص ٤٦، س ٤ ـ١٠). وعلى المستوى الميداني، كما يقرر الباحث، يبدو أنه في أوساط صناع القرار لدى الحزب تعزز الإعتقاد بأن الحرب التي سيشنها الجيش الإسرائيلي مستقبلاً سوف تعتمد على استخدام شامل لسلاح الجو والمدفعية، وقد اتخذ هذا الإعتقاد منحى مختلفاً ليس على أساس جولات المواجهة السابقة في لبنان وإنما بقدر كبير على أساس ما كان الجيش الإسرائيلي يدير به الحرب ضد الإنتفاضة الثانية في السنوات الأخيرة، وبخاصة الإمتناع عن إستخدام قوات برية بحجم كبير (على الأقل، حتى عملية السور الواقي في نيسان/ابريل ٢٠٠٢) اعتمد الجيش الإسرائيلي على

استخدام سلاح الجو وقوات خاصة على نطاق محدود. "وفقاً لمثل هذه الفرضيات (ضعف المجتمع الإسرائيلي، واعتماد الجيش الإسرائيلي على القوة النارية الجوية) بنى حزب الله قوته، وبحسب ما ظهر في جولات الحرب الراهنة كان هدف الحزب الأساسي إدارة حرب استنزاف في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ووفقاً لما وضعه حزب الله في مركز عقيدته القتالية التي بلورها، كانت الحاجة إلى "إشعال النار" داخل إسرائيل وفي عمقها قدر الإمكان وطوال الحرب. وهذا أيضاً إزاء عمليات القصف المكثف والعمليات البرية التي تقوم بها القوات الخاصة. يبدو إذن أن حزب الله بلور ثلاث أو أربع منظومات قتالية أساسية: منظومة صاروخية قصيرة المدى تستند في الأساس إلى صواريخ الكاتيوشا. هذه المنظومة أعدت لحمل العبء الأساسي وخلق "قوة نارية" مؤثرة داخل إسرائيل ، إلى جانب هذه المنظومة أقام حزب الله منظومة صاروخية أخرى متوسطة المدى في جنوب الليطاني (هذه المنظومة أطلقت جزءاً كبيراً من الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي) ومن ضمنها صواريخ سورية بقطر ٢٢٠ملم وصواريخ كاتيوشا بعيدة المدى. إلى جانب هاتين المنظومتين، عملت على ما يبدو منظومتان أخريان بصواريخ بعيدة المدى (تصل إلى ٢٥٠كم) منتشرة في المنطقة الواقعة بين بيروت والليطاني (كما حصل عندما هاجم سلاح الجو منصات صواريخ الزلزال في بيروت). هاتان المنظومتان أعدتا لكي تشكلا سلاح ردع استراتيجي وتمكن حزب الله من ضرب الخاصرة الرخوة لإسرائيل، منطقة حيفا ـ تل أبيب" (ص ٤٦، س٤ ـ ١٨)... إلى جانب هذه المنظومات الصاروخية الأربع، أقيمت في جنوب الليطاني منظومة برية استندت إلى المعاقل والمخابئ والأنفاق الموجودة تحت الأرض، مجموعات لزرع العبوات المتفجرة، وخلايا لاستخدام الصواريخ المضادة للدروع. هذه المنظومات أعدت لمواجهة القوات البرية على نطاق محدود، وعرقلة أي اجتياح بري وإلحاق أكبر الخسائر بها إن أمكن. وذلك من أجل استنزاف قوات الجيش الإسرائيلي، وإبطاء تقدمه وتمكين الإستمرار في إطلاق صواريخ الكاتيوشا داخل إسرائيل. هذه البنية التحتية الميدانية كانت معدة على ما يبدو لتشكل أساساً لاستمرار قتال الحزب إذا ما احتل الجيش الإسرائيلي مجدداً أجزاء من جنوب لبنان (السيناريو الأسوأ لكنه الأخطر في نظر حزب الله). على المستوى التكتيكي، ولمواجهة أسلوب القتال المتوقع للجيش الإسرائيلي، يقول الباحث: "اختار حزب الله تبني ثلاثة أساليب قتالية أساسية: ١ ـ إغراق المنطقة بصواريخ قصيرة المدى، وهكذا كدّس حزب الله في السنوات الأخيرة احتياطاً كبيراً من الصواريخ والآلاف من منصات إطلاق صواريخ الكاتيوشا. ٢ ـ الحركة: بحسب التقارير المختلفة يظهر أن معظم الصواريخ التي أطلقت على المدى المتوسط (بإتجاه حيفا، العفولة، وبيسان) أطلقت عبر منصات متحركة (قوائف إطلاق ثبتت على مركبة). ٣ ـ التحضير المسبق لبنية تحتية لوجستية وبرية لإدارة حرب مستمرة: هذه البنى التحتية تضمنت

مخازن لوسائل قتالية كبيرة في الجنوب من الليطاني وإلى جانبها بنية تحتية برية واسعة من المعاقل والمخابئ، أعدت لحماية مقاتلي الحزب من عمليات القصف الجوي والمدفعي وتمكينهم من القيام بمهامهم طوال الوقت. في جانب القيادة المسيطرة أقام الحزب نموذجاً مختلفاً ـ وقد أقام في قلب استعداداته الميدانية بنية تنظيمية تراتبية صلبة ـ يقف على رأس هرم هذه البنية حسن نصر الله وإلى جانبه "المجلس الجهادي" (أي هيئة أركان حزب الله العسكرية) تخضع لأمرتها وحدات عسكرية ومنظومات محددة ومنظمة. هذه البنية هي التي مكنت حزب الله من السيطرة الميدانية طوال مراحل الحرب وعلى "قوة حزب الله النارية" والوحدات المناط بها استمرار إطلاق النار في العمق الإسرائيلي. ويخلص الكاتب إلى القول: "ومن المعقول، أنه لولا هذا النموذج من السيطرة "المحكمة" لم يكن لينجح حزب الله في السيطرة بمثل هذا المستوى على المنظومة النارية الشاملة التي طورها في لبنان. وإن توفير الحزب للموارد وتسخيرها في بناء بنية تحتية حديثة للسيطرة والقيادة، مثل مراكز السيطرة المتقدمة التي كشفت خلال العملية العسكرية للجيش الإسرائيلي في بنت جبيل، والتي تشهد على طموح الحزب في إدارة الحرب على نحو منتظم ومتزامن في الوقت نفسه. إلى جانب البنية التراتبية يظهر أن المنظومة القتالية البرية عملت بحرية كبيرة، السبب الأساسي هو الدور الثانوي لهذه المنظومة، وتأخير القوات البرية المهاجمة وإلحاق أكبر الخسائر البشرية بها، ويبدو أن استعداد قادة حزب الله في أثناء سير المعارك البرية للجيش الإسرائيلي لم يمكنهم من السيطرة على عدد كبير من الأحداث التكتيكية (وإن حساباتهم لمعركة شاملة لم تكن كافية)" (ص ٤٨، س ٨ ـ ١٤). ثم إن انسحاب الجيش الإسرائيلي كما يعتقد الباحث سهّل على الحزب بناء قوته العسكرية. والهدوء النسبي على الحدود الشمالية مكّن حزب الله من تركيز جل اهتماماته الميدانية للإستعداد للحرب القادمة. دون أن يشغل نفسه في الحرب التي خاضها حتى أيار/مايو عام ٢٠٠٠. الأكثر من ذلك، إن غياب حضور الجيش الإسرائيلي في الجنوب من الليطاني مكّن الحزب من نشر بنية تحتية عسكرية واسعة دون أي معوقات وفي بعض الأحيان، على بعد أمتار معدودة من الخط الحدودي الدولي".

يطرح الكاتب ما يسميه إستنتاجات أولية لاستعداد حزب الله للمعركة القادمة: "من المرجح أنه بالإمكان رسم خطوط عامة للإستعداد الميداني المستقبلي لحزب الله في السنوات القادمة. ويبدو أنه ضمن هذه الاستعدادات ستبقى منظومات الصواريخ والمدفعية، وإن جميع الجهود الحربية للحزب سوف تتركز بإدارة الحرب النارية ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية وإن لم يطاول ذلك أعماق بعيدة في هذه الجبهة وبقوة أكبر. وإزاء نجاحاته الميدانية الكبيرة وبخاصة منظومات الصواريخ قصيرة المدى، فمن المعقول الإفتراض أن مثل هذه المنظومة سيتم تعزيزها كثيراً. وأن تدمير الصواريخ متوسطة المدى المنهجي

وبخاصة المنصات التي تطلق الصواريخ في المنطقة الواقعة جنوب الليطاني (وإلحاق أضرار ولو بقدر ما بمنظومة الصواريخ بعيدة المدى) التي نصبت شمال الليطاني من شأنها أن تدفع الحزب لبناء بنية تحتية شاملة وواسعة لاستخدام مثل هذه الصواريخ من شمال الليطاني وشمال بيروت في منطقة البقاع. والهدف منها أن تمطر المنطقة بالصواريخ (بالمنطق نفسه الذي دفع حزب الله إلى إقامة منظومة صواريخ قصيرة المدى) لإجبار سلاح الجو للعمل في مناطق واسعة وكبيرة أو لزيادة استمرار وجود هذه المنظومة. يبدو أنه في عيون حزب الله لم تحقق منظومة الصواريخ متوسطة المدى النتائج المطلوبة. والتأثير النفسي وتداعياته على الوعي الذي أوجده إطلاق مثل هذه الصواريخ وخصوصاً على حيفا وجنوبها لم يغير من ماهية إدارة الحرب. فالحزب من شأنه في مثل هذا الوضع، أن يستخلص استنتاجين ميدانيين، الأول: أن يستغني عن الصواريخ بعيدة المدى ويركز على الصواريخ قصيرة المدى، والثاني الأكثر معقولية، هو أن زعماء حزب الله سوف يقررون بأنه لتحقيق الفعالية المطلوبة مستقبلاً لا بد من توسيع وتكثيف أهمية منظومة الصواريخ متوسطة المدى. والهدف من ذلك، هو إطلاق صليات مكثفة وكبيرة في الحرب القادمة باتجاه ما يعتقد زعماء الحزب بأنها المراكز الأكثر حساسية ومفصلية بالنسبة إلى "الكيان الصهيوني" مثل تل أبيب ومنطقة غوش دان من زاوية القيادة والسيطرة، إن عمليات القصف الجوي المكثف للضاحية الجنوبية في بيروت والتي تركز خلالها سلاح الجو الإسرائيلي اعتقاداً منه بأن معظم المراكز القيادية للحزب موجودة في هذا الحي، من شأن ذلك، أن يدفع حزب الله إلى نشر مكاتبه ومراكزه القيادية في مناطق مختلفة في بيروت وخارجها، وفي أحياء مسيحية ستكون مهاجمتها شكلية على ما يبدو من الناحية الدولية. ويبدو أنه من السابق لأوانه تقدير مكامن التغيير الميدانية التي من شأن الحزب أن يجريها لأن مثل هذا التغيير مرتبط بالعديد من العوامل التي لم تتضح حتى هذه الساعة. ومن ضمنها، مقدرة ورغبة القوة الدولية متعددة الجنسية على منع حزب الله من ترميم أو إعادة بناء بنيته التحتية الميدانية في الجنوب؛ وقدرتها أيضاً على منع نقل السلاح من سوريا وإيران إلى حزب الله؛ والدينامية الداخلية التي من الممكن أن تنشأ في لبنان في أعقاب المعركة الأخيرة. وهو ما تعمل إسرائيل من أجل تشويش عملية إعادة بناء قوة حزب الله العسكرية مجدداً لتضمن اندلاع حرب قادمة تكون نتائجها مختلفة".

-6-
الفشل الإستخباراتي

"الفشل الاستخباراتي التكتيكي في الحرب اللبنانية" عنوان الموضوع الأخير يتناوله

العميد في قوات الاحتياط والباحث في معهد البحث الأمني القومي **"يوعز هندل"** ويستهله بالقول: "أجبرت المواجهة الأخيرة في لبنان دولة إسرائيل، مرة أخرى بعد سنوات طويلة، على خوض مواجهة عسكرية على جبهتين: الجنوبية في مواجهة حماس، والشمالية في مواجهة حزب الله. في الحالتين كانت دولة إسرائيل هي التي قررت التصعيد كرد فعل على عمليات هجومية ضد القوات والمدنيين الإسرائيليين. وفي كلتا الحالتين دفعت للخروج إلى الحرب على افتراض أن بمقدور جيشها أن ينهي المعركة بتحقيق الإنتصار. القرار باستخدام الجيش على نحو واسع ومكثف في غزة ، اتخذ بعد عملية اختطاف الجندي جلعاد شاليط في شكل مقصود للرد بقوة على عملية الإختطاف التي اعتبرت من قبل الجمهور الإسرائيلي على أنها تجاوز للخط الأحمر" (ص ١٥، س ٦ ـ١٢). ويستدرك الكاتب قائلاً: "لكنه كلما مرت الأيام ، تطلبت المعارك المزيد من القوات العسكرية، وكلما تقدمت المعارك ظهر المزيد من الفجوات في قدرة الجيش، وانكشفت نقاط ضعف فيه عجزت عن تحقيق الإنتصار وإلحاق هزيمة نكراء بحزب الله مثلما أنجز في الجبهة الجنوبية. أسباب هذه الفجوات ونقاط الضعف كثيرة ، بدءاً من قدرات الجيش الإسرائيلي وانتهاء بقدرات الخصم. وهو، في المقابل، يركز على فهم الفجوة بين المطلوب على مستوى المعلومات الاستخباراتية التكتيكية كما تم التعبير عنها في سياق المعارك التي خاضتها القوات البرية. ويستعرض المثال نفسه، ويعطي أمثلة لضعف الاستخبارات كما ظهر في الجبهة الشمالية في ثلاثة مجالات مركزية: مجال جمع المعلومات، ومجال البحث، ومجال غربلة المعلومات وتمريرها لمن يحتاجها، وفي الختام سنطرح تفسيراً ممكناً لنقاط الضعف إلى جانب هذين الإفتراضين" (ص ٤٨، س ٧ ـ ١٦). ثم يستعرض الباحث ما يراه من صعوبات في مجال المعلومات: "القدرة العالية المستوى على جمع المعلومات الإستخبارية التي أظهرتها الشاباك والجيش الإسرائيلي في الصراع ضد الإرهاب الفلسطيني طوال السنوات الأخيرة، لم تعبر عن نفسها في الجبهة الشمالية. سواء بسبب تركيبة حزب الله أو بسبب قلة المصادر التي يجمع عبرها المعلومات في لبنان وبسبب الصعوبات البنيوية في زرع عملاء داخل حزب الله. تقلصت على نحو كبير القدرات على جمع المعلومات التي كانت لدى الإستخبارات الإسرائيلية حيال حزب الله وعملياته وطرق نشر قواته" (ص ٤٩، س ٣ ـ ٩)... "غياب المصادر البشرية التي من شأنها تزويد المعلومات في الوقت المناسب حال دون تمكين الإستخبارات من تقديم نتاج إستخباري ملائم على المستوى التكتيكي. ففيما تحوّل استخدام العنصر البشري في غزة إلى ضرورة من أجل الربط بين الوسائل القتالية في الجو التي نفذّت أهدافها والعنصر البشري (المزود للمعلومات) على الأرض، فإن مثل هذا الأمر لم يكن متاحاً على الإطلاق في الجبهة الشمالية. وما تجدر الإشارة إليه، بأنه من خلال مثل هذا الأمر لا يمكن التقليل من الصعوبات الحقيقية التي يواجهها

من يستخدم العملاء من بعد"... وسائل جمع معلومات إضافية يجدر تفحص قدرتها على جمع المعلومات، وهي وسائل التنصت التي من شأنها أن تلعب دوراً يسيطر ويتحكم بوسائل اتصال الخصم. فقد حرص حزب الله على تحقيق مستوى رفيع للأمن الميداني، وكذلك تميز بحرصه الشديد من مغبة التنصت الإسرائيلي على أجهزة إتصالاتهم، كما أوضح حسن نصر الله في خطابه في شهر أيار/مايو من هذا العام" (٢٠٠٦). ومن ضمن الصعوبات التي يراها الباحث يقول :"وسائل قتالية: فشلت الإستخبارات العسكرية فشلاً ذريعاً بمتابعة وتعقب الوسائل القتالية التي كانت سوريا وإيران قد زودتها للحزب قبل الحرب، ومن بين الأسباب الواضحة هذه الحقيقة: طرق المواصلات والإمداد، البعد الجغرافي، الحرص على القواعد الأمنية الميدانية كما هو الحال بالنسبة لحزب الله وإيران، هذه الأسباب على ما يبدو جعلت من جمع المعلومات من قبل الإستخبارات الإسرائيلية ذات قيمة محدودة جداً"... إنضباط الوحدات والقيادة: في تقرير سابق عرض قبل الحرب، كانت لدى الجيش الإسرائيلي صورة غير واضحة بشأن النظام المتبع لدى وحدات حزب الله وحجمها، وقد تحدث ذلك التقرير عن أعداد تراوح ما بين ألفي مقاتل (كما هو معروف قبل عقد من الزمن) وبين ثمانية آلاف عنصر مقاتل في الحزب. بعد ذلك وبعد الحرب، تبين أن الفرضية السائدة هي أن الطاقة البشرية التي يملكها الحزب أكبر بكثير من ذلك على الرغم من الضربات القاسية التي تلقاها.... فجوة إضافية ظاهرة للعيان هي رسم معالم التراتبية القيادية العسكرية، فقد حرص حزب الله على إضفاء غموض كبير على قياداته الميدانية وكذلك صلاحياتهم، وانتشارهم الجغرافي، فقط كبار قادتهم كانوا مكشوفين ومعروفين من ضمنهم حسن نصر الله وعماد مغنية اللذان يتصدران قائمة التصفية.

ويستخلص الباحث ويقول: "نجحت إسرائيل ولو كان ذلك متأخراً، في فهم الصورة الاستراتيجية الواسعة، وبالفعل هذا ما أدركه صناع القرار. ومن جانب ثان، ظهرت فجوات بين ما كان معروفاً وبين ما كشفه الواقع. والاستخبارات التكتيكية هي التي حملت عبء المسؤولية عن ذلك، هذه الفجوات هي التي أثرت على دور الجيش الإسرائيلي وربما على قرارات المستوى السياسي. إذا كان تقدير نجاحات الحرب يستلزم نظرة أشمل للوقت، فإن تقدير نقاط ضعف دور الاستخبارات التكتيكية يستلزم تحقيقاً فورياً، وذلك لإصلاح الأخطاء بالسرعة الممكنة. في هذا الإطار، يجب التأكيد بأن التفضيل الداخلي للجيش الإسرائيلي - الذي كان متبعاً عشية اندلاع الحرب - يجب أن يتغير وإنه ينبغي توفير الموارد المطلوبة لشعبة الإستخبارات العسكرية، على هذا الأساس، يجب التأكيد على حجم القدرات القائمة لدى الإستخبارات العسكرية في لبنان أيضاً" (ص ٥٢، س ٨ - ١٦) ❑

من يدفع الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران؟

ميشال يمين *

بينما يفشل فريق الرئيس الأميركي بوش في حملته العراقية، ترد أنباء مقلقة حول اعتزام الفريق إياه تعويض فشله هذا بإعداد العدة لحرب جديدة أكبر اتساعاً تكون إيران رحاها هذه المرة. هذا ما أفادته بدايةً في أواسط شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ صحيفة Arab Times الكويتية. ثم كُرِّست في أواخر الشهر نفسه للحرب المقبلة على إيران سلسلةٌ من المقالات في صحف معروفة عالمياً مثل "الغارديان" البريطانية و"Corriere della Sera" الإيطالية و"الفيغارو" الفرنسية و"Project Syndicate" الأميركية. وكانت هذه الصحف قد حددت موعداً لبدء هذه الحرب هو نهاية شباط/فبراير وبداية آذار/مارس من هذا العام (٢٠٠٧) ليطابق موعد انتهاء سريان مفعول قرار مجلس الأمن الدولي في شأن البرنامج النووي الإيراني.

ومع حلول هذا الموعد، بدأت تجول في مياه الخليج حاملتا طائرات أميركيتان. وتوجهت إلى المنطقة في الوقت نفسه كتيبة صواريخ من طراز "باتريوت" مضادة للصواريخ، وبدأت تفد طلائع الـ٢٠ ألف جندي أميركي الذين سوف يتخذون لهم قبيل بدء الحرب مواقع في الكويت.

قد يخيل للمرء أن هذه الخطوة التي تخطوها الإدارة الأميركية تلامس حدّ الجنون، غير أن للحرب الجديدة مبرراتها الإيديولوجية والتنظيمية. فثمة، بحسب زعم جريدة "لا ستامبا" الإيطالية[١]، ثلاث خطط ميدانية على الأقل تتعلق بإيران.

وتحدثت الإذاعة البريطانية "بي. بي. سي" في ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام، استناداً إلى "مصادر دبلوماسية"، عن أن الأركان العامة للجيش الأميركي قد حددت سلسلة أهداف في إيران يمكن أن توجه إليها ضربات، إذا ما استعر النزاع بين واشنطن وطهران، منها مصنع تركيز اليورانيوم في ناتانز والوحدات النووية في أصفهان وأراك وبوشهر وعدد من المواقع العسكرية التقليدية. ويفترض الجيش الأميركي، بحسب معطيات الإذاعة توجيه ضربات إلى إيران من قاذفات الشبح.

(*) كاتب لبناني.

(١) "La Stampa"، 21.02.2007

وفي ٢٢ فبراير/شباط، تقدم رئيس وكالة الطاقة الذرية الدولية محمد البرادعي إلى مجلس الأمن بتقرير حول نتائج تنفيذ السلطات الإيرانية القرار رقم ١٧٣٧ طالب فيه بوقف تركيز اليورانيوم في المنشآت النووية الإيرانية. غير أن لهجة التقرير كانت ملطفة على الرغم من أن إيران لم تكن لتوقف نشاطها النووي، كما أن التقرير اتهم الولايات المتحدة بتلفيق الكثير من الأخبار غير الصحيحة عن المشروع النووي الإيراني.

وكنه الموضوع أن الاستخبارات الأميركية كانت قد قدمت في العام ٢٠٠٥ إلى موظفي الوكالة مواداً تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وزعمت أن معلوماتها مستقاة من جهاز كمبيوتر سُرق من إيران. وتتضمن المواد معطيات عن المنشآت العسكرية التي شهدت القيام بأعمال إنشاء سلاح نووي، وعن محاولة طهران صنع رؤوس قتالية صاروخية ذات شحنة نووية. غير أن المعطيات التي تقدمت بها الاستخبارات الأميركية كانت، بحسب قول أحد موظفي الوكالة الذين شاركوا في عمليات تفتيش المصانع الإيرانية، معلومات كاذبة، إذ لم يتسنَّ العثور على أي أثر لنشاط محظور في تلك المنشآت.

السيناريو العراقي لبدء الحرب على إيران فشل حتى الآن. ولكنه يمكن اعتباره وحسب في عداد المؤجّل. فنائب الرئيس الأميركي، ديك تشيني، لم يستبعد في مؤتمر صحافي عقده في أستراليا، بحسب وكالة "أسوشيتد برس"(٢)، احتمال فعل حربي ضد إيران يمنعها من إنتاج سلاح نووي، وقال "إن كل الاحتمالات واردة وهي قيد الدرس".

وكتبت وكالة "رويتر"(٣) أن البنتاغون كان قد شكل لبضعة أشهر خلت مجموعة من الخبراء لأجل تدارس مهمة قصف إيران.

وأفادت "لا ستامبا"(٤) أن الخبراء الاستراتيجيين في إسرائيل يعدون العدة هم أيضاً للحرب على إيران. فقبيل استقالة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس أوكل هذا إلى قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال أليعازر شكيدي إعداد مثل هذه العمليات، وقد بدأت سريتان من مقاتلات "إف ـ ١٦" وكذلك سرية من القوات الخاصة "شالداغ" التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي والمجهزة بمقاتلات "إف ـ ١٥" تحليقات تدريبية نشطة إلى مسافات بعيدة.

وتحدثت الـ"ديلي تلغراف"(٥) استناداً إلى مصادرها الخاصة عن أن العسكريين الإسرائيليين يجرون مشاورات سرية مع البنتاغون حول إمكان تقديم "ممر جوي" لهم فوق العراق لأجل توجيه ضربة إلى المنشآت النووية الإيرانية. وسيكون على الأميركيين في حال كهذه، إلى جانب السماح بتحليق الإسرائيليين في سماء العراق، دعم هذا التحليق تقنياً، أي تأمين التزود بالوقود في الجو والمساعدة على التصويب مسبقاً باتجاه الأهداف المعدّة للقصف.

في عز انتقاد فريق بوش على ما آل إليه الوضع في العراق، وحين يعارض الكونغرس

(٢) وكالة "أسوشيتد برس"، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
(٣) رويتر، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
(٤) "La Stampa", 21.02.2007
(٥) The Daily Telegraf, 24.02.2007

بأغلبيته ومعظم الرأي العام الأميركي في شدة الحرب العراقية ظهرت في صحيفة "لوس أنجلس تايمز"(٦) مقالة ذات عنوان صريح هو "لنقصف إيران!". وقد كتب صاحب المقالة: "إن علينا أن نقصف إيران... تسألون: متى يجب تنفيذ هذه الهجمات؟ إذا فعلنا هذا في السنة القادمة، فإنه سيمنح دبلوماسية الأمم المتحدة متسعاً من الوقت لإظهار إفلاسها أكثر فأكثر، وفي الوقت نفسه سيحصل (القصف) قبل أن تحصل إيران على القنبلة الذرية (وكذلك قبل بدء حملتنا الرئاسية). وإذا ما استمرت إيران في هذا الاتجاه مستقبلاً سيكون في وسعنا أن نكرر هجماتنا". كاتب المقالة جوشوا مورافتشيك هو باحث علمي في معهد المشاريع الأميركي (American Enterprise Institute) لنتذكر معاً اسم هذا "المعهد".

في ١٥ كانون الثاني/يناير من العام الجاري (٢٠٠٧) نشرت صحيفة "الغارديان"(٧) مقالة لـ" د. بليش" عنوانها: "الهدف التالي طهران"، استنتج فيها بليش أن كل العوامل تشير إلى أن بوش يخطط للقيام بعمل عسكري ضد إيران يحثه عليه المحافظون. وجاء في المقالة: "بعد أن جاءه العديد من النصائح في صدد ما يجب فعله في العراق، وكان بينها خاصة رأي مجموعة بيكر ـ هاملتون إثر دراسة المسألة العراقية، فضل الرئيس اتباع توصيات معهد المشاريع الأميركي التابع للمحافظين الجدد(!!)". وتابع كاتب المقالة: "لقد صاغ دونالد رمسفيلد ومعهد المشاريع الأميركي (!!) استراتيجية تغيير النظام في إيران من دون اللجوء إلى غزو بري. وسيكون السلاح النووي الإيراني بمثابة حجة للقيام بعمل عسكري، وإن كان هذا العمل سيقتصر على هجمات تطاول بضعة مصانع حربية. وسوف تتضمن العمليات القتالية خفض قدرة إيران على الرد، ولأجل هذا سوف تستخدم قاذفات القنابل التي ستدمر ما قد يصل إلى ١٠ آلاف هدف في اليوم الأول للحرب، وكذلك قوات جوية خاصة ستأتي لتدمر كل ما قد يبقى".

في الوقت نفسه، الذي نشرت فيه هذه المقالة في "الغارديان" ظهرت في جريدة "الفايننشل تايمز"(٨) البريطانية مقالة أخرى لجدعون رحمن تحت عنوان: "من أوصل المحافظين الجدد إلى الكارثة؟". وقد جاء فيها: "إن قرار الرئيس جورج بوش إرسال قوات إضافية إلى العراق جاء مثابةً تأكيد جديد لقدرة السياسة الخارجية للمحافظين الجدد المدهشة على البقاء. فلشهرين خلَوًا راح الكل يطرح من الحساب المحافظين الجدد، واعتُبر تقرير بيكر ـ هاملتون نذيراً بالعودة المظفرة للنخبة "الراشدة" و"ذات التفكير الواقعي" إلى القيادة السياسية للبلد".

بيد أن الرئيس قرر ما سيكون عليه خياره، وهذا الخيار لم يكن في مصلحة بيكر وهاملتون وتقريرهما الذي يقال إنه وصفه بأقذع الكلام ("flaming turd")، وهو عاد مجدداً ليطلب الدعم والنصح من جماعة المحافظين الجدد. أما فلسفة "الانقضاض الجديد" فصاغها ودعا لها معهد المشاريع الأميركي إياه(!!) حيث تُختبر على أرض الواقع منذ

(٦) Los Angeles Times", 20/11/2006

(٧) "The Guardian", 15/1/2007

(٨) "The Financial Times, 16/1/2007

زمن بعيد أفكار المحافظين الجدد التي تدسّ إلى "مركز القرار". وتقول جريدة "لا ستامبا"(٩) استناداً إلى الصحافي الأميركي سيمور هِرش إن معهد المشاريع الأميركي إياه رسم خطة لتقديم مساعدة أكبر إلى خصوم النظام الإيراني الداخليين بغية تمكينهم من القيام بـ"ثورة سلمية" على غرار ما حصل في أوكرانيا وجورجيا ولبنان وقرغيزيا، من شأنها أن تجبر أحمدي نجاد على الفرار. والرهان الأساسي هنا هو على سعي الإيرانيين إلى الحرية وعلى تضامن الطلاب والمنظمات النقابية. هذا السيناريو هو طبعاً الأفضل بالنسبة إلى البيت الأبيض، ولكن المسألة تكمن، حسبما جاء في مقالة كِن بوبلاك، في "ما الذي سيأتي أولاً: الثورة أو القنبلة".

هذه الصيغة الثورية ربما تزامنت مع سيناريو شبيه بـ"عملية أياكس" التي أطاحت عام ١٩٥٣ بمحمد مصدّق وجاءت إلى السلطة برضا بهلوي شاهاً على إيران فأضحى حليفاً وفياً لواشنطن. ولقد أطيح مصدّق في سياق عملية أميركية بريطانية بروح "الحرب الباردة"، وإن ما يحصل في إيران وحولها حالياً يدل على أن عملية ضخمة من هذا القبيل بدأت. لنأخذ أقله حقائق مثل تجابه السفن الحربية الأميركية والإيرانية في الخليج وأعمال الإرهاب السنّية في بلوجستان، وتزايد عدد الحوادث التي تذكّر بالحروب القذرة غير المعلنة.

هكذا يرى هِرش أن وجود المجموعة العسكرية الأميركية في الخليج هو لمعالجة مهمتين اثنتين: تشديد الضغوط على طهران لأجل إحداث انقلاب هناك، وإذا قيض لهذا الانقلاب أن يفشل، فلأجل القيام بعملية عسكرية خاطفة في خلال ٢٤ ساعة.

فما هو يا ترى هذا "المعهد" الكلي القدرة والجبروت؟

يجيب عن هذا السؤال جزئيا مقال وليام إنغدال في صحيفة "غلوبال ريسرتش"(١٠) الكندية المعنون "خلاف الغاز مع أوكرانيا". فقد جاء فيه إن معهد المشاريع الأميركي في واشنطن هو قاعدة عمليات للمحافظين الجدد تضم مقر "المبادرة الأطلسية الجديدة" (New Atlantic Initiative) التي تشكلت في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦ بعد مؤتمر باريس الذي ناقش فيه ما يزيد على ٣٠٠ من الساسة والعلماء والمستثمرين المحافظين "جدول أعمال جديداً للعلاقات بين طرفي الأطلسي". وقد تلخص "جدول أعمالهم الجديد" هذا في محاصرة روسيا وتحويلها إلى دولة عاجزة عبر ضم الجمهوريات السوفياتية سابقاً إلى الحلف الأطلسي وإلى "السوق الحرة" حيثُ القولُ والفعل الفصل فيها للولايات المتحدة.

وتحدث المقال أيضا عن أن معهد رجال الأعمال الأميركي يعمل فيه كل من ريتشارد بيرل (Richard Perle) وديفيد فرام (David Frum) ولين تشيني (Lynne Cheney)، زوجة ديك تشيني، وإيرفينغ كريستول (Irving Kristol) ومايكل ليدين (Michael Ledeen).

(٩) "La Stampa" 26.02.2007

(١٠) "Global Research", 18/1/2006

وتدل معطيات "Global Research" على أن كاترينا تشوماتشنكو - يوشنكو، زوجة الرئيس الأوكراني الحالي فيكتور يوشنكو، الأميركية الأوكرانية الأصل من مواليد شيكاغو، دخلت في الهيئة الإدارية للمبادرة الأطلسية الجديدة العاملة على قاعدة معهد رجال الأعمال الأميركي. وكانت هذه قبل ذلك تعمل في البيت الأبيض مع ريغان وفي وزارة الخارجية الأميركية وفي وزارة الخزانة الأميركية، وكانت تؤمّن أيضا التواصل مع الجماعات الأفغانية وغيرها من المجموعات المعارضة المناهضة للاتحاد السوفياتي برعاية الولايات المتحدة مثل "أصدقاء أفغانستان" بقيادة زلماي خليل زاد (Zalmay Khalilzad).

من اللافت أيضا أن مايكل ليدين الذي يعمل في المعهد المذكور هو أيضا من المستشارين المقربين من كارل رووف، مساعد ديك تشيني. ويتحدث العالم الاقتصادي والشخصية الاجتماعية الأميركية، ليندن لاروش، الذي يتعقب سيرة حياة ليدين هذا منذ السبعينيات في مختلف مقالاته ومنشوراته عن أن ليدين كان خلال السنوات الثلاثين الأخيرة صاحب الدور الرئيس في بضع من أخطر العمليات الاستخباراتية في زمننا ورعى مجموعة دولية للاتجار بالأسلحة والمخدرات وبات معروفا إثر عملية "إيران كونتراس" كما حمى الإرهابيين والقتلة الذين هزوا بأعمالهم إيطاليا في سبعينات القرن الماضي في إطار استراتيجية التوتير (لمنع وصول "اليسار" إلى السلطة)، وكان من بين أعمالهم آنذاك قتل رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو والعمل الإرهابي في محطة القطار في بولونيا عام ١٩٨٠ الذي أودى بحياة ٨٥ شخصاً وجرح ١٥٠ آخرين(١١).

لقد بينت التحقيقات في إيطاليا أن منح الغطاء للذين وقفوا فعلا وراء تفجير بولونيا في إيطاليا تم من خلال المحفل الماسوني P-2 ومن خلال علاقتهم بالاستخبارات الإيطالية SISMI وغيرها. وقد دين الرئيس الأعلى للمحفل دجللي ومعه بازيينتسا عميل ليدين على نشاطهما. وخلال المحاكمة اعترف بازيينتسا بمشاركة ليدين المباشرة في العملية، إذ كانا يتعاونان منذ العام ١٩٧٨، وأثبت المحققون القضائيون الذين أوكلت إليهم قضية تفجير محطة بولونيا دور المحفل والاستخبارات وغيرها وكون ليدين هو الذي أدخل بازيينتسا في الاستخبارات الإيطالية ليترقى لاحقا إلى مراتب القيادة فيها. وكان المحفل الماسوني P-2 وقتذاك يسيطر على قطاع كبير من الاستخبارات الإيطالية.

وقيل أن ليدين امتاز بتزوير الوثائق (حول شراء صدام حسين اليورانيوم من النيجر) التي استخدمت ذريعة لبدء الحرب الأخيرة على العراق(١٢).

لقد نشأت الآن فضيحة سياسية في الولايات المتحدة حول عملية تزوير الوثائق هذه تكاد تتحول إلى "ووترغيت جديدة". وترتبط بهذه الفضيحة محاكمة الرئيس السابق لجهاز نائب الرئيس الأميركي تشيني والمستشار السابق للرئيس ليويس ليبي. واستمرت جلسات المحاكمة هذه المرة أربعة أسابيع وانتهت في ٢١ فبراير/ شباط من العام الجاري (٢٠٠٧).

(١١) Issue of Executive Intelligence Review, EIR, November 4, 2005

(١٢) نيجيريا: الخدعة الكبرى، "La Repubblica", 24-26.10.2005

ويتّهَم ليبي بكشف اسم عميلة الاستخبارات الأميركية فاليري بلايم. ويعتبر النائب العام باتريك فيتزجيرالد الذي يوجه الاتهام إلى ليبي أن كشف اسم عميلة الـ "سي. آي. إي" فاليري بلايم لم يأت نتيجة النسيان عند ليبي، بل جاء نتيجة لعمل مقصود من جانب البيت الأبيض يهدف إلى الانتقام من زوج بلايم الدبلوماسي الأميركي المتقاعد جوزف ولسون الذي راح يفضح علناً إدارة بوش. وقد أجرى ولسون في النيجر بتكليف من وزارة الخارجية الأميركية تحقيقاً في قصة شراء العراق لليورانيوم الإفريقي. واتهم البيت الأبيض بتزوير الحقائق بغية إثبات سعي الزعيم العراقي السابق صدام حسين إلى شراء اليورانيوم لأجل صنع سلاح نووي. هذا الأمر أغضب جداً ليدين ومجموعته فما كان منه إلا أن فضح زوجة ولسون.

وإلى جانب كونه أستاذاً في "الأفعال التطبيقية"، يعتبر ليدين من كبار الباحثين في النظرية الفاشية وفاضحي "الفاشية الإسلامية" ومنظري "الثورة الديموقراطية الدائمة".

لوحظ اهتمام ليدين بنظرية الفاشية منذ كان طالباً في بداية الستينات من القرن العشرين في جامعة فيسكونسين. وتدرب في إيطاليا حيث كان أحد مدربيه هو الكونت فيتّوريو إيسيني، وزير الاتصالات سابقا في حكومة موسوليني العسكرية (أقرب أصدقاء الكونت جوزيبه وولبي دي ميزيراتا، وزير المال في حكومة موسوليني الذي كانت له اليد الطولى في إقامة النظام الفاشي).

وقد كتب ليدين برعاية عتاة الفاشية هؤلاء بعد الدراسة عدداً من الكتب التي تبشر بانبعاث الفاشية، ولكن في شكل جديد أكثر إتقانا واكتمالاً. وكتب ليدين في مؤلفه "الفاشية العالمية": ثمة ما يدعو إلى زعم أن الفاشية احتوت إمكانيات وقدرات كانت تسمح لها بأن تتطور في اتجاه آخر". وجاء في كتاب آخر له هو "الفاشية. مدخل غير رسمي..." إعجابه "بفعل التدمير الذي سوف يسبق الهيمنة الفاشية الجديدة... ويكنس... كل المتاع البالي للحضارة الغربية... وعفن القومية والرأسمالية في الحضارة الغربية، وكذلك رمزها الأقدم والأقدس ـ المسيحية".

ولقد أتاح عمق معرفة الفاشية لليدن أن يطور فكرة "الفاشية الإسلامية"، ولكن إيجاباً (كما في "الفاشية العالمية") وسلباً لأجل تبرير حرب الولايات المتحدة المقبلة على إيران وغيرها من الدول الإسلامية. ففي مقالته في "ناشونال ريفيو"(١٣) تحت عنوان "الهلع قبيل المرح" قال بالحرف الواحد: "الآن، حين وافق الرئيس (أخيرا!) على أن أعداءنا (معظمَهم) في الشرق الأوسط هم المتعصبون الإسلاميون، عليه أن يعي صحة حدسه في شأن الحرب على الإرهاب، ومغزاه أننا نحارب أنظمة الطغيان ومقاتليها التواقين للدماء. وهذا من شأنه أن يدفعه بدوره إلى استخدام أعتى أسلحتنا: الناس القاطنين هناك".

هنا وصف كل حكام الدول الإسلامية بـ"الفاشيين الإسلاميين المستبدين"، وطلاب المدارس

(١٣) "National Review", 13/10/2005

الدينية الإسلامية بـ"أشباه الرجال الأقزام المسلمين". وأعلن ليدين غير مرة أن مبدأ "حرب الحضارات" غير جذري بما يكفي لبدء حرب فعلية، زاعماً أن الصور فيه مشوشة، وأنه لا بد من تحديد الأعداء الذين يجب القضاء عليهم كـ"الفاشيين الإسلاميين".

غير أن الإسهام الكبير لليدين كان في تأسيس نظرية الثورة الديموقراطية الدائمة: "إن التدمير الخلاق هو مبدأنا. فنحن نعيش في عالم الثورة ونتعطش إلى هذه الثورة. لسنا بحاجة إلى الاستقرار. نريد أن نحطم كل الطغاة... فنحن بلد ذو رسالة".

وجاء في مقالته المعروفة "الثورة، الحرية هي سلاحنا الأمضى ضد الطغيان"(١٤): "إن الحرية هي سلاحنا الأمضى ضد الطغيان، وهي الآن تنتشر في كل مكان على أجنحة الثورة الديموقراطية. وسيكون خطأً مفجعاً لو تراجعنا الآن والثورة يشتد ساعدها وتقترب لحظة انتصارها وعزتها. علينا أن نلتزم الموقف القائل إن على شعوب الشرق الأوسط أن تبني بنفسها دولها وتنتخب بنفسها زعماءها. والخطوة الأولى في هذا السبيل، كما كان الحال في أفغانستان وفي العراق، هي الاستفتاء العام الذي يتحدد فيه شكل إدارة الدولة. يجب أن يُسأل الناس في إيران هل يريدون الجمهورية الإسلامية. ويجب أن يُسأل الناس في سوريا هل يريدون دولة البعث. ويجب أن يُسأل الناس في مصر والسعودية وليبيا هل تروقهم الأنظمة القائمة حالياً. ينبغي ألا يوقفنا عن مسيرتنا المحذرون من أن الحرية تُردّي الوضع القائم وحسب لأن الجماهير المغمّضة ستختار على الأرجح خلافة أسامة بن لادن الموهومة. مبارك والقذافي والأسد والخميني يعتقلون الديموقراطيين، لا الإسلاميين.

هيا أسرعوا، من فضلكم! فمن يسمون أنفسهم بالخبراء يرتكبون خطأً لن تغفره لهم الأجيال. الآن آنُ الثورة. فلنذهب في الاتجاه الواجب الذهاب فيه".

إن خطب ليدين تتطابق كليا في السياق العملي مع خطب بوش حول العراق، و"الثورة الديموقراطية الدائمة" قد أخذت تحرق بنارها عمليا كل "الشرق الأوسط الكبير". وفبركة "البراهين" على وجود سلاح نووي في إيران أو على دعم إيران للإرهابيين في العراق ليست بالأمر العاصي على ليدين ومعهد المشاريع الأميركي. وكل من سيعيق هذا من أمثال فاليري بلايم سيزاحون.

إن "نشاط معهد "الموت الدائم" برئاسة منظرين وعملانيين أمثال مايكل ليدين وانخراط هذا "المعهد" في النخبة المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة لا يعدان العالم سوى بالكثير من التزوير والتدمير. وقد صرحت مصادر في وزارة الخارجية الأميركية لم تشأ الإفصاح عن اسمها، حسب ما جاء في نبأ للإذاعة البريطانية(١٥)، قائلة إن إشارة بدء القصف الأميركي لإيران يمكن أن تأتي إثر أي تأكيد يثبت أن إيران استطاعت أن تنتج سلاحاً نووياً. زد على ذلك أن الحملة العسكرية على إيران يمكن أن تبدأ أيضا في حال ظهور قرائن أكيدة على أن القيادة الإيرانية تساند المقاتلين العراقيين مباشرة وتزودهم بالسلاح.

(١٤) "National Review", 01.03.2005

(١٥) News, 20/2/2007

وأوردت مقالة نشرتها جريدة "نيويورك تايمز"(١٦) أن أسلحة وذخائر من صنع إيراني يصنع منها الثوار ألغاماً وعبوات شديدة الانفجار بالطرق البدائية عثر عليها وصودرت إبان عملية دهم قامت بها القوات الأميركية في مدينة الحلّة العراقية. وصادر العسكريون الأميركيون أيضا محاسيس sensors للأشعة تحت الحمراء وصواعق إلكترونية وتعليمات حول كيفية صنع المتفجرات البلاستيكية. والمقصود هنا مواد شبيهة بتلك التي ترد إلى مقاتلي "حزب الله" في جنوب لبنان لأجل توجيه ضربات إلى إسرائيل، وهي ترد إلى لبنان عبر سوريا.

لماذا يستعجل "مزورو الحقائق" بدء الحرب؟ يبدو أن المسألة ليست في البرنامج النووي الإيراني بحد ذاته، بل هي في أن فرائصهم بدأت ترتعد من رؤية تنامي القدرة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين (وخصوصاً بعد استعراض بكين قدراتها في الفضاء الكوني). نسبة ٤٧ بالمائة من النفط الذي تستورده الصين تأتي من إيران. والحرب تعني، أول ما تعني، تدمير الشرايين النفطية الإيرانية التي تغذي الصين.

ولقد بذلت الصين نهاية العام المنصرم جهوداً جمة لضمان مصالحها في حال نشوب الحرب الإيرانية. وكانت من بينها اتفاقيات للتزود بالنفط (عبر قناة باناما التي يديرها رجال أعمال أصدقاء لبكين أمثال الملياردير من هونغ كونغ لي جيا تشنغ) عقدتها الصين مع الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز. غير أن هذا يتطلب وقتاً وتوظيفات ضخمة. لذلك يصبح شعار "لنقصف إيران" الذي رفعه معهد المشاريع الأميركي الحل الأنسب لدى الراديكاليين في قيادة الولايات المتحدة للجم الصين.

فهل سينظر الصينيون بهدوء إلى الوضع المستجد؟ هذا من المستبعد. والدليل على ذلك هبوط سوق الأرصدة في الصين يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بنسبة ٩ في المئة وما استتبعه من انخفاض جذري لمؤشر Dow Jones Industrial في الولايات المتحدة وصل إلى نسبة ٣,٣ في المئة. هذا التغير في أسعار تداول الأوراق المالية كان الأضخم خلال السنوات الخمس الأخيرة في الولايات المتحدة وأثار بين المستثمرين ارتباكاً وتوقعات سلبية. ويستصعب العديد من المعلقين الغربيين التنبؤ بمدى استطالة الهبوط الحالي.

ويتساءل المحللون: أولم يكن نشر الأقاويل من قبل الحكومة الصينية حيلة سياسية الهدف منها توجيه ضربة إلى النظام الاقتصادي العالمي؟ بعض الخبراء يعتقد أن في هذا المنحى وجه حق.

فالحرب هي الحرب، كما يقال. ولا فرق أكانت حربا ساخنة أم باردة، مالية أم عبر الفضاء الكوني ❑

(١٦) New York Times
, 27.02.2007

دور الإتحـــــاد الأوروبـي في صنع القـرار التـركي

رواء زكي الطويل *

توضح التطورات التي تعرض لها النظام السياسي في تركيا منذ انقلاب عام ١٩٦٠، وحدة إتخاذ القرار السياسي الخارجي في تركيا، فهي الإطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه أفكار صناع القرار، ويتم فيها إتخاذ القرارات المهمة باعتبارها مركز هياكل النظام السياسي الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات التي يتشكل منها أي نظام سياسي، لذا فإن وحدة إتخاذ القرار تعكس طبيعة النظام السياسي الذي يتحدد إطاره وفقاً لطبيعة وعقيدة الإيديولوجيا ورؤيته للهيكل العام للنظام السياسي الذي تتحرك في داخله.

إن دراسة صنع القرار السياسي في تركيا تساعد على معرفة التوجهات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية وسعي تركيا لتكون عضواً دائماً في الإتحاد الأوروبي، الذي تمثل في تبني تركيا العلمانية والليبرالية والتعددية، إضافة إلى تطبيقها الغربي لخطط وبرامج عديدة في السياسة والإقتصاد والإجتماع، كذلك دخولها عضواً في الأحلاف والمنظمات الأوروبية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجلس الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وإتفاقية الجات. كما طورت تركيا علاقاتها مع الدول الأوروبية وخصوصاً في مجال التجارة الخارجية، كما لجأت تركيا إلى الإهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره بحيث تجاري مستوى التطور في دول الإتحاد الأوروبي.

لقد كانت إتفاقية ١٩٦٣، التي عقدت في أنقرة أكبر خطوة اتخذتها تركيا على طريق توطيد علاقاتها بأوروبا، وتسعى تركيا منذ انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، إلى أن تكون عضواً كاملاً. إلا أن حجم الخلافات التفصيلية والسياسية التي ظهرت أحياناً واتخذت طابعاً حاداً أحياناً أخرى، لم تمنع تركيا من أن تواصل جهودها الحثيثة باتجاه إحراز أي تقدم ممكن في مجال تحسين مركزها داخل السوق. وبهذا الإتجاه استطاعت تركيا أن تتوصل إلى عقد إتفاقية مع دول السوق في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ انضمت بموجبها إلى الإتحاد الجمركي الأوروبي، بما يقرب الطموح التركي بإتجاه العضوية الكاملة التي بدأت بوادرها في القرن الحادي والعشرين مع القدرة على المناورة في تنويع

(*) استاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل - العراق.

الخيارات الإقتصادية مع دول الشرق الاوسط، بما لايؤثر بأي إتجاه على خياراتها الأساسية مع الغرب في شكل عام.

أهمية البحث

حدد مؤتمر إزمير المتخصص في الشؤون الإقتصادية والمنعقد في سنة ١٩٢٣، البداية التاريخية الحقيقية للدولة العثمانية الجديدة. وذلك بتثبيت الأسس الجديدة للبنية الإقتصادية التركية وتكوين المواد التركية التي تحدد التطورات الإقتصادية الفاعلة بعد الإستقلال التركي حسب المنظور الرأسمالي وذلك بتدخل الدولة لمصلحة الرأسمالية المحلية والبرجوازية الصغيرة طوال عقد العشرينات. إذ شجعت الدولة تراكم رأس المال، واعتبر ذلك تأسيساً تاريخياً لبنية الإقتصاد السياسي التركي القائم على روح الرأسمالية. لقد استهدفت الحكومة التركية ومنذ التأسيس عام ١٩٢٣ إحداث تغييرات سريعة في البنية الإجتماعية والإقتصادية بوضع أسس قوية للإقتصاد التركي. وقد كان إهتمام الحكومة التركية ومنذ قيام الجمهورية في عام ١٩٢٣منصبّاً على معالجة قضايا الدَّيْن العام كما كان عليه سنة ١٩٢٠ والسعي لإحداث نوع من التغيير في البنية العامة للمجتمع التركي، ومنذ بداية الثلاثينات وضعت الخطط المختلفة للتنمية اعتمدت مشاريع حكومية. وخلال السنوات الخمس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أقدمت الحكومة التركية على تحوير توجهاتها الإقتصادية لتصبح ملائمة لما ظهر في أوروبا من مشاريع للمساعدات الإقتصادية، ومنذ ١٩٥٠وحتى ١٩٦٣ ركزت تركيا على زيادة قيمة صادراتها فوافق ذلك بروز ظاهرة التضخم.

مشكلة البحث

عمد مؤسسو تركيا الحديثة إلى عزلها عن الوطن العربي من ناحية والإتجاه نحو الغرب من ناحية أخرى مع ربط مصالح تركيا بالسياسات الغربية. وقد أرست الإصلاحات المتبعة منذ العشرينات قواعد التبعية نحو الغرب مثل الإنخراط في الأحلاف العسكرية سواء في الخمسينات أو في التسعينات، وانتهاج وسائل الحياة الغربية بدءاً بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة وانتهاج وسائل الحياة الغربية من ثقافة وتعليم وحياة إجتماعية[1]. هدفت هذه السياسات لتكون وسيلة تركيا لتأكيد نفسها للغرب على أنها جزء مهم من الناحية الإستراتيجية. كما إن الإهتمام بالعلاقات الاسرائيلية العسكرية منها والإستخبارية في عقد التسعينات إلا مثال للتذكير بذلك. إن سياسة تركيا القديمة والحديثة كانت ولا تزال تخلق للعرب ريبة وعدم ارتياح تجاه نيات تركيا في المنطقة.
ولا تزال علاقات تركيا بالسوق الأوروبية المشتركة قيد البحث وقد مضى على هذه

المباحثات التي ترمي إلى عضوية تركيا الكاملة في السوق اكثر من عقد من الزمن، فقد اتضح في نهاية السبعينات أن تركيا تريد التحرك بهذا الإتجاه، كما اشترطت بنود إتفاقية المشاركة والإرتباط. وقد تركزت المناقشات في بداية الأمر كما هو واضح على المشاكل الإقتصادية التي قد تظهر إذا طلبت تركيا الإنتماء إلى عضوية السوق. وبعد عودة تركيا إلى النظام الديموقراطي وانتهاء التدخل العسكري، أضيفت مسائل مثل الديموقراطية ومشكلة حقوق الانسان.

ويبدو أن البعد الثقافي أخذ يحظى ببعض الإهتمام في الآونة الاخيرة، فقبل أكثر من ربع قرن حين عقدت إتفاقية المشاركة، لم يكن للثقافة شأن في الموضوع، إذ ركزت الإتفاقية على التفاصيل الإقتصادية في تطور العلاقة، وساد الإعتقاد أن تركيا قد عادت إلى نظام سياسي يسمح بتعدد الاحزاب، ومثل هذا النظام يمكن بسهولة ان يجد له مكاناً بين الأنظمة الديموقراطية الأوروبية الاخرى. وجوهر الموضوع أن تركيا لا تعد منافسة بالمفهوم الثقافي مع مجتمع دول السوق لسبب أساسي هو أنها دولة اسلامية.

فرضية البحث

يفترض البحث ان العلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي لها دورها في عملية صنع القرار السياسي في تركيا من خلال تعاونهم في مجال العلاقات التجارية، وان الإرتباط مع الغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً يعكس مدى تأثير أيديولوجية النظام السياسي التركي في مواقف القادة الأتراك وقراراتهم، في ظل إيمانهم العميق في أن تطوير تركيا وتقدمها يتم من طريق اندماجها في المجموعة الأوروبية.

ويفترض البحث ان تركيا تمكنت من بناء صناعتها منذ توقيع معاهدة انقرة عام ١٩٦٣ كما عملت على زيادة تعاملها التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان التعامل التجاري التركي مع دول الإتحاد الأوروبي من ناحية الإستيراد والتصدير. كما يهدف البحث إلى بيان نتائج الخطط التنموية التي تنتهجها تركيا، كما يهدف إلى بيان تطور القطاع الصناعي من خلال دراسة تطور الصادرات الصناعية التركية.

لقد شهدت العلاقات التركية الأوروبية تطوراً ملحوظاً منذ تأسيس السوق الأوروبية المشتركة في الخمسينات، فسعت تركيا للإنضمام إلى السوق باعتبارها منفذاً مهماً لتجارتها الخارجية. وبعد عام ١٩٨٠ سعت تركيا إلى تحقيق عدد من المنافع الإقتصادية والتكنولوجية المتقدمة والخبرة المتراكمة والحصول على المواد الأولية والمواد نصف

المصنعة والمنافسة في الأسواق الأوروبية والعالمية، من خلال إنضمامها للسوق الأوروبية المشتركة.

يهدف البحث إلى بيان الآثار المترتبة على سعي تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي من خلال البيانات. فقد سعت تركيا منذ تأسيس السوق الأوروبية وباهتمام بالغ منذ البداية للإنضمام إليها، فبعد توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧ قدمت تركيا طلباً للعضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة في تموز/يوليو عام ١٩٥٩، وجرت مفاوضات طويلة بينهما تكللت بتوقيع إتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣، ودخلت هذه الإتفاقية طور التنفيذ عام ١٩٦٤، وحصلت تركيا بموجبها على صفة العضوية المشاركة تمهيداً للإنتقال إلى العضوية الكاملة.

صنع القرار السياسي في تركيا

إن عملية صنع القرار السياسي التركي تخضع لبعض الظروف الخاصة، ومن هذه الظروف الدور السياسي للجيش التركي والهياكل المهمة في صنع القرار والمؤسسات، وهذه ترتبط بتحقيق أهداف السياسة الداخلية والخارجية التركية والتي تسعى بدورها لتنفيذ أيديولوجية النظام السياسي(٢)، وينقسم القرار السياسي بشكل عام إلى قرار سياسي داخلي(٣) وقرار سياسي خارجي(٤)، حيث أن مديات التأثير قد تتشابك في شكل متداخل لايمكن فصله(٥).

إن دوائر صنع القرار السياسي الخارجي كما تتفق معظم الدراسات والقواعد الخاصة بالسياسة الخارجية هي(٦): وكالات وخبراء المقر الرئاسي، خبراء وزارة الخارجية، خبراء الشؤون الأمنية سواء المدنية والعسكرية، والمحللون والخبراء الأكاديميون في مختلف الإختصاصات، الوكالات والدوائر الرسمية المتخصصة، لجان الشؤون الخارجية والدفاع في البرلمان، جماعات الضغط، الإستشاريون العاملون في شكل مستقل او المنتدبون في دائرة ما(٧).

إن الإرتباطات السياسية والعسكرية مع الغرب تقوم بتوجيه السياسة الخارجية التركية وجهة محددة من حيث المنهج الغربي، العلمانية، فكرة التركيز القومي، التماثل في المواقف داخل المنظمات الإقليمية والدولية، وأن القرار التركي لا يتناقض مع الأطر العامة للسياسة الخارجية(٨). فتقليد معالم الحياة الغربية أدى إلى إيجاد مجموعة من المثقفين الأتراك المتأثرين بالحضارة الغربية وقاموا بنقل حضاري غربي وأدوا دوراً كبيراً في تشويه الطابع القومي التركي من ناحية وتحريف الحقائق التاريخية من ناحية أخرى(٩). ويظهر تأثير المتغير الإيديولوجي للنظام السياسي التركي من خلال علاقات تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة(١٠)، لذا وقّعت تركيا على إتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة عام

١٩٧٠ ويتم بموجبها تهيئة تركيا لارتباطها مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية، وهي خطوة تسعى تركيا من خلالها إلى التكامل مع الغرب سياسياً وإقتصادياً وبالتالي فهي تسعى لأن تكون مداخل للتسرب الغربي في شكل أكثر فاعلية إقليمياً.
وتتنوع جهات صنع القرار التركي إلى جهات رسمية معلنة، وهذه تشمل رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي التركي، والمجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) واللجان المتخصصة، والخبراء المتدربين والأكاديميين، ورئاسة الأركان العامة، والاستخبارات التركية ودوائر الأمن كجهات مساندة. أما الجهة الثانية فتصنف الجهات المؤثرة وتشمل المؤسسات الصحافية والمراكز الإعلامية الرئيسية وقوى وجماعات الضغط وتشمل المؤسسة العسكرية، والحركة الماسونية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وكبار الصناعيين وأصحاب المصارف والشركات، والأحزاب السياسية ذات الطابع القومي المتشدد مثل حزب الحركة القومية، الشخصيات السياسية سواء داخل الهيئة الحاكمة اوخارجها[١١]. ويضاف إلى ذلك جهات أخرى فاعلة في صنع القرار التركي، وهي المسؤولون الحكوميون ذوو الإرتباطات العرقية المتشددة وخريجو الجمعيات والفكر والتوجهات الغربية من خريجي الولايات المتحدة الأميركية والمانيا... والخ، والمسؤولون الحكوميون او الشخصيات السياسية من ذوي الإرتباطات الخارجية سواء الاستخبارات الأميركية او الماسونية وكبار القادة العسكريين من الذين تدربوا في المعاهد والأكاديميات العسكرية الغربية[١٢].

إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

ولدت في أوروبا سوق أوروبية مشتركة عام ١٩٥٧ لتدعيم البنى الإقتصادية، بجانب ما هو قائم على المستوى السياسي والدفاعي، حيث أن أوروبا الغربية التي كانت قد أرهقت إقتصادياً خلال سنوات الحرب الساخنة عادت لتواجه إشتراكها الفعلي في حرب باردة، تقضي نوعاً من تقوية مراكزها الإقتصادية الرخوة[١٣]، وعليه فقد استخدمت لاحقاً هذه السوق كأحد أدوات الصراع في الحرب الباردة بين المعسكرين[١٤]. أما تركيا فمنذ البداية تابعت تأسيس السوق الأوروبية المشتركة باهتمام بالغ، فبعد توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧، قدمت تركيا طلباً للعضوية إلى السوق الأوروبية في تموز/يوليو عام ١٩٥٩، والواقع أن الإتجاهات الغربية العسكرية والمدنية في تشكيل التكتلات السياسية والإقتصادية والعسكرية هو ماكان يتفق مع نزعة تركيا[١٥].
لقد دخلت هذه الإتفاقية طور التنفيذ عام ١٩٦٤، وحصلت تركيا بموجبها على صفة العضوية المشاركة تمهيداً للإنتقال إلى العضوية الكاملة[١٦]، ولغرض تهيئة تركيا لنيل العضوية الكاملة فقد تضمنت إتفاقية أنقرة فترات تحضيرية وانتقالية نهائية[١٧]. احتوت

الفترة الانتقالية على جدول زمني يهدف إلى تهيئة تركيا للإنضمام إلى المجموعة في مرحلتين، الاولى لمدة ١٢سنة والثانية لمدة ٢٢ سنة، تبدأ بعام ١٩٧٣وتنتهي بعام ١٩٩٥[١٨]. ونص البروتوكول على ضرورة إقامة إتحادات جمركية خاصة بالمنتجات الصناعية بين تركيا ودول السوق على أساس قيام كل من الطرفين بالواجبات المتبادلة والمتوازنة في ما بينها[١٩]، وتنسيق السياسات والقوانين الإقتصادية في مجالات الإقتصاد المختلفة[٢٠] ومنها حرية التبادل التجاري وانتقال رأس المال والاشخاص[٢١].

تركيا والادعاءات الثقافية للإتحاد الأوروبي

لقد التزمت تركيا بالسياسات القومية التركية والتحالف الغربي، وقد تركزت الفكرة القومية التركية في العشرينات على العلمانية وقيم الحضارة الغربية، وبذلك ابتعدت عن الإسلام والمسلمين وعن العرب بخاصة. وفي المقابل، تنوع العرب في الولاءات بين الغرب والشرق وقلّ ولاؤهم للقومية العربية، وبذلك ضعفت قدرتهم على التأثير في الدول المجاورة لتركيا وفي بعض الدول الغربية منها والشرقية التي كانت تستند بسياستها تجاههم على عوامل المصالح التي تخدمها في المقام الأول حتى ولو لم يكن في ذلك خدمة المصالح الدول العربية نفسها سواء مجتمعة أم منفردة.

وقد هدفت تركيا إلى تحقيق مصالحها في المقام الأول، وهذا الامر لا ينسينا أن التعاون الإقليمي بين العرب وتركيا، كما مصالح تركيا مع العالم العربي عديدة وشاملة وخصوصاً مع العراق، وبالتالي لا يمكن تجاهلها، لذا يجب العمل على تنميتها وتطويرها لما فيه مصالح الطرفين العربي والتركي، والإتفاقات التركية والأوروبية لايمكن ان تهمش العوامل المؤثرة الأخرى مع الدول العربية والتي تكمن بها مصلحة تركيا في المقام الأول.

وهنا يقع على عاتق القائمين على السياسة العربية مهمة السعي المتواصل في سبيل تهميش التوجه التركي نحو الغرب في شكل عام وتقوية العلاقات التركية العربية، نحو بناء تحالف استراتيجي مبني على المصالح المشتركة الإقتصادية والسياسية، وهي في الواقع أوسع وأفضل من تلك المتوقعة نتيجة العلاقات التركية والأوروبية[٢٢].

إن النقاش الذي يحتدم عن الثقافة والإنسجام الثقافي والذي يعبر في جوهره عن الشك في ملاءمة الثقافة التركية وثقافة أوروبا، ويبدو أن البعد الثقافي يعكس تحولاً مهماً من فهم معنى السوق عند عدد من الدول الأوروبية، فقد تحول الفهم من توحيد أوروبا إقتصادياً في أمة واحدة إلى مجتمع سياسي[٢٣].

ويؤكد هذا النقاش أن حدود أوروبا ليست جغرافية فحسب بل ثقافية ايضاً (٢٣) ويشعر البعض ان تركيا تختلف عن أوروبا وأن إدخالها ضمن مجتمع دول الإتحاد الأوروبي يؤدي إلى توسيع الحدود الجغرافية والثقافية للسوق[٢٤].

إن إصرار تركيا في الحصول على العضوية الكاملة يعزى إلى أن تركيا تسعى لتحقيق المبادىء الكمالية بانضمامها إلى المنظمات الأوروبية من خلال عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة، كذلك فهي تسعى للخروج من العزلة السياسية التي كانت فيها وخصوصاً خلال السبعينات والثمانينات، كما إن حصول اليونان على العضوية الكاملة أثار مخاوف الأتراك في تأثير هذه العضوية على علاقة الأتراك بدول الإتحاد الأوروبي من نواحٍ إقتصادية وسياسية عدة. أضف إلى ذلك، إن انضمام أسبانيا والبرتغال، وهما دولتان زراعيتان، وحصولهما على العضوية الكاملة سيؤدي إلى زيادة عزلتها، وإن انضمامها سيحقق لها أهدافاً صناعية وإنتقالاً لرؤوس الأموال والأيدي العاملة وانتعاشاً في قطاعي السياحة والخدمات، إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة(٢٥).

بعض مؤثرات الإتحاد الأوروبي في صنع القرار التركي

١ ـ تطوير القطاع الصناعي التركي:

أولت تركيا إهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي لأهميته العظيمة وتأثيره في النشاط الإقتصادي، إذ ترى فيه الملجأ لحل مشاكلها وتطوير اقتصادها ويظهر ذلك واضحاً من خلال الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الاجمالي GNP والذي شهد زيادة من ٦٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧٠,١ مليار دولار عام ١٩٩٦(٢٦).

لذا فإن إتجاهات السياسة التصنيعية المتبعة في تركيا، كانت وفق خطط التنمية القومية. فقد اتبعت تركيا، ومنذ الستينات، نظاماً للتخطيط الإقتصادي، بحيث تأخذ هيئة التخطيط مسؤولية ضمان التطوير والنمو الإقتصادي، فغطت الخطة الخمسية الأولى الفترة من ١٩٦٣إلى ١٩٦٧والثانية الفترة من ١٩٦٨إلى ١٩٧٢والتي هدفت إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي، وأن يتم رفع الصادرات بمعدل سنوي ٧,٢ في المئة، بحيث تشمل السلع الصناعية ومنتجات الحديد والصلب والمكائن والمعدات وكذلك المنتجات الغذائية(٢٧).

وغطت الثالثة الفترة من ١٩٧٣إلى ١٩٧٧وتلتها الخطة السنوية الموقتة لعام ١٩٧٨تلتها الخمسية الرابعة للفترة ١٩٧٩ـ١٩٨٣ثم الخطة السنوية الموقتة لعام ١٩٨٤ فالخطة الخمسية الخامسة للفترة ١٩٨٥ـ١٩٨٩ثم الخطة السادسة للفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٤ثم الخطة السابعة من ١٩٩٦ـ٢٠٠٠وهكذا(٢٨).

ومنذ منتصف القرن العشرين، بنت تركيا أسساً مهمة للصناعات انعكست بدورها في زيادة الإنتاج والإرتفاع بمستوى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية الوسطية لتأمين الإنتاج المحلي من السلع الصناعية، وقد تجلى ذلك من خلال اتباع سياسة واضحة

بإشرافها وامتلاكها للعديد من الأنشطة الصناعية، كصناعة الحديد والصلب والإسمنت والفحم والألنيوم والنحاس. وقد استطاعت الصناعة التركية توفير المزيد من العملات الصعبة السنوية نتيجة لتطبيق مبدأ الحماية الصناعية لكثير من الصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع الصادرات الوطنية.

ازدادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة من ١١,٦ في المئة عام ١٩٨١إلى، ٢٥ في المئة عام ١٩٩٦. كما ازدادت القيمة الصناعية للقطاع الصناعي من ١٤,٠٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٧,١٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما إرتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الإجمالي من ٢١,٥ في المئة عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٧ في المئة عام ١٩٩٥[٢٩]. لقد أدى تطبيق برنامج الإستقرار والتكثيف الهيكلي عام ١٩٨٠ تحت إشراف منظمات عالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تحقيق نتائج إقتصادية إيجابية في مختلف المجالات، وكان لسياسة التجارة الخارجية دور في إحداث تغييرات هيكلية وتحسين الأداء الإقتصادي بعد عام ١٩٩٨، فقد ازداد الناتج الإجمالي وفقاً لمستويات النمو التي حققتها القطاعات المكونة له وارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات.

وقد أدى القطاع الصناعي التركي دوراً رئيسياً في هيكل النشاط الإقتصادي التركي فقامت تركيا بوضع خطط بين ٦٣-٧٩ تسمح لها بدخول الإتحاد الجمركي الأوروبي. وحققت تركيا تحسناً واضحاً في موجوداتها من العملة الصعبة. وفي عام ١٩٨٠ انتهجت تركيا سياسة إصلاحية قادها الرئيس الراحل طورغوت أوزال وكانت سياسته تتركز على توسيع الصناعات التصديرية والإكتفاء الذاتي في الزراعة ونجاح إستراتيجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى ومتنوعة والتحول بشكل حاسم إلى عمليات التنمية القائمة على الإزدهار التصديري فازداد تدفق الإستثمار في المصانع والمعامل.

وفي الوقت نفسه ازداد عدد العاملين في الصناعة وانخفض في قطاع الزراعة كما ازدادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي سواء بإسهامه في الناتج الإجمالي أو نصيبه في الصادرات[٣٠]. وتقوم الدولة وهذا القطاع حالياً بإنتاج منتجات تقنية عالية المواصفات كالأجهزة الكهربائية وأجهزة التحكم العالي، كما تطورت صناعة النسيج فأصبحت لديها مصانع متكاملة مجهزة بأحدث الأجهزة فضلاً عن تطور المصانع الخاصة بالمعدات[٣١].

نمو الإقتصاد التركي

لقد بدأت الحكومة التركية بين الأعوام ١٩٦٣-١٩٧٣ بوضع خطة تسمح لها بالدخول في الإتحاد الجمركي الأوروبي، فعمدت إلى رفع اجمالي دخلها القومي[٣٢]. وركزت على

تحريك مواردها المحلية وتنسيق مناهجها الاستثمارية استناداً إلى توصيات صندوق النقد الدولي.

ومنذ ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٩ حققت تركيا تحسناً واضحاً في موجوداتها من العملة الصعبة فازداد نموها الإقتصادي إلى معدل ٦,٥ في المئة سنوياً، لكن اضطرارها إلى استيراد النفط بالأسعار الجديدة بعد عام ١٩٧٣ أدى إلى تباطؤ ازدياد إجمالي دخلها القومي وهبوط نسبة الوفورات[٣٣].

لقد نهجت تركيا عام ١٩٨٠ سياسة إصلاحية قادها الرئيس الراحل طورغوت أوزال، وقد كان آنذاك رئيساً للوزراء فكانت هذه السياسة تركز على التصدير والإكتفاء الذاتي في الزراعة ونجاح استراتيجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى ومتنوعة[٣٤].

كما ركزت السياسة الإصلاحية التركية على التحول في شكل حاسم إلى عمليات التنمية القائمة على الإزدهار التصديري من خلال تخفيض القيود التي كانت في مصلحة الاستيراد، وقد احدثت هذه التغييرات تحولاً هيكلياً لقطاعات الإقتصاد المختلفة ونمواً في كل منهم، كما ازداد تدفق الاستثمار في المصانع والمعامل[٣٥]. وقد نالت هذه السياسة تشجيعاً واضحاً من الدائنين حيث إزدادت صادرات تركيا فأصبحت ٧٩٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٥ بعدما كانت ٢٩١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ١٢٩٥٩ مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم وصلت إلى ٢١٦٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٥[٣٦].

لقد بلغ الناتج القومي الإجمالي ٦٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، وازداد خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ فأصبح عام ١٩٨٦ نحو ٧٥,٢ مليار دولار و١٠٧,٥ بليون دولار عام ١٩٨٩واستمر بالزيادة فأصبح ١٧٠,١ مليار دولار عام ١٩٩٥، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى يتبين أن الزيادة السنوية تساوي ٨,٢٥ مليار دولار[٣٧].

في الوقت نفسه ازدادت حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي GNP-percapita فقد كانت عام ١٩٨٠ ١,٥ ألف دولار ارتفعت إلى الفي دولار عام ١٩٨٩ ثم ٢,٨ ألف دولار عام ١٩٩٥[٣٨].

إن عدداً من الأعضاء في السوق، ومنذ توقيع الإتفاقية عام ١٩٦٣ لم يوافق على عضوية تركيا بحجة ضعف اقتصادها من جهة، كما أخذت في الإعتبار مستوى التنمية الإقتصادية، أو بمعنى آخر إيجاد نمط من التقارب الإقتصادي التركي مع إقتصادات المجموعة الأوروبية، ما يؤدي بالنهاية إلى الإتحاد الجمركي وإلى الإندماج الكامل، حيث نصت الإتفاقية على أن عضوية تركيا ستكون على ثلاث مراحل، مرحلة إعداد أو تهيئة، المرحلة التمهيدية، المرحلة النهائية[٣٩].

لقد تركزت معظم اهتمامات السياسة الإقتصادية للأعوام من ١٩٦٠-١٩٨٠ على نظام إحلال الواردات import substituion وتوجيه السياسات الإقتصادية، وترتب على ذلك

وضع قيود جمركية على الواردات السلعية. وبعد عام ١٩٨٠ تركز إهتمام الدولة الأساسي على تحرير الإقتصاد من القيود، واتخذت لذلك كثير من الإجراءات أهمها إصلاح جذري للنظام الضريبي، السعي لجعل الليرة التركية قابلة للصرف بالعملة الصعبة، تشجيع وتطوير رأس المال، وضع برنامج خاص بتحويل ملكية المشاريع الإقتصادية الحكومية أي الملكية الخاصة، إنشاء واستكمال سلسلة الإستثمارات العامة في البنى الإرتكازية، نتيجة التحويل الصناعي والزراعي والعقاري[٤١]. وعند دراسة نسبة الواردات التركية من دول الإتحاد الأوروبي إلى وارداتها الكلية نرى أنها كانت تمثل ٢٨,٩ في المئة عام ١٩٦٤ إرتفعت إلى ٤١,١١ في المئة عام ١٩٨٦ ثم اصبحت ٤٧,٠٢ في المئة عام ١٩٩١ و٥٢,٤٣ عام ١٩٩٨[٤٢]. ويدل هذا على أن تركيا سائرة على طريق الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي حسب ماهو متفق عليه من زيادة التعامل التجاري مع دوله[٤٣]. كما ازدادت نسبة الصادرات التركية إلى دول الإتحاد الأوروبي إلى صادراتها الكلية فقد كانت ٣٣,٦ في المئة عام ١٩٦٤ أصبحت ٤٧,٨ في المئة عام ١٩٨٧ ارتفعت إلى ٥٠,١ في المئة عام ١٩٩٨، وعليه فإن نسبة التبادل التجاري التركي مع دول الإتحاد الأوروبي ارتفع من ٢٨,٨ في المئة عام ١٩٦٤ إلى ٤٢,٣ في المئة عام ١٩٨٨ وإلى ٤٩,٦ في المئة عام ١٩٩٧ ❑

جدول (١)

مؤشرات لدور الإتحاد الأوروبي في صنع القرار السياسي التركي

السنوات	الناتج القومي GNP مليار دولار	Pereapit a GNP دخل الفرد ألف دولار	نسبة الناتج الصناعي في GNP في المئة (٪)	الناتج الصناعي المحلي مليار دولار	العاملون في القطاع الصناعي في المئة (٪)
١٩٨٠	٦٨,٤	١,٥	٢٠,٥	٢١,٩٠	١١,٩
١٩٨١	٧١,٤	١,٦	٢١,٥	٢٥,١	١٢,١
١٩٨٢	٦٤,٢	١,٤	٢١,٩	٢٩,٣	١٢,٣
١٩٨٣	٦٠,٥	١,٣	٢٢,٤	٣١,٤	١٢,٥
١٩٨٤	٥٩,١	١,٢	٢٣,١	٣٧,٠	١٢,٩
١٩٨٥	٦٦,٩	١,٣	٢٣,٦	٤٤,٤	١٥,٥
١٩٨٦	٧٥,٢	١,٥	٢٥,٥	٤٧,٠	١٨,٠
١٩٨٧	٨٦,٠	١,٦	٢٤,٩	٥١,٧	١٥,٠
١٩٨٨	٩٠,٥	١,٧	٢٥,١	٥٦,٦	١٤,٥
١٩٨٩	١٠٧,٥	٢,٠	٢٥,٩	٥٩,٦	١٥,٣
١٩٩٠	١٥٠,٨	٢,٧	٢٥,٩	٩٦,٠	٢١,٠
١٩٩١	١٥٠,٢	٢,٦	٢٦,٥	٧٤,٧	٢٣,٣
١٩٩٢	١٥٨,١	٢,٧	٢٦,٥	٧٧,٥	٢١,٨
١٩٩٣	١٧٨,٧	٢,٠	٢٦,٥	٨٨,٣	٢١,٨
١٩٩٤	١٣٢,٣	٢,٢	٢٦,٦	٨٦,٨	٢٢,٢
١٩٩٥	١٧٠,١	٢,٨	٢٧,٧	٩٤,٧	٢١,٥

Source: statiscal year book of Turkey, state institute of statistics prime minstry. Republic of Turkey, ANKARA, 1983, 1987, 1990, 1996.

جدول (٢)
نسبة التعامل التجاري التركي مع الإتحاد الأوروبي

الأعوام	نسبة الواردات التركية من الإتحاد الأوروبي وادارتها الكلية في المئة (٪)	نسبة الصادرات التركية إلى الإتحاد الأوروبي صادراتها الكلية في المئة (٪)	نسبة التبادل التجاري التركي مع الإتحاد الأوروبي الحجم الكلي للتجارة في المئة (٪)
١٩٦٤	٢٨,٩	٣٣,٦	٢٨,٨
١٩٦٥	٢٨,٥	٣٣,٨	٣٠,٩
١٩٦٦	٣٣,٠	٣٤,٨	٣٣,٨
١٩٦٧	٣٤,٦	٣٣,٨	٣٤,٣
١٩٦٨	٣٦,٩	٠,٠٤	٢٢,٤
١٩٨٦	٤١,١١	٤٣,٧٦	٤٢,٢
١٩٨٧	٤,٠٢	٤٧,٧٧	٤٣,٣
١٩٨٨	٤١,١٢	٤٣,٧٢	٤٢,٣
١٩٨٩	٣٨,٣٤	٤٦,٠٢	٤١,٨
١٩٩٠	٤٤,٣٨	٥٥,٣٨	٤٨,٤٣
١٩٩١	٧٤,٠٢	٥٤,٠٥	٤٩,٨
١٩٩٢	٤٦,٦	٥٣,٩٢	٤٩,٥
١٩٩٣	٤٧,١٤	٤٩,٥١	٤٨,٠
١٩٩٤	٣٢,٨١	٤٩,٣٥	٣٨,١
١٩٩٥	٧٤,٢٢	٥١,٢	٤٨,٧
١٩٩٦	٥٢,٠٣	٤٩,٦	٥١,٢
١٩٩٧	٥١,٢٢	٤٦,٦٤	٤٩,٦
١٩٩٨	٥٢,٤٣	٥٠,٠٤	٥٢,٢

Source: **Statistical year book of Turkey**, ANKARA, many years.

حواشي

(١) د. مصطفى عبد الكريم العدوان، "أثر الشراكة الإستراتيجية بين تركيا واسرائيل على الدول العربية المجاورة"، **المؤتمر السنوي السادس لمركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، ٣٠ـ٣١ /١٠/٢٠٠١، بغداد.

(٢) د. طلال يونس الجليلي، "مجلس الأمن القومي التركي والقرار السياسي"، مجلة **آفاق عربية**، العددالاول، ١٩٩٩، العراق، ص ٢٤ـ٣٦.

(٣) يتعلق القرار الداخلي بتنظيم الحياة السياسية الداخلية للدولة وفق الدستور النافذ والقوانين والتشريعات العاملة وبما ينسجم مع فلسفة النظام السياسي القائم، ومؤسسات النظام القائمة، وطبيعة الأهداف المتباينة على المستوى المرحلي والإستراتيجي.

(٤) ويتعلق القرار السياسي الخارجي بالأطر العملية التي تصنعها الدولة على مستوى علاقاتها مع الدول الاخرى بما يعكس مصالحها القومية بالدرجة الأولى مع مراعاة حجوم المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة والمتوقعة. ويرتبط القرار السياسي الخارجي من الناحية العملية بالقدرة على ضمان المصالح القومية وبخاصة وفق مدى تأثر هذا القرار داخلياً ومدى تأثره إقليمياً ودولياً.

(٥) وعلى هذا الأساس تبحث الدولة بشكل أساس عن السبل والممتلكات التي تستطيع من خلالها ضمان مصالحها بأقل قدر من الخسارة من دون الإهتمام بالنواتج الفرعية التي تقع على الدول الأخرى، فالدولة قد تبحث في إمكانية الفعل ثم تبحث في إمكانية التبرير له، عبد الجبار مصطفى النعيمي، "صنع القرار في تركيا"، مجلة **آفاق عربية**، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/فبراير، ١٩٩٩، بغداد، العراق، ص ٣١.

(٦) هذه الدوائر لا تعمل بشكل منفصل، فهي تقدم تصوراتها واقتراحاتها التي ستدمج أو تعدل بحسب الهدف الأساسي، وعملية صنع القرار السياسي تتبلور من خلال تفاعل المعطيات كمبادئ النظام السياسي وأهدافه، وطبيعة سياسة النظام الخارجية ومنهجيتها في إطار العلاقات الدولية القائمة، وطبيعة إرتباطات النظام السياسي سواء الأحلاف العسكرية أو المعاهدات والترتيبات أو الخ، طبيعة الجبهة الداخلية وانسجامها القومي والديني، وحجم العلاقات الإقتصادية والإستثمارات المالية الأجنبية العاملة داخل الدولة، طبيعة النظام الحزبي القائم وهوية هذه الاحزاب، وطبيعة العلاقات الاقليمية وفي ما إذا كانت هناك مشاكل حدودية أو غيرها، الإرتباطات بالتكتلات السياسية والإقتصادية القائمة، ثقل المؤسسة العسكرية وتأثيرها وما تمثله من مدرسة إيديولوجية، وطبيعة الإنفتاح الإقليمي الإعلامي والثقافي ودرجات التأثر بالعوامل الخارجية للمزيد انظر د. عبد الجبار مصطفى النعيمي، مصدر سابق، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٧) حيث أن النخب السياسية تنظر إلى انفسها كما لو أنها تملك الحق لقيادة وحماية النظام الجمهوري وأصبحت الأتاتوركية نفسها القيمة الرئيسية التي عرفت وتوسعت في المجتمع، انظر:

MetinTamko,c. *The Wamor Diplomatic*, Salt Lake City, University of Utah Press, 1976, pp.110-112.

(٨) الأطر التفصيلية للسياسة التركية تتحدد بشرط عدم تعارضها مع الأطر العامة للفكر والسياسة الغربية. وللمزيد انظر المصدر التالي:

Feroz Ahamed, *The Turkish Expirement in Democracy*, Colarado, Westview Press, 1977, pp.228-229.

(٩) زياد عزيز حميد الجلبي، "السياسة الخارجية التركية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص ٢٧.

(١٠) لقد أكد الأتراك سياستهم التقليدية في التكامل الإقتصادي والسياسي والعسكري مع الغرب، فعلى الصعيد العسكري تجدهم متمسكين وملتزمين بعضويتهم في حلف شمال الاطلسي، وأن بقاءهم في الحلف يشكل عنصراً أساسياً في التخطيط والدفاع الوطني.

(١١) إن كل هذه الجهات تشارك في ديمومة إرتباط تركيا بالغرب وتعزيز الدور الإقليمي التركي، كما إنها تأخذ في الإعتبار أن المقابلة والاصطدام بين التيار الرسمي والشعبي لايمكن السماح بها، كذلك المواجهة بين التيار العلماني والإسلامي.

(١٢) للمزيد انظر: ـ د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، **صنع القرار السياسي الخارجي في تركيا**، مصدر سابق، ص ٣٣.

ـ د. إبراهيم خليل أحمد، "مصادر صنع القرار في تركيا"، مجلة **آفاق عربية**، العدد الاول، ١٩٩٩، بغداد، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(١٣) د. احمد نوري النعيمي، **تركيا وحلف الشمال الاطلسي**، (عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص ١٩٤.

(١٤) لقد كانت تركيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٠ تعتمد على الولايات المتحدة في تلقي المساعدات الخارجية، وخصوصاً بعد انضمامها إلى الحلف، إلا أن هذه المساعدات لم تكن تظهر بشكل تطور نوعي في اقتصادات تركيا بسبب اللاتوازن بين حجوم الإنفاق العسكري والإنفاق المدني ومع ما يرتبه وضعها الجيوبوليتيكي على حافات الإتحاد السوفياتي من متطلبات عسكرية، فقد قامت تركيا بدور جدار الصد الغربي للحلف ضد الإتحاد السوفياتي.

(١٥) لقد اتفقت الدول الأوروبية الستة فرنسا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ على تأسيس سوق أوروبية مشتركة ثم انضمت اليها نيوزلندا، حيث وضعت المعاهدة حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، وقد تحددت أهداف السوق بما يأتي: ١ ـ إيجاد سوق مشتركة في ما يتعلق بالصناعة الزراعة.

٢ ـ إيجاد التعرفة الجمركية.

٣ ـ إزالة الرسوم الجمركية.

٤ ـ تنسيق السياسة في ما يتعلق بحركة الرأسمال، والنقل، والتبادل الخارجي وظروف العمل. للمزيد انظر: عبد الجبار عبد مصطفى، **مرتكزات السياسة التركية إزاء الغرب**، مصدر سابق، ص ١٦.

(١٦) مينا طوقوز، **تركيا حتى عام ١٩٩٢ هل ستفقد فرصة اخرى؟** ترجمة صلاح سليم، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص ١٦٩.

(١٧) د. رواء زكي يونس الطويل، أثر انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على علاقاتها التجارية مع الوطن العربي (دراسة تحليلية قياسية)، **المؤتمر الإقتصادي** السنوي الثالث٢٣ـ٢٤ كانون الاول ٢٠٠١، بيت الحكمة، العراق، ص ١١.

(١٨) جمال الدين العلوي، تركيا والسوق الأوروبية المشتركة، **المؤتمر الاول لمركز الدراسات التركية**، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١.

(١٩) مروان عبد المالك ومثنى عبد الرزاق الدباغ، "العلاقات التجارية بين تركيا ودول السوق الأوروبية المشتركة"، **في التجارة الخارجية التركية**، للدكتور قبيس عبد الفتاح وآخرون، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص ١٠٩.

(٢٠) معظم هذه الترتيبات لم يتحقق بسبب الركود الإقتصادي الذي حدث في عقد السبعينات، فقد قامت دول السوق بتقليص عدد العمال الأتراك العاملين في أوروبا، وفرض حصص نسبية وتعريفات جمركية على المنتوجات التركية.

(٢١) للمزيد انظر:د. رواء زكي يونس الطويل، **أثر انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على علاقاتها التجارية مع الوطن العربي**، دراسة تحليلية قياسية، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٣.

(٢٢) د. مصطفى العدوان، "أثر الشراكة الإستراتيجية بين تركيا واسرائيل على الدول العربية المجاورة"، **المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، **توازن القوى الدولية والاقليمية في**

القرن الحالي وموقع الوطن العربي منها، ٣٠ ـ ٢٠٠١/١٠/٣١ بغداد، العراق.

(٢٣) إن تعريف المسائل الثقافية وتحليلها للوصول إلى تقويم عقلاني يشكّل عائقاً كبيراً في طريق قدرة تركيا للقيام بدورها عضواً في السوق الأوروبية المشتركة. فلفظة ثقافة هنا تعني الشعور بإطار تاريخي خاص بأوروبا، تطور ضمنه تاريخ الدول الأوروبية، بكل فروقها ونزاعاتها ويكمن وراء هذا إدراك بوجود عوامل داخلية فاعلة صاغت تاريخ أوروبا وجعلت من أوروبا كياناً متميزاً عن الكيانات الأخرى في العالم. ومنها الإمبراطورية العثمانية، التي ورثتها تركيا، فقد قامت بدور بارز للتفاعل المستمر بين الطرفين منذ قيام هذه الإمبراطورية. واخذت هذه العوامل الفاعلة في صوغ تاريخ أوروبا الحديث، وبعد حروب كثيرة، وأحلاف متنوعة وتجارب وأخطاء وبعد كوارث حربين عالميتين، تعود أوروبا نحو إعادة صوغها من طريق دمج دول الأمم المستقلة في كيان أكبر. ويكمن البعد الثقافي الثاني لتطور أوروبا في الرأي القائل بوجود مجموعة معينة في العوامل الروحية لا يجدها الانسان في البيئات الثقافية الأخرى، وتضم مجموعة من العناصر لتحرر الإنسان في الديانة وفصل المجتمع عن الدين والحقوق الطبيعية للبشر، فيصبح لعصري النهضة والتنوير الفكري أهمية خاصة في مجرى التاريخ الأوروبي.

لهذا نرى أن تاريخ الإمبراطورية العثمانية قد سار في اتجاه مختلف، فالعلاقة بين الإنسان والدولة وبين الديانة والمجتمع مختلفة تماماً عن أوروبا، إذ يذكر د. أردوشتا شتاتنبغ مدير المعهد الألماني بأنه يضم إطاراً يختلف تماماً عن الإطار الخاص بالتاريخ الأوروبي منذ القرن الرابع عشر وهو أشبه بتاريخ أوروبا الوسطى.

(٢٤) اتجه الأتراك إلى رؤية مجتمع الإتحاد الأوروبي وكأنه ناد ولكن هذا تشبيه مضلل بعض الشيء لأنه يعني أن المرء ليس عليه إلا أن يدفع رسوم الدخول ويطيع الأنظمة لكي يصبح عضواً، ويقول الأتراك إنهم يتحملون مسؤولية كبيرة لضمان أمن أوروبا، ويميلون إلى اعتبار هذا نوعاً من رسوم الدخول ويقولون طبقاً للمنطق نفسه إنهم بدأوا منذ زمن يصبحون غربيين ويتجهون نحو أوروبا، وإن عضوية المجتمع الأوروبي تضفي لمسة اخيرة على عملية تحولهم إلى أوروبيين، لذا فهم يعتقدون انهم أنجزوا ما عليهم من واجب وأن عضويتهم في السوق ينبغي أن تكون مسألة إجراء شكلي ليس إلا. وإذا أخذنا في الاعتبار، كما يذكر د. أردو شتاتنبغ، الحساسية التي عند الأوروبيين بشأن هويتهم الثقافية، فإن موقف تركيا في المسألة يبدو ساذجاً بعض الشيء.

(٢٥) للمزيد انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، السياسات الإقتصادية الزراعية وأثرها على النمو الإقتصادي التركي، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، ٢٠٠٢.

(٢٦) د. رواء زكي يونس الطويل، ود. وصال نجيب العزاوي، **تركيا، دراسات في السياسة والإقتصاد**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٠، ص ١١٧.

(٢٧) د. مصباح محمود احمد، **تركيا**، الجزء الرابع، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ١٩٧٧، ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠.

(٢٨) د. قبيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل، الأبعاد المستقبلية وأثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي، **مجلة بحوث مستقبلية**، العراق، ٢٠٠١، ص٣.

(٢٩) رواء زكي يونس الطويل، أثر السياسات الإقتصادية التركية على التغييرات الهيكلية في الإقتصاد التركي، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٨، ص ٧٠ ـ ٨٥.

(٣٠) IMF, Direction of Trade, *Statistics year book*, New York, 1983,1985,1990.

(٣١) د. قبيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل، **نموذج قياس في الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق**، مؤشرات واتجاهات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٠، ص ٢.

(٣٢) *statistical year book of Turkey*, (Many years), State Institute of Statistic ,Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara.

(٣٣) رواء زكي يونس الطويل، **أثر السياسات الإقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي**، مصدر سابق.

(٣٤) د. رواء زكي يونس الطويل، ود. وصال نجيب العزاوي، **السياسة العامة في تركيا**، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٣٥) جورج كوبيتر، "خبرة التكييف في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٥"، **التمويل والتنمية**، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

(٣٦) International Monetary fund, Direction of Trade, Statistics Yearbook, many years.

37- $y=35.5+8.25x$

$t=3.46 \quad 7.79 \quad R=994$

$R2=81.3 \quad R\text{-}2=79.9 \quad D.W=2.11$

حيث y = الناتج القومي الاجمالي GNP

x = تمثل السلسلة الزمنية.

(٣٨) *Statistical Yearbook of Turkey*, State Institute of Statistic, ANKARA,1985,1989,1999.

(٣٩) انظر المصادر التالية:

- د. محمد جمال الدين العلوي، **انتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة**، مركز الدراسات التركية، الأرشيف والتوثيق، امنبارة ١٦٣، اقتصاد، ١٩٨٩، ص ١١.

- د. رواء زكي يونس الطويل، **أثر انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على علاقاتها مع الوطن العربي**، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٤٠) وائل الحافظ، اتجاهات النمو في الإقتصاد التركي للفترة ٦٨- ١٩٨٨، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ٢.

(٤١) د. سالم النجفي ومروان عبد المالك ذنون، "التكييف الهيكلي للإقتصاد التركي" في د. ابراهيم خليل أحمد، التنمية الإقتصادية وسياسات التكييف الهيكلي في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٦، ص ٥.

(٤٢) *Stalistical Yearbook of Turkey*, Prime Ministry, ANKARA, 1970, 1980, 1987, 1991, 1995, 1999.

- جمال العلوي، **تركيا والسوق الأوروبية المشتركة**، مصدر سابق.

- د. رواء زكي يونس الطويل، **أثر انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على علاقاتها التجارية مع الوطن العربي**، مصدر سابق.

- ميناطوقسوس، تركيا حتى عام ٢٠٠٠، مصدر سابق.

- مروان عبد المالك ومثنى عبد الرزاق، **العلاقات التجارية بين تركيا ودول السوق الأوروبية**، مصدر سابق.

وثيقة القمـــة العـــربيـــة فـــي الـــريـــاض

انعقدت القمة العربية الحادية والثلاثين في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يومي ٢٨ و٢٩ اذار/مارس/مارس ٢٠٠٧ تحت شعار "قمة التضامن". وقد شارك فيها كل الرؤساء والملوك العرب بإستثناء الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الليبي معمّر القذافي.

وشارك في القمة لأول مرة الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، بان كي مون، ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، اللذان ألقيا كلمتين بالمناسبة. وكانت القمة مناسبة للقاءات ومصالحات بين بعض القادة ومن ذلك لقاء الرئيس السوري بشار الأسد مع الملك السعودي عبدالله بعد فترة طويلة من التوتر في العلاقات بين البلدين.

وعشية القمة شاع مناخ بأن مبادرة السلام العربية التي أقرّتها قمة بيروت عام ٢٠٠٤، قد تشهد تعديلاً في إتجاه البحث عن "حلّ تفاوضي" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من "حق العودة". لكن القمة عادت للتأكيد على المبادرة السابقة كما هي وتفعيلها من خلال نقل عناصرها إلى الأمم المتحدة.

وكان لافتاً كذلك وصف الملك السعودي عبدالله للإحتلال الأميركي للعراق بأنه "إحتلال غير مشروع". وقد ردّ الأميركيون بأنهم فوجئوا بمضمون خطاب الملك في إفتتاح القمة.

إن مجرد استمرار انعقاد القمة العربية في صورة دورية هو إنجاز للعمل العربي المشترك الذي يكتمل بتطبيق المقررات وعدم ابقائها حبراً على ورق.

وهنا الوثائق الكاملة للقمة :

إعلان الرياض

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يومي ٩ـ١٠ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨ـ٢٩ اذار/مارس ٢٠٠٧.

ـ استنادا إلى الأسس والمقاصد التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي.

ـ واستلهاماً للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية، وحرصاً منا على تعزيز الهوية العربية، وترسيخ مقوماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجهه الأمة من تحديات ومخاطر تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعها.

ـ وتأكيداً على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها

نعلن عزمنا على

ـ العمل الجاد لتحصين الهوية العربية، ودعم مقوماتها ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم، باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، يثريه التنوع والتعدد، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، ولذلك نقرر.

إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الايجابية الفاعلة للمرأة.

تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة في ما يتعلق بتطوير البحث العلمي، والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في كل الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية.

نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح، ورفض كل أشكال الإرهاب والغلو والتطرف، وجميع التوجهات العنصرية الاقصائية وحملات الكراهية والتشويه ومحاولات التشكيك في قيمنا الإنسانية أو المساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية، والتحذير من توظيف التعددية المذهبية والطائفية لأغراض سياسية تستهدف تجزئة الأمة وتقسيم دولها وشعوبها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة فيها.

- ترسيخ التضامن العربي الفاعل الذي يحتوي الأزمات ويفض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، في إطار تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي أقرته القمم العربية السابقة، وتنمية الحوار مع دول الجوار الإقليمي وفق مواقف عربية موحدة ومحددة، وإحياء مؤسسات حماية الأمن العربي الجماعي وتأكيد مرجعياته التي تنص عليها المواثيق العربية والسعي لتلبية الحاجات الدفاعية والأمنية العربية.

- تأكيد خيار السلام العادل والشامل باعتباره خيارا استراتيجيا للأمة العربية، وعلى المبادرة العربية للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض في مقابل السلام.

- تأكيد أهمية خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل كافة، بعيدا من ازدواجية المعايير وانتقائيتها، محذرين من إطلاق سباق خطير ومدمر للتسلح النووي في المنطقة، ومؤكدين على حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وفقا للمرجعيات الدولية ونظام التفتيش والمراقبة المنبثق عنها.

- إن ما تجتازه منطقتنا من أوضاع خطيرة تستباح فيها الأرض العربية، وتتبدد بها الطاقات والموارد العربية، وتنحسر معها الهوية العربية والانتماء العربي والثقافة العربية، يستوجب منا جميعا أن نقف مع النفس وقفة تأمل صادق ومراجعة شاملة. وإننا جميعا قادة ومسؤولين ومواطنين، آباء وأمهات وأبناء شركاء في رسم مصيرنا بأنفسنا وفي الحفاظ على هويتنا وثقافتنا وقيمنا وحقوقنا. إن الأمم الأصيلة الحية تمر بالأزمات الطاحنة، فلا تزيدها سوى إيمان وتصميم. وإن امتنا العربية قادرة بإذن الله حين توحد صفوفها وتعزز عملها المشترك أن تحقق ما تستحقه من أمن وكرامة ورخاء وازدهار.

الصراع العربي الاسرائيلي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة وبعد إطلاعه،

على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،

وإذ يستذكر قرار قمة بيروت رقم ٢٢١ تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢م الذي أطلق مبادرة السلام

العربية، وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ورفض كل اشكال التوطين، والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية،

وبعد ان استعرض الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام،

يقرر:

١ ـ التأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما اقرتها قمة بيروت (عام ٢٠٠٢) بكافة عناصرها والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٢ ـ التأكيد مرة اخرى على دعوة حكومة إسرائيل والاسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على المسارات كافة.

٣ ـ تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الامين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والاطراف المعنية بعملية السلام من اجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على اساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة.

٤ ـ تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم.

ـ دعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية:

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة وبعد إطلاعه،

على مذكرة الامانة العامة،

وعلى تقرير الامين العام عن العمل العربي المشترك،

وإذ يأخذ علماً بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية التي اكدت ان السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقاً لمبادرة السلام العربية،

وفي ضوء مناقشات الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الرياض في هذا الشأن،

يقرر:

١ ـ التأكيد على الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين والإعراب عن فائق التقدير للجهود التي بذلتها الدول العربية الشقيقة وكذلك جهود الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي اسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق والذي نتج منه قيام حكومة وحدة وطنية والدعوة إلى مساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته حكومة الوحدة الوطنية حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه واهدافه الوطنية.

٢ ـ دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.

٣ ـ دعوة الدول والمنظمات الدولية الى رفع هذا الحصار فورا وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الفلسطينية والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز وقيام الدول الاعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الاطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.

٤ ـ إدانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي ادت إلى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل هذه الخسائر والضغط عليها للافراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٥ ـ دعوة المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني واحترام خياره الديموقراطي والتأكيد على مسؤولية هذ الاطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التنموية والاغاثية في الاراضي الفلسطينية المحتله ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطه الوطنية الفلسطينية.

تطورات القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه،

على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وإذ يستذكر قرارات القمم العربية وبخاصة قمة بيروت (٢٠٠٢) وقمة شرم الشيخ (٢٠٠٣) وقمة تونس (٢٠٠٤) وقمة الجزائر (٢٠٠٥) وقمة السودان (٢٠٠٦)،

وإذ ينبه إلى خطورة استمرار اسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية واتخاذ إجراءات أحادية الجانب،

وإذ يؤكد على اهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كسبيل وحيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني،

يقرر:

١ ـ إعادة التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والاراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل الى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ورفض اشكال التوطين كافة وإقامة دوله فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٢ ـ إدانة أعمال الحفريات الاسرائيلية اسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية، ولا سيما منظمة اليونسكو، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية والتأكيد على عروبة القدس ورفض جميع الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها .

٣ ـ التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ إجراءات احادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الارض.

٤ ـ الضغط على اسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين زاد عددهم عن عشرة الاف اسير يقبعون في سجون الاحتلال بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض اعضائه وكذلك الوزراء المختطفون ومطالبته بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمها القانون الدولي والقانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ,١٩٤٩

٥ ـ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ الاجراءات اللازمة كافة للسعي نحو الافراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الاسيرات والاطفال في السجون الاسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم، وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ في تشرين الاول/أكتوبر (اكتوبر) ٢٠٠٠ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة دورة ٤٨ في اذار (مارس) ,٢٠٠٤

٦ - مطالبة مجلس الامن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر والعدوان المتواصل والضغط على اسرائيل للتوقف الكامل والفوري عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وضرورة إلزام اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

٧ - تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينين في العراق.

٨ - التأكيد على استمرار تكليف رئاسة المجلس والدولة العضو العربي في مجلس الامن والامين العام لجامعة الدول العربية واعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بإجراء المشاورات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

دعم موازنة السلطة الوطنية وصمود الشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على القمة بعد إطلاعه،

على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى تقرير الامين العام عن العمل العربي المشترك،

وإذ يؤكد على اهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الاعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت (٢٠٠٢) وشرم الشيخ (٢٠٠٣) وتونس (٢٠٠٤) والجزائر (٢٠٠٥) والخرطوم (٢٠٠٦)،

يقرر:

١ - توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهمتها كلياً، أو جزئياً في دعم موارد صندوقي الاقصى وانتفاضة القدس وفق مقررات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وقرار قمة بيروت (د. ع ١٤) عام ٢٠٠٢م ودعوة الدول التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم سرعة الوفاء بهذه الالتزامات والدعوة إلى تقديم دعم إضافي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

٢ - توجيه الشكر للدول العربية التي اوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكيد على اهمية الالتزام بتنفيذ قرارات القمة العربية بشأن استمرار الدعم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتكليف الامانة العامة الاستمرار في إصدار التقارير التي توضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمها على الدول الأعضاء.

٣ - دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لما

أقرته القمم العربية السابقة ولمدة سنة تبدأ من ٢٠٠٧/٤/١.

٤ ـ توجيه الشكر والتقدير إلى الدول الصديقة والتي شكل دعمها خلال الفترة السابقة عوناً بالغ الأهمية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على اهمية استمرار هذا الدعم وزيادته.

ـ إدراج اسرائيل موقع القدس على قائمتها التمهيدية في قائمة التراث العالمي في منظمة اليونيسكو:

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه،

على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يقرر:

١ ـ إدانة ما قامت به اسرائيل من إجراءات تتعارض مع قواعد القانون الدولي وأحكام القانون الدولي الانساني.

٢ ـ قيام الدول العربية وخاصة الاعضاء في لجنة التراث العالمي بالاتصال بالدول الأعضاء في اللجنة لحثها على عدم إدراج موقع القدس على القائمة الاسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي لتعارضه مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

٣ ـ تشكيل مجموعة عمل من الدول الاعضاء في اللجنة (تونس والكويت والمغرب) والامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات الوضع لحين انعقاد اللجنة في نيوزيلندا في ٢٣ حزيران (يونيو) ,٢٠٠٧

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه،

على مذكرة الأمانة العامة، وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية وآخرها قرار قمة الخرطوم رقم ٣٣٨ د . ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩،

يقرر:

١ ـ تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ استناداً إلى اسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية والبناء على ما انجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١.

٢ ـ التأكيد مجدداً على كافة قراراته وآخرها قراره رقم ٣٣٨ د. ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩ الذي ينص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي من

اجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل واعتبار الاجراءات الاسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الامم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الامن رقم ٤٩٧ في ١٩٨١ وقرار الجمعية العمومية في دورتها الحادية والستين رقم ٦١/٢٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١ والذي اكد على ان قرار اسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي اثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الامن رقم ١٩٨١/٤٩٧.

٣ ـ التأكيد من جديد ان استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والامن في المنطقة والعالم.

٤ ـ إدانة اسرائيل لممارستها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الاراضي والموارد المائية وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه وحرمان المزارعين السوريين من اهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها وآخرها الاعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشر مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة وإقامة مصانع للخمور عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

٥ ـ تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان والوقف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية المستمرة ضدهما واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية وإدانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الاسرائيلي وممارسته القمعية واصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح الاف السكان وتشريدهم وسلب اراضيهم وانفصال الاسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الاطفال وتربيتهم، إضافة إلى انتهاكات اخرى عديدة في مجال حقوق الاطفال تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٧ ـ إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد ابناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل بهدف تقسيمها وتهجير سكانها

وبناء جدار يفصلهم عن اراضيهم وارزاقهم واعتبار ان قيام اسرائيل بعملية اجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الانساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ويعتبر وفقاً للمادة السابعة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة ضد الانسانية تدخل في اختصاصها وتعاقب عليها وكذلك اعتبار ان اي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على اسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال ودعم سورية في الاحتفاظ بحقها في اتخاذ مايلزم من اجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

٨ ـ التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة باعتباره اجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولاينشئ التزاماً واعتبار ان إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الاول لهذه الاتفاقيات وانتهاكاً لأسس عملية السلام ما يحتم وقف الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية كافة في الجولان العربي السوري المحتل والاراضي العربية المحتلة.

٩ ـ حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للنشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الاسرائيلية التي جرى الاعلان عنها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك خلافاً للتوجيهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

١٠ ـ إدانة سياسة الحكومة الاسرائيلية التي دمرت عملية السلام وادت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة ودعوة المجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر مدريد للسلام والاتحاد الاوروبي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الاراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

تطورات الوضع في العراق

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه على مذكرة الامانة العامة،

وعلى تقرير الامين العام عن العمل العربي المشترك،

وإذ يؤكد على قرارات قمة تونس رقم ٢٦٤ د .ع /١٦/ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ وقمة الجزائر رقم ٢٩٩ د . ع /١٧/ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ وقمة الخرطوم رقم ٣٤٠ د . ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩،

وإذ يستذكر التوصيات الصادرة عن المؤتمرين الدوليين في شأن العراق واللذين عقدا بشرم الشيخ ٢٢ و٢٠٠٤/١١/٢٣ وبروكسيل ٢٠٠٥/٦/٢٢،

وإذ يشير إلى قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٦١٨ لعام ٢٠٠٥ والذي يدين جميع الاعمال الارهابية في العراق،

وإذ ينوه بجهود اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق والبيان الصادر عن اللجنة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ وبنتائج اجتماعات دول الجوار وبخاصة اجتماعات وزراء الخارجية واجتماعات وزراء الداخلية واجتماع بغداد في ٢٠٠٧/٣/١٠ والتي اكدت على سيادة ووحدة العراق واستقلاله السياسي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وكذلك ضرورة مساعدة العراق حكومة وشعباً من اجل استتباب الامن والاستقرار فيه،

وإذ يشيد بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في شأن الوضع في العراق المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت في اذربيجان،

وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق،

يقرر:

١ـ التأكيد على ان التصور العربي للحل السياسي والامني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى العناصر الرئيسية التالية:

ـ احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية ورفض اي دعاوى لتقسيمه مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ـ ان تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الازمة الراهنة يتطلب حلاً امنياً وسياسياً متوازناً يعالج اسباب الازمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والارهاب.

ـ تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وان تحقيق الامن والاستقرار يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها جهود الحكومة العراقية وذلك لانجاز ما يلي:

ـ العمل على توسيع العملية السياسية بما يحقق مشاركة اوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.

ـ مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً ونبذ الفئات التي تسعى لاشعال هذه الفتنة والتصدي لها وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

- الاسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور وبما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الاليات المقررة والمتفق عليها.
- مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية.
- التأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.
- الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.
- قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة العدوانية.
- تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والامنية العراقية على اسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الاجنبية كافة من العراق.

٢ - التأكيد على اهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الامن والاستقرار وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والتصدي للارهاب ووقف اعمال العنف التي تهدد وحدته ارضاً وشعباً ودعم الجهود الرامية لتحقيق المصالحة والوفاق الوطني العراقي وكذلك على اهمية التنسيق والتعاون بين اجهزتها الامنية لتعزيز اجراءات ضبط الحدود ومنع المستللين من عبور الحدود المشتركة مع العراق.

٣ - الاحاطة بالبيان الصادر عن اجتماع بغداد لدول الجوار والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمنظمات الاقليمية والدولية الذي عقد بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٧.

٤ - الالتزام بوضع الفقره /٧/ من قرار قمة الخرطوم رقم ٣٤٠/٢٠٠٦ موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطالب العراق في إعادة فتح البعثات الديبلوماسية العربية في العراق وتشجيع القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية كالزيارات وتبادل الوفود لتعزيز التواصل العربي مع العراق.

٥ - الادانة الشديدة للعمليات الارهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسساته واعتبارها تهديداً للسلام والامن كما جاء في قرار مجلس الامن رقم ١٦١٨/٢٠٠٥ والترحيب بالخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة العراقية في تنفيذ الخطة الامنية لفرض القانون ومطاردة بؤر العنف والارهاب ومصادر التهديد لأمن المواطنين والقبض على المسلحين القتلة من المنظمات الارهابية وبقايا النظام السابق وفرق الموت من الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة ودعم اجراءات الحكومة في سحب السلاح غير الشرعي وتوفير الخدمات واعادة المهجرين إلى مناطقهم ومساكنهم وتحقيق برنامج المصالحة الوطنية.

٦ - دعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها الامنية على اسس وطنية ومهنية والمشاركة العربية الفاعلة في تلك الجهود من خلال تدريب قوات الجيش والشرطة

العراقية والمساهمة الفعالة في تأهيل الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات.
٧ ـ الترحيب بالاهداف والمبادئ الاساسية التي تضمنتها وثيقة العهد الدولي مع العراق والتي تم اعتمادها رسمياً في الاجتماع الذي عقد في مقر الامم المتحدة بتاريخ ١٦ اذار (مارس) ٢٠٠٧.
٨ ـ التأكيد على سرعة قيام الدول الاعضاء بإلغاء ديونها المترتبة على العراق تنفيذاً للفقرة ١٥ من قرار قمة الخرطوم رقم ٣٤٠ د . ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩.
٩ ـ الترحيب بقرار الامين العام مواصلة عمل بعثة جامعة الدول العربية في العراق من اجل استمرار العمل والتواصل مع الحكومة والشعب العراقي والاسراع في تعيين سفير جديد لرئاستها والتأكيد على اهمية مواصلة الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية من اجل تحقيق الوفاق الوطني العراقي.
١٠ ـ دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في تغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة الجامعة العربية في العراق إلى الاسراع في القيام بذلك وتقديم الشكر للدول التي قامت بتسديد مساهماتها.
١١ ـ الادانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي تمت اثناء احتلال دولة الكويت وطمس الحقائق المتعلقة بالاسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الاخرى الذين تم العثور على عدد من رفاقهم قتلى في المقابر الجماعية والاعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة اولئك الذين لايزال مكان وجودهم مجهولاً والمطالبة ببذل الجهود كافة من اجل كشف مصير جميع المفقودين والاسرى الكويتيين ورعايا الدول الاخرى.
١٢ ـ الطلب إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق متابعة جهودها وتعزيز الاتصالات مع مختلف الاطراف الاقليمية والدولية من اجل مساعدة العراق على تجاوز التحديات الراهنة.
١٣ ـ الطلب الى الامين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

التضامن مع لبنان ودعمه

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه،
على مذكرة الأمانة العامة،
وعلى تقرير الامين العام عن العمل العربي المشترك،
وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم رقم ٣٣٩ د . ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩،
وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر:

١ ـ توجيه التحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الاسرائيلي الغاشم والترحم على ارواح الشهداء اللبنانيين واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.

٢ ـ تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة اللبنانية بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وامن واستقرار لبنان وسيادته على كامل اراضيه.

٣ ـ الاشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في الجنوب وفي المناطق اللبنانية كافة بناء على قرار الحكومة اللبنانية ودعم مهمة هذا الجيش كما قررها مجلس الوزراء اللبناني لجهة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل اراضيها وتوجيه الشكر للدول الشقيقة والصديقة على إسهامها في تعزيز قوات اليونيفيل كما نص عليه قرار مجلس الامن رقم ١٧٠١/,٢٠٠٦.

٤– التأكيد على ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم وإدانة الخروقات والانتهاكات الاسرائيلية لقرارات مجلس الامن رقم ٢٠٠٦/١٧٠١ وتحميل اسرائيل مسؤلية هذه الانتهاكات ودعوة مجلس الامن إلى تحمل مسؤولياته في إلزام اسرائيل التقيد بوقف كامل لإطلاق النار ووقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً كما يؤكد على حق لبنان في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الاسرائيلية.

٥– الترحيب بخطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية ودعوة الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن إلى اخذ الاقتراح اللبناني بخصوص منطقة مزارع شبعا الوارد في هذه الخطة في الاعتبار لدى تقديم الامين العام للأمم المتحدة لاقتراحاته حول هذا الموضوع وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٢٠٠٦/١٧٠١ ودعوة الاطراف المعنية كافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذه القضية بما يضمن حقوق لبنان.

٦ ـ تحميل اسرائيل المسؤلية الكاملة عن العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف ٢٠٠٦ ونتائجه وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية الذي يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي ولاسيما للقانون الدولي الانساني ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وتحميل اسرائيل ايضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الاسرائيلي.

٧ ـ اعتبار ان ماقامت به اسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها امام المراجع الدولية المختصة والترحيب بالقرار الذي صدر بالاجماع عن مجلس حقوق الانسان بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٨ بالثناء على تقرير وتوصيات لجنة التحقيق

التي انشأها المجلس بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١١ والتي دانت الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان اثناء العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان.

٨ ـ تقديم الشكر الى الدول الاعضاء لمسارعتها إلى مساعدة لبنان في مجالي إغاثة المنكوبين وإعادة الاعمار وللدعم الذي اعلنت عن تقديمه خلال المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان "باريس٣" المنعقد في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ,٢٠٠٧.

٩ ـ الاشادة بالمؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان "باريس٣" الذي دعت إليه مشكورة الحكومة الفرنسية وبالنتائج المهمة التي صدرت عنه وبورقة برنامج الاصلاح والنهوض الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحديث الاقتصاد اللبناني ونهوضه وتعزيز معدلات النمو المستدام وتحسين الاوضاع المعيشية لمجمل اللبنانيين.

١٠ ـ تبني خطة دعم لبنان في مرحلة إعادة إعمارة وتطوير اقتصاده والتي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اجتمع في بيروت في دورة استثنائية بتاريخ ١٦ و ٢٠٠٦/١٠/١٧، وحث الدول الاعضاء المسارعة إلى تنفيذ التوصيات التي صدرت عنه وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت في السابق العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية والطلب على باقي الدول الاعضاء الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعماره.

١١ ـ التأكيد على دعم لبنان في:

أ ـ حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الاصول والمؤسسات الدستورية اخذاً في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال والمصالحة الوطنية وحسن الجوار والمساواة والندية.

ب ـ في مطالبته بالافراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين الموجودين في السجون الاسرائيلية كرهائن خلافاً لأحكام القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للإفراج عنهم وتمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات الانسانية الاخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة والاطلاع على اوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج ـ في مطالبته بإزالة مئات الاف الالغام التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي والتي تتحمل اسرائيل مسؤولية زرعها وما تتسبب به من قتل وايذاء للمدنيين وتزويد اسرائيل الامم المتحدة بكافة الخرائط المتبقية للالغام الارضية في الاراضي اللبنانية وخرائط شبكة القنابل العنقودية التي قصف بها لبنان في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦.

د ـ في مطالبته المجتمع الدولي والهيئات القضائية والسياسية بالضغط على اسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الاضرار والخسائر الناجمة عن احتلالها واعتداءاتها

المتكررة على الاراضي اللبنانية.

١٢ ـ في إطار التوافق اللبناني على مبدأ إقامة المحكمة ذات الطابع الدولي التأكيد على ان الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الارهابية الذي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه وجرائم الاغتيال الارهابية الاخرى منذ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة ومثول المتهمين امام المحكمة ذات الطابع الدولي وفقاً للنظام الذي سيعتمد للمحكمة وذلك في إطار توافق اللبنانيين على نظام هذه المحكمة التي ستنشأ استناداً إلى قراري مجلس الامن ١٦٤٤ و ١٦٦٤ وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وفقاً للانظمة والاصول الدستورية لينالوا عقابهم العادل بعيداً عن الانتقام والتسييس يساهم في إحقاق العدالة وتعزيز إيمان اللبنانيين بالحرية في بلدهم والتزامهم بنظامهم الديمقراطي، ويساهم ايضاً في ترسيخ الامن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

١٣ ـ التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتحذير من ان عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي او محاولة توطينهم يزعزع الامن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها ويرحب بقرار الحكومة اللبنانية تأليف فريق عمل مهمته إجراء محادثات مع ممثلي الجانب الفلسطيني لمعالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والامنية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات، وللمقيمين منهم في لبنان بالتعاون مع وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا.

١٤ ـ التأكيد على إدانة الارهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية في مكافحته بفاعلية وعلى اهمية وضرورة التفريق بين الارهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الاسرائيلي، اي عدم اعتبار العمل المقاوم فعلاً إرهابياً وبالتالي عدم إدراج المقاومين على لوائح الارهابيين.

١٥ ـ انطلاقاً من تأكيد الدول العربية على الوحدة بين ابناء الشعب اللبناني بكافة فئاته وطوائفه وصوناً لسيادة لبنان وأمنه واستقلاله وحفاظاً على اللحمة الوطنية بين جميع ابنائه وحرصاً على استقراره البالغ الاهمية بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها وكونه جزءاً لا يتجزأ من أمته العربية، يدعو المجلس جميع الفئات والقوى اللبنانية إلى الحوار الوطني على اساس الجوامع بين اللبنانيين وكذلك على اساس ما تحقق على صعيد التوافق الوطني بهدف التوصل إلى حلول تفوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن البنان واستقراره الوطني، وكذلك يدعو المجلس جميع اللبنانيين إلى بذل كل الجهود للوصول إلى حل للأزمة السياسية الراهنة والاضطرابات والانقسامات مما يمكنهم من درء المخاطر وإعمال القانون وسيادته على كامل الاراضي اللبنانية والالتزام بالدستور اللبناني واتفاق الطائف، مما يحفظ أمن واستقرار ووحدة لبنان الشقيق ومصالحه العليا. ويؤكد المجلس

اعتزام جميع الدول العربية تقديم كافة اشكال الدعم والمساندة الممكنة إلى الاشقاء في لبنان لتحقيق ذلك وفقاً لما جاء في قرارات القمة العربية.

١٦ ـ الاشادة والدعم للجهود التي يقوم بها الامين العام والرئاسة الحالية والسابقة للقمة بالتشاور مع الدول العربية ومع المؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من اجل حل الازمة السياسية التي يمر بها لبنان حفاظاً على وحدته وأمنه واستقلاله.

دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد اطلاعه،

على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى تقرير الامين العام عن العمل العربي المشترك،

واذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

واذ يؤكد على احترام سيادة السودان ووحدة اراضيه واستقلاله ويطلب من جميع الدول تاكيد هذا الالتزام عمليا ودعم المساعي الرامية الى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،

واذ يعرب عن اهتمامه البالغ ازاء تطورات الاوضاع في اقليم دارفور والأزمة الانسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الاقليم واللاجئون منهم في تشاد،

واذ يؤكد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السوادان بالعاصمة الكينية نيروبي في ٢٠٠٥/١/٩،

واذ يؤكد كذلك على تنفيذ اتفاق سلام دارفور الموقع بين الحكومة السوادنية وحركة تحرير السوادان بالعاصمة النيجيرية ابوجا بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٥،

يقرر:

أولا، أزمة دارفور:

١ ـ تقدير الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الافريقي والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي لمعالجة أزمة دارفور والتاكيد على أهمية مواصلة الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي الجهود لإرساء الأمن والاستقرار في دارفور ودعوة الاتحاد الافريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة والجامعة العربية لرعاية الوساطة السياسية بين الحكومة السودانية وغير الموقعين على اتفاق أبوجا بهدف التوصل الى تسوية سياسية شاملة

٢ ـ الترحيب بنتائج القمة الرباعية التي عقدت في طرابلس بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ بمبادرة من الأخ القائد معمر القذافي والتي شارك فيها قادة كل من جمهورية السودان ودولة اريتريا وجمهورية تشاد ودعا لحضورها بعض قادة الحركات المسلحة التي لم توقع على

اتفاقية ابوجا والتي كرست لإيجاد حل تفاوضي وسلمي للنزاع في دارفور.

٣ - تقديم الشكر للدول التي اوفت بمساهماتها او بجزء من التزاماتها نحو دعم قوات الاتحاد الافريقي ودعوة الدول الاعضاء التي لم تسدد مساهماتها المالية الى الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة على قرار قمة الخرطوم.

٤ - دعوة المجموعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور الى نبذ التصعيد العسكري ومطالبة المجتمع الدولي بذل الجهود للحيلولة دون مناهضة الاتفاق عسكرياً أو من خلال اثارة النعرة القبلية داخل معسكرات النازحين واللاجئين والترحيب برغبة الحكومة السودانية في الحوار مع هذه المجموعات دون التاثير على اتفاق ابوجا.

٥ - مطالبة الدول العربية الافريقية بتعزيز مشاركتها في قوات ومراقبي بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور وذلك تأكيداً على أهمية جهود بعثة الاتحاد الافريقي في معالجة الأزمة وفقاً لاتفاق السلام الموقع وتجديد التأكيد على أن ارسال أي قوات اخرى الى دارفور يتطلب تشاورا وموافقة مسبقة من حكومة السودان.

٦ - دعوة المجتمع الدولي الى الوفاء بالتزاماته نحو دعم وانفاذ اتفاق سلام دارفور وتقيم الدعم اللازم بما في ذلك المادي الى بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور لإنجاز مهامها.

٧ - دعوة الدول الاعضاء ومنظمات وأجهزة العمل العربي المشترك وصناديق التمويل والاستثمار العربية والغرف التجارية العربية والمنظمات الاهلية العربية والقطاع الخاص العربي للمشاركة في "المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الانسانية في دارفور" المزمع عقده خلال الربع الاول من هذا العام في الخرطوم بهدف توفير دعم عربي ملموس يسهم في معالجة الاحتياجات الانسانية التي خلفها الصراع في دارفور والمساعدة على العودة السريعة للاجئين والنازحين من أهالي دارفور الى ديارهم.

٨ - توجيه الشكر الى الدول الاعضاء والمنظمات الأهلية العربية التي قدمت المساعدات الانسانية الى اقليم دارفور ودعوة المجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية الى تقديم المساعدات الانسانية العاجلة والدعم الفني اللازم لتأمين الاحتياجات الانسانية بدارفور وتأكيد وجود الدول العربية المباشر في اقليم دارفور لتقديم العون الانساني الى المتضررين وإعادة إعمار ما دمرته الحرب وتحقيق التنمية.

ثانيا، الأوضاع في جنوب السودان:

١ - الترحيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان الموقع بالعاصمة الكينية نيروبي والطلب اليهما الاسراع في مواصلة جهودهما في تنفيذ الاتفاق.

٢ - تكليف اللجنة الوزارية للسودان بمتابعة موضوع تقديم مساهمات الدول العربية المالية الى الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه والمناطق المتأثرة بالحرب ووضع جدول

زمني لذلك وفق الاولويات التي تقترحها حكومة السودان.
٣ ـ دعوة الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية الى مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في "الاجتماع التنسيقي الرابع للتنمية والاستثمار في جنوب السودان" خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٧ لتنسيق الاستثمارات التنموية في جنوب السودان والمناطق المتاثرة بالحرب وخاصة في مجالات البنية الإساسية والخدمات العامة والاجتماعية.
٤ ـ دعوة الدول الاعضاء وصندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية الى عقد اجتماعات ثنائية مع جمهورية السودان لبحث الديون المترتبة على السودان تجاهها وذلك تنفيذا لقرار قمة الخرطوم بشأن معالجة ديون السودان.
٥ ـ دعوة الأمانة العامة الى التنفيذ الفوري للقرار الخاص بافتتاح مكتب الجامعة العربية في جوبا بجنوب السودان لتنسيق العون العربي والمساهمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودعوة السلطات السودانية المختصة لتقديم التسهيلات اللازمة لتنفيذ ذلك.
ثالثاً، الترحيب بتوقيع اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان بالعاصمة الاريترية اسمرا في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٦م، ودعوة الدول الاعضاء ومنظمات وأجهزة العمل العربي المشترك وصناديق التمويل والاستثمار العربية لدعم حكومة السودان لتنفيذ ودعم الاتفاق.
رابعاً، تقدير جهود الامين العام والطلب منه مواصلة جهوده مع الحكومة والأطراف السودانية والجهات الاقليمية والدولية لدعم مسيرة السلام والوفاق في السودان وتقديم تقرير في هذا الشأن الى المجلس في دورته العادية المقبلة.

بيان القمة حول دارفور

بناء على دعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عقد اجتماع حول قضية دارفور على هامش اعمال قمة الرياض ضم كلاً من فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان والسيد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة والبروفيسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي والسيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية، كما شارك في الاجتماع سمو الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية والدكتور لام اكول وزير خارجية السودان.
وناقش الاجتماع تطورات قضية دارفور من جميع جوانبها حيث حض خادم الحرمين الشريفين مختلف الاطراف على ضرورة الاسراع في تنفيذ اتفاقية ابوجا للسلام في دارفور والتفاهمات التي تم التوصل اليها بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والحكومة السودانية في كل من اديس ابابا وابوجا، واكد على ضرورة تكثيف التعاون بين كل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والجامعة العربية بهدف التوصل الى تسوية شاملة

وعاجلة للنزاع ولإنهاء المعاناة الانسانية في دارفور. وفي ضوء العرض الذي قدمه فخامة الرئيس السوداني ومداخلات كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي والامين العام للجامعة العربية خلص الاجتماع الى الاتفاق على عدد من الاجراءات العملية لتذليل العقبات التي تحول دون الاسراع في تنفيذ اتفاقية السلام في ابوجا والتفاهمات التي تم التوصل اليها بعد ذلك في كل من اديس ابابا وابوجا، ومن ضمن هذه الاجراءات العمل على ضم الحركات غير الموقعة على اتفاق ابوجا الى عملية السلام بهدف تسريع جهود المصالحة الوطنية، وكذلك دعوة اللجنة الثلاثية بعضوية كل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والحكومة السودانية لاجتماع عاجل على مستوى الخبراء المعنيين للتوصل الى اتفاق حول حزمة الدعم الثقيل والاسراع في الاتفاق على اسم الممثل المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي للاشراف على تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، والانتهاء من تحديد حجم القوات الافريقية وتسليحها والدعم اللوجستي والفني والمراقبة والتمويل وسبل مشاركة الامم المتحدة لدعم هذه العملية في المرحلة الثالثة وفقا للتفاهمات بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والحكومة السودانية في هذا الشأن.

كما رحب المجتمعون بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة السودانية والامم المتحدة في السودان يوم ٢٨ اذار/مارس (مارس) ٢٠٠٧م بشأن تسهيل دخول المعونات الانسانية للمدنيين في دارفور وتيسير عمل المنظمات الانسانية هناك.

الرياض ١٠ ربيع الاول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩ اذار/مارس (مارس) ٢٠٠٧م".

اعلان حول الصومال

صدر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة اعلان في شأن الاجتماع الذي عقد على هامش أعمال الدورة حول الصومال في ما يأتي نصه:

"عقد الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية اجتماعاً على هامش القمة حضره الامين العام للأمم المتحدة، والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، والامين العام للجامعة العربية، والممثل الاعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الاوروبي، ووزير خارجية كينيا للبحث في آليات مشتركة للتقدم في الموضوع الصومالي.

وبعد مناقشة مستفيضة للقضايا المندرجة في هذا الاطار، توصلت المجموعة إلى توافق حول ما يأتي:

الوضع في الصومال يكتسب أهمية استثنائية، وإذا كان الحل يقع أساساً على عاتق الصوماليين أنفسهم، فإن على المجتمع الدولي مراقبة التطورات عن كثب لتدارس تقديم عون سريع الانجاز للحل.

إن سرعة زيادة قوات بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال أمر حيوي لتوفير الامن للمسيرة بما يسمح بتحقيق انسحاب مبكر للقوات الاثيوبية، ومن المهم ضمان الا تحدث فجوة بين رحيل القوات الاثيوبية وانتشار قوات بعثة الاتحاد الافريقي.

إن المصالحة الوطنية هي مفتاح الحل للازمة وينبغي أن تكون شاملة لتحقيق النجاح، ومن ثم يجب أن يتم التحضير الجيد لمؤتمر المصالحة الوطنية بحيث يشمل جميع الجماعات المعنية.

إن توفير الامن، والإعداد للمؤتمر وشمولية التمثيل تظل متطلبات مهمة لتحقيق تقدم في عملية المصالحة. وإن الجهد الذي سيبدأ في ١٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٧ يجب أن يكون بداية لعملية تحقيق هذه الاهداف.

يمثل اجتماع القاهرة في ٣ نيسان ٢٠٠٧ لمجموعة الاتصال بالاضافة إلى منظمة المؤتمر الاسلامي فرصة لبدء النقاش حول هذا القضايا، بحيث يتم تطوير استراتيجية محددة لتشجيع مسيرة شاملة للمصالحة تتضمن جدولا زمنيا واضحا لدفع المسيرة للامام وبسرعة.

إحراز تقدم في الصومال يسمح لمجلس الامن اتخاذ إجراء سريع لانشاء قوات لحفظ السلام تحل محل قوات بعثة الاتحاد الافريقي على أساس تفويض مصاغ بدقة لتلافي عثرات الماضي في الصومال، والبدء في تدريب قوة أمنية وطنية تتحمل جزءا من المسؤولية الامنية.

يتطلب حل الازمة الصومالية جهدا مستمرا من قبل الصوماليين والمجتمع الدولي، وفي حالة التوصل إلى اتفاق يمكن لأعضاء المجموعة المشاركة في هذا الاجتماع وأن تدعو المجتمع الدولي إلى توفير الاموال اللازمة.

الأسلحة النووية

ان مجلس الجامعة على المستوى القمة،

بعد اطلاعه على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

واذ يذكر بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د ع /١٨/ بجمهورية السودان بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦م بشأن جعل الشرق الوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية،

ويأخذ علما بالقرار رقم ٦٧٤٤ الصادر عن الدورة العادية /١٢٧/ للمجلس الوزاري للجامعة بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٧م بشأن مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي وما تضمنه القرار من توجيهات بشأن التنسيق العربي في اعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجانها التحضيرية والتنسيق العربي في الدورة /٥١/ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

واذ يبدي قلقه الشديد ازاء التصريحات العلنية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بامتلاك اسرائيل اسلحة نووية،

واذ يعبر عن الانزعاج من المتغيرات السلبية على الساحة الدولية عامة وبالشرق الأوسط خاصة في مجالات ضبط التسلح ونزع السلاح وعن عدم الاستجابة بشكل عملي للمبادرة العربية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية في هذا الشأن،

يقرر:

١ ـ عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يسبقه اجتماع للجنة من كبار المسؤولين بالدول العربية لدراسة وتقييم الجهود العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الأخرى وان يركز مجلس الجامعة على وجه الخصوص على:

ـ تقييم السياسة العربية التي اتبعتها خلال العقود الماضية في ضوء المتغيرات الدولية واعادة النظر فيها وجوانب النجاح واسباب الفشل، وتحديد ما اذا كانت هذه السياسة تصلح اليوم في ظل الأوضاع الدولية القائمة وهل تستمر الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ـ اقتراح آلية عملية لإخلاء الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل وخاصة لتنفيذ (قرار الشرق الأوسط) الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥م تمهيدا لطرحها على الساحة الدولية.

اقتراح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في اطارها في حالة عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة لتنفيذ المبادرة العربية لإخلاء المنطقة من هذه الأسلحة وعدم تبني آلية لتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن.

١ ـ وضع تصور عربي لكيفية التعامل مع الموقف في ضوء التوجه الإسرائيلي نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات السابقة.

٢ ـ التأكيد على الالتزام بما ورد بالبيان الصادر عن القمة العربية د ع/١٨/ حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

٣ ـ تعليق اعمال "اللجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي" والتي انشئت عام ١٩٩٤م كمبادرة عربية لحين اعادة تقييم السياسة العربية التي اتبعتها خلال العقود الماضية في ضوء المتغيرات الدولية واعادة النظر فيها في ظل الأوضاع الدولية القادمة.

٤ ـ تأكيد اهمية الالتزام الكامل بكافة عناصر خطة التحرك والتنسيق العربي ودعم التنفيذ الكامل للقرار رقم ٦٧٤٤ الصادر عن الدورة /١٢٧/ للمجلس الوزاري للجامعة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٤م في شأن "مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي" وما تضمنه القرار من توجيهات بشأن التنسيق العربي في اعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجانها التحضيرية وكذلك التنسيق العربي في الدورة /٥١/ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥ ـ الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير الى مجلس الجامعة في دورته القادمة يتضمن مقترحات محددة.

* تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية:

ان مجلس الجامعة على مستوى القمة، اذ يستذكر دعوة القادة العرب الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د ع /١٨/ بجمهورية السودان بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩م في شأن تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالدول العربية ويؤكد التزامه بما ورد فيها،

وبعد اطلاعه على توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الواردة في قراريه رقم ٦٦٨٨ د ع ١٢٦ بتارخ ٢٠٠٦/٩/٦م ورقم ٦٧٤٨ د ع ١٢٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٤م،

واذ يؤكد ان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق اصيل للدول الأعضاء في معاهدة منع انشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، وبصفة خاصة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

واذ يذكر بانضمام جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتزامها بأحكامها بما يؤكد استحقاقها للدعم الدولي اللازم لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

واذ يشدد على اهمية استخدام التكنولوجيا النووية الحديثة في الأغراض السلمية والعمل على تطويرها بالجهود العربية المشتركة،

يقرر:

١ ـ دعوة الدول العربية الى الشروع في والتوسع باستخدام التقنيات النووية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول، ومن اجل ذلك اتخاذ الاجراءات التنفيذية التالية:

أ ـ انشاء هيئات ومؤسسات تعنى بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في كل دولة عربية.

ب ـ انشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة تعنى بمراقبة استخدام الطاقة النووية في الدولة

وواردات وصادرات الدولة من المواد والأجهزة المشعة وذلك بهدف تأمين السلامة النووية في الدولة ومزيد من الشفافية امام المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي.

ج - تدريس العلوم والتقنيات النووية في الجامعات العربية بغية تأمين الخبرات المتخصصة في هذا الميدان الحيوي والطلب من وزراء التعليم العالي اخذ الخطوات التنفيذية لذلك.

د - اجراء البحوث السلمية والتطبيقية الضرورية للاستفادة من التقنيات النووية في كافة الأنشطة الاقتصادية والصحية والبيئية وتأمين التمويل الضروري لذلك، والطلب من وزراء البحث العلمي او من نظرائهم اتخاذ الخطوات التنفيذية لذلك.

هـ - انشاء المفاعلات النووية لأغراض البحث العلمي والتوسع في استخدامها في عملية التدريس والبحث العلمي والأنشطة الاقتصادية والصحية.

و - تنمية وإدارة الموارد المائية باستخدام التقنيات النووية.

ز - التعاون العربي في انتاج النظائر المشعة المستخدمة في الطب.

ح - ادخال التقنيات النووية المتاحة في الطب الى المؤسسات الصحية العربية.

ط - انشاء شبكات للرصد المبكر للتلوث الإشعاعي ووضع خطط الطوارئ الوطنية لمجابهة الحوادث الإشعاعية والنووية.

ي - دعم الهيئة العربية للطاقة الذرية كأداة للعمل العربي المشترك في هذا الميدان ودعوة الدول العربية التي لم تنه اجراءات الانضمام الى عضويتها الى انهاء هذه الإجراءات بالسرعة المطلوبة لما في ذلك من دعم لهذه الدول والعمل العربي المشترك في هذا الميدان.

٢ - الطلب الى الهيئة العربية للطاقة الذرية وضع استراتيجية عربية خاصة بامتلاك العلوم والتقنيات النووية للأغراض السلمية حتى العام ٢٠٢٠م وعرضها على الاجتماع القادم لمجلس الوزراء.

٣ - تكليف الأمانة العامة وبالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بما فيها عقد الاجتماعات واللجان اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

٤ - الطلب الى الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري.

قمة عربية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد إطلاعه على المذكرة المقدمة من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية،

ومواصلة لما أقرته القمم العربية بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية مع تقدير كافة الجهود التي قامت بها الجامعة بأجهزتها المختلفة ومنظماتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة

للتنمية والتطوير والإصلاح،

وأخذاً في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل،

يقرر:

١ - عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.

٢ - تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

أ - كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.

ب - مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل ان تؤتي ثمارها.

ج - التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

د - الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.

هـ - إعطاء أولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات.

و - صياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها المؤسسية.

٣ - يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يتضمن المراحل التي تم انجازها في الاعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول اعمالها والوثائق والأنشطة التحضيرية الأخرى.

الأمن القومي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه،

على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وعلى قراره رقم ٣٣١ د . ع /١٨/ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩ بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن العربي ونظامه الأساسي،

وإذ يأخذ في الاعتبار احكام المواد /٥ و٦ و٨/ من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة

/٢/ من الملحق الخاص بدورية انعقاد القمة وكذلك المادة /٥٢/ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة واحكام وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية ووثيقة التطوير والتحديث الصادرتين عن قمة تونس /٢٠٠٤/ والمواد /١ و٢ و٣/ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمواد / ٣ و٦ و٧/ من النظام الأساسي لمجلس السلم والامن العربي، .

وإذ يؤكد مجدداً على اهمية الحفاظ على أمن الدول الأعضاء واستقلالها وسلامتها الإقليمية واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وتوطيد اواصر العلاقات بين الدول الأعضاء وتسوية ما قد ينشأ من خلافات بينها بالطرق السلمية،

وإذ يدرك خطورة وتنوع مصادر التهديد التي تواجه العالم العربي والتي لم تعد تقتصر على التهديدات الموجهة لأمن وسلامة واستقلال الدول العربية وسيادتها ووحدة ترابها الوطني، وإذ يرحب بمذكرتي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بشأن الأمن القومي العربي وما دار بشأنهما من مناقشات،

يقرر:

١ ـ التأكيد على ان قضايا الأمن القومي العربي تستدعي المعالجة من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار مصادر واشكال التهديد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية سواء ما يرد منها من الخارج أو من داخل البلدان العربية.

٢ ـ تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء المتخصصين لدراسة وتحديد طبيعة الاخطار والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه الأمة العربية وإعداد مقترحات للتنسيق بين مختلف الاليات القائمة في إطار جامعة الدول العربية المتعلقة بالامن القومي العربي ووسائل تطوير وتفعيل المعاهدات وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة وإعداد مقترحات عملية لتطوير اشكال التعاون والتكامل بين الدول العربية في الميادين ذات الصلة بالامن العربي والاعتماد على شبكة المراكز العربية المتخصصة في البحوث والدراسات الاستراتيجية.

٣ ـ تعرض نتائج عمل المجموعة على اجتماع خاص لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه تمهيداً لعرضها على الدورة العادية /١٢٨/.

٤ ـ دعوة الدول الاعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي لمجلس السلم والامن العربي إلى الإسراع في التصديق عليه.

٥ ـ دعوة الأمين العام إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار والتنسيق بين عمل هؤلاء الخبراء والأنشطة الأخرى الجاري اتخاذها بمقتضى قرارات القمة التاسعة عشرة وتقديم تقرير بشأن نتائج الدراسة وتوصياتها إلى القمة المقبلة.

القمم العربية التشاورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة واستناداً إلى قرار قمة الخرطوم رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩ في شأن الدعوة إلى عقد قمة عربية تشاورية للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية، وبعد اطلاعه على المادة الثالثة من آلية الانعقاد الدوري للقمة وعلى قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم ٦٦٦٧ د . ع /١٢٦/ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٦ وعلى اوراق العمل المقدمة في هذا الشأن من جمهورية مصر العربية ومن الامانة العامة للجامعة، وعلى تقرير الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الرياض في هذا الشأن،

يقرر:

١ ـ تأييد عقد قمة عربية تشاورية لمعالجة قضية عربية مهمة او عاجلة تستدعي التشاور لاتخاذ مواقف متجانسة او مشتركة إزاءها.

٢ ـ يتولى مجلس وزراء الخارجية العرب والأمين العام للجامعة التحضير لانعقاد القمة التشاورية.

٣ ـ يحق لأي دولة عضو بالجامعة وللأمين العام للجامعة الدعوة إلى عقد القمة التشاورية وتنعقد القمة بموافقة ثلثي الدول الاعضاء.

٤ ـ أن يقتصر النقاش في القمة التشاورية على الموضوع الذي دعيت القمة من أجله وتكون جلساته مغلقة ولا تلقى فيها بيانات عامة.

٥ ـ لا يحول عقد قمة تشاورية في اي وقت دون الالتزام بعقد القمة الدورية في شهر اذار/مارس (مارس) من كل عام.

مبادرة السلام العربية

النص الحرفي لمبادرة السلام العربية التي اطلقت في قمة بيروت العام ٢٠٠٢ . واعادت قمة الرياض تبنيها وتفعيلها :

"ان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشرة

ـ إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.

ـ وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز،

ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . تنفيذا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل. وانطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الإطراف.

١ ـ يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وان تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا:

٢ ـ كما يطالبها القيام بما يلي:

أ ـ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧. والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان. وب ـ التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ . وج ـ قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

ـ عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ ـ اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب ـ إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

ـ ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

ـ يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفر للاجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.

ـ يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

ـ يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

القمم العربية : تواريخ وقرارات

- ٢٨-٢٩ ايار/مايو ١٩٤٦ في انشاص (مصر): القمة تقرر مساعدة الشعوب العربية الخاضعة للاستعمار على نيل استقلالها وتطالب بإيقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين كما تقرر "الدفاع عن كيان فلسطين في حال الاعتداء عليه.
١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ في بيروت: القمة تقرّ مناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي الاميركي البريطاني الاسرائيلي) وتأييد نضال الشعب الجزائري.
- ١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ في القاهرة: القمة العادية الاولى للردّ على المخططات الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الاردن، وتقرر فيها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٩-١١أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ في الاسكندرية: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.
- ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ في الدار البيضاء: توقيع ميثاق التضامن العربي.
- ٢٩-٣١ آب/أغسطس ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ في الخرطوم: عقدت القمة إثر هزيمة العرب امام اسرائيل في حرب حزيران (يونيو) وعرفت بـ"قمة اللاءات الثلاث": لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف باسرائيل.
- ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ في الرباط: القمة تقرر دعم الثورة الفلسطينية وسط خلافات نتيجة رفض بعض الدول منح تفويض مطلق للرئيس المصري جمال عبد الناصر من أجل تنظيم الدفاع العربي ضد إسرائيل.
- ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في القاهرة: في خضم أزمة "أيلول/سبتمبر الاسود" بين الاردن والفلسطينيين، صدقت القمة الاستثنائية، التي عقدت عشية وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تشكيل لجنة رباعية لتسوية الخلاف.
- ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ في الجزائر: بعد حرب تشرين، وضعت الدول العربية للمرة الاولى شروطاً للسلام تقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ومواصلة الحظر النفطي.
- ٢٦-٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ في الرباط: إعلان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل "الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني وتأكيد حق الفلسطينيين في إقامة سلطة وطنية على كامل الأراضي المحررة".
- ١٦-١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٦. قمة استثنائية سداسية في الرياض: خصصت للحرب الاهلية اللبنانية ونصت على وقف إطلاق نار وإرسال قوة ردع عربية شكل السوريون غالبية عناصرها.
- ٢٥-٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٦ في القاهرة: صدقت قرارات قمة الرياض

بشأن لبنان.

ـ ٢ـ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ في بغداد: رفضت اتفاقات كامب ديفيد في غياب مصر التي بدأت عملية سلام مع إسرائيل.

ـ ٢٠ـ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ في تونس: عقدت في المقر الجديد للجامعة العربية بعد طرد مصر من الجامعة.

ـ ٢٥ـ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ في عمان: قررت مساندة العراق في حربه مع إيران وقاطعها الفلسطينيون وسوريا والجزائر ولبنان.

ـ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨١ ـ ٦ـ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في فاس: عقدت في اجتماعين في ١٩٨١ و١٩٨٢ بسبب خلافات في وجهات النظر بين الدول وأقرّت خطة سلام عربية تعترف ضمناً بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها.

ـ ٧ـ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥. قمة استثنائية في الدار البيضاء: أدانت للمرة الاولى الارهاب "بكل أشكاله".

ـ ٨ـ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. قمة استثنائية في عمان: خصصت للحرب الايرانية العراقية وندّدت بطهران وبـ"إصرارها على مواصلة الحرب" معبرة عن دعمها لبغداد.

ـ ٧ـ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨. قمة استثنائية في الجزائر العاصمة: طالبت بعقد "مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط" بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وأكدت على حق الفلسطينيين في إقامة دولة.

ـ٢٣ـ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩. قمة استثنائية في الدار البيضاء: شهدت عودة مصر الى الجامعة العربية وشكلت مجلساً مكلفاً تطبيق وقف إطلاق النار في لبنان.

ـ ٢٨ـ٣٠ ايار/مايو ١٩٩٠ في بغداد: أكدت على التضامن العربي ونددت بالسياسة الاميركية الداعمة لإسرائيل واستهجنت إقامة مهاجرين يهود في الأراضي المحتلة.

ـ ٩ـ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠. قمة استثنائية في القاهرة: كرّست انقسام العالم العربي، ١٢ دولة من اصل الاعضاء الـ٢٢ طالبت بالانسحاب العراقي من الكويت. الموافقة على نشر قوات عربية في السعودية ودول الخليج.

ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦ قمة استثنائية في القاهرة: تركزت على مصير عملية السلام بعد وصول اليمين إلى السلطة في اسرائيل.

ـ ٢٧ـ٢٨ اذار/مارس ٢٠٠٠. قمة استثنائية في القاهرة: قررت إنشاء صندوقين هما صندوق الانتفاضة وصندوق (حماية المسجد) الأقصى في القدس.

ـ ٢٧ـ٢٨ اذار/مارس ٢٠٠١ في عمان: اول قمة عادية تعقد منذ عشر سنوات.

بحثت المسألة الفلسطينية وعملية السلام بدون أن تتمكن من إعادة العلاقات بين العراق والكويت.

- ٢٧-٢٨ اذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت: أقرّت مبادرة سعودية تعرض على اسرائيل السلام والامن وإقامة علاقات طبيعية لقاء انسحابها من الاراضي المحتلة وشهدت تقارباً بين العراق والكويت.

- ١ اذار/مارس ٢٠٠٣ في شرم الشيخ بمصر: اعتمدت موقفاً موحداً برفضها بالإجماع شن هجوم أميركي على العراق.

- ٢٢-٢٣ ايار/مايو ٢٠٠٤ في تونس: تضمنت تعهداً "تاريخياً" من القادة العرب بإطلاق إصلاحات وأصدرت قراراً غير مسبوق يدين الهجمات التي تستهدف مدنيين إسرائيليين. وأرجئت القمة في اللحظة الأخيرة بسبب خلافات، وكانت هذه سابقة في تاريخ الجامعة العربية.

- ٢٢-٢٣ اذار/مارس ٢٠٠٥ في الجزائر: القمة تصدر "إعلان الجزائر" الذي شدّد فيه العرب على ضرورة تفعيل المبادرة العربية التي أطلقت في قمة بيروت العام ٢٠٠٢ والتمسك بالشرعية الدولية وقررت بعض الإصلاحات الخاصة بالجامعة العربية.

- ٢٨-٢٩ اذار/مارس ٢٠٠٦ في الخرطوم: القمة تعلن رفض القادة العرب لخطة زعيم حزب كاديما الاسرائيلي ايهود اولمرت لرسم الحدود مع الفلسطينيين من جانب واحد وتعلن استعدادها لتمويل القوات الافريقية في دارفور.

وثيقة | اجتماع إسلام أباد السباعي

عُقِد في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٧ في اسلام اباد، عاصمة باكستان، إجتماع لوزراء خارجية سبع دول إسلامية، السعودية الأمير سعود فيصل ومصر أحمد أبوالغيط والأردن عبدالله الخطيب وتركيا عبدالله غول وباكستان خورشيد قصوري وإندونيسيا حسن ويرايودا وماليزيا حامد البار، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اكمل الدين احسان أوغلو.

وصدر عن الإجتماع بيان ختامي جاء فيه إن الوزراء "ناقشوا بقلق عميق التصعيد الخطير للتوتر خاصة بشأن برنامج ايران النووي"، ودعوا إلى ضرورة "حل كل المسائل من خلال الدبلوماسية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة"، وضرورة "تخفيف التصعيد بدلاً من تأزيم الوضع والمواجهة في منطقة الخليج. ويجب على كل الدول العمل من اجل تحقيق هذا الهدف".

وأكد الوزراء انه "يجب مناقشة أساليب وأفكار جديدة تساهم في التوصل إلى معالجة الوضع المتفاقم في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما قضية فلسطين" التي "تعتبر لب المشكلة في الشرق الاوسط، ويجب حلها في أسرع وقت ممكن بما يتماشى مع قرارات الامم المتحدة، والمبادرة العربية للسلام التي طرحتها قمة بيروت، وكذلك المبادرات الأخرى التي تتمحور كلها حول إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشريف".

وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق تجاه استمرار احتلال الاراضي العربية والحفريات الاسرائيلية في محيط المسجد الاقصى المبارك، مطالبين الفصائل الفلسطينية بضرورة توحيد الصف في مواجهة التحديات، ورحبوا بإقامة حكومة وحدة وطنية بناء على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مكة المكرمة.

ودعوا إلى ضرورة وضع نهاية للعنف الذي تشهده الاراضي العراقية، مشيرين إلى انه يمثل مصدرا أساسياً للقلق في العالم الاسلامي، ومؤكدين ضرورة الحفاظ على سيادة ووحدة اراضي العراق. وشددوا على تصميم بلدانهم على رفض التطرف ومحاربة

الارهاب في كل صوره وأشكاله. ودعا الوزراء كل الدول إلى "احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله" و"المساهمة في التلاحم الداخلي"، وأكدوا دعمهم لـ"حكومة لبنان وانتشار الجيش اللبناني على كل الأراضي اللبنانية"، وأعربوا عن قلقهم "إزاء التوتر الحاصل في لبنان" وطالبوا كل الأطراف اللبنانية "بضرورة ضبط النفس"، كما طالبوا أيضاً بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي السورية ومن لبنان.

واتفق الوزراء المجتمعون ايضا على عرض الافكار التي من شأنها تمكين الدول الاسلامية من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعصف بالعالم الاسلامي، وطرحها للمناقشة والتشاور بين قادة الدول الاسلامية الذين سيشاركون في مؤتمر قمة دول منظمة المؤتمر الاسلامي في مكة المكرمة في اذار (مارس) ٢٠٠٧.

وإذ لفتت أوساط المراقبين عدم مشاركة دولتين أساسيتين معنيتين بأزمات العراق والشرق الأوسط هما سوريا وإيران، قال مسؤول باكستاني إن هاتين الدولتين لم تتم استضافتهما لحضور الإجتماع لأنهما تعتبران "متورطتين" في أزمة الشرق الأوسط، نافياً أن تكون اسلام أباد تسعى لتشكيل تكتل سنّي ضد إيران! ❑

وثيقة

قرار مجلس الأمن ١٧٤٧ والعقوبات على إيران

اجتمع مجلس الأمن الدولي السبت ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمناقشة الملف النووي الإيراني. واتخذ المجلس قراراً بالإجماع يشدّد العقوبات على إيران، وحمل الرقم ١٧٤٧. وكان من المقرر أن يشارك الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في الجلسة ويلقي كلمة. لكن التأخير في تأشيرة الدخول التي منحتها له واشنطن دفعته لصرف النظر عن المشاركة حيث ألقى كلمة إيران في الجلسة وزير الخارجية منوشهر متكي.

واللافت ان القرار قد اتخذ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد وصفت إيران، على لسان وزير خارجيتها، القرار الجديد بأنه "غير شرعي وغير مفيد وغير مبرر". وقال إن المجلس ينكر على دولة حقّها الثابت في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية. ويدعو القرار ١٧٤٧ إيران إلى وقف تخصيب اليورانيوم معطياً إياها مهلة ستين يوماً من تاريخ صدور القرار لتنفيذه. كذلك عرض القرار لرزمتين من العقوبات والحوافز.

وقد أشار القرار إلى أن "حل المسألة النووية الإيرانية من شأنه أن يساهم في جهود منع انتشار الأسلحة المحظورة عالمياً، وأن يحقق أهداف قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك وسائل ايصال هذه الأسلحة". وهذا التعديل طلبته اندونيسيا وقطر، العضو العربي الوحيد في المجلس.

وأهاب مجلس الأمن بكل الدول أن تتوخى اليقظة والتشدد حيال توريد أو بيع أو نقل الأسحلة والطائرات والسفن الحربية أو تزويد إيران أي "مساعدة تقنية أو تدريب أو مساعدة مالية أو استثمارات" ذات علاقة بتعزيز قدراتها العسكرية "منعاً لحدوث تراكم أسلحة يزعزع الاستقرار".

وقرّر مجلس الأمن ألا تقوم إيران بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو عتاد ذي صلة بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أو طائراتها، وأن تحظر كل الدول شراء هذه الأصناف من إيران من جانب رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع أعلامها أو طائراتها، سواء كان منشأ هذه الأصناف

أراضي إيران أو لم يكن". وأهاب المجلس "بالدول والمؤسسات المالية الدولية عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح ومساعدات مالية وقروض متساهلة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلا إذا كان ذلك لأغراض إنسانية وإنمائية". وقرر مجلس الأمن فرض منع السفر على الأفراد المدرجة اسماؤهم في القائمة المرفقة بالقرار الذين يشتركون في نشاطات إيران النووية، إلى جانب اجراءات تجميد الأرصدة والحظر على الكيانات والأسماء المذكورة.

وطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي أن يقدم تقريراً عما إذا كانت إيران لبت مطالب مجلس الأمن وقامت بتعليق تخصيب اليورانيوم "في غضون ٦٠ يوماً". وهذا يعني أن مجلس الأمن أمهل إيران فترة ٦٠ يوماً إضافية قبل أن يعود إلى النظر في "إتخاذ تدابير أخرى مناسبة بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذا اتضح له من التقرير أن إيران لم تمتثل للمطالب. وحرص القرار على إبراز التزام تعليق العقوبات مقابل تعليق ايران التخصيب "وذلك للإفساح في المجال للمفاوضات بحسن نية بغية التوصل في وقت مبكر إلى نتيجة مقبولة للطرفين".

وفي الآتي لائحة بالعقوبات الجديدة التي فرضت على إيران بموجب القرار ١٧٤٧ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي مع تذكير بالعقوبات القديمة والإجراءات التحفيزية التي اقترحها المجتمع الدولي على طهران بهدف التوصل إلى حل للأزمة:

١ ـ العقوبات الجديدة

ـ حظر شراء الأسلحة من إيران.

ـ قيود طوعية من قبل الدول عى تزويد إيران بالأسلحة الثقيلة (دبابات ومروحيات هجومية وطائرات قتالية وقطع مدفعية... الخ).

ـ قيود طوعية من قبل الدول على دخول أو عبور أراضيها من أشخاص متورطين في البرنامجين النووي أو الباليستي في إيران (١٥ شخصاً واردة اسماؤهم على لائحة وبينهم مسؤولون في الحرس الثوري).

ـ تجميد موجودات الأشخاص ذواتهم في الخارج إضافة إلى ١٢ كيانا إيرانياً متورطا في الأنشطة النووية أو على علاقة بالحرس الثوري بما في ذلك "بنك سبه" الحكومي.

ـ قيود على الهبات والقروض والمساعدات المالية للحكومة الإيرانية بإستثناء تلك المقدمة لأغراض إنسانية أو إنمائية.

٢ ـ العقوبات القديمة (القرار ١٧٣٧ تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦):

ـ حظر بيع إيران معدّات أو تجهيزات (محددة في لوائح بشكل دقيق) يمكن ان تساهم في برامجها النووية أو الباليستية.

ـ حظر تقديم مساعدة فنية لإيران أو في مجال التدريب، وحظر تقديم مساعدة مالية أو في

مجال الإستثمار لكل ما له علاقة بالبرنامجين النووي والباليستي.

- قيود طوعية من قبل دول العالم لمنع دخول أو عبور أشخاص متورطين في هذين البرنامجين في أراضيها (١٢ شخصية).

- تجميد موجودات الأشخاص انفسهم في الخارج إضافة إلى تجميد موجودات عشرة كيانات إيرانية متورطة في هذه النشاطات.

- دعوة الدول إلى منع تعليم أو تدريب مواطنين إيرانيين على أراضيها أو من قبل مواطنيها في مجالات يمكن أن تساهم في برامج حساسة تقوم بها إيران.

٣ـ الإجراءات التحفيزية

- التأكيد مجدداً على حق إيران في تطوير الطاقة النووية لأهداف سلمية ودعم هذا البرنامج.

- دعم بناء مفاعلات تعمل بالمياه الخفيفة في إيران في إطار مشاريع دولية.

- إقامة اتفاق تعاون نووي بين المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية وإيران.

- إقامة تعاون في إدارة الوقود النووي المستخدم والنفايات المشعة في إطار ترتيبات ملائمة.

- ضمان تغذية المفاعلات النووية بواسطة كونسورسيوم دولي في روسيا يقدم الوقود المخصب لإيران.

- إقامة تعاون تجاري لإنشاء احتياطي استراتيجي من الوقود النووي يكفي إيران لمدة خمس سنوات.

- تحسين دخول ايران إلى الأسواق الدولية عبر دعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وانشاء إطار لزيادة الإستثمار والتجارة مع إيران.

- تعاون في مجال الطيران المدني عبر رفع محتمل للقيود على تصدير تجهيزات أوروبية وأميركية إلى إيران.

- إقامة تعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

- دعم عقد مؤتمر جديد لتعزيز الحوار والتعاون حول المسائل الإقليمية ❑

view in modern issues that have to do with the relations between Turkey and the EU, The West and Islam and the Turkish regional role. These views constitute a critical European vision towards the issues of Turkey and the East.

ARTICLES

The author of the "The Sixth War, A Difficult Victory" deduces the lessons of the July 2007 war on Lebanon, laying emphasis, this time, on the different military strategies of Israel, Hezbollah, Syria and Iran in case the conflict re- erupts in the region.

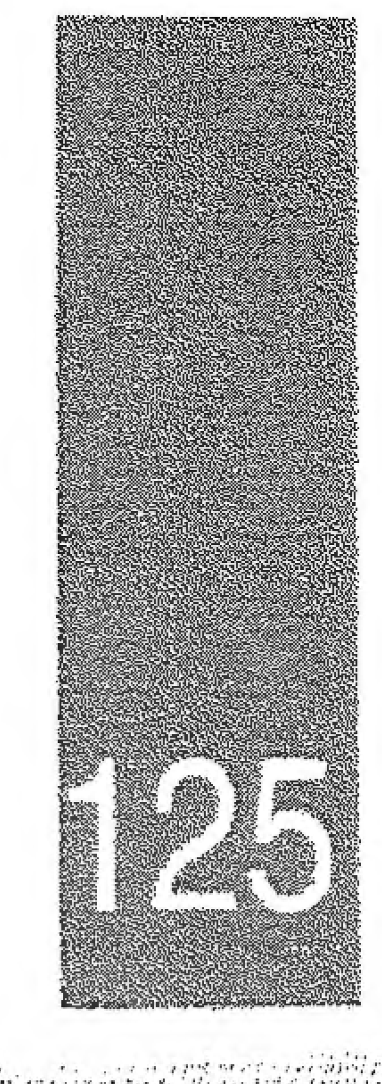
The Writer reads seven Israeli articles about the war Israel waged on Lebanon in July 2006, in which military and strategic experts detail the faults Olmert's government made in running the war and the lessons Israel should deduce.

The writer points out all the successive indications that signify Washington's intention of hitting the nuclear and military Iranian facilities, and the central role of the neo-cons and the American Enterprise Institute in pushing for such a development. He also considers this attack to aim at weakening the Chinese rising power.

The writer discusses the relations between the EU and Turkey. She focuses on the elements affect the Turkish policies and the decisions towards the Union. It discusses especially the economic relations .

REPORTS AND DOCUMENTS

Middle East Affairs Shu'un al - Awsat



Spring 2007

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

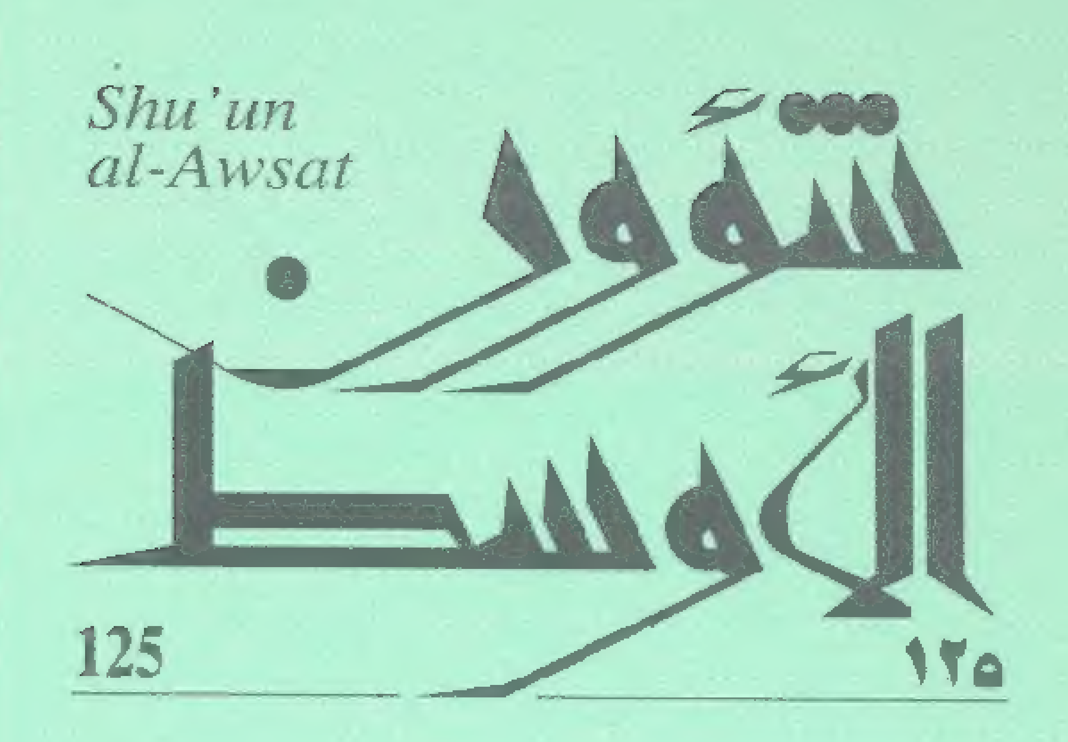
Center for
Strategic Studies



The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres: The Arab, the Iranian and the Turkish. In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being.

- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order.
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East.



العنوان

بئر حسن ـ شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ ـ ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب. : ١١٣/٥٦٦٨
حمرا ـ بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ ـ لبنان

ADDRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

■ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س
■ الأردن ٢،٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً
■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهماً ■ البحرين ٢ دينار
■ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٢٠ ريالاً
■ عُمان ٣ ريال ■ اليمن ٢٠٠ ريال
■ مصر ٦ جنيهات ■ السودان ٧٥ دينار
■ الصومال ١٥٠ شلناً ■ ليبيا ٥دنانير
■ الجزائر ٢٥ ديناراً ■ تونس ٢،٥٠ دينار
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
■ تركيا ٤ ملايين ليرة ■ قبرص٥ جنيهات
■ فرنسا ٣٥ فرنكاً ■ المانيا ١٢ ماركاً
■ إيطاليا ١٥٠٠٠ ليرة ■ بريطانيا ٥ جنيه
■ هولندا ٣٠ فلورن ■ النمسا ١٢٥ شلناً ■ كندا ١٥ دولار ■ أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج ـ مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧/٠١ ص.ب. ١١٣/٦٥٩٠ بيروت ـ لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate
(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies

Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408